جنرال المخابرات ف . شيرونين

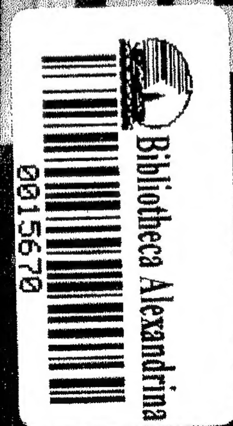
خبايا الانهيار

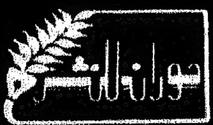
المخابرات الأمركية والسوفيتية
ونوابض البيريسترويكا الخفية

ВЯЧЕСЛАВ ШИРОНИН

ЦРУ-КГБ
СЕКРЕТНЫЕ ПРУЖИНЫ ПЕРЕСТРОЙКИ







ترجمة
العقيد المتقاعد
يوسف ابراهيم الجهماني
والدكتور جمال الأسعد

خبايا الانهيار

- خبايا الانهيار
  المخابرات الأمريكية والسوفييتية
  ونوابض البيريسترويكا الخفية
- الجنرال فياتشيسلاف شيرونين
- ترجمة العقيد المتقاعد: يوسف ابراهيم الجهماني
  الدكتور: جمال الأسعد
- الطبعة الأولى: 1998.

- دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع
- طبع هذا الكتاب بالتعاون مع معهد القبيات للعلوم والكمبيوتر
  سورية ـ دمشق ص.ب 32105
  ☎ 6713079

جنرال المخابرات فياتشيلاف شيرونين

خبايا الانهيار

المخابرات الأمريكية والسوفييتية ونوابض البيريسترويكا الخفية

ترجمة

العقيد المتقاعد
يوسف ابراهيم الجهماني

الدكتور
جمال الأسعد

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

مقدمة

في أيامنا هذه، أصبح العمل على إنتاج كتاب كبير - يعني عدم إمكانية اللحاق بالأحداث، والتخلف، كما يُقال، عما يسمى بالحياة السريعة الجريان. أصبحت الحيوية مقياساً للتقييم الأدبي والقيمي لكل كتاب. ولهذا الأمر منطقه وحقيقته، حيث يدور كل ما حولنا بسرعة فضائية. فاللوحات التي كانت سابقاً معلقة على الجدران، يمكنها أن تتغير مرتين إلى ثلاث مرات في اليوم، والأسوأ ،كما يبدو لنا، أن زمن اللوحات "الأيقونات" قد انتهى، وحل محله زمن الكاريكاتير والنسخ. والآن، أنتم قادمون على قراءة كتاب غير عادي لفياتشيسلاف شيرونين (الـ ك.ج.ب. والـ سي.آي.اي. ونوابض البيريسترويكا الخفية). منذ الصفحات الأولى سوف تفتحون نافذة العالم الذي شغل بالكم، عالم أسئلتكم غير المسموح بها والشكوك والظنون التي كانت تهدم أرواحكم وقلقكم العميق وتوقعاتكم الرهيبة. وكلما تعمقتم في الكتاب سوف تجدون في طياته فتوحات جديدة، سوف تجعل حدقات أعينكم تتسع إلى تلك الدرجة التي تكاد تقفز من محاجرها، تلك الفتوحات التي تروي أحداثاً كانت تدور حولكم، سوف ترون من خلالها مصادر ومنابع وأسباب مصائب اليوم والمستقبل.

هذا الكتاب - بحث في أسباب انهيار الاتحاد السوفييتي وتشريحه.

مؤلف هذا الكتاب - جنرال في إدارات أمن الدولة، كان قد عمل في لوبيانكا* أكثر من 33 عاماً، لذا فإن بحثه هذا انطلق من قلب الأحداث،

---

* مقر مجلس أمن الدولة (ك.ج.ب) في موسكو - المترجم.

وإن أحكامه وتقييماته ليست، بشكل عام، كلها شريرة، لأن الشر الحقيقي انطلق من شخصيات معينة منافقة، تعيش في يومنا المعاصر وتحتل أعلى المناصب الحكومية في موسكو والكرملين وواشنطن والبيت الأبيض وفي تل أبيب وباريس وروما وبون... كل من اشترك في تدمير الدولة العظمى. اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية.

يعرف تاريخ البشرية الكثير عن حضارات كانت عظيمة، واختفت دون أن تترك أثراً. كانت دولة اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية عبارة عن حضارة. أما اليوم، فإن أعداء هذه الحضارة الفريدة، يعملون كل ما في إمكانهم لكي لا يسمع أحد عن أسباب انهيارها، ولكي يكون غير قادر أبداً على التكهن بذلك.

يتحدث الكثيرون اليوم عما يسمى "وكالات الهيمنة". إن هذا الحديث هو من المقاربات التوقعية التكهنية. و مؤلفنا هنا، لا يتكهن ولا يفترض، بل هو يركز بدقة ويعدد "وكالات الهيمنة" والتأثير والمشاركين النشطاء في انهيار الاتحاد السوفييتي، ذلك الانهيار الذي أطلق عليه تسمية دقيقة، حينما نعته بالانهيار "على الطريقة الأمريكية". فهو هنا يميط اللثام عن "وكالات الهيمنة"، وعن مؤشرات طباعها، انطلاقاً من وقائع محددة ووثائق أخذها من مجلس أمن الدولة (K.G.B). هذا بالفعل ما صنعه جنرال الـ "لوبيانكا" ف. شيرونين ـ وهذا يعني أننا سنتعرف على الميكانيزم الرئيسي لانهيار اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية. أما إدراك ومعرفة هذا الآن ، فإنه سيساهم في الحيلولة دون انهيار وتدمير روسيا، لأن عملية تدميرها يقوم بتنفيذها الآن ذات الشخصيات والمؤسسات والدول التي دمرت الاتحاد السوفييتي، وحسب ذات السيناريو السابق.

إن كتاب ف. شيرونين ـ هو كتاب يدل على عبقرية من جميع النواحي. فالمؤلف هنا معلم في امتلاك القدرة على السيطرة على الكلمة. إن لغة الكتاب دقيقة ونموذجية. كما أن الاستناد إلى الوقائع والوثائق، لم يكن عنده بمثابة الهدف بحد ذاته، بل استخدمه كوسيلة لاستنباط فلسفة

وسياسة ومنطلقات أخلاقية. إن جنرال مجلس أمن الدولة في كل مشهد من كتابه يتقيد بقانون الصحافة الحديدي ـ لم يكتب أي شيء، لم يشاهده بأم عينه، ولا عن أي شيء ليس له برهان. « أنا كنت، أنا شهدت » . إنه قانون شريف، إنه التزام بقوانين المهنة الصحفية حتى القطرة الأخيرة.

وإذا كانت الحقيقة تشير إلى أن الكلمة هي سلاح، فإنه يمكننا أن نطبق ذلك على كتاب فياتشيسلاف شيرونين بما يعنيه المبدأ العسكري، الذي يتوجب على كلٍ من يؤمن بوجوب صيانة مستقبل روسيا التقيد به.

الجنرال ف. فيلاتوف

من المؤلف

قبل حوالي عقد من الزمان انطلق في الاتحاد السوفييتي ما سمي بالبيريسترويكا، التي أطلقوا عليها في تلك الأوقات "القضاء والقدر". لكن وا أسفاه، فهذه البيريسترويكا أثقلت، وأثقلت بشدة، على البشر الذين عايشوها، لأنهم كانوا يتأملون منها الكثير. كما كانت حجوم المعاناة من الإصلاحات والتجارب والكوارث الماحقة والصراعات المسلحة، هائلة جداً. إنها مرحلة من التاريخ، التي ستدرسها الأجيال بحزن شديد، أما بالنسبة لنا نحن المعاصرين، فقد جلب سيل الأحداث الدراماتيكية معه ضحايا بشرية وخسائراً مادية وأحزاناً وجروحاً روحية، جميعها كانت شديدة الوطأة وغير محتملة. وتم عملياً، تحطيم كل ما كان يشكل لنا فخراً لدولة عظمى، كانت روسيا الفيدرالية تشكل القلب منها. والأنكى من ذلك، أن بوادر الخطر بدأت تظهر على الدولة الروسية ذاتها..

هكذا تشكل مصيري، بأن أفضل سنوات عمري، كانت تلك التي قضيتها في إدارات أمن الدولة. ثلاث وثلاثون سنة في لوبيانكا! وخلال هذا الزمن، تبدل على مجلس أمن الدولة سبعة رؤساء، ومدراء اشتغلت مع بعض هؤلاء، كما يقولون، من على مسافة قريبة جداً، وكنت قد عملت في أهم الإدارات بمختلف الاختصاصات والتوجهات، لذا فأنا أعتقد أنني أتصور، بشكل جيد، نظام أمن الدولة بالكامل.

تربى جيلي على دروس من صفحات التاريخ الفظيعة، كماكانت جميع مساعينا موجهة إلى أمر واحد فقط: خدمة الوطن بإخلاص وأمانة، وصيانة أمن الدولة. وفي ظروف المواجهة المستمرة بين نظامين أيديولوجيين متعاديين، كان القيام بذلك يعتبر من المهام التي ليست بالبسيطة.

بعد عام 1985، حاولت طوابير النخب الحزبية استخدام مجلس أمن الدولة (K.G.B) في لعباتها السياسية، عن طريق جذب إدارات هذا المجلس لتصبح في المواجهة مع القيادات العليا، شاغلةً إياها عن تنفيذ المهام الوظيفية الرئيسية الموكلة إليها - الحفاظ على أمن الدولة. والأنكى من ذلك، أنه "تحت ستار" البيريسترويكا أصبح من الواضح أن توجهات ونوايا "مصممي" هذه الطوابير هو إعاقة موظفي مجلس أمن الدولة من تنفيذ المهام الرئيسية، وتجريد المجلس ذاته من أسلحته في مواجهة الأخطار الجدية، الداهمة على دولته العظمى.

أصبح مصير مجلس أمن الدولة جزءاً من الكارثة العامة، التي نزلت على وطننا. كما جلبت التهم الشريرة الباطلة الموجهة إلى عنوان الخدمات الخاصة، أضراراً جسيمة لبلدنا. هذا ما يراه، في معرض القول، حتى بعض المحللين الموضوعيين والاختصاصيين في وكالات الخدمات الخاصة الغربية. أما العمل التدميري ضد مجلس أمن الدولة، الذي جاء مترافقاً مع الإهمال، أو حتى مع الخروقات الحاصلة من قبل سياسيين رفيعي المستوى، فلا يزال جارياً إلى يومنا هذا.

هل وقف رجال الخدمات الخاصة مكتوفي الأيدي إزاء هذه الأحداث؟ ما الذي اتخذوه من خطوات للحيلولة دون استمرار هذا السقوط؟ وفي النهاية، كيف وصل مجلس أمن الدولة لأن يكون غير قادر على تنفيذ واجباته في تأمين أمن البلاد؟ على هذه الأسئلة وسواها، حاولت أن أجيب في كتابي الأول "تحت قلنسوة الاستطلاع المضاد؟ الخلفية الخفية للبيريسترويكا"، الذي نشر في دار نشر "با - ليا" في عام 1996.

بعد صدور الكتاب السابق الذكر، وصلني عدد كبير غير منتظر من التعليقات، أشارت إلى أن الموضوع المطروح من قبلي عن الجانب الخفي من الأحداث السياسية لمرحلة البيريسترويكا، هي من المواضيع التي تثير اهتمام القراء. وبالنسبة لبعض القراء، أصبحت الوقائع الموثقة التي عرضتها فيه، من الاكتشافات الحقيقية. وهنالك آخرون ممن كانوا على إطلاع على أنشطة الخدمات الخاصة الغربية، تعاملوا بتقبل شديد مع

المواضيع المدرجة في الكتاب، ومع موقف المؤلف. وبرزت عند طرف ثالث أسئلة حول تكتيك واستراتيجية الخدمات الخاصة الأجنبية، التي أقدمت على هذه المحاولة، في الهجوم الجماعي الخفي على الاتحاد السوفييتي.

إلا أنني لا أخفي، ذلك الشيء الذي أدى إلى حدوث موجة من الاضطراب عندي، وهو كيف تم تلقي كتابي من قبل زملائي في خدمة المخابرات المضادة. لكن لاحقاً سررت جداً لأنهم صادقوا عليه بشكله العام، على الرغم من أنهم قدموا ملاحظات عدة. وكانت هذه الملاحظات، تصب بشكل رئيسي، في التالي: إن الكتاب يشكل اهتماماً لاختصاصيي المخابرات المضادة، ولكن بعضهم قال بأن صفحات الكتاب كانت مفتقرة إلى طريقة شعبية في العرض، وهنالك وقائع أخرى، كانت تحتاج إلى عرض أكثر إسهاباً وتفصيلاً، لكي يصبح الكتاب في متناول مختلف شرائح القراء. وفي الوقت ذاته، أقدم زملائي في خدمة المخابرات المضادة على تقديم وثائق جديدة، كانت معروفة لحلقة ضيقة من الشريحة الأولى من قيادة مجلس أمن الدولة (K.G.B) في الاتحاد السوفييتي. وعلى وجه الإجمال، نستطيع القول إنهم لم يكونوا عديمي الاكتراث، بل أبدوا مرارة واضحة، الأمر الذي جعل تحت تصرفي وثائق جديدة عن هذا الموضوع، لا يزال الوقت باكراً على تقديمها. لأنني في حقيقة الأمر، كنت قد تناولت قضية كبيرة وذات أهمية بالغة، تناولتها ملامسة، تلك المتعلقة بالتأثيرات الخفية الخارجية على مجرى الأحداث السياسية في روسيا .

إن الصياغة الجديدة الشعبية لهذه المسألة تصدها تقييدات ذات طبيعة سياقية، صادرة عن مجموعة الأعمال المضادة لأجهزة المخابرات المضادة، التابعة لوكالات الخدمات الخاصة الأجنبية. ومع ذلك، فإنه مع مرور الوقت ستتسع الإمكانيات لاطلاع الرأي العام على الوقائع والحقائق، التي كانت إلى الأمس القريب محفوظة تحت ختم "سري" و"سري للغاية". تقدم الوقائع الجديدة كما هو معروف، الغذاء اللازم للوصول إلى تعميمات عميقة، تسمح أكثر فأكثر لإدراك جوهر نشاط وخصائص وطرق تحقيق الخطط التخريبية لأجهزة المخابرات الغربية.

وحتى نصل إلى ذلك الزمن، سوف تتغير الأحوال في العالم تغيراً كبيراً. وسنصل إلى نهاية هذه المرحلة التي يطلقون عليها بالمرحلة "الرومانتيكية" في علاقة روسيا مع الغرب، والتي كانت، من جهة روسيا، تعبيراً عن مرحلة الانهيارات السريعة وسقوط السيطرة الروسية في الحلبة العالمية، وخسارة أسواق الترويج، بما فيها أسواق ترويج السلاح. تمكن الغرب أخيراً من تعزيز مواقعه تعزيزاً شديداً. وتوصل إلى ذلك، كما هو معلوم للجميع، في توسيع حلف الناتو إلى جهة الشرق. كما أن هذا ـ المعلوم لبعض المطلعين ـ قد جر وراءه تنشيطاً جديداً للخدمات الخاصة الغربية في الاتجاه الروسي. وبدا هذا التنشيط أكثر جلاءً في منطقة القفقاز، حيث تجري هنالك محاولات لإقصاء روسيا، بنفس الصيغة القديمة التي تم فيها سابقاً انهيار الاتحاد السوفيتي.

تتابع أمريكا مع حلفائها،بنية مسبقة، السير لتنفيذ خطة ذات مقاييس ضخمة، تلك الخطة التي اطلقوا عليها في الغرب تسمية "مذهب التحرير". تحققت هذه الخطة بنجاح في مرحلة انهيار الاتحاد السوفييتي، أما الآن فإنه يتم إعادة توجيهها لتصبح في مواجهة روسيا.

تجذرت مصادر "مذهب التحرير" في مفهوم يقول أن الاتحاد السوفييتي يعتبر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية المزاحم الجيوسياسي الرئيسي، والمعيق الأهم لإشادة نظام عالمي جديد على النمط الأمريكي. احتوى هذا "المذهب" عدداً كبيراً من الوثائق السرية، انطلقت تحت عنوان عام هو "قيادة الإنتداب"، والتي روعي فيها أن تخضع لتعديلات كل أربع سنوات، أي عشية كل انتخابات رئاسية أمريكية. ففي عامي 1980 و1984، تم إعداد هذا المذهب للرئيس ريغان، وفي عام 1989 للرئيس بوش، وحالياً ـ للرئيس كلينتون. أما ريغان الذي تزعم "الحملة الصليبية" ضد الاتحاد السوفييتي، فقد اعتبر وثائق هذا "الانتداب" ككتاب مرجعي. اعتبر الاستراتيجيون الأمريكيون في هذه الوثائق أن كل مصادر الثراء الضخمة،التي كان يتمتع بها الاتحاد السوفييتي، ستشكل مصدراً كمونياً للتأمين والإمداد المعيشي للولايات المتحدة الأمريكية في القرن الواحد

والعشرين. وليس صدفة، أن نصادف في الوثائق الحالية التي تدخل في مقياس "قيادة الإنتداب"، بأن روسيا تدخل تحت تسمية "الدولة ذات مصادر الثروة الفريدة".

وهذه الأمور، ليست قطعاً، حقائق لا خلاف حولها، بل تتطلب دراسة مستفيضة أخرى لتبيان الخلفية الخفية للبيريسترويكا، لكي نتفادى تكرار الأخطاء السابقة. طبعاً، إن مثل هذا التحليل العميق يقوم به اختصاصيون، يعملون الآن في إدارات أمن الدولة. إلا أنه من المفيد جداً للناس البعيدين عن أنشطة الخدمات الخاصة السرية، معرفة وإدراك النوابض الخفية لأكثر الأحداث الاجتماعية ـ السياسية فقاعةً، التي تبرز من وقت لآخر، في حياتنا موجهة سياطها إلى مؤسسات حفظ النظام، إن كان تلك المتعلقة بالجيش أو بوزارة الداخلية، أو تلك المتعلقة بالمجمع الصناعي الحربي.. إلخ. يعتبر إدراك هذه الأمور مفيداً، لأن أحد التوجهات الرئيسية لنشاط الخدمات الخاصة في الغرب، كان وسيبقى إنتاج رأي عام يصادق على مصالحها.

ونحن في معرض أخذنا بعين الاعتبار الحقائق الجديدة، علينا أن ندرك أنه من الواجب إطلاع القراء على بعض الوقائع الإضافية من "أنشطة" الخدمات الخاصة الغربية، ليست تلك التي تلقي الضوء على الأحداث البيضاء، بل على التي تسمح بخلق إدراك أفضل لما يحدث اليوم، سيما، ما يخص الوضع المعقد في شمال القفقاز. وفي ذات الوقت، يبدو لي أنه من الأهمية بمكان تسليط الأنوار على موضوع يحتل أهمية خاصة "أبدية" بالنسبة لأجهزة المخابرات الأجنبية، وهو كيف يتم اصطياد الجواسيس من عداد مواطني الاتحاد السوفييتي السابق. إنني انطلاقاً من أسباب موضوعية، لم أستطع كشف جوانب هذه المسألة انطلاقاً من الوثائق المعاصرة، بل استخدمت أمثلة من الخبرة العملياتية للمخابرات السوفييتية المضادة. إلا أن أساليب وطرق الاصطياد، تميزت بشكل رئيسي، بتلك التي كانت تنبع من فضح العملاء الأجانب، الواردة في هذا الكتاب، الذي سوف يكون مقنعاً ومعلماً للروس.

كما يجدر أن أذكر بأنني اختصرت بشكل جوهري بعض الصفحات "الأدبية" من الكتاب الأول، متبعاً التشديد على ما يميز الخدمة الخاصة في المخابرات والمخابرات المضادة، كوكالة المخابرات المركزية الأمريكية، التي تعمل بتنسيق عالي المستوى مع الخدمات الخاصة في الدول الغربية الأخرى، وتقوم بتنفيذ المهام الموكلة إليها من قبل الزعامات السياسية الأمريكية، التي نظمت الهجوم الخفي على الاتحاد السوفييتي بهدف إخضاعه ومحاولة إزاحة هذا المزاحم الجيوسياسي من على خارطة الكرة الأرضية.

قد يبدو هذا المدخل (أو هذه المقاربة) للبعض كعمل من أعمال الإعلام الدعائي المضاد، الذي لا يزال يحمل تلك الصفات الدعائية التي وجدت أيام المواجهة بين الدولتين العظميين. إلا أنني، وأنا أضع يدي على قلبي، يمكنني القول بأنني سأكون سعيداً جداً فيما لو أصبح تطور علاقات روسيا الجديدة مع أمريكا والغرب، بشكل عام، على أسس متساوية وعادلة، لا يدخل فيها أي نوع من أنواع "الصراعات الجاسوسية" أو طرد الدبلوماسيين وسواها من الأفعال المتطرفة التي تتميز بها الخدمات الخاصة. إلا أن السلام، وا أسفاه، لم ينجز بعد، أما فيما يخص "الصراعات الجاسوسية"، فإن الأحداث الأخيرة تشير إلى أن صداها قادم من الولايات المتحدة الأمريكية. لذا فإنه لا يجوز طبعاً النظر إلى هذا الكتاب كأنه محاولة من محاولات إزالة القبح عن المخازي الجاسوسية. بل، على العكس، إنني على قناعة تامة بأن المعرفة الموثوقة عن التدابير الخفية وأعمال التخريب المخابراتي لأجهزة الخدمات الخاصة الأجنبية، تساعد القراء الروس بأن يصبحوا أكثر وثوقية في الانفتاح على هذا العالم المعاصر المفتوح، والمعقد والمتناقض.

في الخاتمة، أرى أنه من الضروري أن نلحظ الآتي: إن الاختلاف الجذري بين الأحداث التي تعيشها روسيا اليوم، وتلك التي حدثت سابقاً، هي بأن الأسباب الداخلية، التي أثارت عدم الإستقرار، أصبحت تتراجع شيئاً فشيئاً أمام الأسباب الخارجية. واليوم، في الوقت الذي تراكمت فيه

كمية كافية من الوثائق عن التأثير الأجنبي على مجرى أحداث روسيا الداخلية، يمكننا التأكيد بجرأة على أن عدم الاستقرار، بما فيه الاجتماعي ـ الاقتصادي، إلى حد بعيد، جاء نتيجة لما يسمى بـ "مذهب التحرير" المنتج في الولايات المتحدة والمحقق في الحياة من قبلها أيضاً، بالترافق مع برامج ومفاهيم استراتيجية أخرى، تتحدث تسمياتها عن نفسها. وما هذه سوى نماذج من أعمال "المزاحمة" و"السياسة التكنولوجية" و"الحرب الإعلامية". إن مثل هذا النوع من البرامج والمذاهب تعزز بإرشادات خاصة من قبل مجلس الأمن القومي الأمريكي، وأيضاً بقرارات من البيت الأبيض والحكومة الأمريكية.

أما المنفذ الرئيسي والموجه لجميع المذاهب والبرامج المعروفة والمجهولة، الموجهة ضد روسيا والمنتجة في الولايات المتحدة وبتوجيه من قبل قادتها السياسيين، فكانت دائماً وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (C.I.A). أعطي النشاط التخريبي لهذه الوكالة، الموجه ضد الاتحاد السوفييتي تسميات خاصة ومميزة، بما في ذلك تلك العمليات واسعة النطاق لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية، التي تحدثت عنها وسائل الإعلام الجماهيري تحت اسم "الحرب الذهبية"، و"الحرب الايكولوجية". وإن هذه التسميات، التي ليس من الصعوبة بمكان إدراك كنهها، تعكس تلك الأهداف، التي في كل حالة على حدة،كانت موضوعة على طاولة البحث والتنفيذ لعملاء هذه الوكالة العلنيين والسريين.

عن كل هذا، يدور الحديث في هذا الكتاب ـ البحث الاجتماعي ـ السياسي، المعتمد على وثائق مادية عالية الوثوقية. وإذا أخذنا بعين الاعتبار حقيقة قيامي بالعمل أكثر من 30 عاماً في مختلف إدارات المخابرات المضادة التابعة لمجلس أمن الدولة في الاتحاد السوفييتي السابق، فأقول أنني أمتلك إمكانية عرض وقائع وأحداث كثيرة عن "الحرب الخفية" من خلال عدسة خبرة المخابرات المضادة.

أريد أن أؤكد بشكل خاص، على أنني لم ألجأ قطعاً أثناء حكمي على الأمور إلى اتخاذ دور الباحث أو المدعي العام، بل قد انطلقت في أحكامي

تحدوني الرغبة لبسط الحقيقة، التي أرى أن المجتمع بحاجة للإطلاع عليها. وفي مجرى ذلك، أحاول ما أمكن الإقلال من استخدام كلمة "الخيانة". إن الخونة من مختلف العيارات كانوا، في جميع الأوقات، في حياة كل شعب من شعوب العالم. والخيانة دائماً كانت تمتلك طلاءها الخاص بها. والخونة لم يكونوا أبداً مكرمين أو شرفاء. وهم جميعاً اشتركوا على الدوام بخصلة عامة هي أنهم خانوا واستطاعوا أحياناً الاستمرار في الخيانة إلى نهاياتها. وغالباً ما تستخدم كلمة "الخيانة" كبطاقة لتثبيط العزم. لكن المهم ليس فقط تفسير الأفعال الخيانية كالغدر والختل، بل ما هو أهم من ذلك، لا سيما في الظروف المتولدة حديثاً في روسيا، هو القيام بفضح جوهر وهدف هذه الأفعال الخيانية.

منذ وقت بعيد، وأنا أعمل على مجموعة من الكتب، تجمعها فكرة واحدة ـ الحملات الصليبية في القرن العشرين. وبين أيديكم أول هذه السلسلة من هذه الكتب.

من تاريخ المخابرات

هنالك الكثير مما يجب بحثه والكتابة عنه حول المخابرات الخارجية والمخابرات المضادة الداخلية، وعن المباحث السياسية. إلا أنه، عادةً ما نجد في هذا المجال من مجالات النشاط البشري الكثير مما يدور على الألسن وفي المصادر المدونة. وبين هذا وذاك، فإن المخابرات ـ هي إحدى شجايا تاريخ المجتمعات القديم، ـ هي العمل على امتلاك المعارف وتراكمها، عن تلك الأمور، التي تبذل المساعي دائماً لإخفائها. والأمور التي يتم إخفاؤها، عادة ما تعتبر من الأهمية بمكان لدوام استمرار حياة هذه الدولة أو تلك.

وقبل أن نتقاسم وجهات النظر الخاصة عن أنشطة إدارات أمن الدولة السوفييتية في الفترة الواقعة بين الستينات والتسعينات ـ المرحلة التي كنت فيها مشاركاً مباشراً في العمل فيها ـ أريد أن أتحدث بشكل مختصر عن هذه القوة المغناطيسية الحقيقية، التي استرعتني وجرتني معها على الطرق السرية الصعبة من طرق الخدمات الخاصة.

وُلدت في قرية تقع على أطراف موسكو، تدعى روغاتشيفا ـ روفيسنيك، من تابعية مدينة دميتروف، التي أسسها يوري دولغاروكي

وسميت باسم ابنه ديمتري. وهذه المدينة وسواها كانت على الدوام تقوم بمهمة الخط الأمامي في حماية موسكو. كانت روغاتشيف أحد أهم مواقع الحراسة. ومن هنا كانت تبدأ كل عملية دفاعية....

كانت الحروب على الدوام تلفح وطني.. فحتى روغاتشيف وصلت طلائع جيش نابليون في البحث عن طعام له وللأحصنة التي كان يمتطيها جنوده. في عام 1941، احتل الألمان هذه القرية، ودمروا نصفها تقريباً. وفي الفترة القصيرة التي احتل فيها الألمان هذه القرية، أشادوا فيها مشفى، ارتكبوا فيه جرائم مروعة، لم أستطع إلى الآن نسيانها. لكن الأمر الذي أبهجنا هو إجبار الألمان على الانسحاب بعيداً، بعد أن أحرقوا المدرسة ـ المشفى، وقتلوا جميع من تبقى من الجرحى والمرضى فيها/فيه، حتى من كان بينهم من مواطنيهم ـ صدر الأمر بوجوب عدم ترك هؤلاء الألمان ليقعوا في قبضة الأسر الروسي. وهكذا أطلق الألمان النار على الألمان.

حصدت الحرب العالمية الثانية أكثر من 20 مليون إنسان سوفييتي. ففي أسرتنا كان قد استشهد شقيقاي الكبيران، ميخائيل وجورجي. وإلى الآن أتذكر جيداً أن والدتي عندما كانت تتوجه كل عام إلى المقبرة، كانت تتضرع إلى الله أن يظهر أحدهما على الطريق المؤدي إلى المنزل. كما استشهدت شقيقة والدتي، التي على الإثر أخذت طفليها لتربيهما، لتبعد عنهما شر اليتم. وفي الشهور الأولى بعد طرد الفاشيست، هجمت المجاعة. وأتذكر جيداً، كيف أننا كنا ننتظر حلول الربيع بفارغ الصبر. وكانت أمي تزرع فينا الأمل بظهور الأعشاب الخضراء، التي سنصنع منها الحساء، الذي ما زال مذاقه إلى الآن راقداً في فمي. وفي حقيقة الأمر، كان ذلك الحساء هو الذي جعلنا نبقى أحياء إلى الآن. وفي الأثناء التي كانت فيها أمي تهدهدنا للنوم، كانت تصلي أمام أيقونة رب الأمهات "كازانسكايا"، طالبة منا ترديد صلواتها وأدعيتها، والدهشة تملؤنا. وإلى الآن يصدح في مسامعي صوت أمي المتضرع: «انقذ وصُن أولادي!...».

وبدوري، انطلاقاً من طبيعة فؤاد الطفل آمنت بأن القديسة والدة الرب ستساعدنا جميعاً في هذه اللحظات الصعبة. وفي أي مكان كنت

أحط فيه. كانت أيقونة ربة الأمهات كازانسكايا تصحبني - مرافقتي الدائمة في طرق حياتي المتشعبة. في المكان الذي وُلدتُ فيه أحيوا عيد العرش، عيد "كازانسكايا - ربة الأمهات". وعندما بلغت والدتي الـ 45 عاماً، أنجبت في كانون الثاني توأماً - أنا وأخي. أما دراستي الجامعية فقد بدأتها في جامعة موسكو الحكومية.

في يوم "تايتانين" تبدأ العطل الجامعية. وبدوري في كل مرة، خلال الخمس سنوات من الدراسة في كلية الصحافة في جامعة موسكو الحكومية، كنت أسافر إلى بلدي، لكي أتمكن من المشاركة بجميع هذه الأعياد. كنت حريصاً على صيانة أيقونة "كازانسكايا - أم الأرباب"، التي استحوذتُ عليها بعد وفاة والدتي.

أيقونة كازانسكايا، أم الأرباب المقدسة - هي واحدة من المقدسات الروسية العظيمة، التي كانت تحتل مكاناً مرموقاً ومخصصاً لها في كنيسة كازانسكايا في الساحة الحمراء...

تركت سنوات دراستي الصحافة في جامعة موسكو الحكومية انطباعاً لا يمحى من ذاكرتي. تلقينا هنالك المحاضرات من قبل أكبر البروفيسورات وقاراً واحتراماً. كانت القاعات دائماً مكتظة، حيث كان يؤمها طلاب من كليات أخرى. كان حجم المعارف كبيراً جداً في مجال الحياة العامة والفلسفة والثقافات الأجنبية والوطنية والإعداد اللغوي. إلا أن ما كان يثير فيَّ اهتماماً مميزاً ما سمي بالدورة الخاصة، التي اتبعتها في مدينة مينسك. كانت فترة الدورة تقارب العام. حيث كانت تنتظرني هنالك مفاجآت غير متوقعة. إن سرية أعمال المخابرات والمخابرات المضادة في كل يوم، كانت تسيطر ليس فقط على أفكاري، بل على روحي أيضاً.

... درسنا هنالك مواد خاصة، الأرقام الكودية CΔ1، CΔ5 ...إلخ. وكانت مادتي الحقوق والقانون والجريمة، هما المادتين الرئيستين. وطبعاً تبين أن المواد الأكثر متعة هي مواد النشاط العملياتي. كما خصصت ساعات كثيرة للإعداد البدني، وللمعارف العسكرية. إلا أن أكثر الخصال تميزاً للدورات الخاصة، كان النظام الدقيق والربط الحصيف بين

النظريات والأفعال. ألقى علينا المحاضرات مدرسون عاديون وموظفون من إدارات أمن الدولة (K.G.B). والأخيرون كانوا يديرون جزءاً من الدروس الحوارية حول بعض العمليات الخاصة المحددة، وبالأفعال يتحدثون عن جوهرها، ثم يتم تحليل الأخطاء المرتكبة. وأمام المستمعين كان يماط اللثام عن الصلة الحية بين الأزمنة والوقائع والأجيال.

وبالنتيجة، جاء القدر لكي يسير المدرسون وطلابهم سوية في طريق حياتي عملي واحد. التقوا معاً في العمل، أثناء العودة من المهمات القصيرة والطويلة الأمد، وكانوا يناقشون تفاصيل بعض عمليات المخابرات والمخابرات المضادة. وكانوا يفكرون بالأمور التي يجب أن تقترح لكي تضاف إلى التدريس في الدورات الخاصة للطلاب المستجدين. وبغض النظر عن الفرق في العمر، تسنى لي أن أعقد عرى صداقة متينة مع معلمي السابق بوسلافسكي (كان المشرف على الأطروحة التي قدمتها حول الانضباط الخاص)، ومع عالم النفس إيفانين (أرجو المعذرة بسبب نسياني اسمه الأول، نظراً لانقضاء زمن طويل على ذلك). وإلى يومنا هذا، نقوم أنا وليونيد بوستنيكوف وأندريه سيدرنكو وسيرغي دياكوف بالاتصال أحدنا بالآخر، من حين إلى آخر. كما لا أزال على اتصال مستمر مع البروفيسور ودكتور العلوم التاريخية فاسيلي كاروفين.

هنالك الشيء الكثير الممتع في تاريخ الخدمات الخاصة، ذلك الذي لا يفقد أهميته مع مرور السنين، والذي يمكن استخدامه في الظروف الحالية. والمثال البارز للجميع هو ليونيد شيبارشين، الذي غادر منصب رئاسة المخابرات الروسية الخارجية في عام 1991. خدم الأخير في هذا المنصب أكثر من ثلاثة عقود ـ ذو مهارة عالية، وكان يجيد عمله حتى أدق التفاصيل. كان شيبارشين يؤكد دائماً على أن المخابرات هي أداة السياسة. إلا أنها حسب قناعاته، لا يمكنها أن تعوض عن السياسة، وهي تستطيع تشكيل مهماتها، إلا أن هذا أحياناً يعتبر تجاوز لصلاحيات وواجبات القيادة العليا. كما تستنبط أهداف هذه المهام من الواجبات السياسية والاقتصادية، الملقاة على عاتق الدولة في كل مرحلة من مراحل التطور.

المخابرات أيام سفينة نوح

إن المخابرات بتفسيرها الواسع ـ هي إيضاح الأوضاع، التي تساعد أو تعيق تحقيق هذا الفعل أو ذاك، والمرتبط مع مخاطرة قد تودي بحياة منفذ هذا الفعل. ويقدم الإنجيل أكثر الأمثلة قدماً على هذا النوع من أنواع الإعاقات المخابراتية.

أبحر نوح مدة أربعين يوماً في ظروف طوفان يسيطر على العالم، قبل أن تتوقف سفينته على جبل أرارات. لم يقدم هذا النبي الذكي والكامل الصفات بالمخاطرة بحياة الشرفاء وغير الشرفاء من الناس الموجودين على ظهر سفينته. بل أقدم هذا النبي على إرسال غراب للاستطلاع، لكي يعرف فيما إذا انحسرت المياه عن الأرض، إلا أن هذا الغراب عاد دون أية معلومات. عندها أقدم نوح على إرسال حمامة ـ كللت مهمتها بالفشل أيضاً. انتظر مدة سبعة أيام أخرى، وبعدها قام نوح بإرسال حمامة أخرى، عادت وهي تحمل ورقة مغموسة بالزيت في منقارها. وهكذا علم نوح أن المياه انحسرت عن الأرض. وإذا تفحصنا هذه الواقعة ملياً، فإننا نجدها مثالاً عن حالة استطلاعية كلاسيكية، دلت على ذكاء نوح، قياساً لما توفر له في ذلك العصر من وسائط.

وفي الإنجيل، نصادف أمثلة عن إجراءات "استطلاعية" أخرى. «وقال الرب لموسى، أرسل من قبل أناساً لكي يفحصوا أرض حنانا، التي أقدمها لبني إسرائيل»، وهذا هو موسى يرسل 12 مبعوثاً للاستطلاع، لكي يتفحصوا البلاد، إلا أنه لم يحدد لهم المهمة بحيث تكون ذات طبيعة تصويرية بحتة، بل لقنهم عن أهميتها بإسهاب كبير. هكذا ينبؤنا الإنجيل. وقال لهم موسى: «اذهبوا إلى تلك البلاد الجنوبية، اصعدوا الجبل وانظروا إلى الأرض ـ كيف حالها، والشعب الذي يعيش عليها، هل هو قوي أم ضعيف، قليل العدد أم كثيره؟ ». في المبدأ فإن مثل هذه المهام الاستطلاعية يتم تنفيذها اليوم.

وأيضاً كان الاستطلاع على الدوام عملاً محترماً. كانت تحدث حالات، كان يغير فيها الملك والقائد العسكري ملابسهما ويذهبان إلى

الاستطلاع. وهناك أمثلة عديدة على ذلك حتى في القرن العشرين. عل
سبيل المثال، هنالك مثال يجدر البوح به عن المقاريات العملية الـ
اتخذت لاصطياد ي. م. مايسكي، السفير السوفييتي في لندن بين عام
1932 و1943. حدثت هذه العملية، حينما كان تشرشل على رأس المخابرا
البريطانية. وكان ضابط "الارتباط" بمايسكي هو راندولف تشرشل، اب
تشرشل ـ صحفي وضابط. ومن المعروف أن بوش قبل أن يصبح رئيس
للجمهورية شغل منصب رئيس وكالة المخابرات المركزية الأمريكية. ك
شغل أندروبوف المنصب ذاته في مجلس أمن الدولة السوفييتي (K.G.B).

تشير الأحداث التاريخية للقرون المنصرمة وحتى السنوات المعاصر
إلى أن الدول التي كانت ولا تزال تراقب بعضها الآخر بعيون عدائية،
تنسى التأكيد على أمجاد الغيورين من صناع السلام، ويجري أحيا
تقليص ألوية وأفواج الخدمات الخاصة، إلا أنه لم يجر قط تسريح
بالكامل، ليذهب كل إلى بيته حتى من خلال أية اتفاقية للسلام
التوصل إليها.

النشاط الاستطلاعي ـ نذير الحرو

نستنبط من دراسة تاريخ دول عديدة أنه سواء كان في القديم، أو
يومنا هذا لا يزال الاستطلاع سابقاً لخطوات أي حملات أو غزوا
عسكرية. وكان الاستطلاع يخدم كفاتح للحرب ومرافقاً لها حتى النهاي
إن جلبت النصر أو الهزيمة. وارتبط التحضير لمختلف أنواع الحروب،
كانت "ساخنة" أم "باردة" عادة بتقوية النشاطات المخابراتي
والاستطلاعية، سواء كان ذلك في أوقات السلم أو الحرب، وكانت هـ
النشاطات، أحياناً، تحمل طبيعة هجومية بحتة. تقوم مخابرات الد
المتنافسة على إرسال جواسيسها بمهام اختراق لمؤسسات وبنى هـ
الدول، وتأسيس شبكاتها الخاصة فيها، وفي حالة الضرورة تفجير هـ
المؤخرات، بهدف إضعاف وتدمير إمكانيات العدو.

إن تـاريخ الحربـين العـالميتين الأولى والثانيـة والحـروب الأهليـة في القـرن العشـرين، ومراحـل بنـاء وسـقوط الاتحـاد السـوفييتي، هـو تـاريخ يتضمـن بعـض الأنشطة التخريبيـة والعنيفـة لأجهـزة مخـابرات مختلـف الـدول. ومـن المعـروف أن المخـابرات الألمانيـة أبـدت نشـاطاً متفوقـاً في مرحلة الحرب العالمية الأولى على الأراضي الفرنسية. حيث كان في فنـادق باريس وحدها يعمل حوالي 40 ألف عميل ألماني. وفي تلك الفترة تم اعتقـال 10 آلاف جاسوس ألماني وأسترالي في إنكلترا فقط. وبكلمـات أخرى، يـدور الحديث لا عن المئات، ولا عن الآلاف، بل عن عشرات آلاف الجواسيس.

أما فرنسا فمن جهتها فلم تكن في غفلة من أمرها. ففي وقت لاحق برهنـت للعـالم أن رجـل المخـابرات يعتبر أكثر الأسلحة فتاكـةً، وبـدوري كنـت سأقول، أنـه السلاح الوحيـد القديـم، الذي لم يفقد أهميتـه مـع مـرور آلاف السـنين. فحسـب المعطيـات الفرنسـية، تمكنـت إحـدى نسـاء الاستطلاع المدربـة جيـداً، في فـترة الحـرب العالميـة الأولى، مـن تدمـير16 سفينة تجارة ونقل. وتعتبر هذه النتيجة من النتائج الباهرة، إنها أكثر من فعل أي سفينة حربيـة حقيقيـة، كمـا تشير، هذه الحادثـة، إلى أن رجـال المخابرات ليس فقط بإمكانهم أن يكونوا أقوياء، بل والأكثر اقتصادية في تاريخ الأسلحة.

الطابور الخامس

كـانت المخـابرات الهتلريـة تنفـق علـى أعمـال التخريـب في أسـبانيا حوالي 3 ملايين بيزيت كل عـام. وفي مرحلة سـابقة على مؤامـرة عـام 1936 الفاشية، استطاعت هذه المخابرات أن تؤسس أكثر من 50 نقطة ارتكـاز، كـانت تقوم بتنفيذ الأعمـال التخريبيـة. ففـي هيئـة الأركـان الهتلريـة وفي وزارة الدفـاع الأسبانية وفي الجيش كـانوا يسلحون الفاشيين، الذين كـان يـتزعمهم الضـابط الألمـاني ميليبران. وكـان يـتزعم عمليـة المؤامـرة ممثـل الأركـان العامـة خـوان غونتـس. وفي مرحلـة الحـرب الوطنيـة ـ الثوريـة في أسبانيا، ظهر تعبير "الطابور الخامس" ـ التسمية البغيضـة للعمالـة السرية

المعادية، المستخدمة لتقويض مؤخرة هذه البلاد أو تلك. هكذا أطلقوا على أجهزة عملاء الفاشية وعلى الخونة، الذين كانوا ينشطون في مدريد.

"الطابور الخامس"! فمن مقتضيات خدمتي تسنى لي دراسة عمل المخابرات الأجنبية دراسة مستفيضة وعميقة، بالإضافة إلى طرق ووسائل أنشطتها التخريبية.

ومن الأمثلة التقليدية لأساليب المخابرات الألمانية، تجدر دراسة شخصية غراف شولينبرغ. إنه سفير ألمانيا السابق في الاتحاد السوفييتي، الذي أعلن بداية الحرب ضد الاتحاد السوفييتي في 22 حزيران/ يونيو عام 1941، مباشرة بعد الهجوم الخياني والقصف الجوي. وصل شولينبرغ إلى الاتحاد السوفييتي تحت غطاء دبلوماسي وذلك في عام 1934. وكان من بين رجال المخابرات الألمان الأكثر خبرة وشهرة - اختصاصي بأمور ما وراء القفقاز. وكان من الذين قلدوا ميدالية الصليب الحديدي من الدرجة الأولى في أيام الحرب العالمية الأولى.

فمنذ العهد القيصري، قامت المخابرات المضادة القيصرية بالبحث عن شولينبرغ في بداية عام 1914، وبطريقة ما تسنى العثور على كتيب ملاحظات، وجدوا فيه جدولاً بأسماء الألمان وبعض الجورجيين والأرمن. تبين أن هذا الجدول هو عبارة عن قائمة بأسماء العملاء الذين عملوا لصالح الألمان، وتطابق هذا الجدول لاحقاً مع لائحة بأسماء جواسيس، كانت المخابرات المضادة السوفييتية تبحث عنهم بتهم التعامل مع ألمانيا النازية. بكلمات أخرى كانت نشاطات شولينبرغ واسعة و عميقة، لدرجة أنها استمرت حقبة زمنية طويلة، امتدت منذ ما قبل الثورة في روسيا وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية. وكان عملاؤه يتميزون بالإعداد الحسن والإخلاص للمخابرات الألمانية.

وإذا عدنا إلى الوراء، لوجدنا شولينبرغ قد قدم إلى روسيا القيصرية في عام 1911، ليعمل كقنصل لبلاده في تفليس. في هذه المرحلة، تسنى له دراسة منطقة ما وراء القفقاز دراسة جيدة وعقد صلات عريضة مع مجموعات أرمنية وجورجية، ومن هنا جاءت شرارة انطلاقه بالعمل الاستخباراتي. في بادئ الأمر أقدم شولينبرغ على تأسيس رابطة تجسس

مؤلفة من عدد من الألمان، من الذين عاشوا في القفقاز في مستعمرات ألمانية. وعلى هذه القاعدة شكلت لاحقاً مجموعة "اتحاد الأسطول الألماني" و"الاتحاد العام الألماني". أما أقنية نشاطاته الرئيسة فكانت عبر شركة "زينغر" وفرع "بنك دوتشي". بعدها امتدت نشاطاته لتتركز بين القوميين الجيورجيين بحجة الدعوة لاستقلال جورجيا تحت المظلة الألمانية.

أدت الحرب التي نشبت عام 1914 إلى قطع النشاطات التخريبية لشولينبرغ على أراضي ما وراء القفقاز. حيث، قبل شهرين من نشوب الحرب، سافر بصورة مفاجئة بإجازة إدارية إلى ألمانيا، التي سرعان ما ساهم فيها بنشاط في تشكيل الفيلق الجورجي الوطني، الذي حارب لاحقاً في صفوف الألمان على الجبهة التركية.

وفي فترة غياب شولينبرغ، لم تتوقف نقاط ارتكازه الجاسوسية عن العمل. إذ تم في عام 1916 تشكيل "مجلس تحرير جورجيا"، الذي دخل في عداده ممثلو طبقة النبلاء الجورجيين وبعض الضباط. ومن خلال الصحافة الجورجية، العائدة لتلك السنوات، نعلم أن هذا المجلس وجزءاً من القوميين الجورجيين أجروا مباحثات فعالة مع دوائر الحكومة الألمانية، حول الإعلان عن استقلال جورجيا. في نهاية عام 1918، ظهر شولينبرغ، من جديد، في ما وراء القفقاز بوظيفة رئيس البعثة الدبلوماسية لدى الجنرال فون كريسي القائد العام لقوات الاحتلال الألماني. وسرعان ما عاد النشاط للعمل التجسسي. وأخذ شولينبرغ بعقد صفقات سياسية بهدف توقيع اتفاقيات بين سكان الجبال والموسافاتيستين بهدف توحيد بلاد ما وراء القفقاز مع شمال القفقاز في دولة واحدة ـ ثانيةً تحت الانتداب الألماني.

ولهذه المرحلة تعود إشادة شولينبرغ لما سمي بـ "التجمع الألماني ـ الجورجي"، الذي تزعمه طبيب ألماني يدعى ميرتسفيلر. ومن المنظمات التي أشتهرت آنذاك هي منظمة "التجمع الألماني ـ الأرمني"، التي انتهت إلى الفشل.

إلا أن خطط ونشاطات شولينبرغ لاحقاً لم يتسن لها النجاح. إذ بعد ثورة أوكتوبر العظمى، تغير مسار الأحداث وتوجه تاريخ المنطقة في وجهة

أخرى. وأصبح ما وراء القفقاز وشمال القفقاز جزءاً من الاتحاد السوفييتي، بالرغم من الإرادة والمصالح الألمانية.

في عام 1934، ظهر شولينبرغ، مرة أخرى، في بلادنا، لكن في هذه المرة، كسفير لألمانيا. قام رجل المخابرات الخبير هذا، بعد شهور عدة من وصوله إلى موسكو، برحلة إلى ما وراء القفقاز. والأكثر صحة أنها لم تكن عبارة عن رحلة فقط، بل زيارة سياحية استغرقت ثلاثة أسابيع، كانت تصاحبه فيها ابنته مع سكرتير خاص، وترافقه زوجته وسكرتير البعثة الدبلوماسية البريطانية. طبعاً، كان شولينبرغ يفترض أن يخضع للمراقبة من قبل رجال المخابرات السوفيتية. وهنا نذكر حادثة ممتعة. في القفقاز، وفي الطريق الموصل بين تشاكفا وباتومي، ولأسباب مجهولة، تعطلت كوابح السيارة التي تقل السفير. إلا أن رجال الخدمة الخاصة السوفيت تصرفوا بانتباه فقاموا باللحاق بسيارة السفير ووضعوا سيارتهم في مواجهتها، الأمر الذي حال دون سقوط السيارة في الهاوية، وهذا ما جعل السفير، المتقع الوجه من الخوف، يقدم على تقديم آيات الشكر لهؤلاء الرجال.

بالطبع كان رجال مخابراتنا المضادة يلاحقون هذا العميل السري، بطريقة، كما وصفها شولينبرغ، لا يمكن للغستابو التمكن من إجادتها. وتبين لاحقاً أن هذه الزيارة السياحية كانت عبارة عن" خدعة"، حيث كانت تهدف إلى حرف انتباه المخابرات السوفييتية المضادة. لكن شولينبرغ لم يتمكن من أن ينفذ مناورته إلى مداها الأخير. حيث تسنى لنا معرفة أن شولينبرغ أقام علاقة مع بعض عملاء المخابرات الألمانية. أما فيما يتعلق بالعميل شولينبرغ ذاته، فإنه كسفير كان قد تجاوز المسموح به من قبل أمثاله. وفي معرض لقائه مع أحد المتعاملين مع المخابرات السوفييتية المضادة، الذي كان قد تمكن من اختراق دوائر الألمان فيما وراء القفقاز، عرض عليه صوراً فوتوغرافية كان قد صورها في القفقاز، قائلاً:

- منذ وقت قصير، بعثنا إلى تفليس بعض الأشخاص وكلفناهم بمهمة تصوير هذا الموقع، إلا أنه لم يتسن لأي منهم تنفيذ هذه المهمة. أما أنا فأنظر، إنني تمكنت من تصوير هذا الموقع الشديد الأهمية ببساطة.

و بالنسبة لرجال المخابرات، بعد سماعهم هذه الكلمات، لم يصبح من الصعوبة التوصل إلى الأسباب الحقيقية التي جعلت هذا العميل الألماني يقوم بهذه الزيارة...

. بالإضافة إلى جورجيا، تمكنت المخابرات الألمانية من أن تؤسس نقاط ارتكاز لها في دول البلطيق. وذلك من خلال الملحق العسكري التابع للسفارة الألمانية والمقيم في تالين، ودبلماسي آخر في إستونيا.

ومن الضرورة القول بأن الألمان، قبل الحرب، قاموا بجمع معلومات واسعة عن مختلف بلدان العالم. وعن طريق أجهزة المخابرات التي كان يتزعمها الملحقون العسكريون والبحريون، تمكن الألمان من خلق تراكم في المعلومات، عن الموانئ والمدن الرئيسية وعن المواد الخام التي قد تستخدم في صناعة المدافع، عن الجسور وخطوط السكك الحديدية، عن الطرق والأنفاق، الأقنية وعن جميع المعيقات الطبيعية، وأيضاً عن القواعد البحرية المحصنة والمستودعات العسكرية. وهنالك واقعة مهمة، تلك التي تحدث عنها عميل المخابرات الألمانية المشهور أوتوابتي، الذي كان يعمل في فرنسا، عندما قال أنه تسنى له شراء 12 عضواً من أعضاء البرلمان الفرنسي، قاموا بتنفيذجميع المهام التي أوكلت إليهم من قبل هتلر.

ماذا صنع فالنتين الروسي في باريس؟

في روسيا كانت المخابرات قبل عام 1895، عندما كان يتبع هيئة الأركان ما سمي بالمجلس العسكري - العلمي، الذي كان يقوم بدور العمل الاستطلاعي - العسكري ضد الدول الأجنبية. كانت تابعة لهذا المجلس الذي تألف من عدد مما سمي بالأقسام أو المكاتب الاستطلاعية المتخصصة. وإلى جانب ذلك، كان بعض أعضاء البعثات الدبلوماسية وإدارات الشرطة يقومون بمهام المخابرات والاستطلاع.

ومن بين من ذاع صيتهم في مجال المخابرات الروسية، أحد الملحقين العسكريين الروس، ويدعى ألكسندر تشيرنيشيف، وكان برتبة عقيد. كُتب

عن العقيد تشيرنيشيف رواية "لكل هواه"، كتبها فالنتين بيكول، هاكم بعض من مقتطفاتها:

« كان شتاءً ثلجياً قارصاً، عندما لاحت بوادر عام 1810. بارك الكسندر الأول تشيرنيشيف، متمنياً له النجاح، قائلاً :

ـ إذا كان هنالك أي خطط لدى نابليون عن حربه مع روسيا، فيجب أن تصبح هنا .. على هذه الطاولة. بعد ذلك، أطلب مني ما تريد: إني سأقدم لك كل ما تريد! ».

ـ كان هذا الملحق العسكري جميلاً جداً، إلى تلك الدرجة التي تعشقه فيها أخته. وقد استغل ذلك الجمال بتقربه من النساء الفرنسيات، إلى تلك الدرجة التي استغلهن فيها لشراء أقرب الموظفين إلى نابليون.

أصبح عام 1810 عاماً حاسماً بالنسبة لنابليون. حيث كان قد تم الانتهاء من وضع الخطة العالية السرية للهجوم على روسيا في 4 آذار/ مارس، وتبين لاحقاً أن هذه الوثيقة أصبحت على طاولة الامبراطور الروسي في قصر الشتاء!.

وقبيل الحرب العالمية الأولى، كان العقيد مارتشينكو، الذي عمل في رئاسة الأركان كملحق عسكري، من أهم رجال المخابرات الروس. تمكن هذا العقيد من الحصول على معلومات ذات قيمة عالية من رئيس المخابرات المضادة في هيئة أركان الجيش النمساوي ـ الهنغاري، العقيد ألفريد ريدل، الذي كان قد طوعه للعمل لحسابه. وبفضل مارتشينكو هذا، كان يصل إلى هيئة الأركان الروسية في نهاية العقد الأخير من القرن المنصرم، بشكل دوري معلومات قيمة، تتعلق بالخطط العسكرية والتسليح والقدرات العسكرية والاقتصادية للدولة النمساوية ـ الهنغارية، وحليفتها ألمانيا. وعبر ريدل بالذات حصلت رئاسة هيئة الأركان الروسية على معلومات لا تقدر بثمن، مثل (الخطة ـ 3)، وهي خطة الهجوم على الصرب، و"خطة الانتشار الاستراتيجي للجيش النمساوي ـ الهنغاري في مواجهة روسيا". نقلت رئاسة هيئة الأركان الروسية هذه المعلومات إلى دولة الصرب، الأمر الذي مكن الصرب من الصمود أمام 3 هجومات عسكرية نمساوية ـ هنغارية قوية، وذلك إبان الحرب العالمية الأولى، كما تمكنوا من قتل حوالي 500 ألف إنسان. ويشير المؤرخون العسكريون إلى أن

30٪ من هذه الخسائر، كانت نتيجة معرفة الصرب المسبقة بخطط الأعداء، وهذا يعزى إلى النجاحات الباهرة التي حققتها المخابرات الروسية العسكرية وعميلها ريدل!.

تعتبر النجاحات التي حققتها المخابرات الروسية خلال الحروب وفي أيام السلم، مهما كانت تسمية الأشخاص أو الهيئات الذين أنجزوها، من الإرث الوطني الروسي، الذي استمد منه الكثير في الأوقات اللاحقة.

لجنة الطوارئ لعموم روسيا - سيف الثورة.

"مؤامرة لوكارت".

بعد ثورة أوكتوبر، قررت الطبقات المتنحية، انطلاقاً من الدعم الذي تلقته من الخارج، العمل على قلب نظام الحكم الجديد، وذلك من خلال إشعال حرب أهلية. استخدم هؤلاء جميع الوسائل والأساليب المتوفرة لديهم ـ تنظيم المؤامرات، القيام بالعصيان، التجسس، التخريب والإرهاب. وكان من الضروري وجود هيئة متخصصة تقوم بمهمة اختراق هذه القوى والحصول على المعلومات اللازمة للحيلولة دون تمكنها من تحقيق مآربها. لهذا الغرض تم تأسيس لجنة الطوارئ لعموم روسيا، للصراع ضد القوى المعادية للثورة وأعمال التخريب.

استخدم الغرب في مجرى صراعهم ضد الجيش الأحمر، ما كان لديهم من خبرات عملية، لاجئين إلى مختلف الطرق والوسائل. وإن العديد من التنظيمات المعادية للثورة، بما فيها الكبيرة كـ"عصبة لوكارت" و"المركز الوطني" و"مترو. فيكرس" وسواها من التنظيمات التخريبية، كما أشارت أعمال المتابعة والاستطلاع، كانت تمول وتقاد من قبل رجال المخابرات الأجنبية.

ويمكننا الحصول على المعلومات المؤكدة على الرأي السابق من الأدبيات الأجنبية، التي كانت إلى وقت قريب غير مسموح الاطلاع عليها

في روسيا وللرأي العام العالمي. فعلى سبيل المثال، صدر في عام 1990 في بريطانيا العظمى كتاب ألفه كل من كريستوفر أندريه وأوليغ غارديفسكي تحت عنوان "مجلس أمن الدولة (K.G.B) - تاريخ عمليات السياسة الخارجية، من لينين حتى غورباتشيف". نجد في هذا الكتاب، بشكل خاص، عرضاً للأحداث التي وردت في التاريخ الروسي تحت اسم "مؤامرة لوكارت" - وكما هو معروف كان روبيرت بروس لوكارت يشغل منصب القنصل العام لبريطانيا العظمى في موسكو. وكان المساعد الرئيس له الشخصية المشهورة سيدني ريلي. ونرى أنه من الأهمية بمكان سرد وقائع هذا التاريخ.

وُلد زيغموند روزيتبلوم (ريلي) في بولونيا الروسية عام 1874 في اسرة يهودية. عُرف، قبل الحرب العالمية الأولى في سان بتربورغ كرجل أعمال ومتزوج بامرأتين. في ربيع 1918 عاد ريلي إلى روسيا الحمراء كعميل للخدمات الخاصة البريطانية تحت اسم كودي هو (CT-I)، وأخذ يتقرب من هرم الأحداث. وحسب أحد الكتب البريطانية الشهيرة التي تتحدث عن تاريخ الخدمات الخاصة البريطانية «لم يمتلك أي جاسوس القدرة على الهيمنة والتأثير، أكثر مما كان يمتلكه ريلي». كان ريلي اختصاصياً كبيراً بأعمال الاغتيالات ، حيث كان على دراية بالطرق المثلى لـ "دس السم، الاغتيال بالرصاص، الاغتيال خنقاً". وكان يحتاط على الدوام بـ"أحد عشر جواز سفر، وبقدرهما من الزوجات".

إلى جانب ذلك كان ريلي يمتاز بحبه الشديد لمهنته وولعه بها، مضافاً إلى ذلك أنه كان لا يخشى الأخطار. وهذه الخصال، كانت السبب الذي جعل كل من مانفيلد كامينغ، أول رئيس خدمات خاصة في بريطانيا وونستون تشرشل، يكيلان له المديح دائماً. وحسب كلمات لوكارت ذاته، كانت الفرادة لدى ريلي تكمن في حقيقة كونه مزيجاً من "مزاج اليهودي والشجاعة المجنونة الايرلندية، التي يصبح عندها الشيطان ليس مخيفاً". إلى جانب ذلك، يؤكد لوكارت على أن ريلي "أصبح يقدم نفسه كيساري في مرحلة معينة عندما كان يجري تدبير مؤامرة للاطاحة بلينين".

وهذه المؤامرة، التي يحاولون دائماً في الغرب إنكار وجودها، كانت لجنة الطوارئ لعموم روسيا قد كشفت خيوطها. وإيماناً بالحقيقة، فإنه من المفيد أن نورد بعض المقتطفات من الكتاب الذي استشهدنا به، تلك الفقرات التي تشير إلى الخطط بعيدة المدى التي كانت تمتلكها أجهزة المخابرات البريطانية بهدف الإطاحة بالنظام الثوري الجديد في روسيا، بحكومة السوفييتات والبلاشفة. إننا نستشهد بهذه الوثائق، لأننا على اشد قناعة بمصداقيتها، حيث أنها تتطابق مع ما تسنى لي معرفته من معلومات في يوم ما، عندما كنت أخضع لدورة دراسية خاصة في مدينة مينسك، هذه المعلومات التي كانت ممهورة بكلمة "سري".

خضعت هذه الوثائق والمواد للدراسة من قبل علماء يعملون في أكاديمية الخدمة الأمنية الفدرالية في جمهورية روسيا الفدرالية: ف. ف. كاروفين، م. أ. نيكولايف، لذا فإنني أرغب في استخدام بعض استنتاجاتهم وملاحظاتهم.

من المعروف أن روسيا السوفييتية كانت في بداية أيامها مقسمة بين الدول الأجنبية إلى "مجالات نفوذ"، التي لم يحصل فيها الانكليز "إلا" على مناطق الشمال والدون وكوبان والقفقاز وآسيا الوسطى. لذا سرعان ما تم إرسال بعثة عسكرية بريطانية إلى جنوب روسيا (أوديسا) عملت فيها بين 21 و24 شباط/ فبراير 1918، وكانت تحت قيادة العقيد بويل، ودخل في عداد أعضائها سيدني ريلي.

لم يعد ريلي من أوديسا إلى إنكلترا، وتم ضمه إلى مكتب الملحق العسكري ـ البحري الانكليزي فرنسيس ألن كروم. وكانت هذه الإقامة هي الإقامة الثالثة والأقصر من بين إقاماته في بتروغراد (سابقاً عاش ريلي هنا طويلاً: من آب/ أغسطس 1896 حتى تموز/ يوليو 1898 ومن أيلول/ سبتمبر 1905 حتى نيسان/ ابريل 1914). دفع الهجوم الذي شنه الألمان على بتروغراد، الاستخبارات البريطانية إلى مباشرة عمل نشيط وتنفيذ عمليات معينة. وفور وصول ريلي إلى روسيا تسلم مهمة تقضي البحث عن "جنرال سوفييتي" لاستخدامه كعميل لصالح بريطانيا ـ هذا الجنرال المشهور

جداً في الأوساط الدبلوماسية والدوائر العسكرية كان ميخائيل بونتش ـ بروفيتش، الذي عينه فلاديمير إليتش لينين في منصب رئيس المجلس العسكري الأعلى للجمهورية. إلا أن ريلي حصد فشلاً ذريعاً في هذه العملية.

فميخائيل دميتريفيتش، الذي كان يمتلك خبرة طويلة وعميقة استقاها من عمله في رئاسة الاستطلاع والاستطلاع العسكري المضاد، سرعان ما استوعب هذا الجاسوس البريطاني، كما يشير في كتابه "كل السلطة للسوفيتات"، هذا الجاسوس الذي التقى به لأول مرة في عربة قطار عسكري، وقدم نفسه على أنه "مبعوث فوج الهندسة الملكي". إذ لم يستسغ جنرالنا تصرفات هذا الجاسوس البريطاني فقط، بل تحدث بالتفصيل عن محاولاته العديدة الفاشلة لاستمالته و إقناعه بنشر سفن أسطول البلطيق بذلك الشكل، الذي تكون فيه تحت مرمى نيران الغواصات الألمانية.

«وعلى الرغم من أن خطة ريلي حداها الفشل ـ يقول الجنرال ميخائيل ـ تابع ريلي اختراع حجج لتكرار زيارة عربتي مرة أخرى. توقفت عن استقباله، كما توقف سكرتير القوى الجوية عن الحديث معه، بعد أن شك بأن يكون ريلي هذا من رجال الهندسة البريطانيين. كما أخبرت أخي عن شكوكي بهذا الأجنبي». وهذا النبأ الأخير يعتبر من الأهمية بمكان بالنسبة لنا، لأن شقيق هذا الجنرال هو من قدماء الثوريين البلاشفة ومن زملاء لينين ـ كان له علاقة مباشرة بتأسيس هيئات التفتيش، فعلى الإثر أقدم مباشرة على إعلام المسؤولين فيها عن هذه الشكوك. وهكذا وقع العميل تحت أنظار لجنة الطوارئ لعموم روسيا.

بعد أن تم نقل الحكومة الروسية إلى موسكو (سرعان ما لحقتها إلى هنالك ـ بعثة لوكارت)، أخذ ريلي يتجول بين مدن: موسكو ـ بتروغراد ـ مورمانسك ـ أرخانغلسك، ونادراً ما كان يشغل حاله بأمور أخرى. ففي أيار/ مايو 1918 أصبح الحلقة الأخيرة في السلسلة التي امتدت إلى منطقة الدون، ونفذ عملية جريئة بلباس ضابط صربي، عندما قام بنقل أ. ف. كيرنسكي، الذي كان قبل ذلك مختفياً في منطقة الدون إلى مورمانسك. وهنالك تمكن من "تسليم" "عرجة التاريخ" إلى سفينة حربية لنقله إلى إنكلترا، أما ريلي فقد قفل عائداً إلى موسكو.

كما كلف ريلي بمهمة هامة أخرى وهي استمالة بيرزين إلى صفه، وكان هذا الأخير يترأس فرقة الرماة اللاتفيين، التي كانت تقوم بمهمة حراسة الكريملن والمؤسسات الحكومية. وابتداءً من 7 آب/ أغسطس 1918 سلم ريلي إلى بيرزين أكثر من مليون روبل، كانت تصل مباشرة إلى خزائن لجنة الطوارئ لعموم روسيا. «كان الرفيق بيرزين حال تسلمه النقود، يسلمها لي فوراً. هذا ما أدلى به سفردلوف في معرض حديثه عن بيترسون، كوميسار فرقة الرماة اللاتفيين ـ وكنت أنقل هذه الأموال مباشرة إلى الرفيق لينين، الذي نصح بإبقائها في خزائن لجنة الطوارئ، الأمر الذي كنت أقوم بتنفيذه فوراً».

عرض ريلي أمام بيرزين خطط لبناء ديكتاتورية المستقبل (الإدارة التي سيكون أحد أعضائها ريلي ذاته. وكانت هذه قمة النرجسية التي تحلى بها). ولم يفترض ريلي أنه ما أن حان المساء على "الخطط الشيطانية الإنكليزية" حتى أخذ لينين يقهقه بملء فيه عليها، كما أنها كانت منذ وقت طويل خاضعة للدراسة من قبل دزيرجينسكي ذاته.

في 28 آب/ أغسطس 1918 أخبر ريلي بيرزين أنه يتوجب عليه أن يصحبه إلى بتربورغ "لإشادة روابط مع المجموعة العسكرية الإنكليزية البتربورغية ومجموعات الجيش الأبيض الموحدة تحت إمرتها". في اليوم التالي وصل ريلي إلى بتربورغ، وأجرى فيها مشاورات مع كرومي وسواه من المتآمرين، غير عالم أن مركز التآمر في بتربورغ ـ بيت السفارة ـ كان تحت مراقبة أجهزة المخابرات. كان بعض البتربورغيين يراكمون المعلومات عن المتآمرين وينتظرون وصول مجموعة موسكو. لكن...

في 30 آب/ أغسطس، في موسكو وعلى أحد جانبي النهر الذي يخترقها، سمعت أصوات طلقات نارية كانت قد صويت على المتآمرين الإرهابيين: فاني رود ـ كابلان ـ الاثنان اللذان كانا قد رميا لينين بطلقات مسمومة. وقبيل ساعات عدة من ذلك تمت عملية اغتيال أوريتسكي، الأمر الذي جعلهم يقررون القضاء على المؤامرة قبل الموعد المحدد. ففي عشية 31 آب/ أغسطس قامت مجموعة عملياتية مشكلة من الموسكوفيين

والبتروغراديين بتطويق مبنى السفارة الانكليزية، الواقعة على شواطئ نهر نيفا. وكان ريلي على وشك الوصول إليها. وما أن قام بوضع قبضته على مسكة باب السفارة، عندها .... لم يتماسك كرومي نفسه وقام بإطلاق النار عليه، الأمر الذي جعل بقية أعضاء المجموعة يبادرون إلى إطلاق النار، مع العلم أن المهمة الملقاة على عاتقهم كانت واضحة وهي اعتقال الجميع وهم على قيد الحياة...

دخل ريلي إلى السفارة دون توجس: وكان في ليلة قبل البارحة قد أبلغ كرومي أن موسكو تحت قبضته، أما بتريورغ فكانت قد سقطت في قبضته منذ وقت طويل. لكن ما ذا يجري الآن؟ تصدح في السفارة أصوات عيارات نارية. البناية مطوقة. يجب التركيز الشديد وإيجاد مخرج ما. إلى أين؟

وبين هذا وذاك، أصابت طلقة جوابية كرومي، وأردته قتيلاً على الفور. «حالما علم أن كرومي قد أردي قتيلاً، رمى رولي نفسه في مياه النهر»، هكذا تحدثت موسكو عن ريلي في تلك الأيام.

بهذا الشكل، أتت نهاية "أسطورة" أحد رجال المخابرات الانكليزية العظام، الذي كان من أكثر أعداء الخدمات الخاصة الروسية جدية وأهمية، في تلك السنوات.

تغطية المستشار

كان النقيب (لاحقاً المقدم) ج. أ. هيل (الاسم الكودي EK- 8) أشهر زملاء ريلي، وحسب كلمات لوكارت «كان جريئاً لا يخشى شيئاً كريلي» و« كان يتحدث الروسية بطريقة لا تقل عنه جودة». وصل هيل إلى روسيا قبل شهرين من انتصار ثورة أوكتوبر، كعضو في بعثة سلاح الطيران الملكي. إلا أنه في ربيع 1918 باشر تعامله مع المخابرات البريطانية. وكلوكارت كان يأمل بأن اتفاقية سلام بريست - ليتوفسك سوف تموت، كما كان على قناعة تامة بأن هنالك إمكانية لاقناع البلاشفة بالدخول في حلف معادٍ للألمان في الحرب.

وفي مذكراته "البعثة العظيمة" يكتب هيل قائلاً : تسنى له الحصول على ثقة تروتسكي، و ساهم في تأسيس الاستطلاع العسكري السوفييتي، كما تمكن من الحصول على المعلومات الضرورية لبريطانيا العظمى: «لم تعق لقاءاتي بتروتسكي ولا ارتيادي المسارح ولا ولائم العمل، القيام بالمهمة الموكلة إلي. وقبل أي شيء آخر، ساعدت هيئة أركان البلاشفة في تنظيم قسم الاستطلاع، لتحديد مواقع انتشار الوحدات العسكرية الألمانية على الجبهة الروسية، وإقامة مراقبة مستمرة لتحركاتها... وثانياً، قمت بتنظيم عمل قسم السطح المضاد للبلاشفة بهدف مراقبة الخدمات الخاصة الألمانية، عن طريق إرساليات توزعت في بتربورغ وموسكو».

إن الوقائع الأخرى لحياة رجل المخابرات هذا، هي من الأهمية بمكان. في أوقات الحرب العالمية الثانية قدم هيل ثانية إلى موسكو، إلا أنه هذه المرة جاء بصفته ضابط ارتباط في قسم العمليات الخاصة، عندها كانت العلاقات والصلات والتنسيق بين أجهزة المخابرات البريطانية والسوفييتية على أرفع المستويات. وإذا استخدمنا التعابير المعاصرة نقول أن هيل. جاسوس ظهر تحت غطاء "اختصاصي"، "مستشار"، "خبير" وأيضاً ضابط ارتباط. وحسب كلمات كيم فيلبي (جيرالد أندريان راسل)، أحد المشاهير "الخمسة الكبار" ـ من المتعاملين مع المخابرات السوفييتية في بريطانيا: «استقبل الروس هيل بفرح عظيم، لأنهم كانوا يعرفونه جيداً ».

إعدام الأموال

هنالك مقتطف آخر من كتاب أندريه وغورديفسكي، كنت قد تعرفت عليه جيداً من خلال الأرشيف الخاص لمجلس أمن الدولة (K.G.B)، كان عبارة عن معلومات عن مساهمة لوكارت في إعداد وتنفيذ مؤامرة للإطاحة بالنظام الشيوعي. في هذا المقتطف نجد معلومة تفيد بقيام لوكارت مع القنصل الفرنسي العام في موسكو فرنان غرينور بتسليم مبلغ من المال وقدره 10 ملايين روبل إلى "المركز القومي" المعادي للثورة،

الذي كانت له علاقات مع سافينكوف، الذي كان يتمركز في الشمال الشرقي، ومع جنرال الجيش الأبيض القيصري ألكسيف، المتمركز في منطقة كوبان.

إن هذه الشهادات التي يقدمها مؤلفا الكتاب ـ البروفيسور البريطاني كريستوفر أندريه وأولغ غورديفسكي ـ تؤكد المعلومات التي كانت بحوزتنا. فالأمر هنا، أنه قبل عام، كان قد تم في الاتحاد السوفييتي تحرير أكثر الوثائق سرية، تلك التي أطلق عليها تسمية "الكتاب الأحمر للجنة الطوارئ لعموم روسيا". وهذه الأخيرة قد ذكرت في الكتاب الذي أصدره في بريطانيا ف. ف. سافينكوف، الذي شغل منصب كوميسار الحكومة المؤقتة، بعد استقالة رئيسها، وبعدها أصبح كوميساراً على الجبهة الجنوبية ـ الغربية. نجد في مؤلف "الكتاب الأحمر للجنة الطوارئ لعموم روسيا"، الذي صدر بنسخ محدودة، إماطة اللثام عن أعداد هائلة من الوثائق التي تتحدث عن أكبر التنظيمات المعادية للثورة وعن المؤامرات، التي تم اكتشافها من قبل لجنة الطوارئ فيما بين عامي 1918 و 1920.

ومن هذه الوثائق يصبح واضحاً أن سافينكوف كان في آب/ أغسطس 1917 يدعم عصابة الجنرال كورنيلوف المعادية للثورة. وبعد انتصار انتفاضة أوكتوبر المسلحة، ساهم سافينكوف في عصبة كيرنسكي ـ كراسنوف المعادية للثورة، وبعد القضاء على هذه العصابة هرب إلى منطقة الدون ولجأ لدى الجنرال ألكسيف. لم توضع أموال لوكارت وفيرنان غرينور في البنوك. بل قاموا بإطلاق النار عليها، بما في هذه العبارة من معنى! في منطقة الدون شارك سافينكوف مشاركة مباشرة في تشكيل جيش المتطوعين وفي تأسيس خلايا إرهابية هدفها اغتيال لينين وسواه من زعماء الدولة السوفييتية.

في عام 1920، هرب سافينكوف إلى خارج البلاد وعاش هناك متخفياً، إلا أنه تابع من هناك قيادة المجموعات الإرهابية. قامت لجنة الطوارئ لعموم روسيا بتنفيذ إحدى عملياتها الباهرة، التي تم فيها اعتقال سافينكوف على الأراضي الروسية (عملية بريست).

اعترف سافينكوف أثناء سير محاكمته بجرائمه، وحكمت عليه المحكمة العسكرية العليا في الاتحاد السوفييتي بالاعدام رمياً بالرصاص، لكن المجلس التنفيذي المركزي للاتحاد السوفييتي استبدل ذلك الحكم بالسجن والتجريد من الحقوق لمدة عشر سنوات. وفي أيار/ مايو 1925، أقدم سافنكوف على الانتحار أثناء وجوده في السجن.

آخر كلمات ريخارد زورغ

أصبح موعد الحرب الوطنية العظمى قريباً. وكانت المخابرات السوفييتية تراقب الموقف في ظروف شديدة الصعوبة والتعقيد. فقد أحرز الألمان انتصاراً ماحقاً على القوات الانكليزية ـ الفرنسية، واحتلوا الدانمارك والنرويج وهولندا وبلجيكا وفرنسا، وأجبروا إنكلترا على سحب قواتها من قلب أوروبا، وبعد ذلك عادت القيادة الهتلرية من جديد لتحقيق هدفها القديم ـ الاعداد للحرب ضد الاتحاد السوفييتي.

خطة "بارباروس" ـ خطة هجوم عسكرية ضد الاتحاد السوفييتي ـ كانت أحد أهم أسرار ألمانيا الهتلرية، تلك التي لم يكن يعلم بها سوى عدد محدود جداً من الناس. ففي هذه الخطة تم تحديد التاريخ الدقيق لبداية شن الحرب، الذي كان يعتبر سر الأسرار. ومع ذلك أقدم أحد رجال المخابرات قبل ثلاثة اشهر من هجوم الفاشيست على الاتحاد السوفييتي على فضح أفكار رئاسة الأركان الهتلرية وسمى ذلك التاريخ: 20-22 حزيران/ يونيو 1941.

كان هذا الرجل هو ريخارد زورغ. وهنا أود أن أتحدث عن بعض مراحل حياة هذا الإنسان.

في عام 1924، عقد في برلين مؤتمر الحزب الشيوعي الألماني. أرسلت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي لعموم روسيا (البلشفي) وفدها المقرر لحضور هذا المؤتمر. قامت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الألماني بتأمين حراسة خاصة للوفد الشيوعي الروسي، ترأسها ريخارد زورغ. وكان

انطباع أعضاء الوفد عن ريخارد زورغ انطباعاً حسناً، الأمر الذي جعلهم يدعونه لزيارة موسكو مصطحباً زوجته معه. في مستهل عام 1925 وصل زورغ وزوجته كريستينا إلى الاتحاد السوفييتي (لاحقاً استشهدت كريستينا خارج البلاد أثناء قيامها بتنفيذ مهمة مخابراتية).

عمل زورغ، فيما بين عامي 1925 و1927 في جهاز الكومنترن في موسكو. وهنا تقدَّم للانتساب إلى الحزب الشيوعي لعموم روسيا (البلاشفة). وفيما بين عامي 1926 ـ 1927 عمل زورغ على التوازي مديراً لنادي الشيوعيين الألمان في منطقة كراسنابريسينسكي في العاصمة.

أما المرحلة الهامة اللاحقة من حياته ، فكانت العمل في قسم العلاقات الدولية في الكومنترن (كان هذا القسم مختصاً بتنظيم عمل المخابرات الخارجية). وفيما بين عامي 1927 و1929 زار زورغ إنكلترا والدول الاسكندنافية وإيطاليا، حيث كان يدير عملاً مخابراتياً سرياً على خط الكومنترن.

في شباط/ فبراير 1933 وصل الفاشيون إلى السلطة في ألمانيا. حينها اقدم عدد ليس بالقليل من أعضاء الحزب الشيوعي الألماني على الانسحاب من الحزب وانتسبوا إلى الحزب النازي. استغل زورغ هذا الوضع، ليسافر إلى برلين، حيث أقدم هو الآخر على الانتساب إلى صفوف الاشتراكيين ـ القوميين. إلا أن زورغ، طلب أن يستلم بطاقة عضوية الحزب في سفارة ألمانيا في طوكيو، حيث كان يقوم بمهمة صحفية هناك، مقدراً أن هذا الأمر سوف يترك انطباعاً حسناً عنه لدى السفارة الألمانية.

سافر زورغ إلى طوكيو عبر واشنطن.

وخلال السنوات الأولى، التي أمضاها في اليابان، تمكن زورغ، بصفته صحفياً، من الاستفادة من مهنته في جمع المعلومات المخابراتية ليصل من خلالها إلى إقامة علاقات مع موظفي السفارة الألمانية. لكن المركز لم يكن راضياً عن عمله، وسرعان ما كلفوه بمهمة محاولة الحصول على عمل في السفارة الألمانية ذاتها. أما زورغ فكان يعلم جيداً مدى خطورة مثل هكذا مهمة، لأن ذلك سوف يدعوهم للبحث الدقيق عن تاريخه في ألمانيا. أخبر زورغ المركز عن مخاوفه هذه، إلا أن المركز أصر على تنفيذ المهمة.

في النتيجة، قدّم زورغ من خلال صديقه فولف ـ الصديق المقرب من السفير أوتو طلباً، يرجو فيه أن يتم ضمه إلى طاقم السفارة. أرسل أوتو إلى وزارة الخارجية الألمانية الوثائق اللازمة، حيث تم هنالك إرسالها إلى الغستابو للبحث. إلا أنه ولأسباب مجهولة، لم يجر الغستابو البحث والاستقصاء عن تاريخ زورغ في ألمانيا (فلو أنهم استقصوا لكانوا قد علموا بأن زورغ هذا ـ هو حفيد الثوري الألماني المشهور زورغ، الذي كان يتراسل مع ماركس، وأيضاً بأن زورغ الحفيد كان من نشطاء الحزب الشيوعي الألماني). واكتفت الغستابو بتكليف موظفها القابع في طوكيو، العقيد مايزنغر، بحل هذه المسألة هناك. كان مايزنغر رئيساً للمخابرات المضادة، الذي بدوره قدم شهادة حسنة بحق زورغ، الأمر الذي جعله يقبل في السفارة، ويصبح أحد أعضاء البعثة الدبلوماسية الألمانية في طوكيو، في وظيفة رئيس الخدمات الصحافية.

وهكذا تمكن زورغ من إيجاد الطريق إلى لوائح التشفير الخاصة بالسفارة. وصلت نتائج عمل زورغ الاستخباري في أيامنا تلك إلى أبعاد غيرمتوقعة، إلى تلك الدرجة التي فاقت فيها جميع التوقعات. فهو، عادة، كان يقدم معلومات عن سياسة الحكومة اليابانية المتعلقة بالاتحاد السوفييتي، وعن العلاقات المتبادلة بين المانيا واليابان. وهو الذي بلغ بأن ألمانيا سوف تهاجم الاتحاد السوفييتي في عام 1941، وعن أمكنة انتشار وتمركز القوات الألمانية على الجبهة السوفييتية ـ الألمانية في عام 1940.

انتشرت القوات الألمانية انتشاراً هائلاً في خريف 1941 حول موسكو، في منطقة الفولغا شتاء 1942. أثناءها لعبت الفرق السيبيرية المنقولة إلى الجبهة دوراً كبيراً في إحرازانتصارات شتى في المعارك التي دارت مع القوات الألمانية. إلا أن قليلاً من الناس كان يعلم بأن قرار نقل القوات من أقصى الشرق، إنما اتخذ، بعد وصول معلومات مؤكدة عن أن الاتحاد السوفييتي لا تهدده أخطار قادمة من جهة اليابان.

أما رجل المخابرات السوفييتي الذي كان قد حصل على هذه المعلومات المؤكدة، فهو ليس سوى ريخارد زورغ.

وهذا هو ألن دالس في كتابه "فن رجل المخابرات" يكتب قائلاً إن « هذه المعلومات إذا ما قورنت وزناً فإنها تفوق قوة فرقة بكاملها.. ».
ومثل هذا التقرير يقدمه أيضاً رئيس المخابرات الجنرال ماكارتور والجنرال أولاتسبي في كتاب وثائقي صدر تحت عنوان "مؤامرة شانخايسكي": « ... استطاع زورغ أن يكوِّن أكثر التنظيمات روعة.. كان جميع أعضاء مجموعته، على غير ما هو مألوف، يعملون من أجل المبادئ، من أجل قضية عامة، لا من أجل المال. وتلك الامكانيات التي كانوا يتسلمونها من المركز كانت حسب معلوماتنا، متواضعة جداً، حيث كانوا يستأجرون شققاً سكنية متواضعة، ويقترون في المصاريف أثناء تنقلاتهم في الوقت الذي كانت فيه قيادات المخابرات السوفيتية والجيش الأحمر على دراية مستمرة بجميع خطط القوات المسلحة الألمانية واليابانية ».

في الساعة العاشرة وعشرين دقيقة حسب توقيت طوكيو، من يوم 7 تشرين الثاني / نوفمبر من عام 1944، وفي زنزانة صغيرة في أحد سجون طوكيو، واجه زورغ الموت بشجاعة منقطعة النظير، كرجل قام بتنفيذ واجبه. وكانت الكلمات الأخيرة التي نطق بها: « يحيا الجيش الأحمر! يحيا الاتحاد السوفييتي! ».

أما مذكراته التي كتبها فاستولى عليها الأمريكان.

ويجدر التنويه هنا، إلى أن الصحف السوفييتية، قد نشرت في تلك الأيام نص المرسوم الذي أطلق فيه لقب بطل الاتحاد السوفييتي على جميع أعضاء مجموعة زورغ. وورد اسم ريخارد زورغ من ضمن اللائحة، إلا أنه حينها لم يكن على قيد الحياة. وقد طوق المجد عنق هذا البطل لأعوام قادمة عديدة.

آبل، فيلبي، بليك...

كشف النصف الثاني من القرن العشرين أسماءً جديدة لرجال المخابرات السوفييتية، الذين تمكنوا من الوصول إلى خطط وأسرار حروب

هذا القرن. الحروب "الساخنة" و"الباردة" وحتى، حسب تعبير الفيلسوف الشهير ألكسندر زينوفييف "الفاترة". وهنا نستعرض بعض الأسماء التي لاقت شهرة واسعة.

آبل... فحسب الصحافة الأمريكية، عندما كان الحديث يدور عن السوفيتات، كان آبل يبدي رجولة منقطعة النظير وصموداً عالي المستوى، أثناء سير محاكمته في الولايات المتحدة الأمريكية. في 15 تشرين الثاني / نوفمبر من عام 1957، حكم على آبل بـ 30 عاماً من الأشغال الشاقة، بعد أن باءت جميع المحاولات التي بذلت لجعله يبوح بأية اسرار يعرفها بالفشل. وكانت المخابرات الأمريكية الفدرالية قد عرضت عليه إطلاق سراحه مقابل العمل في أجهزة المخابرات المضادة براتب سنوي قدره 100000 دولارا وكما هو معروف فإن آبل قد تمكن من الحصول على معلومات عالية السرية عن الانتاج الذي يجري في أمريكا لأسلحة مختلفة ذات قدرة تدميرية هائلة. إلا أن رودولف إيفانوفيتش آبل في الاتحاد السوفييتي الذي أمضى 30 عاماً من العمل في المخابرات السوفييتية، لم يصبح مشهوراً إلا عندما نشرت الصحف الرسالة التي وجهتها زوجته وبناته للاتحاد السوفييتي شاكرين فيها عودة الزوج والأب.

ففي تلك الآونة تمت عملية مبادلة آبل مع جاسوس أمريكي كان يقبع في السجون السوفييتية، يدعى باروس.

فيلبي... في أحد الصباحات الربيعية من عام 1951، كان رئيس وكالة المخابرات المركزية الأمريكية آلن دالاس، يدير جلسة سرية مع حلقة صغيرة من القادة والخبراء، العاملين في وكالته. استقبل المشاركون في هذه الجلسة ضيفاً هاماً. رئيس بعثة الارتباط الخاصة للمخابرات البريطانية مع وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في واشنطن. وفي هذه الجلسة تمت مناقشة عملية تهدف إلى تنظيم عصبة معادية للثورة في إحدى دول البلقان الاشتراكية. وكان يجب أن تكون البداية إنزال عدة مئات من المظليين - المخربين على أراضي تلك الدولة. كانوا في الغرب يعولون كثيراً على هذه العملية، لأنها أولاً، كانت كـ "حجر اختبار"، وثانياً، كان التصور

لها أن تصبح نقطة ارتكاز لأعمال معادية للثورة واسعة النطاق توجه ضد الدول الاشتراكية. كلف لقيادة هذه العملية، واحد من الرجال المشهورين وذوي الخبرة في أعمال التجسس والمخابرات والاستطلاع وهو موظف في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، كان يشغل منصب مدير قسم تنسيق السياسة، يدعى ليندزي.

إلا أن هذه العملية، التي كانت من العمليات المميزة والمعول عليها كثيراً في الغرب، وكانت سمة من سمات الحرب "الباردة"، أصبح مصيرها الفشل، حيث تم استقبال مجموعات المظليين المخربين بما يليق بهم، لأن الضيف العزيز على قلب وكالة المخابرات المركزية الأمريكية كان كيم فيلبي - رجل المخابرات السوفييتية القديم.

تسنى لكيم فيلبي في سنوات الحرب العالمية الثانية أن يحول دون الضرر الذي كان سيحدثه الكثير من رجال الاستطلاع الألمان، الذين كانوا يهبطون بالمظلات، سواء كان على أراضي إنكلترا، التي كانت داخلة في الحلف المعادي للألمان، أو على أراضي الاتحاد السوفييتي. كما أنه كان المصدر الأول لمعلومات عن نية الفاشيست في استخدام أنظمة تسليح جديدة على الجبهة مع الاتحاد السوفييتي. كما ساهمت نشاطات فيلبي في إنقاذ آلاف الأرواح من الشعب السوفييتي.

جورج بليك... لا يمكن لمؤرخي "الحرب الباردة" المعاصرين إلا أن يقدموا شهاداتهم عن أولئك المقاتلين على "الجبهة المجهولة"، الذين يطلقون عليهم تسميات مختلفة منها، المتعاونون أو عملاء الخدمات الخاصة.

ومن الأهمية بمكان، بهذا الصدد، استذكار رجل المخابرات الحصيف جورج بليك، الذي نشر في عام 1991 كتاباً تحت عنوان "لا خيار آخر". مؤلف هذا الكتاب، هو من الذين شاركوا في المقاومة الهولندية، وأصبح لاحقاً من رجال المخابرات في بريطانيا، وفي النهاية أصبح من رجال مجلس أمن الدولة في الاتحاد السوفييتي (K.G.B)، وقد قُلد وسام لينين والراية الحمراء وسواها من التقديرات. جاء القسم الأعظم من مذكراته مرتبطاً ببرلين أيام "الحرب الباردة".

كانت برلين في تلك الآونة مركزاً ومرتعاً لمخابرات مختلف الدول الأجنبية، لا سيما الغربية منها. فإلى جانب شبكات التجسس الانكليزية والفرنسية والأمريكية، حسب شهادة بليك، كانت شبكات التجسس التابعة لألمانيا الغربية قوية جداً. وخلال عقد من الزمن، كانت المعلومات التي زود بها بليك الاتحاد السوفييتي، عاملاً هاماً في تنفيذ عدد من العمليات الناجحة، بما فيها تلك التي كشف فيها، عملياً، جميع شبكات التجسس البريطانية تقريباً، تلك التي كانت تتباهى بقدراتها الخارقة وبنظامها الحديدي.

ويأتي في عداد هذه العمليات، تلك العملية التي أثارت ضجيجاً عالمياً في منتصف الخمسينات، وهي المحاولة التي قامت بها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية بالاشتراك مع المخابرات البريطانية في حفر نفق يصل بين شطري مدينة برلين (غرب ـ شرق) ـ وذلك بهدف التنصت على المكالمات الهاتفية المارة عبر الكابل العسكري السوفييتي. وقد تمكن بليك أن يعلم عنها الطرف السوفييتي في الوقت المناسب، لذا أقدم الاتحاد السوفييتي على بث معلومات تضليلية خلال فترة وصلت إلى أكثر من عامين.

في عام 1961، حكم على بليك في محاكمة سرية بالسجن 42 عاماً ـ « بمعدل سنة عن كل عميل للمخابرات البريطانية كان قد كشف عنه ». إلا أنه وبعد 5 سنوات ونصف، تسنى له الفرار من السجن ووصل إلى الاتحاد السوفييتي.

في جزر المخابرات المضادة
النوابض الخفية للحروب الأهلية

المخابرات المضادة ـ هي هيئة ذات مواصفات خاصة، تشكل بهدف حماية البلاد من اختراق عملاء أجهزة المخابرات الأجنبية، والحيلولة دون قيامهم بأعمال تخريبية. وهي بعملها هذا في كشف الجواسيس والحيلولة دون تنفيذ عمليات التخريب، تقوم بحماية الوطن. وفي هيكلية مجلس أمن الدولة السوفييتي القديم، كانت هنالك بعض وحدات المخابرات المضادة، متخصصة بالعمل للحيلولة دون تنفيذ شبكات المخابرات الأجنبية لأعمال تخريبية أو ضارة على الأراضي السوفييتية، الأمر الذي يساعد في تأمين الأمن الاقتصادي (حماية الأسرار التكنولوجية والمواقع الاستراتيجية). أما الإدارة الخامسة فكانت تقوم بمهام ذات طبيعة خاصة وهي الصراع ضد أعمال "الحرب السيكولوجية" الموجهة ضد الاتحاد السوفييتي، التي تقوم بقيادتها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (C.I.A.). وتقوم الإدارة الرابعة بمهمة حماية أنظمة ومؤسسات النقل في البلاد. أما الإدارة الثالثة الهامة (الاستطلاع المعاكس العسكري) فهي تقوم بمراقبة وملاحقة رجال المخابرات التابعين للدول الأجنبية. وهنالك

الإدارة الثانية ذات الأهمية الخاصة، والتي كانت متخصصة بمراقبة رجال المخابرات الأجنبية المتواجدين على أراضي الاتحاد السوفييتي تحت غطاء دبلوماسي، أو العاملين بشكل غير رسمي ومتابعة نشاطاتهم.

امتلك الرجال الذين يعملون في إدارات المخابرات السوفييتية المضادة خبرات غنية، وتمكنوا من الاستخدام الرفيع المستوى لخبرات أسلافهم ـ تجدر الإشارة إلى أن "قسم السطح في هيئة الأركان"، الذي كانت مهمته الصراع ضد الجواسيس الأجانب، كان قد أنشئ في روسيا منذ عام 1903.

بعيد ثورة أوكتوبر، اقتضت مصلحة حماية السلطة الجديدة تشكيل جيش العمال والفلاحين النظامي للدفاع عن البلاد، وهيئة خاصة لكشف القوى المعادية والحيلولة دون قيامها بتنفيذ أعمال تخريبية سرية، والقيام بالعمل العسكري المباشر ضدها أيضاً. وفي 7 (20) كانون الأول/ ديسمبر من عام 1917 اتخذ مجلس كوميسارات الشعب قراراً بتشكيل لجنة الطوارئ لعموم روسيا مهمتها التعامل مع القوى المعادية للثورة وأعمال التخريب.

مضى قرابة الثمانين عاماً منذ ذلك التاريخ، ولكن الحاجة لهذه اللجنة لم تخمد بعد. فبعضهم يرى فيها رمزاً للنقاء الأخلاقي الثوري، الذي لم يتصالح مع الأعداء. وآخرون على العكس تماماً، لا يرون فيها إلا الجوانب السلبية من نشاطاتها، محاولين عكس التصورات الأخلاقية والاجتماعية التي نعيشها في الوقت الحاضر، على تلك المرحلة، التي كانت تعيش فيها البلاد ظروف حرب أهلية. وفريق ثالث يميز بين نشاطات مجلس أمن الدولة و أعمال التصفيات، تلك التي جرت أيام حكم ستالين. وأنا لا أحاول هنا أن أتدخل فلسفياً في محاورة هذه الآراء، لأن ما يهيمن قبل أي شيء آخر، ليس الماضي، بل المرحلة الحالية من تاريخ روسيا، متحدثاً بكلمات الأغنية المشهورة، التي كانت تصدح في كل مكان في أيام ما قبل الحرب: نستنشق مرة أخرى خطراً قادماً مع الهواء ـ خطر حرب أهلية جديدة قادمة. وبهذا الخصوص، من الأهمية بمكان أن نذكر، كيف وما هي السبل المستخدمة في خلق حروب أهلية؟.

إن الحرب الأهلية التي نشبت في الاتحاد السوفييتي في مرحلة تشكله الأولى، والتي كانت السبب في تأسيس لجنة الطوارئ لعموم روسيا، لم تنشب نتيجة لعوامل داخلية فقط، بل كان من أسبابها أيضاً النشاطات المعادية للدول الأجنبية. بل يمكننا أن نقول أن الدور الرئيس في تلك "العملية" كان يعود لأجهزة المخابرات الغربية. وكانت نتائج هذه الحرب الأهلية رهيبة - دمرت الصناعة والزراعة ومات نتيجة الجوع والأعمال القتالية ما ينوف عن 8 ملايين إنسان. وعلى الرغم من أن هذه الأهوال كانت كبيرة جداً، إلا أننا نذكر أن الحرب الأهلية في الآونة المعاصرة، لن تكون كذلك، بل أشد فظاعة وأكثر خسائراً، بما لا يقاس.

وبين هذا وذاك، فإن التاريخ كان على الدوام جلياً في براهينه: واليوم فإن جميع الحروب الأهلية، التي تنشب بين أهل الوطن الواحد، تحركها في الغالب أصابع أجنبية. الأمر الذي يجعل كل حرب أهلية، حرباً مسدودة الأفق وقبيحة ومكللة بالعار. ونذكر هنا أن في مقدمة أهداف أجهزة المخابرات الأجنبية، هي خدمة المصالح الاستراتيجية لدولها والعمل على إضعاف الدول الأخرى وإثارة النعرات ونشر الفرقة بين شعوبها، بهدف التمكن السهل من السيطرة على مقدراتها الاقتصادية والهيمنة عليها سياسياً.

إلى جانب ذلك، فإن كل حرب أهلية حديثة تخلق خطر انجرار الدول الأخرى إلى التدخل في تلك الصراعات، وفي الاحتمال المتطرف، قد تؤدي إلى نشوب حرب نووية، التي بقيامها تنتهي الحياة على الأرض.

والمثال الساطع لمثل هكذا حروب أهلية هي الصراعات الاثنية الداخلية، التي تستخدم العامل الديني، كتلك الناشبة في أفغانستان، بعد خروج القوات السوفييتية منها. ومما يجدر ذكره أن عناصر قيادية في حركة طالبان الأفغانية هي من موظفي وكالة المخابرات المركزية (C.I.A.)، كما تتلقى هذه الحركة مساعدات مادية وتسليحية هائلة من أمريكا. أما هدف أمريكا من وراء ذلك، فهو إيصال حكومة متشددة إلى أفغانستان ومطيعة للأوامر الأمريكية وإثارة النعرات الطائفية في تلك

المنطقة، بهدف نقلها إلى أوزبكستان وكازاخستان وطاجكستان (آسيا الوسطى). وليس صدفة أن يصرح زعماء حركة طالبان بأن من بين أهدافهم السيطرة على طاجكستان بالكامل، والوصول إلى المراكز الدينية كبخارى وسمرقند. والأنكى من ذلك، ما يعلنونه على الملأ، من أنهم بحاجة إلى نفط وغاز منطقة بحر قزوين وجميع المواد الأولية النادرة كالذهب المتوفر في أراضي طاجكستان. فعملياً، تعتبر حركة طالبان أن كامل آسيا الوسطى هي منطقة مصالح حيوية لها، تلك التي لا ينكرون أنهم سيحاولون الاستيلاء عليها باستخدام القوة العسكرية. كما يمكن القول أن الحرب الأهلية الدائرة في أفغانستان لم يكن لها أن تحدث لولا تدخل الدول الأجنبية، وهي الآن تهدد بضراوتها الدول المجاورة. وإذا عدنا للتاريخ فإنه يمكننا تشبيه الخطر المتأتي من حركة طالبان، بذلك الذي شكله تيمورلنك في عصره...

قدمت هذا المثال، فقط لأشرح طبيعة النوابض الخفية للحروب الأهلية، وذلك من أجل أن يصبح لنا جلياً التاريخ المعاصر الذي تعيشه روسيا الفدرالية في السنوات الأخيرة. لا سيما، أنه أصبح واضحاً لنا الآن أنه في الفترة الواقعة بين آب/ أغسطس 1991 وتشرين الأول/ أوكتوبر 1993، تعاملنا مع محاولات استمالة مواطنينا الروس، الذين يعيشون في مختلف الدول المجاورة إلى حرب أهلية. أما أدوات هذه المحاولات فكان منها "الداخلي" و "الخارجي". ومثل هذا النوع من المحاولات لن تتوقف، فهي من جديد وجديد سوف تستخدم في مختلف أقاليم روسيا. وهذا يعني أن بلادنا تتعرض لخطر أمني حقيقي داهم. لهذا السبب فإن دراسة تاريخ مجلس أمن الدولة وتلك المؤسسات التي خلفتها تتسم بأهمية كبيرة في هذه المرحلة، لا سيما حينما ندرسه ليس انطلاقاً من وجهة نظر سلبية مسبقة. لكي لا نعيد الخرق التراجيدي للشرعية . إنها خبرة كبيرة تلك التي تراكمت في إدارات أمن الدولة من خلال الأعمال التي قامت بها لتأمين الاستقرار الداخلي في البلاد، والوقوف في وجه المحاولات الخارجية لنقل فيروس الحرب الأهلية المميت إلى وطننا.

كانت لجنة الطوارئ لعموم روسيا الشكل التاريخي الأول من هيئات أمن الدولة عبر التاريخ السوفييتي والروسي لاحقاً، فمنذ أيامها الأولى أصبح واضحاً بأنها ستدير حرباً على جبهتين: على جبهة أعداء الثورة الداخليين، وعلى جبهة عملاء الخدمات الخاصة الأجنبية. ولم يكن صدفة وضع البند الرابع من التوجيهات الصادرة عن مجلس قوميسارات الشعب في 8 شباط/ فبراير 1918، الذي دوى بالنداء التالي: «الوطن السوفييتي في خطر!»، والذي ذكر بضرورة الإعداد لمهام النشاط العملياتي للجنة الطوارئ لعموم روسيا، الذي تضمن الداخل والخارج معاً "في وحدة واحدة": ونحن اليوم نجد ذات المهام الموكلة لأجهزة الأمن، لكن بصياغات أخرى، تتلخص بوجوب التصدي للأخطار الخارجية والداخلية، بمختلف أشكالها، والتي قد تهدد أمن البلاد.

التاريخ الغريب لـ "لؤلؤة وكالة المخابرات المركزية".

انحصرت الخصلة المميزة للمخابرات المضادة الروسية في الهجومية التي تميزت بها ـ المقدرة على إدارة، ما يسمى باللعبة العملياتية بهدف حل أهم المهام ذات الإحتراف العالي المستوى: الاختراق المباشر لبنى المخابرات الأجنبية، وذلك لكشف خططها المخابراتية ونواياها الموجهة ضد بلادنا. إلى جانب ذلك، فإنه من خلال هذا الطريق يمكننا التوصل إلى حل مجموعة أخرى من المهام الشديدة الأهمية ـ الحصول على أحدث نماذج وسائط التجسس (محطات اللاسلكي الحديثة والترددات التي تعمل عليها، الشيفرة، الوسائط الفنية لجمع المعلومات.. إلخ)، الأمر الذي يسمح بالتحديد الدقيق للهدف، حسب المعطيات الفنية لهذه النماذج وإجراء بحث عن العملاء الأجانب او الذين يعملون لصالح الخدمات الخاصة الغربية، المزودين بها.

وعلى التوازي مع ذلك، القيام بمهمة كشف جميع المصطلحات والإشارات الممكنة، التي بواسطتها يقوم الجاسوس المفترض أو الواقع

تحت الشكوك، بتحذير جهاز المخابرات الذي يعمل لصالحه، بأن نشاطه واقع تحت سيطرة المخابرات المضادة المعادية. في هذه الحالة تبدأ المخابرات بمباشرة ما يسمى بـ "لعبتها المعاكسة" الخاصة. ظهر مصطلح "اللعبة العملياتية" في أيام الحرب الوطنية العظمى. إلا أننا نعلم من التاريخ أن الخصلة الهجومية لأجهزة أمن الدولة السوفييتية، ظهرت في السنوات الأولى لتأسيسها، ـ وقد يكون أحد الأمثلة البارزة لها هي "اللعبة" التي بواسطتها تم التمكن من استدراج الإرهابي المشهور سافنكوف إلى أراضي الاتحاد السوفييتي واعتقاله فيها.

في هذا الصدد تحضرنا بعض مصطلحات التشفير "البدائية" المستخدمة في الأفلام كإرسال نص لا يحتوي على نقاط.. إلخ. إلا أنه أدخل تطور كبير على أساليب التشفير لاحقاً. على سبيل المثال، إذا كان العميل يريد إرسال بلاغ على أنه مطوق، وهو يعمل منفرداً، فعندها يقوم بإرسال نص ما، تكون إحدى كلماته الخمسة الأولى ناقصة حرفاً صوتياً.

أو لنأخذ الإشارة الاصطلاحية التالية: وصل إلى لاتفيا على الشبكة اللاسلكية لأحد مقرات المخابرات الأمريكية، برقية مشفرة: «اعلمنا، عما هو معلوم لديكم عن واقعة ولوج غواصتين سوفييتيتين في خليج ريغا الواقع على بحر البلطيق، ذاتي نموذج حديث. هدف الزيارة ووجهتها اللاحقة».

لم يثر فحوى هذه البرقية أية شبهات. إلا أن تضمين النص عبارة "بحر البلطيق" فهذا يعني: «هل وقعت تحت مراقبة مجلس أمن الدولة الـ K.G.B.؟». وحسب شروط اللعبة المخابراتية، فإنه حين الحاجة لاستخدام عبارة بحر البلطيق، كان يستعاض عنها بـ "وَرَنكي"".

في الأيام المعاصرة أصبحت المخابرات تمتلك أجهزة تشفير حديثة وكومبيوترات خاصة صغيرة ووسائل ذات قدرة عالية على التضليل والانتقال من احتمال إلى آخر في التشفير لحظياً، كما أنه يمكنها أن تقوم بالتشفير ضمن عدد كبير من الاحتمالات، الأمر الذي يجعل إمكانية كشف شيفراتها من الأمور البعيدة الاحتمال والصدفية. وإن تاريخ الخدمات الخاصة الروسية الخارجية والوحدات العملياتية للمخابرات المضادة، هو تاريخ غني بأمثلة لا حصر لها، كانت فيها تستطيع خداع وجر عملاء

الوكالات الغربية والوكالات ذاتها، إلى جانب كشف وإحباط عدد لا حصر له من عملياتها. وإن المخابرات المضادة هي باستمرار تقوم بدراسة وتحليل العمليات التي تقوم بها وتلك المتراكمة عندها أو لدى العدو، مستخلصة منها دروساً ومستنبطة نتائج وملاحظات تأخذها بعين الاعتبار أثناء إعدادها لعمليات لاحقة، أو في مواجهتها لأعمال العدو.

كانت مرحلة الثمانينات، من المراحل الانعطافية بالنسبة للاتحاد السوفييتي. فالإدارة الثانية من إدارات مجلس أمن الدولة، كانت خلال هذه المرحلة، قد كشفت وقوضت حوال / 30/ عملية تجسس، قامت بها الخدمات الخاصة الأمريكية، وأيضاً 3 ـ ألمانيا الغربية، و2 ـ فرنسا.

والآن من هم ليسوا بالأصدقاء، يؤنبون مجلس أمن الدولة، وأحياناً يوجهون إليه تهمة الخيانة، لأنه كان من الأسباب الرئيسة لانهيار الاتحاد السوفييتي، ويحملونه لاحقاً المسؤولية عن تفاقم الأخطار التي تهدد روسيا الفدرالية اليوم. أجل، إن مثل هذا الخطر موجود فعلاً وحقيقي، وهو متوج بمحاولات حثيثة في تشطير وطننا إلى دول قزمة، لا تقدر كل منها على تأمين الحماية والأمن والاستقرار لذاتها، بحيث تصبح في نهاية المطاف كل منها مرتبطة بجميع المجالات بالغرب، وبالولايات المتحدة الأمريكيةفي المقام الأول. لكن في الواقع تواجهنا المسألة بطريقة أخرى: لو أن أجهزة المخابرات المضادة السوفييتية والروسية لاحقاً، كانت أو أنها الآن ضعيفة، إلى تلك الدرجة التي يتصورها البعض، لكان الحجم الكبير للمؤامرة الخارجية التي وجهت وتوجه اليوم ضد بلادنا، قد أوصلتنا إلى كارثة حقيقية، أشد هولاً بكثير مما نحن عليه اليوم.

وتجدر الإشارة إلى أن أجهزة المخابرات الأمريكية، خلال تاريخها كله، لم تتكبد خسائر بذلك القدر الذي وقعت فيه في مرحلة السبعينات (بشكل أدق خلال 5 ـ 6 سنوات)، لا سيما أنه قد تم كشف العملاء الذين تمتعوا بحماية عالية منقطعة النظير، اولئك الذين كانت تدفع لهم أموال طائلة، والذين كانوا يساهمون في أشد النشاطات تخريبيةً. وبشكل خاص، كان قد تم كشف وفضح العملاء الأمريكيين، ليس في أي مكان، بل في وزارة خارجية الاتحاد السوفييتي ومعهد أمريكا ـ كندا وأكاديمية العلوم في الاتحاد

السوفييتي وفي وزارة الدفاع في الاتحاد السوفييتي وفي معهد البحث العلمي للاتحاد السوفييتي وسواها من مؤسسات ومنظمات بلادنا الهامة.

كما يجدر أن نضيف إلى ذلك، أنه في تلك الفترة كان قد تم شل نشاط عدد من كوادر المخابرات الأمريكية، لا يقل عن عشرين، والذين لم يتسن لنا طردهم من بلادنا، إلا بعد أن تعاركنا مع السلطات الأمريكية، الأمر الذي جعلهم ينتظرون الاستجواب في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية. كما أن عملاء هذه الوكالة، الذين عملوا في موسكو وكان يتم كشفهم باستمرار، كانوا على الدوام عرضة لبحث واسع ومباشر في الولايات المتحدة وعلى أعلى المستويات بين الإدارة الأمريكية ووكالة المخابرات، والتي كانت تنتهي دائماً بإقالة ضباط من كبار الخبراء في مجال المخابرات، ممن كانوا يشغلون مناصب عليا في الوكالة. وأريد أن أضيف أنه قد وجهت ضربات أكثر حساسية لوكالات المخابرات الألمانية الغربية والفرنسية، وذلك من خلال عملائها الذين كانوا ينشطون في الاتحاد السوفييتي، والذين كانوا على درجة عالية من التنسيق مع الأمريكان، ومع وكالة المخابرات المركزية بشكل مباشر. حيث تمكن أحد عملاء المخابرات الألمانية في إحدى المرات، من الوصول إلى أسرارنا الفضائية، وحاول عنصر مخابرات فرنسي اختراق أسرار الإدارة الأولى الرئيسية لمجلس أمن الدولة في الاتحاد السوفييتي، أي إلى أسرار استخباراتنا الخارجية. وبهذا الخصوص، من المفيد أن نورد بعض المعطيات من كتاب بيتر شفيتسير "النصر" (دار نشر آفست 1995)، الذي تحدث فيه عن الاستراتيجية الشريرة لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية رونالد ريغان، الموجهة لتدمير الاتحاد السوفييتي، وتطرقه إلى موضوع إخفاقات وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في بلادنا. كان تقدير شفيتسير لأنشطة المخابرات المضادة السوفييتية في كشف عمليات وكالة المخابرات المركزية الأمريكية السرية، تقديراً جديراً بالاطلاع.

« مع قدوم نيسان/ ابريل 1984، لم يبق هنالك شك، بأن أمراً ما غير طبيعي سيحدث. بدأت المصادر الموسكوفية تجف. وتم اعتقال جميع

المخبرين الجيدين. وفقد العديد من روابط الاتصال. وتم كشف وإفشال جميع موظفي وكالة المخابرات الأمريكية، العاملين في السفارة هناك. وصمتت غالبية الأجهزة الفنية اللاسلكية، التي كانت تعمل كالساعة السويسرية قبل ذلك. كما لم نعد نسمع أي شيء على أجهزة التصنت اللاسلكي».

وهنالك كتاب آخر ممتع صدر في أمريكا، تحت عنوان مميز "العملاء المقيمون في موسكو"، مؤلفه هو رونالد كيسلير.

يتحدث هذا الكتاب في أحد فصوله عن تمكن الروس من تجنيد عسكري من مشاة البحرية الأمريكية برتبة رقيب يدعى كلينتون لاونتري، كان يعمل ضمن طاقم حراسة السفارة الأمريكية في موسكو. واعتبر كيسلير أن هذه العملية تعد نصراً حقيقياً لمجلس أمن الدولة السوفييتي، الذي تسنى له خلالها اختراق سر أسرار السفارة الأمريكية، فيما كان يسمى مجمع برامج الاتصالات، الذي كانوا يطلقون عليه "لؤلؤة وكالة المخابرات المركزية .C.I.A".

تم اعتقال لاونتري من قبل الأمريكان في كانون الثاني / يناير 1987، وصدر عليه حكم بالسجن 25 سنة. أما "لؤلؤة الـ .C.I.A" فقد تم تفكيكها ووضعت في 120 حاوية وأرسلت إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث اكتشفوا هناك أن مجلس أمن الدولة السوفييتي لم يخترق مجمع الاتصالات هذا فحسب، بل عمل فيه بجدية، إلى الدرجة التي حوله فيها إلى مجمع للتنصت على السفارة، يعمل لصالحه.

كما أعلمتنا الصحافة الأمريكية على معارك تجسسية كبيرة أخرى، أي على نجاحات هائلة لمجلس أمن الدولة السوفييتي. على سبيل المثال، عن نشاط أحد كبار موظفي وكالة المخابرات المركزية في موسكو، ويدعى ايمس، والمدير السابق لمدرسة وكالة المخابرات المركزية الميدانية "كامب بيري" في ولاية فرجينيا ويدعى نيكلسون، وعن أنشطة كل من عميل المخابرات الألمانية بيتس وعميل المخابرات البريطانية ليبكا. أما التحريات التي أجريت في أمريكا حول هذه الأنشطة والعمليات، فقد وصلت إلى نتائج صاعقة. فالمدعو ايمس وخلال فترة نشاطه كعميل

للمخابرات السوفييتية كان يقوم بشكل دوري بنقل المعلومات عن أنشطة أجهزة مخابرات دول حلف الناتو في الاتحاد السوفييتي، ولاحقاً في روسيا الفدرالية. كما أنه كان ينقل لنا معلومات عن 15 عميلاً لوكالة المخابرات المركزية من مواطني الاتحاد السوفييتي. أما نيكلسون فكان يعلم أجهزة مخابراتنا عن أسماء عملاء وكالة المخابرات المركزية، الذين كانوا قد تدربوا في "كامب بيري". وقام ليبكا بإبلاغنا عن جميع البلاغات والتقارير التي كانت تصل إلى أو تنطلق من وكالة الأمن القومي. وبشكل عام يمكننا أن نطلق على مجمل هذه العمليات ما يسمونه "الحصان الجموح". كان مجلس أمن الدولة السوفييتي نشيطاً جداً في إحباط خطط الخدمات الخاصة الأجنبية. ولم تهبط عزيمة هذا الجهاز إلا في السنوات الأخيرة، أي بعد مجيء ما يدعى بالبيريسترويكا، ومن يومها ازدادت أنشطة المخابرات الأجنبية على أراضي الاتحاد السوفييتي.

لقد تمكنت أجهزة مخابراتنا المضادة من الكشف والاحباط الدوري لأغلب الأنشطة المعادية لوطننا، كما راكمت خبرات كبيرة في معرفة طرق وأساليب عمل أجهزة المخابرات الأجنبية على أراضي الاتحاد السوفييتي، ولاحقاً في روسيا.

في سنوات ما بعد الحرب، عندما أسدل "الستار الحديدي" بين الشرق والغرب، كانت المخابرات الأمريكية تستخدم قنال البريد في إرسال وتلقي المعلومات إلى ومن عملائها، حيث كان مضمون الرسائل يبدو وكأنه عائلي، أما بين السطور فكان يختفي المضمون الحقيقي. كانت الكتابة السرية وشيفرتها دورياً تتغير، ولم يكن بالإمكان التوصل إلى حل شيفرة الرسائل، إلا عن طريق التوصل إلى النظام الشيفري، والأجهزة الفنية التي تقوم بهذه المهمة، الأمر الذي تمكنت أجهزتنا من التوصل إليه، وبذلك أصبح مضمون جميع الرسائل الصادرة عن العملاء والواردة إليهم من الأجهزة التي يعملون لصالحها في متناول أجهزة أمن الدولة السوفييتية.

كانت أجهزة الخدمات الخاصة الأجنبية تقوم بشكل دوري بتجديد وتغيير التجهيزات الفنية التي يستخدمها عملاؤها في الاتحاد السوفييتي، نظراً لما كانت تدركه من أن المخابرات المضادة السوفييتية تتوصل، من حين إلى آخر، إلى فك رموز هذه التجهيزات أو الاستيلاء عليها دون درايتها. فعلى سبيل المثال، أقدمت وكالة المخابرات المركزية على تغيير وسائط الاتصال اللاسلكي لموظفيها بعد عملية "o"، التي تم فيها تجنيده من قبل المخابرات الأمريكية، بينما كان يعمل سكرتيراً ثانياً في سفارة الاتحاد السوفييتي في كولومبيا. لنتطرق قليلاً إلى هذا الأسلوب من التجنيد، لما فيه من دروس مفيدة.

في البداية، أقدم عملاء وكالة المخابرات المركزية الأمريكية على تصوير شريط فيديو للقاءات سرية بين "o" وزوجة أحد موظفي المفوضية التجارية السوفييتية. تلك اللقاءات التي كانت تتم في فندق نعوتا. بعد ذلك أحضر هؤلاء العملاء إلى هذا الفندق امرأة جميلة، كانت من العميلات الخبيرات للمخابرات الأمريكية، والتي أحضرت خصيصاً من أسبانيا لتنفيذ هذه العملية. تم التعارف بين الدبلوماسي "o" وهذه الإمرأة الجميلة، وكانت لقاءاتهما تسجل على أشرطة فيديو. استخدم عملاء المخابرات الأمريكية هذه الوثائق المصورة لاحقاً، وتمكنوا من تجنيد هذا الدبلوماسي.

إثر عودته إلى الاتحاد السوفييتي، عمل "o" في إدارة تخطيط السياسة الخارجية في وزارة الخارجية، حسب إرشادات الذين جندوه. أبدى هذا الدبلوماسي العائد من الخارج نشاطاً ملحوظاً في العمل، إذ كان دائم الخدمة ليلاً، وعادة ما كان ينوب عن زملائه في العمل في أيام العطل والأعياد، وفي هذه الأوقات كان يقوم بتصوير جميع الرسائل المشفرة التي كانت تصل إلى وزارة الخارجية من خارج البلاد، لا سيما تلك المتعلقة بالسفير السوفييتي في واشنطن. وكان "o" يسلم هذه الأفلام المصورة إلى رجل المخابرات الأمريكي الذي كان يتعامل معه في موسكو، وذلك بطرق كانت معروفة آنذاك بالطرق "البخيسة"، وضعها تحت بلاطة من بلاطات

الرصيف، أو تحت جذع شجرة منزوعة، أو في علبة كرتون كالتي تستخدم في تعبئة الحليب.. إلخ.

إلا أن يقظة أجهزة مخابراتنا المضادة كانت عالية جداً. فهذا العميل "o"، الذي اشتغل فترة طويلة لصالح الأمريكان، كان من مجندي أجهزة مجلس أمن الدولة السوفييتية.

صحفيون ورجال استخبارات

في الثمانينات، وبغض النظر عن الخسائر التي لحقت بالأمريكان، أصبحت أبعاد أنشطة الاستخبارات الأمريكية التخريبية ضد الاتحاد السوفييتي كبيرة جداً. وأنا هنا أتقصد أن أتحدث عن الدولة الأمريكية، وليس فقط عن أجهزة خدماتها الخاصة، لأن انهيار بلدنا كان من الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية لهذه الدولة. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف تم تجنيد أعداد كبيرة من مواطني الولايات المتحدة الأمريكية. وتشير الوقائع بصورة غير قابلة للشك، إلى أنه في حقبة "الحرب الباردة"، لم تقدم وكالة المخابرات الأمريكية على تحديث التجهيزات الفنية في أعمالها التجسسية فحسب، بل إن رجال السياسة الكبار في الإدارة الأمريكية أصبحوا كثيري الاهتمام بأعمال المخابرات التخريبية الموجهة ضد الاتحاد السوفييتي، وأخذوا أيضاً يحاولون إشراك مواطني أمريكا، من مختلف الشرائح الاجتماعية والوظيفية في هذه النشاطات والأعمال، بمن فيهم الصحفيين.

وهنالك وقائع محددة تؤكد ذلك.

الواقعة الأولى: في نيسان/ابريل 1980 ألقى رئيس وكالة المخابرات المركزية الأمريكية الأدميرال تيريز خطاباً في مؤتمر رؤساء تحرير الصحف الأمريكية. طرح في هذا المؤتمر على تيريز أسئلة مفتاحية عن لا أخلاقية الوكالة التي يترأسها، والتي تستخدم الصحفيين في عملياتها الاستخباراتية. لكن هذا الأدميرال، ودون أن يرف له جفن، أجاب قائلاً:

« إنني لا أستطيع أن أعد بأن هذه الوكالة سوف تتوقف في المستقبل عن استخدام الصحفيين في سبيل تحقيق أهدافها ».

الواقعة الثانية: بعد مرور عدة أيام على ذلك، كرر جيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة موقف تيريز السابق في معرض لقاء أجراه مع محرري صحف الأقاليم الأمريكية. أما تيريز فصرح لاحقاً، انطلاقاً من الدعم الذي قدمه له الرئيس: « يجب على الصحفيين أن يتجاوزوا عقدة الاستقلالية المعرفية وأن يقوموا بخدمة الحكومة، فإذا كان الرئيس نفسه ورئيس لجنة الكونغرس يرعيان وكالة المخابرات المركزية ورئيسها، فإن الوطنية تستدعي تنفيذ مهام سرية ».

الواقعة الثالثة: يضيف السيناتور أو. هادلي ستون، رئيس لجنة الأمن القومي في مجلس الشيوخ، قائلاً بهذا الصدد: « في مرحلته الأولى، كان النظام الذي تم على أساسه تشكيل وكالة المخابرات المركزية يحظر استخدام الصحفيين ورجال الدين والعلماء في تنفيذ مهام سرية. لكن وبرجاء خاص من الرئيس، جرى وقف العمل بهذا الحظر».

كان مجلس أمن الدولة السوفييتي على علم بهذا "الجدل" الجاري حول استخدام مهنة الصحافة، بل والصحفيين ذاتهم، كغطاء لمصالح المخابرات. لذا صار من الضروري أن يتم تنشيط العمل الاستخباراتي في هذا المجال. وسريعاً ما تحققت النتائج، إذ تلقت وكالة المخابرات المركزية ضربة كبيرة في مجال عالي السرية وحساس من مجالات الاستخبارات. هذه الضربة التي وجهها مجلس أمن الدولة السوفييتي، أدت إلى إثارة بلبلة كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية وفي العالم أجمع. إذ كانت الضربة مرتبطة باسم أحد أكبر صحفيي أمريكا.

حصلت الاستخبارات الروسية على معلومات تشير إلى أن صحفي مشهور من المجلة المعروفة "يو. إس نيوز أند وورلد ريبورت"، المواطن الأمريكي نيكولاس دانيلوف، المقيم في الاتحاد السوفييتي في الفترة الواقعة بين عامي 1981 و1986، يستخدم الغطاء الصحفي ويقوم بجمع معلومات ذات طبيعة استخباراتية. وأثناء الجولات الصحفية التي كان يقوم بها في

أرجاء الاتحاد السوفييتي، كان يحاول الحصول على معلومات عن الجاهزية القتالية وأنظمة التسليح، وقام بتصوير العديد من المواقع المحظورة، منها حقل هوائيات الاتصالات اللاسلكية لوزارة الاتصالات، وكان يختار أمكنة مناسبة لإجراء اتصالات مباشرة ولاسلكية مع عملاء، وحاول أن يجرب مدى إمكانية استقبال محطات الإذاعة الغربية في مختلف أقاليم البلاد.

كما تم التقاط محاولات دانيلوف في الحصول على معلومات عن أحدث أنواع الأسلحة السوفييتية وعن المصانع المتطورة والشديدة الحساسية، والتحديد الطبوغرافي لمواقع المخلفات النووية. كما قام هذا الصحفي بعقد علاقات مع عدد من مواطني الاتحاد السوفييتي، استخدمهم بهدف الحصول على معلومات، هي أبعد ما تكون عن الصحفية. وكان يتصرف بشكل مكشوف وانفتاح، إذ كان يعرض بوقاحة قائلاً: أريد أن "أشتري" المعلومات التي أرغب.

بعد أن تم اعتقال دانيلوف، قُدم للمحاكمة أمام المحاكم السوفييتية بتهمة التجسس. ولما أبداه من انضباط وحسن سلوك في السجن، تم إطلاق سراحه لاحقاً ورُحِّل من الاتحاد السوفييتي دون رجعة.

في البداية، حاول رسميو الإدارة الأمريكية إنكار الأخبار الواردة حول هذه العملية التجسسية التي قام بها هذا الصحفي الأمريكي. إلا أنه، وتحت ضغط الوقائع والبراهين وبعد أن اعترف دانيلوف علناً بذلك، في مؤتمر صحفي، عندها فقط صرحوا بأن عمل دانيلوف هذا كان نوعاً من أنواع الأخطاء التي ترتكبها الأجهزة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه قبل التقاط دانيلوف سابق الذكر، كانت المخابرات المضادة الروسية قد التقطت صحفيين إثنين، كانا عبارة عن مراسلين لـ "نيويورك تايمز" و"واشنطن بوست" هما غ. سميث ور. كايزر، اللذان كانا متخصصين بتهريب الأدبيات الممنوعة إلى خارج الأراضي السوفييتية لكي تنشر في الخارج واستخدامها للدعاية المضادة، وإثارة البلابل في الدول الغربية على الاتحاد السوفييتي. وأيضاً تم ترحيلهما دون عودة.

تهور الجاسوس الاحتياطي

في نهاية السبعينات استطاع بعض رجال الاستخبارات المضادة في مجلس أمن الدولة السوفييتي معرفة أكثر أسرار وكالة المخابرات المركزية الأمريكية أهمية، والتي انحصرت في أن هذه الوكالة كانت قد أعدت بمنتهى الحصافة برنامجاً خاصاً لما سمي بـ "التغطيات العميقة"، وباشرت بتنفيذه في الثمانينات.

وحسب وثائق مجلس أمن الدولة أصبح معلوماً أن المبادر إلى إخراج هذا البرنامج هو بيسل، نائب رئيس وكالة المخابرات المركزية السابق، الذي أطلق أيضاً ما سمي بمفهوم "شبكة العملاء المزدوجين". وحسب هذا المفهوم، كانوا يفترضون أن تستخدم وكالة المخابرات المركزية، في أعمالها التجسسية، الأجانب المقيمين خارج الولايات المتحدة كأكثر العملاء أهمية وقيمة. إلا أنه، وخلال ذلك، خططت الخدمات الخاصة للولايات المتحدة لتشكيل شبكة "مقرات غير شرعية"، وذلك لخدمة المهمات ذات "الطبيعة الرفيعة"، لا سيما هناك، حيث لا يحبذ أن تكون عمليات الشيفرة وفك رموزها تحت تغطية رسمية.

إلى أن حان ذاك التاريخ، كانوا في الولايات المتحدة قد أطلقوا للتنفيذ برنامجاً سياسياً عالي السرية، كان هدفه الرئيسي زعزعة الاقتصاد الروسي، باستخدام التبعية النسبية للتكنولوجيا الغربية، التي تمتع بها. تضمن هذا البرنامج مجموعة من الإجراءات، يتم بموجبها نقل معطيات فنية متغيرة أو مصطنعة في المجالين العسكري والمدني. ولنقل هذه المعطيات "المضللة" إلى الاختصاصيين السوفيت توجب توفر وسطاء ذوي طبيعة خاصة، يتمتعون بتغطية عميقة.

يتذكر أحد المشاركين بهذا البرنامج قائلاً: « مبدئياً دار الحديث عن تسليم السوفيت معلومات ومعطيات كاذبة أو كاذبة جزئياً، الأمر الذي يجعلهم يتخذون قرارات تكنولوجية خاطئة. أي بالمختصر، إدخال فوضى عارمة وغوغاء في الاقتصاد السوفيتي ».

أما أجهزة استخباراتنا المضادة ولوعيها الشديد لمدى خطورة البرنامج التخريبي الذي يعود لوكالة المخابرات المركزية، اتخذت إجرا مناسبة لتنشيط عملها في هذا الاتجاه. في النتيجة، حصلت هذه الأج على المعلومات العملياتية الصحيحة، التي تسمح بخلق تصور عن نـ وكالة المخابرات المركزية حول استخدام عملاء من نموذج جديد.

لاقى هذا النموذج الجديد من العملاء لاحقاً وصف وتسمية "العـ المهنيين"، الذين كانوا على سوية واحدة مع طاقم الموظفين، مع ا احتسابهم ضمن ملاك الوكالة. حينها حبذوا استمالة أشخاص لهذا الـ من مواطني الولايات المتحدة. وبعض هؤلاء، في هذه الفترة الانتقا كانوا يمارسون عملاً مزدوجاً ـ العمل المهني زائداً الاستخباراتي، وقد قـ أخيراً الانتقال ليعملوا كلياً في ملاك الوكالة، على الرغم من أنهم كـ يعملون في شركات خاصة أو مشتركة.

فعلى سبيل المثال، باشرت وكالة المخابرات المركزية الأمريـ بتشكيل نواة من كوادر الاستخبارات، كانت تعمل خارج البلاد تـ غطاء تجاري. وتم إعداد أفراد هذه النواة في مدارس خاصة للاستخبار وأطلق على هذه الطليعة تسمية ـ مجموعة التغطية العميقة.

انحصر جوهر هذا المبدأ بالآتي: يتحد عدد من كوادر الاستخبار العاملين تحت غطاء شركات مختلطة في مجموعة يتراوح عدد أفرادها 4 إلى 5 أشخاص. لا يتم تبادل أي حديث ثنائي بين أفراد المجموعة طبيعة نشاطاتها، على الرغم من أنهم جميعاً يعلمون أنهم يعملون معـ مجموعة واحدة في بلد أجنبي. لا يجوز لأفراد هذه المجموعة أن يقيموا اتصال أو رابطة مع سفارة بلادهم أو أي موظف فيها، وتكون مرجعيـ هي رئيسهم المباشر فقط، وهو الذي يكون تابعاً للمقر أو لشخص قـ اختياره من المقر، يخصص لهذا الغرض. يستخدم أعضاء مجمو "التغطية العميقة" بهدف تنفيذ عناصر محددة من المهمة المخابراتية، المهمة التي لا يعرف مضمونها كاملاً سوى الرئيس.

بهدف تأمين التغطية العميقة والأمنية لعملاء الوكالة، جرى تنـ وتعاون رفيع المستوى مع الكثير من الشركات والمؤسسات الأمريكية

أنه وفي مجرى محاولة استخدام هذه الشركات كـ "أغطية"، واجهت الوكالة عقبة جدية، تلخصت في الكيفية التي ستمرر فيها عملاء الوكالة أمام عدد كبير من العاملين في إدارات هذه الشركات، حين تكون الوكالة مضطرة للتعامل معهم. وفي النتيجة، بدأنا نسمع معلومات عن مساهمة الوكالة في أعمال ذات طبيعة مالية.

وبهذا الخصوص، أصبحت المخابرات الأمريكية تنحو نحو استخدام متوقع لـ "تغطيات" من قبل شركات صناعية وأخرى مختلطة ومجالس تجارية ولجان استشارية ومنظمات مختلفة وشركات وساطة، وأيضاً تأسست شركات ومؤسسات استخباراتية لهذا الغرض، بالاستخدام غير المباشر لأجهزة وكالتها ومجموعات استخباراتية عميقة التغطية. وهذه الشركات الصغيرة الاستشارية والإعلانية والقانونية وسواها من الأنواع، التي كان يعمل فيها عدد قليل من الأشخاص (3-5)، كان فيها رجل المخابرات يشغل منصب المدير أو نائب المدير، أو المدير التجاري أو المستشار أو المندوب الإعلاني أو المستشار التجاري... إلخ، ومن الناحية القانونية كانت تسجل رسمياً حسب الأنظمة المرعية في تسجيل الشركات المختلطة مؤقتة الإقامة، أو الشركات، التي تعود ملكيتها لشخص واحد، وفي ذات الوقت يمكن أن تكون كشركات فعلية تمولها وكالة الاستخبارات المركزية عبر أشخاص وهميين.

وفي هذا المجال، يمكننا أن نعرض المثال التالي: في الثمانينات تسنى لوحدات المخابرات المضادة التابعة لمجلس أمن الدولة، أثناء نشاطاته العملياتيةكشف عدد من العملاء الأمريكان من مجموعات "التغطية العميقة". كان أحدهم بولوني المنشأ، إذ بعد تخرجه الدراسي من الولايات المتحدة، بقي مقيماً هناك، الأمر الذي سمح له بالحصول على الجنسية الأمريكية وأصبح رب عائلة.

ظهر هذا البولوني الأصل في روسيا كممثل لدوائر مالية إيطالية مصطحباً زوجته الإيطالية، التي كانت في ذات الوقت تقوم بدور المترجمة له. كان هذا الشخص ركيك المعرفة باللغة الروسية، الأمر الذي أصبح واضحاً أثناء محادثاته كرجل أعمال مع شركائه الروس. كان اهتمامه

منصباً على المؤسسات المشتركة المرتبطة بعمليات تحويل المصانع العسكرية.. كما بدا لأعين مجلس أمن الدولة السوفييتي، الأمر الذي تركوه ليبقى من الأسرار المهنية، في الوقت الذي لم يكن هنالك أدنى مجال للشك، عند رجال الاستخبارات المضادة السوفيت بأنه يعمل لحساب المخابرات الأمريكية.

في بداية 1984 توصلنا إلى معلومات تفيد أنه في منطقة لينغلي، حيث تقع أبنية وكالة المخابرات المركزية، أقدم أو. كيسي رئيس الوكالة على عقد جلسات مشاورات وبحث مع أكثر أعضاء مجموعة "التغطية العميقة" أهمية، كلفهم فيها بمهمات جديدة. آخذاً هذه المعلومة بعين الاعتبار، أصبح مجلس أمن الدولة السوفييتي مجبراً على تشكيل إدارة جديدة في بنيته، لمكافحة الجهود التخريبية لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية، الصادرة عن مجموعات "التغطية العميقة".

ومما يجدر ذكره، أنه في جلسات المشاورات والبحث تلك، التي عقدها كيسي في لينغلي، قدم الأخير الشكر والتقدير للعاملين في مجموعات "التغطية العميقة" على الجهود التي بذلوها، وختم كلمته بالتصريح الآتي: « أطلب منكم أن يبقى ما تحدثنا به سراً بيننا فقط ».

إلا أن تصريح كيسي الأخير كان طائشاً، إذ سرعان ما وصل إلى موسكو، وبدأ رجال الاستخبارات المضادة التحليل العميق له. ومن النتائج التي صدرت عن هذا التحليل، أن جسم مجموعات "التغطية العميقة" يتألف بشكل رئيسي من رجال الأعمال، أولئك الذين قبلوا التعاون مع وكالة المخابرات وخضعوا لدورات تدريبية مناسبة. وكانت جلسات المشاورات والبحث تعقد في مقر الوكالة، التي كان كيسي يديرها عادةً. وأصبح هنالك ما ينوف عن 200 شركة أمريكية، ليس فقط تكتفي بتبادل المعلومات مع وكالة المخابرات المركزية، بل أيضاً تقوم بتغطية عملائها في الخارج. وهكذا ارتفع عدد الدارسين في مدارس التدريب التابعة للوكالة إلى أكثر من 200 طالب، ممن سيعملون في مجموعات "التغطية العميقة".

ومن خلال التقارير التي كان يقدمها رئيس وكالة المخابرات المركزية، أصبح معلوماً شكل وخصائص العمل مع رجال الأعمال، الذين أصبحوا، في الجوهر، عملاء لوكالة المخابرات المركزية. وجميعهم كانوا إثر عودتهم من الاتحاد السوفييتي يستخدمون الأرقام الهاتفية السرية للوكالة، ويقدمون تقاريرهم بطريقة عالية السرية، تقدم إلى "قسم جمع المعلومات الوطني". وبعد البحث في التقارير، تستنبط المعلومات ذات الأهمية الخاصة وتعرض على مجلس الأمن القومي، وأحياناً توضع على طاولة الرئيس.

وحسب المعلومات المستقاة من قبل مجلس أمن الدولة السوفييتي فقد بلغ عدد العاملين في مجموعات "التغطية العميقة" قرابة الثلاث آلاف. كان حوالي 99٪ منهم يستخدمون تغطية غير رسمية، أي كانوا يعملون تحت اسم مختلف أنواع الشركات التجارية والمنظمات الدولية والاتحادات المهنية وغيرها.

ما هو عمل رجال المخابرات الأمريكان العاملين ضمن مجموعات "التغطية العميقة"؟ تبين من خلال الوثائق العملياتية التي حصل عليها رجال استخباراتنا المضادة أن المهمات الملقاة على عاتق هذه المجموعات هي أوسع مما كنا نعتقد بادئ الأمر. وهنالك مهمتان أساسيتان هما:

الأولى: جمع طيف واسع من المعلومات الاستطلاعية الدلالية أو البيانية عن بلد الإقامة. وهذه المعلومات تصبح الأساس الذي يعتمد عليه في تنفيذ المهمة الثانية. ويستمد من هذه المعلومات أيضاً التقدير العام لمختلف أنواع إمكانيات وقدرات هذا البلد ونقاط ضعفه، الأمر الذي يستخدم في بناء مجموعة من السياسات، التي يكمن في تنفيذها تحقيق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن التوجهات النشاطية لهذه المجموعات، محاولات اختراق مختلف أنواع المؤسسات والشركات والهيئات الحكومية والتأثير على صناع القرار فيها، وأيضاً زرع عملاء فيها. أي أن الحديث يدور عن "تهيئة" كوادر ودفعها إلى استلام السلطة والسيطرة على القرار في مختلف الهيئات والمؤسسات والوزارات.

الثانية: التأثير على رئيس دولة أخرى، وعلى مؤسسات الدولة؟ هل هذا الأمر ممكن؟ فحسب تأكيدات الخبراء في أمريكا، أن هذا الأمر ليس متاحاً فقط، بل إنه أقل الطرق كلفة وأكثرها فاعلية للتأمين السياسي للأمن القومي. كما يمكن التأثير على رئيس الدولة بثلاث طرق. **أولاً، من خلال اللقاءات على أرفع المستويات. ثانياً، من خلال فريق عمله، الذي يجب أن يتم فيه خلق عملاء ضغط. ثالثاً، إنتاج شبكة إعلام ودعاية، تقوم بالتركيز الواسع على أعمال وتصريحات الرئيس، التي تتعارض مع مصالح الولايات المتحدة.**

لا يدور الحديث هنا عن توقعات، وكل ما نتحدث به ـ هو من منتجات مؤدلجي وكالة المخابرات المركزية، إنه عبارة عن برنامج لأنشطة وأعمال محددة، موجهة لتحقيق مصالح الولايات المتحدة. وطبعاً لتقليص وتقزيم وضرب مصالح الدول الأخرى. وإذا نظرنا إلى بعض أحداث نهاية الثمانينات ـ بداية التسعينات، فسوف تظهر لنا الأمور على غير ما كنا نتصورها حينها. لنتذكر اللقاءات المغلقة (واحد لواحد) بين غورباتشيف وبوش في مكتب قائد سفينة عسكرية أمريكية. بوش، الذي كان في سابق عصره رئيساً لوكالة المخابرات المركزية، إنه من أكثر رجال المخابرات خبرة!. ويمكننا أن نتذكر أيضاً بعض الشخصيات الذين صنعوا مواقع خاصة لهم في سلم السلطة في عهد البيريسترويكا، وكانوا من الدائرة المقربة لغورباتشيف. وفي النهاية، لنتذكر الحملات الصحفية الكثيرة التي كانت بعض الصحف تقوم بها، والتي كانت دائماً موجهة إلى غورباتشيف. في تلك الأيام، كانت محاولات التأثير على زعيم الاتحاد السوفييتي، توجه من مختلف الجهات والاتجاهات، الداخلية والخارجية. أما النتائج التي حصدوها... فهي واضحة للجميع.

كان علماء السياسة الأمريكان والغربيين، قد أنتجوا ما سمي بنظرية "الهندسة الاجتماعية". كان أحد منظري هذه النظرية كارل بوبر، الذي يؤكد قائلاً: «باستطاعتنا التأثير على التاريخ وتغييره ليصبح متطابقاً مع أهدافنا». وها هم يطبقون ذلك في الاتحاد السوفييتي، ويجدون أن هذه الكلمات قابلة للتطبيق.

كما يؤكدون في مراكز صنع القرار الأمريكي قائلين: أن سياسة الولايات المتحدة إزاء روسيا يجب أن لا تتعلق بزعيم سياسي معين ولا بمجموعة من الزعماء. بل يجب أن تتعلق بشكل كامل فقط بمصالح أمريكا الاستراتيجية. لذا فإنه سوف تلجأ أمريكا إلى خلق تغييرات سياسية جذرية في المؤسسات ما بعد السوفييتية وفي الأنشطة العملية للسلطة، التي لا يمكن تغييرها إلا حين حدوث خسائر اقتصادية هائلة...

في تلك الأوقات، قدر مجلس أمن الدولة مدى خطورة الأنشطة التي تقوم بها وكالة المخابرات المركزية وسواها من أجهزة الخدمة الخاصة الغربية، ضمن أنشطة مجموعات "التغطية العميقة". وحول هذه المسألة، عقد اجتماع خاص في عام 1985، دعا إليه رؤساء مختلف مؤسسات وهيئات البلاد المعنية. على إثره تم استخلاص إجراءات وطرق محددة في صب الجهود العالية للوقوف في وجه مخططات الخدمات الخاصة الغربية. كما وضعت جميع إدارات وأقسام مجلس أمن الدولة على مستوى عال من الجاهزية والتحفز لإحباط خطط المخابرات الغربية.

إلا أنه بعد أحداث آب/ أغسطس 1991، تغيرت الأمور كثيراً وعادت إدارات وأقسام مجلس الأمن القومي وغيرها من مؤسسات الدولة إلى الاسترخاء. وعلى جبهة الأعداء كان النشاط يتزايد وترتفع وتيرته في مجموعات "التغطية العميقة". وأصبحت الولايات المتحدة عند رجال القرار الروسي بمثابة الـ "حليف"، الذي سيقف معهم في تحقيق البيريسترويكا. وهكذا فتحت الأبواب أمام رجال الأعمال - المخابرات الأمريكان واستطاعوا اختراق أغلب المؤسسات والإدارات، كما تمكنوا من الوصول إلى أكثر المعلومات سرية، تلك المتعلقة بالاقتصاد، الأمر الذي استخدموه في تدمير روسيا.

وهكذا تمكنت الولايات المتحدة من افتتاح طريق "النظام العالمي الجديد" انطلاقاً من إضعاف روسيا وتدمير اقتصادها، وكانت الأداة التي استخدمت في ذلك هي وكالة المخابرات المركزية. لذا فإنه من الأهمية بمكان دراسة هذه الوكالة والبحث في أنشطتها، هذه الوكالة التي يطلقون عليها في أمريكا "دولة ضمن دولة". ونرى أنه لا يمكننا معرفة العالم

المعاصر دون أخذ الخدمات الخاصة بعين الاعتبار، لا سيما وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، إذ أن نشاطاتها تترك بصماتها على مجمل التاريخ العالمي. ولا نجد أننا نبالغ كثيراً في هذا الرأي.

النظام العالمي الجديد «بالأمريكي»

«الحرب الذهبية»

عندما يدور الحديث عن المخابرات والمخابرات المضادة، لا مندوحة من بروز سؤال قاعدي حول مرحلة النصف الثاني من القرن العشرين: بماذا تتميز الحرب "الباردة" عن الحرب "الساخنة"؟ إن الجواب على هذا السؤال، ليس بالأمر السهل. لأن ما يميز الحرب "الباردة" هو الصراع المستمر بين الخدمات الخاصة الأمريكية والسوفييتية. من كان يقف خلف هذا الصراع؟ ومن كان المبادر في خلقه؟ من الذي أطلق شرارة الحرب الباردة، وما هو الهدف من وراء ذلك؟.

ولكي نستطيع التوصل إلى إجابات موثوقة عن هذه الأسئلة، يجدر بنا أن ندرك أن البشرية بعد الحرب العالمية الثانية لم تستقر ولم يسدها السلام، بل تبين أنها قادمة إلى "نظام عالمي جديد". جرى تشكيل قوى هائلة المقدرة، تمتلك أعداداً كبيرة من الهياكل الشرعية واللاشرعية، التي قامت ولا تزال تقوم بنشاطات انطلاقاً من المبدأ السياسي القائل بضرورة السيطرة على العالم من قبل دولة عظمى واحدة. وهذا الأمر لم يتسن لألمانيا الهتلرية خلال محاولاتها التي استمرت عقد من الزمان، كما

أن الولايات المتحدة تحاول تحقيق ذلك، لكن بأساليب وسبل مختلفة. وإن تلك الجهود الضخمة والإمكانيات الهائلة التي تبذلها و تصبها أمريكا، في جر العالم إلى سباق التسلح، ما هي سوى "الحرب الباردة".

في سنوات البيريسترويكا، وبعد تصريحات عديدة لزعماء الولايات المتحدة أعلنوا فيها نهاية "الحرب الباردة"، باشرت بلادنا تعيش في مرحلة قصيرة من "التآخي" مع الغرب، لا سيما مع أمريكا. وأخذت محطات التلفزيون والصحف والمجلات تركز على موضوع، يستفسر حول هل ستصبح العلاقات بين الدولتين العظميين صافية "دون غيوم"، على أن عصر الصراعات الأيديولوجية قد ولى، والآن قدم عصر الثقة المتبادلة والتعاون. سقط الكثيرون في هذا الفخ الدعائي، بمن فيهم شخصيات حكومية روسية رفيعة المستوى. يكفي أن نتذكر، بهذا الخصوص، **التسليم من جانب واحد، الذي قامت به حكومتنا لأمريكا لمنظومات ومخططات عالية السرية، كانت تستخدم في التصنت على السفارة الأمريكية في موسكو**، قام باتخاذ هذا القرار باكاتين رئيس مجلس أمن الدولة السابق، ذلك القرار الذي وجه تنفيذه ضربة كبيرة بمصالح الأمن القومي الروسي، الأمر الذي فسره آنذاك أنه منطلق من مبادئ "الشراكة الجديدة" وعلاقات "الصداقة" المستجدة مع الولايات المتحدة الأمريكية. ماذا كان عليه وضع "أصدقائنا" فيما وراء المحيط؟ وكيف تعاملوا مع هذه "الهدية التي لا تقدر بثمن"، تلك التي قدمها لهم باكاتين؟ ما الذي تبقى من الحملة الدعائية عن "انتهاء الحرب الباردة"، التي انكسر فيها الاتحاد السوفييتي؟ دون أدنى مجال للشك، أرى أن كل روسي وطني يشعر بتراجيدية الكارثة الماحقة التي وقعت في بلاده، والتي توجت بانهيار الاتحاد السوفييتي والهبوط الفظيع في مستويات المعيشة. وفي حقيقة الأمر لم تنظر أمريكا ولن تنظر في يوم من الأيام إلى الاتحاد السوفييتي (روسيا) كشريك متساوي الحقوق والواجبات، أما الترهات التي تتردد عن نهاية "الحرب الباردة" فما هي إلا ستار لخدمة "العدوان البارد" الموجه ضد بلادنا في العصر الحاضر. على هذا الأمر، تؤكد العديد من الوقائع والأحداث والحقائق.

من هذه الحقائق اخترنا هذه الواقعة الشديدة التعبير: في أمريكا وفي سنوات البيريسترويكا السوفييتية والآن، يقومون دائماً وبشكل دوري بجمع المعلومات الاستطلاعية عن الاحتياط من الذهب في روسيا. وهذا الأمر من الأمور عالية المستوى من الأهمية وتقع في المقام الاستراتيجي، والذي يسمح بالحكم على التوجهات في تطوير الاقتصاد القومي.

أعلمنا أحد هذه التقارير الخبر الآتي: « **يقوم السوفييت منذ عام 1981 برفع سوية مبيعاتهم من الذهب. في عام 1980 باعوا 90 طن، في نفس مستوى السنوات الماضية. إلا أنه حتى كانون الثاني / يناير 1981 حوّلوا 240 طناً من الذهب إلى سيولة مالية، وبعدها كانوا يرفعون من الكمية التي يبيعونها». وهذا التقرير يتضمن النتائج التالية: «يعاني السوفييت من صعوبات ماليةكبيرة. لذا فإننا يجب أن نتابع النهج السياسي الذي نسير عليه».**

يقبع خلف مثل هذه النصائح، جانب سري من استراتيجية تدميرية موجهة للاتحاد السوفييتي، أنتجتها إدارة ريغان. وقد أخذ بعين الاعتبار في هذه الاستراتيجية "أقدس الأقداس". لأن مخزون الذهب يستخدم من قبل الأعداء في تهديد وخرق الاستقلال الوطني لدول مزاحمة. وهنالك العدد الكبير من الوقائع التي تؤكد على أن أمريكا استخدمت ضد روسيا هذا السلاح السري. "تحت تغطية" التضخم المالي أدخل الغرب، في عهد قايدار، في الاقتصاد الروسي ميكانيزم باستطاعته تخريب الاقتصاد الروسي وخرق توازنه واستقراره - ميكانيزم ما يسمى بنقص التغطية، الأمر الذي أدى في النهاية إلى خفض حجم الاحتياط الروسي من الذهب، وعلى التوازي مع ذلك أدى إلى الإنهاك الشديد لاقتصاد البلاد.

لا يعتبر هذا الأسلوب من الأساليب الجديدة. فالانكليز في الزمن الماضي استخدموه لأول مرة في أيام أفول روما الثانية ـ الامبراطورية البيزنطية. ومع تدخل القوى الخارجية، التي وضعت نصب أعينها هدف إثارة الفرقة والانشقاق بين الناس وتدمير الثقافة البيزنطية الرفيعة، تم على التوازي مع ذلك، إطلاق نوابض اقتصادية خفية، أدت إلى وقوع

كارثة شاملة: اختفى الذهب فجأة من الامبراطورية! وتبين أن جميع احتياطات الذهب قد تم شراؤها من قبل اشخاص، قاموا بتهريبها خارج البلاد. ونتيجة هذا الأمر، حدثت هذه الكارثة التي نطلق عليها اليوم اصطلاحاً "أزمة عدم التغطية". إن الفاقة الشديدة للذهب، أدت إلى شل التجارة وتدمير التبادل الطبيعي للسلع، كما جرَّت وراءها أخيراً شللاً كاملاً لاقتصاد بيزنطة.

هذا ما قامت به الخدمات الخاصة الغربية في الفترة المعاصرة في الاتحاد السوفييتي، وما تقوم به الآن في روسيا الفدرالية ـ بعد "نهاية" الحرب الباردة. ووضعي لكلمة نهاية بين قوسين ليس دون قصد، إذ أنه في حقيقة الأمر لم يجر الحديث عن إشادة علاقات صداقة حقيقية بين بلدينا، بل كل ما يجري هو تعبير عن مرحلة من التناحر، عن أشكال جديدة أكثر حذاقة في تدمير الكمون الاقتصادي الروسي، الأمر الذي يساهم في تحقيق مصالح الولايات المتحدة في أن تكون المهيمن الوحيد على العالم.

إن مذهب "النظام العالمي الجديد" ما هو إلا تشكيل نظام اقتصادي يسمح للولايات المتحدة من السيطرة على جميع الموارد الطبيعية العالمية، والتصرف بها، ويدخل في عداد هذه المصادر، الإنسان أيضاً. ولا تعتبر مثل هذه الخطة للهيمنة الاقتصادية على العالم اختراعاً حديثاً من اختراعات مؤدلجي الحرب "الباردة"، بل كان قد بوشر بإعدادها منذ مطلع القرن العشرين.

الدولارات مقابل الجنود

في عام 1910 أطلق رئيس الولايات المتحدة آنذاك د. تافت تصريحاً هاماً، جاء فيه: « ستحارب الدولارات سوية مع الجنود، وهي سوف تجيد الإصابة أكثر من الطلقات ». ومنذ ذلك الحين أصبح جلياً، بأنه يمكن لمجموعة ضيقة من الناس، إذا تسنى لها أن تتصرف بكمية كبيرة من الذهب والمواد القيمة، أن تسيطر على العالم. إذ أن سلطة المال أقوى من سلطة السلاح.

شكل مذهب الرئيس تافت هذا، ضربة كبيرة واجهت العسكريين، إذ كـان يتـم التقليـص الـدوري في الميزانيـات العسكرية، وإعطـاء الأولويـة لعمليـات النمـو الاقتصـادي، واستخدام الضغوط الاقتصادية كـأداة مـن أدوات الحـروب. الأمـر الـذي أدى إلى تقزيـم أوروبـا اقتصاديـاً (ألمانيـا في المقام الأول) وتوجيه ضربة قاصمة إلى الامبراطورية البريطانية في النصف الأول من هذا القرن.

أما ويلسون خليفة تافت في الرئاسة الأمريكية فقد ابتعد قليلاً عن هذه السياسة وعاد ليضع أولويته في إشادة دولة ذات قوة عسكرية كبيرة، ورفض سياسة "دبلوماسية الدولار"، كما استخدم الحرب العالمية الأولى لتحويـل أمريكـا إلى أقـوى الـدول عسكرياً وإلى أن تصبـح دولـة عظمـى بـالمعنى الاقتصادي. ولهذا الهدف ساروا في أمريكـا علـى نهـج سياسـي، يقضي بإزاحة جميع المزاحمين الأوروبيين الرئيسيين من طريقهم.

صرح ويلسون قائلاً إنه «ليس من مصلحة أمريكا أن تحقق بريطانيا إنتصاراً على ألمانيا أو العكس، كما يجب على الولايات المتحدة أن تمتلك "قوات بحرية عظيمة لا تقارن بالقوات البحرية التي تمتلكها أي دولة من دول العالم قاطبة». وفي نهاية المطاف - توجه ويلسون إلى القارة المنهكة من الحروب، لكي يتم، ضمن أطر اتفاق فرساي، فرض الإرادة الأمريكية على الأوروبيين الضعفاء.

وهكذا بدأ عصر "النظام العالمي الجديد"، الذي أخرت الحرب العالمية الثانية قدومه قليلاً. إلا أن أمريكا بعد مؤتمر بوتسدام عادت من جديد إلى مذهبها القديم. لكن هذه المرة ضمن أطر الحرب "الباردة".

الأساطير حول "الخطر الروسي"

إذا عدنـا ثانيـة إلى الخطـة الأمريكيـة الأولى للسيطرة علـى العـالم، لوجدنـا أنهـا خصصت فصـلاً خاصـاً يتعلـق بروسيـا. نظـرت هـذه الخطـة بموضوع عزل روسيا، وبعدها العمل على تحريضها لتظهر كعدوانية أمام

أعين العالم، بهدف أن يبدأ الأخير بالتحدث عن "الخطر الروسي". ويمكننا بالعودة إلى مقتطفات من الخطة الأمريكية القديمة، أن نستنتج أنه لم تتوقف مجابهة الغرب لروسيا أبداً، كما يعود اليوم اللعب على هذه الورقة "التهديدات الروسية".

إلا أن أكثر التفاصيل أهمية في تلك الخطة، نجدها متضمنة في النقاط التالية: فعلى التوازي مع الحصار الاقتصادي والإنهاك المطبق على روسيا، جرى التفكير في العزل الثقافي لها أيضاً. افترض واضعو هذه الخطة أن روسيا بقدر ما تبقى في فراغ اقتصادي وثقافي، فإن استسلامها أمام الغرب سيكون سهلاً، حتى بدون أعمال عسكرية، لأنها ببساطة ستصبح غير قادرة على الوقوف في وجه الهيمنة الاقتصادية عليها.

وهنا يجدر بنا أن نعجب من فطنة ويقظة استراتيجيي أمريكا. فقد مر قرن من الزمان، ومع ذلك تمكنوا من تحقيق الأهداف التي وضعوها، فروسيا اليوم تكتظ بالترهات الثقافية، فالتلفزيون يسمم الشبيبة بما يبثه من قيم تمجيد العنف والإكراه، وتلك المسلسلات الطويلة جداً التي تتحدث عن حيوات مجتمعات ذات عادات وتقاليد غريبة عن روسيا. فأين ذهب تقليد الاستجابة لنداء الوطن، الذي تحلينا به على الدوام؟.

كان يطلق على الشعب السوفييتي سابقاً بأنه "الشعب القارئ". كان إنتاج الكتب والاصدارات الدورية ضخماً جداً. أما الآن فبالإضافة إلى الهبوط الفظيع في عدد النسخ التي تطبع من كل مؤلف، نجد أن هنالك أعداداً كبيرة من الصحف أخذت تنحو النهج الاستهلاكي والفانتازي والتسلوي والجنسي. وهنالك الأعداد الكبيرة من عمليات القتل واستخدام العنف تحت أغطية مختلفة، بالإضافة إلى انتشار المافيات وهيمنة الجريمة المنظمة. هذا ما جلبه لنا نظام السوق. وأصبحنا أمام ظاهرة نزوح العقول العلمية والفنية الإبداعية الحقة. ومن عام لآخر تنضب روسيا شيئاً فشيئاً من عقولها المفكرة والمبدعة، تلك التي ترحل عنا إلى دول الغرب، لا سيما أمريكا. فهم يزدادون منعة في الفن والعلوم، ونحن نتقهقر إلى الوراء. وبين هذا وذاك، نحن ندرك أن الشعب الذي يفقد ثقافته الوطنية وبعده التاريخي، قد

يفقد استقلاله. وانطلاقاً من هذا الأمر، يصبون، من وراء المحيطات، الجهود تلو الأخرى لتنتقل روسيا إلى حالةٍ من الفراغ الثقافي.

أما فيما يتعلق بالاقتصاد، فإننا نعيش أزمة واسعة العمق. وتضيف هنا قائلين أنه تبين أن "دبلوماسية الدولار" هي دبلوماسية عملية. فالدولار طوق بلادنا من جميع الجهات، و"حمّى الدولار" أوصلتنا إلى كارثة اقتصادية حقيقية.. والآن تهيمن أزمة "عدم التغطية" التي لا يمكن الخروج منها لسنوات عدة.

رسمت الخطة الأمريكية السابقة الذكر منذ مئة عام، وقد أخذت بعين الاعتبار الاتحاد الاقتصادي بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. ومن المعروف تماماً، أنه في تلك السنوات لم يكن بالإمكان التنبؤ بالمسار الحقيقي للتاريخ لفترة عقد من الزمان، لذا فقد أدخل على هذه الخطة بعض التعديلات.

شكلت ثورة أوكتوبر في روسيا مفاجأة لواضعي الخطة السابقة الذكر، الأمر الذي جعلهم يؤجلون تنفيذها. ومن بين الكلمات التي كانت تتحدث بصورة إيجابية عن ثورة أوكتوبر، والتي أثارت اهتمامي وإعجابي تلك التي نطق بها ميخائيل أنتونوف. وأود أن أكررها هنا، لأنها تقع ضمن الموضوع الذي نتحدث عنه: « ... أعتقد أنه ليس هنالك أحد قادر على جعلي أرتاب في التعاطف المفرط مع الماضي، أنا المخلص جداً لمسيحيتي ورغم ما تعرضت له من اضطهاد إبان عصر بريجينيف، وأنا قابع في "سجون خاصة"، إلا أنني لم أحاول الرحيل عن البلاد ...

إن أولئك الذين يلقون اللوم على الثورة ويحملونها المسؤولية عن جميع المصائب، التي وقعت لروسيا بعد البلاشفة، إنما هم يقومون بتحريف التاريخ عن سابق إصرار بوعي منهم أو دون وعي. فالقيصر لم يطح به البلاشفة، بل "خدمة العرش المخلصين"، من الكاديتيين وصولاً إلى أعضاء من الأسرة الامبراطورية، بمباركة من كبار أساقفة الكنيسة السلافية المسيحية والمجلس الموحد للنبلاء. كما أن الدوائر الليبرالية المثقفة الماسونية، التي شكلت الحكومة المؤقتة لم تع ولم تدرك ما يريده

الشعب. حيث كانوا يظنون أنه بعد الإطاحة بالقيصر، سوف يتسلمون الحكم في روسيا، أما في الحقيقة فلم يقدموا إلا على تحريك كرة الثلج من مكانها، التي لم يستطع أحد إيقافها، وذهبت بعيداً لتجرفهم معها. كان هؤلاء الليبراليون الثرثارون ينوون إعادة بناء روسيا على النمط الغربي، الأمر الذي كان يعني في ظروف تلك المرحلة، تحويل روسيا إلى مستعمرة للغرب إلى الأبد، بكل ما لهذه الكلمة من معنى. إلا أن الشعب لم يختر هذا الطريق. فالبلاشفة حتى هذه المرحلة لم يستولوا على السلطة، بقدر ما أزاحوها عن سيطرة البرجوازية الروسية المهترئة، كماشكلت ثورة أوكتوبر إنقاذاً في حينها لروسيا من وقوعها تحت السيطرة الخارجية، وفتحت أمامها الطريق للتطور في المستقبل».

ذكريات وزير سابق

في وقت من الأوقات، تسنى لي الاطلاع على وثائق كثيرة تتحدث عن أسباب وعوامل وصول روسيا في عام 1917 إلى مرحلة الثورة. وأعترف بصراحة أن تقدير ميخائيل أنتونوف لأحداث تلك السنوات جعلني أقف مشدوهاً، لما تضمنه من عمق وبعد نظر. يمكنني أن أختلف معه في بعض التعاريف حول طبيعة "القوى ذات النزعات الغربية" أو "الدوائر الليبرالية- المثقفة الماسونية" (فهي لم تكن كثيرة العدد لهذه الدرجة في روسيا)، إلا أن الحكومة آنذاك استطاعت بإجراءاتها دفع البلاد مباشرة إلى "الاستعباد الخارجي"، الأمر الذي توجد براهين قوية عليه.

بهذا الخصوص، يجدر القول أن المفاجأة الحقيقية كانت في صدور كتاب بعنوان "ذكريات" للمؤلف ب. ن. ميليوكوف. وذلك عام 1955، في نيويورك. فميليوكوف هذا هو من علماء التاريخ وشغل سابقاً منصب وزير الخارجية في الحكومة المؤقتة وتزعم حزب الكاديت. فهو في معرض محاكمته لتوزع القوى، التي برزت في روسيا مع قدوم عام 1917، يعترف أنه وجد في الحكومة المؤقتة مجموعة متماسكة، بل تنظيم قام بتنفيذ خطة

سرية، لم تكن معروفة إلا للمشاركين فيها. كان يتزعم هذا التنظيم شخصيات من كبار المشرعين مثل ن. ف. نيكراسوف، ون. ف. كيرنسكي وم. ي. تيرشينكو، أشهر شخصيات الحكومة المؤقتة.

كان السر الرئيسي الذي كشفه عالم التاريخ ميليوكوف، هو أن هذه "المجموعة المتماسكة التشكيل" كانت عبارة عن منظمة ماسونية سرية، مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالغرب. وقد تبين أن الخطة السرية الموضوعة من قبل هذه المجموعة يدعمها أعضاء انفصاليون من مختلف الاتجاهات، صوتوا لصالح تقسيم الامبراطورية الروسية إلى أجزاء. وكان هدف هذا التقسيم واضحاً: تحويل روسيا إلى خليط من الإمارات الصغيرة، والسيطرة عليها بالشكل الذي يحقق مصالح هذا التنظيم، الأمر الذي يصب أصلاً في مصالح الغرب.

(أضيف إلى تلك الوقائع المبهرة، التي اكتشفها ميليوكوف أنه من خلال التأكيدات الصادرة عن الصحافة الغربية تبين أن جميع رؤساء الولايات المتحدة، ما عدا كندي وكلينتون، كانوا ينتسبون إلى منظمات ماسونية).

إن تعاطف ميخائيل أنتونوف المعلن مع السلطة السوفييتية، وتلك الحقائق التي أوردها عالم التاريخ ميليوكوف، جميعها تحمل أهمية خاصة في إدراك العمليات الواسعة النطاق التي جرت في العالم. إن اختراع الرئيس تافت لـ "دبلوماسية الدولار" لم يرسل إلى الأرشيف، بل أضيف إليه أساليب أخرى ، بعد أن امتلكت طبيعة سياسية توسعية، ارتكزت على نهج رئيسي اعتمد على القروض الجائرة وعلى "المساعدات" المالية والاقتصادية، التي تعمل على خنق اقتصاديات الدول المستدينة.

وإذا وجد من يشكك في هذه الأفكار، فإنه يمكننا أن نقدم براهين مقنعة بهذا الصدد. فقد كتب، في العديد من المرات، عن خطة الهيمنة على العالم في الصحف الأمريكية. وكانت تصدر التعديلات والإضافات على هذه الخطة على المستويات الحكومية. فعلى سبيل المثال، بحثت لجنة الميزانية في الكونغرس الأمريكي، في إمكانية الزيادة الكبيرة في حجم المصروفات لأغراض الدفاع، وتوصلت إلى نتيجة مفادها أن «الوضع على

مستوى القارة الأوروبية يقدم فرصة فريدة لحكومات الولايات المتحدة للتحكم في مجرى الأزمة العالمية، عن طريق نقل الإمكانيات المالية المتوفرة لدى الحكومات من دافعي الضرائب في ميزانيات القوات المسلحة، لتحقيق هذا التوسع الاقتصادي المقترح، وإن الذي نملكه في الوقت الحاضر من القوات المسلحة هو من الكفاية بمكان».

إلا أن الاستنتاج الذي توصلت إليه لجنة الميزانية في الكونغرس، لم يلاق تجاوباً لدى الجميع. فهذه هي مجلة "وورلد ستريت" تكتب في أحد أعدادها: «يجب أن يقوم بحراسة كل مليون دولار: بحار وطيار وجندي. ومهما كانت خطة التوسع الاقتصادي هذه مغرية، فإن القول بأن جيشنا المقدر عدده بـ 120 ألف رجل، يكفينا في الوقت الحاضر، هو قول يثير السخرية. أما ديناميكية تطور الأحداث في العالم فإنها تتحدث عن أنه أمامنا وقت قصير جداً، لا يؤهلنا لمتابعة هذه الأحداث. وبأي شكل تحرك الدولار، فإن الزمن يسير بأسرع من ذلك...».

مسيرات الانتصار

في أيلول/ سبتمبر عام 1944 اشارت صحيفة "هيرالد تريبيون" الصادرة في شيكاغو إلى أنه: «اليوم، في الوقت الذي تقوم فيه عشرات آلاف السفن والطائرات بتأمين عمليات جيشنا، المقدر عدده بملايين عديدة على الجبهات المنتشرة في مختلف أنحاء العالم، من النورماندي إلى أفريقيا ومن إيطاليا إلى الفلبين وأوكيناوا، وفي الوقت الذي أصبحنا فيه شهوداً على هذا الحجم الكبير من تنفيذ العمليات العسكرية، يجدر بنا أن نتذكر الهدف الذي من أجله شكلنا هذه الآلة العسكرية القوية والفاعلة في تاريخ البشرية. وكان الرئيس تافت قد قال أن "دبلوماسية السفن الصغيرة" أصبحت أمراً من أمور الماضي، فنحن اليوم نشق طريق "دبلوماسية الدولار". والآن حينما تصبح الحقيقة التي تقول أن انهيار ألمانيا واليابان أصبح مسألة وقت فحسب، وعندما تصبح روسيا العظيمة

تسبح في بحر من الدماء والدمار، نستطيع بثقة عالية أن نعلن أن ساعة الدولار قد حانت! ».

نستطيع أن نعثر على العديد من هذه التصريحات،وجميعها تشهد على أن اللحن الرئيسي لـ "الحرب الذهبية" قد كان يصدح على الدوام في التاريخ الأمريكي العائد للقرن العشرين. حانت ساعة الدولار! أما في عام 1944 فلم يكن قد حان أوان استخدام هذه الساعة في روسيا. إلا أنه مع مرور نصف قرن تقريباً استطاعت الولايات المتحدة أن تتوصل إلى الأهداف التي وضعتها.

في 15 آب/ أغسطس 1989، صدرت مقالة في صحيفة "كريشن سانس مانيتور" نقتطف منها التالي: « يجري توسع باهر في الهجوم الدولاري العظيم ضد الاتحاد السوفييتي. فقد تبين أن 30 ألف رأس نووي وذلك الحجم الهائل من الأسلحة الحديثة لأكبر جيش في العالم أجمع، لم تستطع جميعها أن تخترق حدود الاتحاد السوفييتي، الأمر الذي استطاع الدولار أن يقوم به، والذي تمكن حتى يومنا هذا من تدمير حوالي نصف الصناعة الروسية، وأسقط الأيديولوجيا الشيوعية وشتت المجتمع السوفييتي. إن الاتحاد السوفييتي هو اليوم ليس قادراً على المقاومة، ويتوقع المراقبون انهياره خلال زمن يتراوح بين سنة إلى ثلاث سنوات.. ويجدر بنا أن نقدم أسمى آيات الاحترام والتبجيل لتلك الخطة العظيمة، التي وضع مسودتها الرئيس الأمريكي تافت، والتي قام بصقلها روزفلت، وسهر على تنفيذها جميع رؤساء أمريكا اللاحقين ».

أعيد وأكرر ذلك المقتطف الذي ورد في صحيفة "كريشن سانس مانيتور"، ولم يصدر هذا الكلام عن "الدعاية السوفييتية" ولا عن "وثائق مجلس أمن الدولة السوفييتي .K.G.B المزورة". ما هي الاثباتات الأخرى التي نحتاجها أكثر من ذلك للتأكيد على حقيقة أن التوسع الاقتصادي ضد الاتحاد السوفييتي أصبح جزءاً من المساعي الحثيثة للولايات المتحدة، وأحد وسائل إشادة "النظام العالمي الجديد"؟ فهل يمكننا بعد كل هذه الاثباتات، أن نوعز انهيار الاتحاد السوفييتي لمشاكل داخلية وحسب؟

وهل يمكننا الشك في حقيقة أن موت الاتحاد السوفييتي كان نتيجة تنفيذ الخطط الصادرة عن الخارج وبأن هنالك دوائر أجنبية معينة ساهمت بقوة في تعميق أزماتنا الاقتصادية؟!.

تحدوني الرغبة في أن يكون حديثي من الأحاديث المفهومة. إنني بعيد عن أولئك الذين يعزون كل المصائب لأنشطة المزاحمين الجيوسياسيين لبلادنا. إن العديد من الأخطاء ذات المقاييس الكبيرة، التي ارتكبتها القيادات السوفييتية، عملت على خلق أوضاع اقتصادية صعبة في الاتحاد السوفييتي. كانت إدارات الاقتصاد الوطني في بلادنا غير مرنة، ولم تستطع التعامل بشكل حسن مع القضايا المستجدة، الأمر الذي خلق أزمات مستعصية. إلا أن هذه الأزمات لم تصل إلى مستوى الكارثة، التي يمكنها أن تؤدي إلى انهيار دولة عظمى كالاتحاد السوفييتي. وفي هذا الأمر قدم الغرب "للمساعدة".

لذا فإننا لا نرفع اللوم عن القيادات السوفييتية، في الوقت الذي لا يجوز فيه إهمال الجهود التدميرية الموجهة لفكفكة الاتحاد السوفييتي، التي بذلها الغرب. في الأيام الأخيرة، أصبح من الدارج الحديث عن "نظرية المؤامرة"، فبعضهم يرى أن "المؤامرة العالمية" ضد روسيا هي السبب الرئيس لانهيار الاتحاد السوفييتي، وآخرون ينكرون بشكل كلي وجود مثل هكذا مؤامرة.

إلا أن الحديث لا يدور عن مؤامرة مميزة تنفذها قوى سوداء، بل عن عمل ضخم ضد بلادنا، استغرق نصف قرن من الزمان. حتى منتصف الثمانينات تمكنت أجهزة أمن الدولة الوقوف في وجه هذه النشاطات التخريبية التي كانت تقوم بها أجهزة الخدمات الخاصة الغربية. إلا أنه في سنوات ما سمي بالبيريسترويكا أقدمت الزعامة السوفييتية على إخماد الاهتمام بمسألة مواجهة الأعمال التخريبية التي كانت تقوم بها القوى التي تتزاحم معها سياسياً، وصولاً إلى اتخاذ خطوات ساهمت في تسهيل مهام المخابرات الأجنبية على أراضينا. في ذلك الوقت، باشر قسم من وسائل الإعلام توجيه ضربات هادفة ضد أجهزة أمن الدولة. أنا أعلم أن مثل هذا النوع من الحملات الدعائية كان يحمل طبيعة منظمة، أما أولئك الأشخاص

الذيـن كـانوا ينفـذون هـذه التوصيـات السياسـية، فكـانوا يتقـاضون مـا يستحقونه مـن ثمـن. وعلـى الرغـم مـن أنهـم لم يكونـوا دائمـاً يدركـون تلـك الأهداف التي تخدمها مقالاتهم ومن ميزانية أي وكالة كانت تدفع أتعابهم.

وبشكل عام، يحمل هذا الموضوع طبيعة خاصة. وهنا يكون من الممتع أن نتذكر (أعتذر للعب بالكلمات) "الحرب الذهبية"، تلك التي بوشر بتنفيذها بعد الحرب العالمية الثانية.

اللعب النووية

تشير الوثائق إلى أن الولايات المتحدة وضعت سيناريوهين أضافتهما لتلك الخطة التي مر على وضعها مائة عام. إن الولايات المتحدة بقيامها بقصف اليابان بالقنابل النووية ومراقبتها نتائج ذلك على الوسط المحيط، كانت تعد العدة لإنتاج خطة لتوجيه مثل هذه الضربات ضد الاتحاد السوفييتي. كانت أول وثيقة من الوثائق التي تشير إلى النية في تسديد مثل هذه الضربات، هي التي سميت بـ "المفكرة ذات الرقم 329". وقع على هذه الوثيقة في أمريكا في 4 أيلول/ سبتمبر عام 1945، أي في اليوم اللاحق للنهاية الرسمية للحرب العالمية الثانية. تضمنت هذه الوثيقة المهمة التالية:

«اختيار حوالي 20 من الأهداف الأكثر حيويةً من الاتحاد السوفييتي والأراضي الواقعة تحت سيطرته تناسب القصف الاستراتيجي النووي».
وفي مجال توضيح أسباب اختيار هذه الأهداف العشرين، تبين أنها "عبارة عن عدد من المناطق الصناعية التي تتركز فيها مراكز البحوث والمؤسسات الصناعية الخاصة، وأهم مراكز أجهزة الدولة. وهذا الاختيار يؤمن الاستخدام الأعظمي لإمكانيات السلاح النووي". ونجد لاحقاً تعداداً للمدن المستهدفة ــ موسكو، غوركي، كوتيشيف، سفردلوفسك، نوفاسيبيرسك، أومسك، ساراتوف، كازان، لينينغراد، باكو، طشقند،

تشيليابينسك، تاقيل الدنيا، مكنيتوغورسك، بيرم، تفليس، نوفوكوزنيتس، غروزني، ايركوتسك، ياروسلاف. و هكذا تبين أنهم يريدون تصفية ملايين من المواطنين الروس.

وجرى لاحقاً، إدخال تعديل على هذه المذكرة سابقة الذكر، انطلاقاً من ارتفاع حجم المخزون من الأسلحة النووية الأمريكية. على سبيل المثال، خطة "إسقاط" 300 قنبلة نووية و29 ألف طن من القنابل "العادية"، يتم توزيعها على 200 هدف في 100 مدينة سوفييتية.

وهكذا، تم التوسع في الخطط جغرافياً. أما الخطة التجريبية "بينتشر" فقد لحظت أن الهجوم على الاتحاد السوفييتي سوف يتم باستخدام قواعد منتشرة في تركيا وإيطاليا. ونحن ندرك تماماً أن حكومتي هذين البلدين لم تكونا على علم بنوايا واشنطن السرية هذه. أما لتنفيذ خطة "بروي ـ لير" فإنه لحظ فيها مشاركة قواعد منتشرة في بريطانيا ومصر والهند وتلك الواقعة على جزر ريوكيو اليابانية. هذه هي أبعاد الحروب "الساخنة" المحتملة.

أما فيما يتعلق بـ "الحرب الباردة"، هذا المصطلح الذي أطلق للاستخدام منذ عام 1946 وأصبح المعبر عن الصراعات السياسية والاقتصادية والأيديولوجية التي تشبه حالة "أنصاف الحروب"، فيعتبر ألن دالاس أحد منظري ومنفذي "الحرب الباردة"، مؤسس وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، الذي كان يعتبر أن قمة الفن الاستراتيجي هي "التوازن على حافة الحرب". إلا أن الحقيقة تشير إلى أن "الحرب الباردة" ضد الاتحاد السوفييتي كانت قد بدأت ليس في عام 1946، بل في وقت أبكر من ذلك بكثير. ففي عام 1943، جرى في مراكز الاستخبارات الأمريكية بحث لا في خطط العمليات القتالية الدائرة ضد ألمانيا واليابان فحسب، بل في خطط سرية ضد أحد الحلفاء ـ الاتحاد السوفييتي.

وفي ذلك الزمن، ظهر في النظام الأساسي للجيش الأمريكي الوثيقة المسماة "التوجيه M-33-S"، ظهر فيها لأول مرة مفهوم "الحرب السيكولوجية". تم تشفير هذا المصطلح حينها، على الشكل التالي: «القيام

بالدعاية المنهجية، التي يكون هدفها الرئيسي منحصراً في التأثير على وجهات نظر وأمزجة وتوجهات قوات ومواطني العدو ومواطني الدول الحليفة والحيادية، بالشكل الذي نحقق فيه مصالح وأهداف دولتنا».

وكان مجلس الأمن القومي قد صرح في مذكرته العائدة لشهر آذار/ مارس 1948 بأن: «تدمير قوى الشيوعية العالمية التي تتزعمها السوفيتات، هي من المهام ذات الأهمية الحيوية لأمن الولايات المتحدة الأمريكية، وهذه الأهداف ـ الموجودة في المذكرة ـ لا يمكن تحقيقها باتباع سياسات دفاعية بحت. وحسب ذلك، يجب على الولايات المتحدة أن تقوم بدور قيادي في تنظيم حملات هجومية عالمية معاكسة بهدف تعبئة وتوطيد قوانا الذاتية والقوى المعادية للشيوعية، خارج العالم السوفيتي، وأيضاً لاستخدامها في عمليات تخريب قدرات الشيوعيين». ما هي الأساليب التي يعتبرونها مناسبة للتوصل إلى تحقيق "الأهداف الحيوية الهامة" للولايات المتحدة الأمريكية؟ تدخل هذه الأساليب مجتمعة في مضمون مصطلح "تحت عتبة الحرب"، والتي هي عبارة عن استراتيجية "الحرب الباردة".

بعد مضي عدة أشهر، تم إدخال بعض الإضافات. فنجد في التوجيه 20/ 1، الصادر بتاريخ 18 آب/ أغسطس 1948 عن مجلس الأمن القومي، كلاماً يشير إلى إعادة التأكيد على مفهوم "التوازن على حافة الحرب". وهنا ينصحون بالعمل على تقويض السلطة السوفيتية، وتحويل الاتحاد السوفيتي إلى دولة "ضعيفة على مختلف المستويات السياسية والعسكرية والنفسية بالمقارنة مع القوى الخارجية، الواقعة خارج حدود سيطرته. وفي أسوأ الظروف ـ نقرأ لاحقاً ـ إذا بقيت السلطة السوفييتية محافظة على سيطرتها على كامل الأراضي السوفيتية، فإنه يجب علينا المطالبة بـ:

أ) تنفيذ شروط عسكرية بحتة (تسليم الأسلحة، نزع السلاح عن المناطق المفتاحية.. إلخ) بذلك الشكل الذي يؤمن على المدى البعيد تقويض قدرتها العسكرية؛

ب) تنفيذ الشروط التي تستدعي التبعية الاقتصادية المباشرة. ويجدر أن تكون جميع الشروط قاسية وتحط من هيبة النظام الشيوعي، تلك التي تعيد تذكيرنا بصلح "بريست ليتوفسك الذي عقد في عام 1918".

إننا حينما نقرأ هذه الوثائق السرية التي مضى على إنشائها نصف قرن من الزمان، لا يجوز لنا إلا أن نعتقد بأن ما ينفذ الآن ضد وطننا هو ذاك السيناريو، الذي وضع منذ أيام دالاس ذاته. أما المنفذ الرئيسي، أي المخرج، لـ "الحرب الباردة" منذ نهاية الأربعينات فأصبح وكالة المخابرات المركزية الأمريكية.

هل كانت هذه الخطط معروفة في الاتحاد السوفييتي؟ والجواب على هذا السؤال، لا يمكن أن يكون إلا إيجابياً. كان مجلس أمن الدولة السوفيتي يمتلك التفاصيل المملة عن الخطط الأمريكية الاستراتيجية لـ "الحرب الباردة"، وكان يتم اتخاذ إجراءات مضادة لها، إلى الدرجة التي أستطيع أن أقول فيها أنني كنت شاهداً على ذلك، بقدر ما كنت ممن ساهموا في تنفيذ هذه الإجراءات.

الحرب السيكولوجية الشاملة

تطرق كل من جورج بوش ورونالد ريغان في العديد من المرات إلى ما أطلقا عليه الانتصار "الباهر والنهائي" للولايات المتحدة في "الحرب الباردة" على الاتحاد السوفييتي. أما مدير وكالة المخابرات المركزية ج. ولسي، فيبدو أنه كان يفضل استخدام المجازات، ففي إحدى المرات تحدث بنوع من الصراحة معلناً: « عبر 45 عاماً تصارعنا مع التنين ــ الاتحاد السوفييتي، وفي نهاية المطاف تمكنا من قتله ».

ومع ذلك لم يتلفظ ولسي بأية كلمة تشير إلى أن وكالته "جاهزة لإدخال تغييرات"، تتلاءم مع عصر ما بعد "الحرب الباردة"، ومن جديد قام باستخدام الاستعارات مضيفاً: « ... إلا أننا اكتشفنا أنفسنا بين مغاصات، تعج بالأفاعي السامة.. كان لا يمكن السيطرة على مجمل هذه الأفاعي، أكثر مما كان بالإمكان عمل الشيء ذاته مع التنين، الذي كان يمكن التنبؤ بتصرفاته. إلا أنه إذا تمكنا من السيطرة على هذه الأفاعي عبر ذات الأشخاص، المتواجدين بينها - عندها لن تصبح المخاطرة في نشوب كارثة (على سبيل المثال، ذرية)، كبيرة. كما أن تصرفات العديد من الزعماء هي الآن أكثر تعبيراً عن ذلك، عما كانت عليه في السابق ».

سوف ننشط بشكل غير ملحوظ لتشجيع التسيب في العمل والرشوة واللامبدئية. سوف تتحول البيروقراطية والتواني عن العمل لتصبح من قيم الخير..

سيصبح الإخلاص والتفاني في العمل من القيم التي يهزأ بها الناس وسوف تتحول إلى تركة من تركات الماضي. الغش، البغضاء، الكذب، الخداع، السكر وتناول المخدرات، سوف تقوم جميعها بنشر الرعب من البشر إلى البشر وصولاً إلى توصلها لجعل خيانة الوطن والعداء للشعوب هي من الأمور المستحبة والمستوعبة، وقبل أي شيء آخر للوطن الروسي - كل هذا سوف نقوم، بصورة غير ملحوظة، بجعله يسود، وسوف نلجأ إلى تنفيذه بأكثر الأشكال تطرفاً... ».

إنني أتذكر جيداً القلق الذي عشته عندما اطلعت على هذه التعليمات الصادرة عن وكالة المخابرات المركزية، في سنوات الخمسينات.

تخيلت أن هذه الأهداف التخريبية هي من ذلك النوع المتخيل واللاحقيقي. فهل من المعقول أن يجدوا في روسيا "حلفاء ومساعدين" لتنفيذها؟ فهل من المتوقع خلق إمكانية لـ "العداء والكراهية ضد الشعب الروسي"، ذلك الذي أنقذ البشرية من "مرض الطاعون الداكن"؟ وهل التعصب القومي هو من النزعات الخطيرة، إلى هذه الدرجة؟ وهل في الإمكان نشر ثقافة جميع هذه القيم بصورة غير ملحوظة؟.

إلا أنه وبقدر ما أصبحت أتعرف على الوقائع ووثائق الخدمات الخاصة الغربية، زالت من مخيلتي مثل هذه الأسئلة. اعتمد دالاس على تحليلات علمية محددة وعلى معلومات سرية مؤكدة على المستوى الحكومي. ولتحقيق الأهداف الموضوعة، كما يقترح الاختصاصيون الأمريكيون، من الضروري أن نحطم صورة "مجموعة لينين" في عقول سكان الاتحاد السوفييتي.

وكان هنالك العديد من المشاريع المسبقة المعدة لهذا الهجوم، التي مولتها بسخاء وكالة المخابرات المركزية الأمريكية. حمل أحد هذه المشاريع السرية الخاصة تسمية "هارفارد". كان س. ب. نوفيكوف البروفيسور في جامعة ستانفورد، قد وضع وصفاً دقيقاً له:

عرف تاريخ البشرية أمثلة، استخدمت فيها أفعال تهدف إلى التدمير الأخلاقي لسكان بلاد ما ـ هدف العدوان المباشر أو غير المباشر.

قبل حوالي 2500 عام، كتب القائد والفيلسوف الصيني صون تسي قائلاً بهذا الصدد: «اعرضوا كل ما هو جيد تجدونه في بلد عدوكم. واستميلوا أكثر الشخصيات شهرة لدى عدوكم، العاملين في مؤسساته الخطيرة. أثيروا النزاعات والشقاقات بين مواطني البلد المعادي. ادفعوا الشباب للعمل ضد كبار السن. حاولوا أن تعيقوا أنشطة الحكومة المعادية، باستخدامكم مختلف أنواع الأساليب... ادفعوا الهدايا والأموال الطائلة لشراء المعلومات والمخبرين. وبشكل عام لا تقتصدوا في النقود، لأن استخدامها يجلب فوائد كبيرة».

الطريق إلى الخيانة

إذا قمنا بتحليل أعمال المخابرات المركزية الأمريكية التخريبية المعاصرة، ليس من الصعوبة أن نكتشف أن دعوة هذا القائد والفيلسوف الصيني، تتطابق تماماً مع أنشطتها ضد روسيا. اعترف ج. ولسي أنه مع انتهاء "الحرب الباردة" أعدت وكالة المخابرات المركزية رجالها للعمل في "المغاصات"، بما فيها تدجين "الأفعى" بواسطة مواطنيها. وهذا السلوك يتطابق مع دعوة المدير الأول لوكالة المخابرات المركزية ألن دالاس، الذي أوحى إلى ضباطه قائلاً: «اخلقوا هناك (في الاتحاد السوفييتي) الفوضى، فنحن سنقوم باستبدال القيم التي يمتلكها بقيم فارغة، وسنجعل السوفيت يؤمنون بها. كيف؟ سوف نعثر على مؤيدين في صفوفهم... سنعثر على حلفاء ومساعدين في روسيا ذاتها.

سوف ندعم بمختلف الوسائل، وأيضاً سنحرض أولئك الفنانين الذين ينحون إلى استخدام الجنس والعنف والسادية والخيانة ـ بكلمات مختصرة، كل ما هو لا أخلاقي.

« من المعروف أن مشروع هارفارد هذا يتضمن بحثاً سيكولوجياً موسعاً عن الهجرة الجديدة من الاتحاد السوفييتي، الأمر الذي عمل عليه أهم الخبراء الأمريكان في شؤون الاتحاد السوفييتي، كما كان قد صرف على هذا المشروع عدة ملايين من الدولارات، الأمر الذي جعله يُستكمل بين عامي 1949-1951، في ميونيخ بشكل رئيسي. وأثناء العمل على إعداد هذا المشروع خضع العديد من الفارين السوفيت لبحوث سيكولوجية خاصة وصولاً إلى إجراء مقابلات صحفية تدور حول مواضيع الغرام والجنس، حيث جرى تسجيل كل كلمة كانت تقال. كما أجريت اختبارات أخرى، أصبح نتيجتها و بمساعدة التحليل السيكولوجي مختلف أنواع التراكيب النفسية مفهومة، أحدها كان "مجمو- عة لينين".

اشتمل مشروع هارفارد على خطط علمية وتصورات عن إعداد الكوادر المناسبة لمباشرة الحرب السيكولوجية التي نشبت بين الغرب والشرق في تلك الآونة. وأصبح هذا المشروع هو نقطة الانطلاق لها، وأصبح إلى جانب ذلك، البداية لمعاداة اللينينية. في سنوات البيريسترويكا عمت المعاداة للينينية الصحافة، الإذاعة، التلفزيون والسينما. وظهرت مختلف أنواع "الحماسات" الصحفية، الأدبية، الفنية، والعلمية، التي بلمسات من الرخاء، داست على ماضيها القريب. وآخرون باشروا بشكل سريع العمل على إنتاج حلول حكومية لإغلاق الضريح والمتاحف اللينينية في البلاد. وفي نهاية المطاف، اقترح نقل رفاة لينين إلى قبر من القبور العادية (أي ليدفن في التراب).

تضمن برنامج الحد الأدنى من مشروع هارفارد، ضرورة تلقين الأجيال الحالية لتحيا فيها الشكوك باللينينية، واعتبار أنها كانت "خطأً تاريخياً".

أما برنامج الحد الأعلى، فدخلت فيه أهداف أكثر اتساعاً. وضع هذ البرنامج هدفاً في تدمير قيمة حب الوطن. أما قيمة البطولة فاقترح هذا البرنامج باستبدالها بما يسمى بـ "القيم الإنسانية العامة". وسيكون من المفيد لنا التعرف على الصورة التي نفذ فيها هذا المشروع في بلادنا.

في البداية وانطلاقاً من برنامج الحد الأدنى في مشروع هارفارد فُرض علينا شعار يدعو إلى التخلص من الأدلجة. انتشر هذا الشعار انتشاراً

واسعاً على تربة محروثة جيداً بالمعاداة للينينية. شحذ الغرب جميع إمكاناته في تنفيذ هذا الشعار، ابتداءً من التصريحات التي كانت تطلقها الزعامات الغربية الحكومية العليا ومستشاروها وعلماء السياسة، وانتهاءً بالإذاعات ذات الأهداف الموجهة، جميع هؤلاء انضموا إلى "جوقة نزع الأدلجة"، بالمصادقة على أفعالها وتقديم الدعم المادي اللازم لها. كان يحمل هذا الشعار معه، في مجرى التنفيذ، ادخال الفوضى إلى العمل الحزبي، لا سيما في المؤسسات الحزبية العسكرية العليا. وأصبح النابض هو البحث عن أعداء في عداد البيروقراطية الحزبية وموظفي جهاز الدولة و"المحافظين"....

إنني لا أتحدث عن شعار نزع الأدلجة لمجرد الحديث. ففي الواقع، لم يكن هنالك أي نزع للأدلجة، لكن تحت هذا الشعار جرى استبدال أيديولوجيا معينة بأخرى. وكان هذا من أكثر الخصال التي ميزت البيريسترويكا - انتشرت مصطلحات ومفاهيم ذات طبيعة ديماغوجية ذميمة، استخدمت كغطاء لتدمير دولة عظمى. ولم يكن بالنسبة لي سراً، كون هذا الأمر الذي يشير إلى أن هذا الساتر الدخاني للديماغوجية، قد تم إنتاجه في منظومات الدعاية العامة، التي تعتبر أحد أهم الوسائل السرية للخدمات الخاصة الغربية.

كل عام، كانت تجري تعديلات وإضافات جديدة وعلمية تدخل على "مشروع هارفارد الخاص". وكان من الأمور المميزة التي اهتم بها كثيراً صانعوه ومتابعوه - إشعال نار التعصب القومي والعداء بين الشعوب في الاتحاد السوفييتي. وبهذا الخصوص، تجدر الإشارة إلى تلك الشخصية التي تربعت على عرش المعاداة للسوفييت في الغرب وهو زبيرقنف بجيزنسكي. وانطلاقاً من مقتضيات الخدمة، قمت بدراسة جميع أعماله تقريباً، الأمر الذي جعلني أعترف أن هذا الأخير يعتبر من الأعداء الأذكياء وشديدي المكر لبلادنا. كان الصراع ضد الشيوعية بالنسبة له عبارة عن غطاء، من نوع خاص، ومرحلة من مراحل نشاطاته الهادفة إلى تدمير روسيا السوفييتية. وهو، في معرض إظهاره لنفسه رمزاً للمقاتل ضد الأيديولوجيا الشيوعية، ما

كان في واقع الأمر يقوم بمهمة أيديولوجية، بل بمهمة جيوسياسية، ساعياً إلى "إزاحة" الاتحاد السوفييتي من على خريطة العالم أولاً، ومن ثم روسيا.

أهداف صليبية ماوراء المحيطات

في مستهل الثمانينات قدم بجيزنسكي للإدارة الحكومية "خطة لعبة، ذات بنية جيو استراتيجية لإدارة الصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي". "وهذا التقرير ـ أشير إليه في رسالة مرافقة ـ لايعتبر كأحد الدلائل على عيوب النظام السوفييتي، بل إنها دعوة عملية للعقل". يكتب بجيزنسكي قائلاً:

« يعني القضاء على المركزية في الامبراطورية (السوفيتية) استدعاء انهيارها... وإن أي شكل من أشكال القضاء على المركزية يؤدي إلى تقوية النزعات الانفصالية بين سكان الاتحاد السوفييتي، ذوي القوميات غير الروسية. وسيفضي القضاء على المركزية، إلى تحطيم المركزية السياسية ».

ما هي الأمور التي بنى عليها بجيزنسكي استنتاجاته وحساباته؟ قبل أي شيء آخر، بناها على النزعات الديمغرافية، التي تهدف إلى إضعاف الدور القيادي للروس. في السبعينات، تشير الاحصائيات إلى أن الروس توقفوا عن أن يشكلوا الأغلبية في عداد شعوب الاتحاد السوفييتي. وسيجري لاحقاً تناقص في النسبة المئوية لتعداد الروس ـ هذا ما رآه بجيزنسكي. في عام 1980، كانت النسبة المئوية ممن هم في سن الثماني عشرة من الروس في الاتحاد السوفييتي 48٪، 19٪ من القومية السلافية، 13٪ من المسلمين، و20٪ ـ آخرون. وحسب تنبؤاته، فإن الروس سيشكلون قريباً نسبة 43٪ من هذه الشريحة. ويصل بجيزنسكي إلى نتيجة مفادها أنه في الخطة السياسية للأمد البعيد، لن تصبح الشعوب غير الروسية عبارة عن "عقب أخيل" في الاتحاد السوفييتي.

لهذا ـ ينصح أن يتم في تلك المرحلة، ومع مرور الوقت، العمل على تفعيل النشاط السياسي للشعوب غير الروسية، واستخدام مختلف

الوسائل لدعمها في ذلك من الخارج. وأود هنا أن أشير، إلى أن بجيزنسكي استخدم في حساباته معطيات سوفيتية، مأخوذة من الإحصاء العام الذي أجري في الاتحاد السوفييتي. فسياسيو بلادنا، للأسف، لم يتخذوا الاجراءات الضرورية للقضاء على هذه الظواهر السلبية البارزة في حياة المجتمع، كما أن هنالك احتمال يشير إلى أنهم لم يرغبوا في اتخاذها...

« أين يمكننا في الواقع إيجاد الحد الفاصل بين الروس والقوميات الأخرى، آخذين بعين الاعتبار أنه جرت في العقود الماضية عمليات مزج كبيرة للقوميات؟ ». هذا السؤال طرحه في إحدى المرات بجيزنسكي على مجلس التخطيط السياسي في الإدارة الأمريكية. أما الجواب على ذلك، فتبرع هو بتقديمه مشيراً إلى أن أقاليم الاتحاد السوفييتي، ستصبح حلبة لنزاعات قومية: « إن النزاعات الحقيقية، قبل أي شيء آخر، يمكنها أن تنشب في جمهوريات البلطيق، وفي تلك التي يستوطن فيها الروس بكثافة، وتلك القريبة من روسيا بالمعنى الثقافي - روسيا البيضاء وأوكرايينا، وكذلك، وبشكل خاص في القفقاز وجمهوريات آسيا الوسطى ».

في خدمة سياسة الدولة

كانت أهداف "الحرب السيكولوجية" كبيرة إلى الدرجة، التي تطلب تحقيقها، على أرض الواقع، إلى آلية هائلة من القوة وثمناً باهضاً. وتم التخطيط لـ "العمل الخاص"، كما جرى الحديث عنه، بجدية وعلى أمد بعيد. وليس من الصدف، أن نعثر على تعداد لمهام استراتيجية معينة في وثائق الخدمات الخاصة الأمريكية، التي تم التخطيط لها خلال زمن طويل، والتي لم تعط النتائج المرجوة إلا بعد زمن معين.

ففي الولايات المتحدة اتضح أن "الحرب السيكولوجية" وذلك حسب ما نضح من الوثائق، كانت تقام على مستوى سياسة الدولة العليا. ومن المفيد أن أورد هنا عدداً من الوقائع بهذا الصدد. في عام 1948 اقترح مجلس الأمن القومي الأمريكي اتخاذ "إجراءات دعائية ضخمة" ضد الاتحاد

السوفييتي، حيث اشتغلت في التخطيط للدعاية الأجنبية هيئة متخصصة- "جهاز الاتصالات مع الرأي العام الخارجي". وقد خصصت لهذا الجهاز ميزانية قدرها 31,2 مليون دولار اقتطعت من ميزانية عام 1949، أما في عام 1950 فأرتفعت هذه الميزانية إلى 47,3 مليون دولار. وكان حجم هذه الميزانيات كبيراً بالقياس إلى تلك المرحلة.

نستنتج من هذه الأرقام، أن استراتيجيي الولايات المتحدة كانوا ينظرون إلى هذه الدعاية التخريبية كأحد الوسائل الرئيسية في الطريق إلى تنفيذ المهمة الموكلة لهم وصولاً إلى النظام العالمي الجديد. كان هؤلاء الاستراتيجيون ينشطون بشكل ممنهج، انطلاقاً من حسابات كانوا قد أجروها. وكان "فرسان الحرب الباردة" يراكمون القوى وينتجون تكتيكات وينشئون رؤوس الجسور الهجومية.

ففي عام 1949، تم في الولايات المتحدة تأسيس مجلس وطني، أطلق عليه تسمية "أوروبا الحرة" امتلك محطة بث إذاعي خاصة به. دخل في عداد هذا المجلس مدير وكالة المخابرات المركزية آنذاك ألن دالاس والرئيس القادم أيزنهاور وبعض سفراء أمريكا ومدراء البنوك. ويشير جدول الأسماء هذا، الذي تزعمه ألن دالاس إلى أهداف ومهام وأساليب عمل "أوروبا الحرة". وكشخصية سياسية وكمستشار لهذا المجلس، ألقى جيكسون (شغل لاحقاً منصب المساعد للرئيس أيزنهاور لشؤون "الحرب السيكولوجية")، خطاباً أمام العاملين في محطة "أوروبا الحرة" في كانون الثاني/ يناير 1951، صرح فيه علناً:

«إن إذاعة أوروبا الحرة - هي لخدمة الحرب السيكولوجية. وقد تم تأسيس هذه المؤسسة لإثارة الاضطراب والفوضى في تلك الدول التي نوجه إليها بثنا. وإن التدخل العسكري، بشكل عام، لا معنى له، إلا إذا كانت الشعوب التي تهمنا مرحبةً به داخل بلدانها».

الاخطبوط الأمريكي

تشكلت آلية "الحرب السيكولوجية" بسرعة منقطعة النظير. وقد بوشر، في مرحلة ما بعد الحرب، في الدول الرأسمالية الرئيسية، بتنفيذ عملية نشيطة لتأسيس مختلف أنواع مراكز البحث العلمي المهتمة بمسائل المعاداة للشيوعية. وما أن هلت بداية الثمانينات حتى تم التأسيس لاستراتيجية معادية للشيوعية، شغلت أعمال 400 من المراكز المختلفة.

وفي أمريكا وحدها ساهم في دراسة الاتحاد السوفييتي حوالي 170 جامعة ومركز بحث. وكان يعمل في هذه المراكز أكثر الاختصاصيين معرفة بالأمور السوفيتية وبشؤون الكرملين، وسواهم من المهتمين بالعمل العدائي للشيوعية، الذين كانت معارفهم مشبعة بمختلف أنواع "المفاهيم". نذكر، على سبيل المثال لا الحصر، تلك النظرية المشهورة حينها باسم "نظرية التحويل"، التي كان أحد مبدعيها عالم الاجتماع الفرنسي رايمون آرون.

كان الجذر العقلاني لهذا المذهب يصب في كوننا لن نستطيع تحييد القوة العسكرية للاشتراكية، لذا يتوجب علينا أن نعمل بطريقة "النقب في الخفاء". إن الاشتراكية ليست على تلك الدرجة من السوء، بل هي جيدة، إنها قريبة الشبه من الرأسمالية. يجب أن نؤكد دائماً على "التقارب السلمي" بين الرأسمالية والاشتراكية وبرجزة الاشتراكية، وتمكينها من إعادة التوالد التدريجي.

توزع عملاء وكالة المخابرات المركزية في مراكز البحوث وفي المنظمات، التي وقع على عاتقها التنفيذ المباشر لهذا العمل التخريبي، التي كانت تعج بعملاء ومؤدلجين من النازيين السابقين. وفي هذا المجال تميزت المنظمة المسماة باتحاد الشعب العامل.

تسنى لي دراسة عدد ضخم من الوثائق، كانت موضوعة ضمن دوسيه تحت عنوان بارز: "من تاريخ المراكز والمنظمات المعادية للسوفييت". وأدهشتني تلك الواقعة وهي تسلح الأمريكان في معرض "الحرب الباردة" ضد الاتحاد السوفييتي بأساليب وطرق العدو المشترك القديم، حيث

استدعوا للعمل معهم الأعداء الفاشيين، كما استولت الخدمات الخاصة الأمريكية على سجلات العملاء الألمان، واستخدمتها استخداماً نشيطاً.

وهنا نعتقد أنه من الأهمية بمكان أن نعرض عرضاً تاريخياً قصيراً فيما يتعلق بظروف تأسيس وانتشار اتحاد الشعب العامل.

في صيف عام 1930 أقامت أول موجة من موجات الهجرة الروسية في بلغراد مؤتمراً لمثلي ما أطلق عليهم اتحاد الشبيبة الروس، حيث تقرر فيه توحيدهم في اتحاد وطني للجيل الجديد للنضال من أجل قلب السلطة السوفيتية وإقامة "دولة روسية قومية مستقلة". تم تغيير تسمية هذا الاتحاد لاحقاً ليصبح اتحاد العمل القومي للجيل الجديد. وما أن حلت الحرب العالمية الثانية حتى أضحت فروع هذا الاتحاد منتشرة في غالبية دول أوروبا وفي الولايات المتحدة، واستطاعت إقامة علاقات وصلات واسعة مع أجهزة المخابرات اليابانية والرومانية والفرنسية والألمانية. وليس صدفة أنه بعد انتهاء الحرب، أن يقوم الغربيون الذين احتلوا أجزاءً من ألمانيا بخرق أحكام محاكم نورمبرغ العسكرية، بغرض إنقاذ عملاء هتلر الذين كانوا ينتسبون إلى اتحاد العمل القومي للجيل الجديد. وهكذا لم يتم تسليم زعماء اتحاد العمل القومي لمحاكم الحق العام السوفيتية. فقد كانوا بحاجة إليهم، للقيام من جديد بأعمال تخريبية ضد الاتحاد السوفييتي. لذا فقد استمرت أنشطة هذا الاتحاد، بعد الحرب. وفي عام 1957 أصبح هذا الاتحاد يسمى باتحاد الشعب العامل للمتضامنين الروس.

وكما أصبح معروفاً من الوثائق الموثوقة جداً، فإن الاستخبارات الانكليزية ووكالة المخابرات الأمريكية، نظرتا في أحد مؤتمرات خبرائهما التشاورية في مسائل مرتبطة بتوزيع عملاء اتحاد الشعب العامل فيما بينهما. كما استرعت مسألة تبادل المعلومات الاستخباراتية اهتماماً بالغاً في هذه المؤتمرات. ويرينا مضمون هذه البروتوكولات أن "تقسيم الممتلكات" كان لصالح الأمريكان: حيث استولوا على الجزء الرئيسي من "ممتلكات" اتحاد الشعب العامل.

أقدم زعماء وكالة المخابرات المركزية على تحديث هيكلية وبنى وأنشطة اتحاد الشعب العامل. وأصبح أعضاء هذا الاتحاد ينفذون مهمات استخباراتية وعمليات ذات اختصاص دعائي...

الحرب في الأثير

استوعب منظرو "الحرب الباردة" بصورة سريعة جداً تلك الحقيقة التي مفادها أن أقوى أسلحة هذه الحرب هي البث الإذاعي. في تلك السنوات، بلغ عدد أجهزة الاستقبال الإذاعية، التي هي في متناول استخدام مواطني الدول الأوروبية، الملايين. كذلك لم يكن الاتحاد السوفييتي استثناءً ـ ففي المدن السوفييتية كان كل 4 اشخاص يمتلكون جهاز استقبال واحد. لذا كانت محطات البث الإذاعي تمتلك إمكانيات ضخمة في التأثير الدعائي. ففي كتاب صدر في أمريكا تحت عنوان "كتاب الدعاية"، نجد هذا المقتطف: « يمكننا مقارنة الراديو بالعميل الوقح لبضائع كاسدة، يدفع الباب بقدمه ويروجها داخلاً دون إذن بالدخول ».

كان دور التنسيق الإذاعي الدعائي في "الحرب الباردة" مسنداً على "صوت أمريكا"، هذه الإذاعة التي كانوا يطلقون عليها في تلك الآونة تسمية الهيئة الخاصة للوساطة في نشوب الحروب: « يجب أن تختار المواد التي نبثها في الفضاء بعناية فائقة، وأن تكون موجهة الهدف. نحن هنا لا نقوم بنشاطات كتلك التي يقوم بها رجال الأعمال، أو بث الأخبار أو في المجال الفني أو الأدبي.. يجب أن تكون البضاعة التي نقدمها خادمة رئيسية للاستنتاجات التي توصلت إليها سياساتنا والتي من شأنها أن تحقق أهدافنا... ».

إثر عودتي من مهمة كلفت بالقيام بها في أفغانستان، عينت في عام 1982 في الإدارة الخامسة التابعة لمجلس أمن الدولة، المتخصصة بالمتابعة العملياتية لاتحاد الشعب العامل، السابق الذكر، وأيضاً محطة إذاعة "أوروبا الحرة" و"الحرية"، التي كانت تعتبر الأذرع الرئيسية لـ "الحرب

الباردة". كان العمل المخابراتي المضاد على هذا القطاع في مستوى رفيع من النشاط المهني. حيث كان عملاء مجلس أمن الدولة متمركزين في أكثر الأماكن حساسية من هذه المراكز التخريبية، بالإضافة إلى التمكن من نشر كوادر جيدة فيها من أجهزة مخابرات ألمانيا الديمقراطية وتشيكوسلوفاكيا وبولونيا. لذا فقد تمكنا من الحصول على أكثر التفاصيل سرية لهذه المراكز الممولة من قبل وكالة المخابرات المركزية، حيث كانت تصل تباعاً إلى الإدارة الخامسة. تحتاج أنشطة محطات بث "أوروبا الحرة" و"الحرية" إلى تحليل خاص. فمنذ بداية "الحرب الباردة" أقدم رؤساء أجهزة الدعاية في أمريكا على مباشرة نشر افكار تلك التنظيمات، التي استطاعت القيام بتنفيذ أعمال البث الإذاعي إلى الدول الأجنبية، التي لا تطرح أي انتقادات لسياسات الولايات المتحدة ولا تشكل لها أية أضرار.

فهذا هو الجنرال ليوسشين كلي، الذي كان يشغل منصب قائد القوات الأمريكية في ألمانيا الغربية، يصرح بهذا الصدد قائلاً:

« نحن بحاجة إلى صوت آخر. ذلك الصوت، الذي قد يكون إلى درجة محدودة، يضبط عن طريق دستور الدولة، وإذا أردتم الذهاب بعيداً، فإنني أقول، ذلك الصوت القاسي والذي يؤثر وصولاً إلى القتل حتى الموت، الصوت... عديم الرحمة، ذلك الذي لا يستعاض عنه في مجرى الحرب السيكولوجية، الموجه إلى هدف محدد. الإطاحة بالنظام الشيوعي». أقدم جنرال آخر على دعم آراء كلي - دوايت أيزنهاور، الذي أطلق شعار إقامة "محطات بث إذاعية في الخارج، تعمل دون تقييدات حكومية".

أقدم "الآباء المؤسسون" لمحطات "الحرية" و"أوروبا الحرة" الذين ظلوا عشرات السنين محجوبين عن الرأي العام، على الحديث المباشر عن نشاطاتهم وأسدوا بإيضاحات مضحكة لـ "الديمقراطيين" البسطاء، مفادها أن هذه المحطات الإذاعية كانت من وسائط الإعلام الجماهيري "المستقلة موضوعياً".

فمن خلال المواد الوثائقية أصبح من الجلي والواضح، أنه ابتداءً من عام 1948، وبقيادة الإدارة الأمريكية ووكالة المخابرات المركزية، تم تشكيل

منظمات "خاصة" تقوم بأنشطة تخريبية ضد الاتحاد السوفييتي، دخل في عدادها "المجلس الوطني لأوروبا الحرة" مع المحطة الإذاعية التي يمتلكها.

باشرت هذه المحطة البث في 4 تموز/ يوليو من عام 1950 من على أراضي ألمانيا الغربية. وفي تلك الآونة، كان أكثر نشاطات إرسالها موجهاً ضد بولونيا: ففي ميونيخ تم تشكيل "هيئة تحرير بولونيا"، تتألف من 80 موظفاً برئاسة الكونت ر. ميخائيلوفسكي. كما تم تأسيس فروع لهيئة التحرير هذه في بون ونيويورك ولندن وباريس وروما واستوكهولم وفي برلين الغربية وبروكسل وأثينا. داوم عملاء هذه الإذاعة على طرق جميع الأبواب المتعلقة بشؤون بولونيا في فترة امتدت قرابة العشر سنوات. وفي آب/ أغسطس من عام 1980 باشرت جميع فروع "هيئة تحرير بولونيا" هذه ومركزها أيضاً، ببث برامج اعلامية تحريضية باتجاه الأراضي البولونية، ليل نهار، وكان جل نشاطاتها موجهاً ضد القوى الاشتراكية في بولونيا ـ أقدم هنا مثالاً، يتحدث عن ذلك:

قبل فترة طويلة من أحداث صيف 1980، معتمدة على مناشير ادعت أنها وزعت في وارسو، بثت هذه الإذاعة تعليمات تتضمن 32 بنداً، تدعو فيها إلى تشكيل "جبهة مقاومة سرية". وكانت التعليمات مفصلة حول كيفية تشكيل "مجموعات المقاومة" وشبكة معلومات، كما شرحت أساليب انتشار المناشير وتوزيعها، وسواها من الوثائق الطباعية.

يشهد عضو مجلس الكونغرس الذي كان عضواً في عداد لجنة الأمن، ويدعى هنري هايد، بحقيقة القيام بهذه الأعمال التخريبية من قبل وكالة المخابرات المركزية:

« ... في بولونيا، عملنا كل شيء، عملنا كل ما يمكن عمله في تلك البلدان التي نريد زعزعة استقرار حكوماتها الشيوعية وتعزيز المقاومة ضدها. وبالفعل كانت الأفعال الصادرة من بولونيا والموجهة من الخارج، كانت تلاقي مقاومة في دول أوروبا الشيوعية الأخرى ».

كما كان يتم تعزيز إرسالات البث التحريضية بأفعال سرية، كانت تقوم بها أجهزة الخدمات الخاصة. ومن الحقيقة المؤكدة هو قيام وكالة

المخابرات المركزية في ذلك العام (1980) وعبر مركز النقابات المهنية الأمريكية (AFL-CIO) بإرسال 150 ألف دولار إلى بولونيا لدعم حركة "التضامن"، بالإضافة إلى تزويدها بآلات طباعية وكاتبة. **كما اشتركت بهذه العملية المخابرات الإسرائيلية (الموساد)، التي قامت عن طريق الاتحادات المهنية في غرب أوروبا، بتدريب الكوادر وقدمت الدعم المالي المناسب، الموجه لتدمير النظام الاشتراكي.**

ومما ورد سابقاً نصبح على دراية بالأساليب التخريبية التي استخدمتها وكالة المخابرات المركزية ضد الاتحاد السوفيتي، وأن نرد على بعض الشخصيات، التي إلى يومنا هذا تشكك وتدحض الحقيقة القائلة بأن هذه الأعمال كانت بالفعل من تخطيط وتنفيذ الخدمات الخاصة الأمريكية.

وهنالك أنشطة مشابهة كان يقوم بها "المجلس الأمريكي للتحرير" وذلك التجمع الذي أنشئ تحت اسم "التجمع الخاص". تأسس هذا التجمع في عام 1951، الذي في البداية كانوا يطلقون عليه "مركز التنسيق في النضال ضد البلشفية". دخل في عداد هذا التجمع، هيئتان مستقلتان: "معهد الاتحاد السوفييتي" ومحطة "التحرير" الإذاعية، التي كانت نشاطاتها منذ الأيام الأولى، موجهة بشكل مباشر ضد الاتحاد السوفييتي.

حصل أول برنامج باللغة الروسية لراديو "التحرير" على تسمية "الحرية"، الذي بوشر بثه في الفضاء ابتداءً من الفاتح من آذار/ مارس 1953. وبعد عدة أيام، بوشر البث الإذاعي لبرامج بمختلف لغات شعوب الاتحاد السوفييتي. وكان يخطط لبرنامج "الحرية"، منذ بدايته الأولى، أن يصبح نقطة استناد للمخابرات الأمريكية في أوروبا ولمركز التنسيق الأوروبي للنشاطات المعادية للسوفييت، ولمنظمات المهاجرين. كانت هذه المحطة تمول من قبل وكالة المخابرات المركزية، إذ منذ 1972 كان يخصص لها ميزانية معتمدة رسمياً، تحدد من قبل الكونغرس الأمريكي. أما الإثبات، غير القابل للدحض، بأن موظفي هذه الإذاعة كانوا من عملاء وكالة المخابرات الأمريكية، فهو تلك الوثيقة التي كانت تسلم لكل موظف في هذه المحطة. وهاكم النص الكامل لها:

« إننا نعلم الشخص الذي مهر توقيعه أدناه بأن محطة إذاعة "الحرية" أسست من قبل وكالة المخابرات المركزية وتمول من أموالها الخاصة. ومن يقوم بالبوح عن هذه المعلومات سوف يخضع لتغريم مادي قدره /1000/ دولار وبالسجن لمدة 10 سنوات ».

كما كانت محطة إذاعة "الحرية" تتغذى من مصادر معلومات وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وهي لا تختلف بشيء عن محطة إذاعة "أوروبا الحرة". وبهدف إبراز الحقيقة، يجدر بنا القول هنا أن رجال الدعاية الفيرماخت، كانوا يخدمون هذه المحطة، وقاموا بخيانة وطنهم حتى في سنوات الحرب العالمية الثانية.

إشارة بدء الهجوم

بين لنا تاريخ النصف الثاني من القرن العشرين أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت على الدوام، هي المطلق والمنظم للهجمات الأيديولوجية الكبيرة ضد الاشتراكية. وارتفعت حدة ووتيرة هذه الهجمات مع قدوم ريغان إلى السلطة، الذي قاد "الحملة الصليبية" العالمية ضد الشيوعية علناً، وذلك بهدف قلب النظام القائم في الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الأخرى.

ويمكننا بهذا السياق، أن نحدد التاريخ الدقيق لذلك، وهو عندما كان ريغان راضياً عن نتائج "الحرب الباردة" التي استمرت عدداً من السنين، عندها اتخذ قراراً يقضي بالانتقال إلى استراتيجية هجومية على الاتحاد السوفييتي، الدولة التي كان يطلق عليها لقب "امبراطورية الشيطان". حدث هذا في كانون الثاني / يناير عام 1981، أي بعد يوم واحد من تربعه على سدة رئاسة الولايات المتحدة. أما القرار ذاته فقد تم اتخاذه، انطلاقاً من التقرير الذي قدمه وليم كيسي، الذي كان حديثاً في شغله لمنصب مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية.

اصطحب كيسي إلى جانب التقرير، وثيقة تتضمن نتائج النشاطات الاستخباراتية والتي تتحدث عن طبيعة الأفعال التخريبية ضد الاتحاد

السوفييتي وعن شبكات المخابرات العاملة ضمن السلك الدبلوماسي الأمريكي في الخارج، لا سيما تلك المتمركزة في موسكو ولينينغراد وأيضاً معطيات عالية المستوى تشي بحجم العملاء المجندين لصالح أمريكا، في المؤسسات الحكومية السوفييتية "عملاء الضغط". وكانت حقيبة كيسي تكتظ بالوثائق المحشوة بالمعلومات عن الجيش السوفييتي، وعن حالة الدفاع والاقتصاد. كما عرض كيسي أيضاً المخطط البياني لآثار تهريب العملات الصعبة إلى الاتحاد السوفييتي.

كانت النتيجة التي توصل إليها مدير هذه الوكالة، على الشكل التالي:

« حانت الظروف الملائمة للقيام بتوجيه ضربة جدية ضد الاتحاد السوفييتي ونشر الفوضى في اقتصاده، وبعدها مراقبة الأحداث والسيطرة عليها، إن كان على صعيد المجتمع أم على صعيد الدولة ».

أما ريغان فأقدم على إجمال الحديث على الشكل التالي: « هنا نحتاج إلى أساليب جريئة ». ما هي بالضبط؟ في كتاب، صدر بعد موت رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، كتب كيسي قائلاً: « اعتبرت حينها أننا نحتاج إلى مخابرات، عمليات سرية وحركة مقاومة منظمة.. كما أننا نحتاج إلى عدد من الأفغان ». وأنهى كلامه بـ: « بشكل عام، فإنه في حالات الأزمات، ستكون هذه الأساليب فعالة أكثر من القذائف والأقمار الصناعية ».

تضمن البرنامج المقدم من قبل ريغان أشكالاً تنظيمية محددة. حيث باشرت في أمريكا العمل هيئات أركان كونت"مجموعة التخطيط العام"، دخل في عدادها سكرتير دولة ورئيس البنتاغون وأيضاً مدير وكالة المخابرات المركزية.

في تلك الآونة، أنتج مركز "هيريتيج فاونديشن" (المشهور بـ "احتياط الإرث"، الذي تأسس في عام 1973 بمبادرة من ممثلي رجال الأعمال الكبار)، أنتج حينها خصيصاً لريغان ما أطلق عليه"مذهب التحرير" المذكور سابقاً. وهنا، نحتاج إلى كشف بعض جوانب تفاصيل هذا المذهب.

ينظر إلى الاتحاد السوفييتي في هذا المذهب كامبراطورية تشكلت من أربعة دوائر ريفية بعيدة عن المركز. أول هذه الدوائر، الأقرب لموسكو

حسب تصورات الخبراء الأمريكان، هي "الأرض الاثنية، التي أحاطت بموسكو بعد الثورة البلشفية: جمهورية أرخانقل، جمهورية جورجيا وجمهورية أوكرايينا". الدائرة الثانية، شكلت دولة تديرها موسكو، نتيجة للحلف الذي عقد مع هتلر في عام 1939: استونيا، لاتفيا، وليتوانيا ومولدافيا". الدائرة الثالثة، دخل في عدادها سكان الدولة "الخاضعة لسيطرة موسكو، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وأيضاً نتيجة قيام الثورة الكوبية في عام 1959". ومن الممتع أن نرى، أنه إلى جانب بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية والمجر وبولونيا ورومانيا وكوبا، ضم الأمريكان إلى هذه الدائرة أيضاً "جزر كوريل المنتزعة من اليابان".

وفي النهاية، الحزام الرابع، الأكثر بعداً عن موسكو، ذلك الذي حسب تعريف الأمريكان "يشكل حدود الامبراطورية السوفيتية"، ويدخل في عداده اليمن الجنوبي، فييتنام، موزامبيق، أنغولا، لاووس، كمبوديا، إثيوبيا، نيكاراغوا وأفغانستان.

« إن وسائل تطبيق هذا المذهب، وأهدافه القريبة في كل دائرة على حدة من دوائر الامبراطورية السوفيتية ـ كما يشير مؤلف هذا التقرير ـ مختلفة، كما أن الولايات المتحدة سوف تنتهج سياسة تناسب كل دائرة ». كما أقترح على ريغان "تشكيل الفكرة الاستراتيجية لهذا المذهب، لتكون على شكل تفكيك نهائي للامبراطورية السوفييتية ». ولاحقاً: « يجب على أمريكا تقديم المساعدة لمعارضي الاتحاد السوفيتي العصاة، الذين يديرون الصراع ضد الأنظمة في إثيوبيا، موزامبيق، ونيكاراغوا، وأيضاً طرح مسألة الطريقة التي تستطيع فيها أمريكا بالشكل الأفضل دعم المقاتلين من أجل الحريات السياسية، الذين يناضلون في بلدان شرق أوروبا وفي الاتحاد السوفيتي ذاته ».

تعتبر هذه المهام الصريحة والمستهترة التي عرضت على ريغان بهدف "التفكيك النهائي" للاتحاد السوفييتي، صاعقة جداً، ومن بعد هذا له الحق أن يؤكد على أن انهيار الاتحاد السوفييتي جرى دون أعمال خارجية كبيرة، دون العمل الموجه من قبل الخدمات الخاصة الأجنبية؟ بل هنالك وثائق أخرى تؤكد على البعد الاستراتيجي للبيت الأبيض، طرحت مهمة

إزالة المنافس الجيوسياسي الكبير لأمريكا، من على خارطة الكرة الأرضية. تؤكد هذه الوثائق على وجود عدوان خفي ضد الاتحاد السوفيتي، عن طريق التدخل المباشر في شؤونه الداخلية. لا سيما، كان من المعروف أنه منذ مستهل عام 1982 باشر الرئيس ريغان مع أقرب مستشاريه، باستنباط استراتيجية هجومية لتفكيك الامبراطورية السوفيتية. وكانت أهداف ووسائل تنفيذ هذا الهجوم الهائل محددة على شكل سلسلة من التوجيهات، صدرت عن مجلس الأمن القومي، كان الرئيس قد مهرها بختمه الخاص. عما تتحدث هذه التوجيهات؟ نعرض هنا جوهر بعضها:

في آذار/ مارس من عام 1982 طلب مجلس الأمن القومي القضاء على التأثير السوفيتي في أوروبا الشرقية واستخدام أساليب سرية وسواها لدعم التنظيمات المعادية للسوفييت في هذه المنطقة.

في أيار/ مايو 1982 وقع ريغان توجيهاً، جاء في 8 صفحات، حدد فيه استراتيجية سياسة أمريكا الاقتصادية فيما يتعلق بالاتحاد السوفيتي. تضمنت هذه الوثيقة تعليمات موجهة لوحدات معينة في الإدارة الأمريكية، تم فيها التركيز على "استغلال" العمل على انهياره عن طريق "استدراج موسكو بالقوة إلى السباق التكنولوجي".

في كانون الأول/ ديسمبر 1982 أعلن مجلس الأمن القومي بصراحة أن هدف سياسة الولايات المتحدة ـ تدمير الاقتصاد السوفيتي عن طريق الهجوم عليه في "ثالوث استراتيجي"، أي في نقاط ارتكازه القاعدية، التي تشكل أساس الاقتصاد الشعبي السوفيتي.

وأخيراً، في كانون الثاني/ يناير 1983 وقع ريغان توجيهاً لمجلس الأمن القومي، حدد فيه هدفاً يقضي بالتوجه إلى محاولة "إجراء تغييرات قاعدية في النظام السوفيتي".

أجل، كان هذا المخطط فعالاً، الهجوم الاستراتيجي ضد الاتحاد السوفيتي. وبقدر ما كان الجزء الرئيسي من هذه الاستراتيجية مؤسساً على تنفيذ عمليات سرية فإن مدير وكالة المخابرات المركزية كيسي أصبح الشخصية المفتاحية لهذه الحرب غير المعلنة. كان هذا الأخير يتمكن من مقابلة الرئيس في أي وقت يشاء. وأصبح هذا البارون يمسك في قبضته

الأحزمة الرئيسية الموجهة لآلية زعزعة المعسكر الاشتراكي، بما فيها تلك العمليات السرية التي جرت في بولونيا وتشيكوسلوفاكيا وأفغانستان.

أما المرحلة المميزة في النشاط التخريبي الموجه ضد الاتحاد السوفييتي، فقدمت عندما أصبح زعماء البيت الأبيض ممن كانوا سابقاً يديرون أنشطة الخدمات الخاصة الأمريكية، حيث أصبحوا الآن ليسوا بحاجة إلى أخذ السماح من السياسيين في تنفيذ خططهم التي أعدوها سابقاً.

وأحد هذه الشواهد الباهرة توقيع ريغان لما سمي "بالتوجيه رقم 75"، الذي نظر في صورة التدخل المباشر في الشؤون الداخلية للدول الاشتراكية بهدف زعزعة أنظمتها. في هذا الشأن تم التركيز على تشكيل ودعم "قوى معارضة داخلية"، التي في حالة تلقيها الدعم الخارجي تستطيع الاستيلاء على السلطة، وستتمكن لاحقاً من تحويل بلدانها لتصبح ذات توجهات غربية.

أشارت التوجيهات إلى ضرورة أن يدخل ضمن الأعمال المعنية "برنامج للدمقرطة وللدبلوماسية العامة".

نظر هذا البرنامج، بشكل خاص في تخصيص 85 مليون دولار في العامين المقبلين، وذلك لإعداد كوادر قيادات المستقبل وتشكيل أحزاب سياسية ذات توجهات غربية واتحادات مهنية، وأيضاً، الشيء ذاته في "دول العالم الثالث"، التي لا تزال ذات توجهات اشتراكية. كما تم تخصيص 17,8 مليون دولار لتشكيل "حركة عمالية وطنية وعالمية"، وحوالي 5,5 مليون دولار لنشر أدبيات تعادي "فلسفة الديالكتيك الماركسي".

وهنا أريد أن أؤكد على حقيقتين: الأولى، حتى لو كنا دون بصر أو بصيرة، لرأينا أنه تقبع خلف هذا التوجيه مساع للتأكيد على النظام العالمي الجديد، عن طريق استيراد "القيم" الأمريكيّة. لقد صرف رجال الدعاية في الغرب الكثير من الحبر لكي يخلقوا في وعي البرجوازي الصغير مفهوم "الشيوعية المستوردة". إلا أنه تبين أن استيراد الأيديولوجيات أصبح العمل الرئيسي لإدارة ريغان، مع استخدام ما تملكه أجهزة الخدمات الخاصة من إمكانيات وقدرات.

والأمر الفاقع جداً هنا، أن الحديث دار بصراحة عن "الديمقراطية في العالم أجمع". من أعطى الحق لأمريكا لعرض الديمقراطية على العالم

أجمع؟. إنها كانت دعوة صريحة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، الأمر الذي ترفضه المواثيق والمعاهدات الدولية. وأنا هنا لا أتحدث عن مفهوم الديمقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها... هذا المفهوم الذي أصبحنا نعرفه، اليوم فقط، بعد أن انهار الاتحاد السوفييتي، وأصبح هنالك عشرات الملايين من البشر يقعون تحت ظروف المعاناة، في الوقت الذي تدور في أراضي الاتحاد السوفييتي نزاعات قومية، تسيل فيها الدماء. هذه هي ثمار "تصدير الديمقراطية" الأمريكية.

وثانياً، أردنا أن نركز الاهتمام على فكرة إعداد "كوادر قيادات مستقبلية ذات توجهات غربية". وإذا ترجمنا هذه العبارة إلى لغة الخدمات الخاصة، فإن هذا يعني، ليس شيئاً آخر سوى الرشوة. "إعداد الكوادر" يدخل ضمن هذا المفهوم: إعانات مالية، رحلات مجانية إلى الخارج، الإمداد بتجهيزات الكمبيوتر. إلخ. إنها من أحدث عمليات اصطياد العملاء، تأتي تحت غطاء التدريب أو القيام بأعمال حزبية أو مهنية. أحياناً كان يجري الحديث عن إعداد الجواسيس، الذين يكلفون بمهمات الحصول على معلومات. وبالنسبة للخدمات الخاصة الغربية أصبح من الأهمية بمكان خلق شبكات من "عملاء الضغط"، الذين يستطيعون تنفيذ السياسات الملائمة لأمريكا. ولعله من المفيد أن نستذكر أنه بعد عام 1985 تم إرسال "بعض الشباب المنتخبين" من موسكو إلى الولايات المتحدة لـ "رفع السوية المهنية لديهم في علم السياسة".

إلا أنني أيضاً أريد إثارة الانتباه إلى ميزة من ميزات سلوك الخدمات الخاصة الغربية، في أنهم كانوا على الدوام يدعمون ناقدي وأعداء النظام الاشتراكي. وفي مرحلة البيريسترويكا توقف غالبية نقاد النظام الاشتراكي السابقين عن الاهتمام بالغرب، حينما كان يدور الحديث عن المواقف الوطنية. إن الخدمات الخاصة الأجنبية لا تحتاج إلى أشخاص معادين للشيوعية أو للسوفيتات، إنها تحتاج إلى أشخاص لا وطنيين بصورة رئيسية. أما الوطنيون حتى ولو كانوا معادين للشيوعية، فإنهم لن يقدموا على المساهمة في تدمير وطنهم.

ترافقت هذه الهجمات بأعمال تخريبية كبيرة قام بها الغرب في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية، كانت تحمل أهدافاً خفية، تقضي بالتفوق العسكري الكبير على الاتحاد السوفييتي، في حالة حدوث نزاعات مسلحة مباشرة، واستدراج الاتحاد السوفييتي إلى سباق التسلح. وكان التقدير هنا، بأن النفقات التي سوف يصرفها الاتحاد السوفييتي على سباق التسلح، سوف تؤثر تأثيراً سلبياً على الاقتصاد فيه، وفي نهاية المطاف سيتم تدمير مؤسساته الاقتصادية.

على التوازي مع ذلك، أقدمت الولايات المتحدة الأمريكية على استخدام جهود ضخمة لـ "استدراج الاتحاد السوفييتي إلى النزاعات الاقليمية"... هذا ما كتبه دجيزنسكي ذاته.

وماذا عن مجلس أمن الدولة السوفييتي K.G.B؟ وكيف كانت إدارات أمن الدولة ترد على أنشطة الخدمات الخاصة الغربية؟.

الخدمات الخاصة وتوجيهات ريغان

اصطياد العملاء "في مجرى التيار"

كما يحدث عادة في مثل هذه الحالات، أصبح قرار ريغان الصادر في كانون الثاني / يناير 1981 القاضي بالانتقال إلى الاستراتيجية الهجومية في مواجهة الاتحاد السوفييتي، أصبح معروفاً بوقت متأخر. إلا أن إدارات مجلس أمن الدولة السوفييتي - إن كان على خط المخابرات المضادة، أو من خلال أنشطتها (الإدارة الرئيسية الأولى) - شعرت فوراً بارتفاع وتائر أنشطة المخابرات الأمريكية. وتجدر الإشارة إلى أن معطيات مجلس أمن الدولة كان قد تم تأكيدها عن طريق معلومات الشركاء، بما فيها الخدمات الخاصة في ألمانيا الديمقراطية وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا. فبلادنا، حسب وجهة نظر المخابرات الأجنبية، تميزت دائماً بنظام مخابرات مضادة صارم. لذلك أنتجت وكالة المخابرات المركزية في المرحلة الأولى من مراحل استراتيجيتها الهجومية تكتيكاً يعتمد أعمالاً منسقة ومركزة ضد بنى وهيكلية مجلس أمن الدولة السوفييتي، العاملة في الخارج. وفي المرحلة الثانية انتقلت الوكالة إلى الهجوم على هذا المجلس ضمن أراضي بلادنا.

وما أن هلت نهاية 1981 حتى حصلت المخابرات الخارجية على معلومات تفيد بأن قادة وكالة المخابرات المركزية انتهوا من إجراء محادثات مكثفة مع ممثلي الخدمات الخاصة في انكلترا وكندا وفرنسا وألمانيا الغربية والمغرب والسنغال، التي في مجراها طرح الأمريكان مسألة ضرورة تنشيط العمل المخابراتي ضد الاتحاد السوفييتي، وبهذا الخصوص - التنسيق الدقيق لأعمال وكالات المخابرات جميعها ضد بلادنا.

ويمكننا أن نوضح مقدار التنسيق والتعاون الكبير لهذه الخدمات الخاصة السابقة الذكر، في العمل ضد الاتحاد السوفييتي، انطلاقاً من المثال الآتي: في الفترة الواقعة بين كانون الثاني/ يناير وتشرين الأول/ أوكتوبر عام 1983، تم في بعض البلدان الرأسمالية الاعتراف باعتقال 107 من الأجانب، اتهموا بممارسة أعمال غير شرعية، من بينهم 78 من عملاء مجلس أمن الدولة (K.G.B) ومن إدارة استطلاع هيئة أركان القوات المسلحة، العدد الذي زاد بثلاث مرات عن عدد المواطنين السوفييت المرسلين إلى الخارج في عام 1982. طبعاً كان هذا التصرف من التصرفات والأفعال المنسقة بين أجهزة المخابرات الخاصة الغربية. والأمر المثير للانتباه، هو أن عدد المعتقلين كان كبيراً في فرنسا، تلك التي قامت بطرد 47 من المثليات الدبلوماسية السوفييتية، بمن فيهم 27 من موظفي مجلس أمن الدولة و7 من إدارة استطلاع هيئة الأركان. ما هو هدف هذه العملية؟.

من المعروف جيداً أن هدفها الرئيسي ينحصر في الآتي: إنها بعملية الطرد القسرية لرجال مخابراتنا المضادة، تسهل على وكالة المخابرات المركزية الأمريكية القيام باصطياد العملاء من ضمن المواطنين السوفييت المتواجدين فيها بصورة مؤقتة. الأمر الذي سمح لوكالة المخابرات المركزية بتوسيع شبكة عملائها على أراضي الاتحاد السوفييتي، إثر عودة هؤلاء العملاء إلى أرض الوطن.

دلت الأحداث اللاحقة على أن أنشطة الخدمات الخاصة الأجنبية، لا سيما الأمريكية منها فيما يتعلق بالمواطنين السوفييت بعد طرد

موظفي مجلس أمن الدولة، اتخذت طبيعة وقحة، حتى يمكننا القول أنها أصبحت متحدية وتحرشية. ففيما بين عامي 1981 و1983 تلقت وحدات مختلفة من مجلس أمن الدولة معلومات مفادها أن الخدمات الخاصة الأجنبية تمكنت من تنفيذ 53 عملية اصطياد مباشر لمواطنين سوفييت، أصبحوا في عداد الجواسيس. وفي ذات الفترة تم تسجيل 300 محاولة اصطياد قامت بها الخدمات الخاصة الغربية مع مواطنين سوفييت يعملون في الخارج. إلا أنه، وبغض النظر عن حملة الطرد الجماعية لموظفي مجلس أمن الدولة السوفييتي، تلك الحملة الاستعراضية، فإنه لم تتمكن المخابرات الغربية من شل عمله في الخارج، بل على العكس، فقد أدركوا، في هذا المجلس أنهم أمام مرحلة جديدة من مراحل المواجهة مع الخدمات الخاصة الغربية، الأمر الذي جعل الوحدات العملياتية تعزز من نشاطاتها اليومية، أما وحدات التحليل فقد ابتدعت أساليب وطرق جديدة، تمكنت بواسطتها من اختراق أنشطة العدو. وحينها كنا قد استنتجنا التالي:

لم تتوقف وكالة المخابرات المركزية عن القيام بأعمال الاصطياد المباشر لعملاء على أراضي أمريكا، إلا أنها توسعت في ذلك بالانتقال إلى ما أطلقت عليه "دولة ثالثة". ومجلس أمن الدولة السوفييتي بأخذه بعين الاعتبار هذه الظروف المستجدة، تسنى له كشف وفضح عملاء أمريكا من عداد المواطنين السوفييت، الذين تم تجنيدهم في تلك الآونة في كندا، سويسرا، المكسيك، كولومبيا، النيبال وسواها من الدول.

كما أشير إلى أن رجال المخابرات الأمريكية، الذين تقع على عاتقهم مهمة اصطياد الجواسيس، أخذوا ينوعون من أساليبهم التكتيكية. ويشير التحليل العملياتي إلى أن المخابرات الغربية أخذت تقوم بتنفيذ سلسلة من الاجراءات العملية، رمت إلى تعزيز عمليات اصطياد الجواسيس في صفوف المواطنين السوفييت. زد على ذلك، بشكل رئيس ـ في صفوف ما أطلقوا عليهم "حاملو أسرار الدولة". وأيضاً أولئك الذين كانوا يمتلكون حظاً يؤهلهم في المستقبل بشغل مناصب حزبية أو حكومية، ويصبحوا من

المؤثرين على صناعة السياستين الخارجية والداخلية في الاتحاد السوفييتي. كما ارتفعت وتيرة أنشطة عمليات تجنيد العملاء التي قامت بها المخابرات المركزية في صفوف الموظفين السوفييت في الهيئات الدولية.

ويعتبر المثال الآتي من الأمثلة المعبرة عن ذلك: أقدم أحد المواطنين السوفييت (ب)، الذي كان يعمل في سكرتارية منظمة اليونسكو في باريس، أقدم على خيانة وطنه بطلبه اللجوء إلى أمريكا سوية مع زوجته وابنه، الأمر الذي حصلوا عليه. في أمريكا كان (ب) وزوجته موضع اهتمام شديد للخدمات الخاصة الغربية، لأنهما عملا حتى عام 1972 في مواقع ذات أهمية عسكرية دفاعية، وكانت بحوزتهما معلومات، تعتبر من أسرار الدولة. كما لعبت حقيقة أخرى دوراً هاماً، وهي أن والد (ب) كان برتبة جنرال في سلاح الطيران، عمل في الآونة الأخيرة في إدارة استطلاع هيئة أركان القوات المسلحة السوفييتية. أما التاريخ الذي تم فيه تجنيد هذا العميل، فقد قدم مؤشراً لمجلس أمن الدولة السوفييتي في معرفة أن العملية التي جرت مع (ب) دارت بالتعاون والتنسيق المشترك بين الخدمات الخاصة الفرنسية والأمريكية، الأمر الذي يعتبر برهاناً على أن الخدمات الخاصة الغربية أخذت تطبق تلك الاتفاقيات التي عقدتها، التي نوهنا عنها سابقاً.

في فرنسا عملت الخدمات الخاصة المحلية وممثلو وكالة المخابرات المركزية سوية في خطة لاصطياد أحد سكرتاريي ممثلية الاتحاد السوفييتي في منظمة اليونسكو، المواطن (ف)، الذي أثناء مكوثه في فرنسا خرق قواعد السلوك المفترضة من أمثاله، وأخذ يشيد علاقات غرامية مع نساء فرنسيات، كما أخذ يعمل في السوق السوداء، وتحدث مراراً عن عزمه إثر عودته إلى روسيا على تطليق زوجته. وللتعامل مع (ف) استخدموا عملاء من عداد الفرنسيين، وخلقوا ظروفاً ذات طبيعة تشهيرية. أما رجال مخابراتنا فتابعوا تصرفات (ف) في غضون ستة أشهر بصورة دورية.

وفي نهاية المطاف، عرضت الخدمات الخاصة الفرنسية على (ف) التعامل معها، إلا أنها لم يحالفها الحظ. وبعد أسبوع كررت الطلب ثانية ـ

وفي هذه المرة باقتراح أن "تقدم هذه الخدمات الخاصة المساعدة الضرورية" لحل المسائل الحياتية والمادية لـ (ف)... نظراً لذلك، اتخذت أجهزة مخابراتنا المضادة قراراً، يقضي بضرورة إنهاء مهمة (ف) في فرنسا، وتسفيره حالاً إلى الاتحاد السوفييتي. وهكذا فشلت هذه المحاولة التي استمرت وقتاً طويلاً.

وهاكم مثالاً آخر يوضح ذلك الصراع الحاد والمتوتر بين أجهزة المخابرات، في تلك السنين. في إحدى المرات دعا أحد مترجمي إدارات هيئة الأمم المتحدة في جنيف صديقاً حميماً له من المواطنين السوفييت، العاملين في سويسرا لزيارته في منزله. إلا أن هذين الصديقين تعاركا بعد أن تناولا كمية كبيرة من الكحول، وأقدم صاحب البيت على طعن ضيفه بسكين. على الأثر، حضرت الشرطة مع الإسعاف السريع. وتم في نهاية المطاف التوصل إلى حل يقضي بقيام كل من الطرفين بالتوقيع على تعهد يقضي بالالتزام بعدم تقديم أي شكوى. بعد ذلك قال رجال الشرطة أنهم لم يقدموا على رفع هذه القضية رسمياً. وبما أن الجرح كان بسيطاً، قرر "الصديقان" أن يبقى الأمر سراً بينهما، لذا لم يقدما على إبلاغ المثلية السوفييتية بما حدث، مفترضين أن كل ما حدث سيكون دون عواقب. بعد مضي بعض الوقت، استدعي أحدهما إلى مركز الشرطة، حيث تناقش معه هنالك بعض رجال المخابرات المضادة المحلية. عرض عليه هؤلاء الرجال صراحة التعاون والتعامل مع الخدمات الغربية الخاصة.

ونظراً لأنهم لم يتلقوا موافقة مباشرة وصريحة، عرضوا عليه إمهاله أسبوعاً من الزمن، بغرض التمحيص في هذا العرض. وفي مجرى المقابلة الثانية، تم تجنيد هذا المواطن السوفييتي، بعد أن هددوه بتلطيخ سمعته. إلا أن هذا المواطن كان يتحلى بالشجاعة وبالوطنية، لذا أقدم على إبلاغ المثلية السوفييتية بما حدث معه. حيث أقدمت الأخيرة على تقديم شكوى رسمية بهذا الخصوص.

تشير الوقائع، إلى أن وحدات مجلس أمن الدولة (K.G.B) العاملة في الخارج، كانت في هذه الآونة، على الدوام في درجة الاستعداد الأولى. وذلك

نظراً لارتفاع وتيرة نشاطات الخدمات الخاصة الغربية بزعامة وكالة المخابرات المركزية، في تجنيد العملاء في العديد من البلدان، وفي مختلف النقاط الجغرافية. وفي هذه الآونة لوحظ ارتفاع درجة التنسيق بين أجهزة الخدمات الخاصة الغربية، التي أخذت أيضاً تنسق مع بلدان أخرى، والأمر الذي ساعدها على ذلك هو حقيقة أن وكالة المخابرات المركزية والمخابرات البريطانية والفرنسية والألمانية كان لها صلات مع الخدمات الخاصة في /60/ دولة من دول العالم الثالث.

تسمح لنا نتائج الإحصاء الموسع لأعمال تجنيد العملاء التي قامت بها الخدمات الخاصة الغربية، بالحديث عن أسلوب جديد، أخذت تستخدمه وكالة المخابرات المركزية في هذا المجال.

انحصر هذا الأسلوب في ضرورة توجيه هجوم تجنيدي عالي المستوى ونشيط باتجاه أولئك المواطنين السوفييت، العاملين في الخارج بعيداً عن الممثليات السوفيتية الرسمية، الذين يشكلون القسم الأكبر من الجالية السوفيتية.كان الجسم الرئيسي من هؤلاء المواطنين: معلمون، متدربون، علماء، اختصاصيون، فنيون، ممثلو شركات تجارية مختلفة.

ظهر "صيادو" وكالة المخابرات المركزية، حتى أولئك العاملين تحت جناح "التغطية العميقة" في العديد من دول العالم الثالث - أفريقيا، آسيا، أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط، في تلك الدول، التي كان فيها التعاون عالي المستوى بينها وبين الاتحاد السوفيتي، إذ تواجد هناك عدد كبير من الاختصاصيين والمستشارين والمدرسين السوفييت. وعلى التوازي مع ذلك ارتفعت وتائر تجنيد العملاء في الدول الاشتراكية، حيث كانت أعداد كبيرة من مواطنينا تسافر إليها بغرض العلاج أو الراحة - كان رجال المخابرات الأجنبية حينما يتعاملون مع هذه النوعية من البشر، التي لا تعلم أي شيء عن طبيعة المخابرات، يلجأون إلى أساليب الإبهار والإثارة. وهاكم ما حدث حقيقة. هذا مقتطف من كتاب الف ويتروف: صباحاً - المال، مساءً - مبنى التجسس، مساءً - المال، صباحاً - أسرار دولة.

في تلك السنوات كشفت المخابرات المضادة خصلة أخرى من خصال النشاطات التخريبية للخدمات الخاصة الأجنبية. حيث كانت تستخدم

في مجرى عمليات تجنيدها للأخصائيين والعلماء السوفييت "خدمات" شخصيات مختلفة، مرتبطة ببلادنا من الناحية الاثنية ـ المهاجرون الروس، أناس من جنسيات مختلفة، خونة.. إلخ.

ومن خلال وثائق متابعة هذه العمليات، التي تمكن مجلس أمن الدولة من تقويضها، كان من الواضح أن العديد من "الصيادين" كانوا من المنتسبين لمختلف أنواع وأشكال تنظيمات المهاجرين أو ممن عملوا عملاءً لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية.

مقدمات ذات غطاء سمّي

من الجدير بالذكر أيضاً أنه في تلك السنوات، حينما باشروا بتطبيق مذهب ريغان الهجومي، نحت وكالة المخابرات المركزية لاستخدام أساليب قذرة لم تستخدم سابقاً في التعامل مع طرائدها. حيث كانت قد تسربت معلومات عن استخدام هذه الخدمات الخاصة، بهدف الإساءة إلى سمعة بعض المواطنين السوفيت، وسائط وعقاقير تؤثر على الأعصاب، ممنوع استخدامها دولياً.

لأول مرة صادفت أجهزة مجلس أمن الدولة الواقعة التالية ـ عندما كان رجال المخابرات المضادة يتابعون قضية تجنيد أحد المواطنين السوفييت، الذي كان يخضع لدورة تدريبية في أمريكا ـ اتضح أنه في إحدى المرات وأثناء عشاء دعاه إليه موظفو المختبر القومي للمسرعات (فيرمي)، كان قد فقد هذا الطالب الوعي، ولم يستعده إلا في صباح اليوم التالي. وبعد مرور شهرين على ذلك، أجرى رجال وكالة المخابرات المركزية معه لقاءً دار فيه الحديث حول تجنيده، وقد توصل هذا الطالب (ك) من مضمون حديثهم إلى استنتاج مفاده أنه أثناء العشاء، السابق الذكر، كان الطعام موضوعاً بشكل سري في جهاز يبث ذبذبات تؤثر على الأعصاب. كما جرى لاحقاً استغلال الحالة التي أصبح فيها (ك) وذلك في الحصول منه على بعض المعلومات المهمة لصالح الخدمات الخاصة. وفي أثناء لقاء

في إحدى المرات قام أحد الجواسيس الذين تمكنا من اعتقالهم، أثناء عملية استجوابه، بقتل نفسه بطلقة انطلقت من قلم حبر وجهها إلى فمه، تبين أنها محشوة بسم شديد وسريع الفاعلية. ولدى عميل آخر، كان السم موجوداً في جعبة نظاراته. وعند ثالث - داخل كبسولات الدواء.

كنا أحياناً نصادف في معرض ملاحقتنا لعمليات تجنيد العملاء، حالات غريبة وطريفة أيضاً. على سبيل المثال، ما حدث ذات مرة في مقر وكالة المخابرات المركزية في السفارة الأمريكية في موسكو: في إحدى المرات نشب خلاف بين أحد موظفي إدارات أمن الدولة (ف) ورئيسه، الأمر الذي أدى إلى قيام الأخير بإعطائه وصفاً وظيفياً سيئاً وإيقاف ترفيع رتبته عسكرياً و مرتبته الوظيفية. كان غضب (ف) من هذا التصرف جارفاً، إلى الحد الذي قرر فيه أن يسير في طريق الخيانة. كان (ف) من المطلعين جداً على تجهيزات التنصت التي كان مجلس أمن الدولة يستخدمها ضد مقر السفارة الأمريكية في موسكو. استغل (ف) ذلك وأخذ يبحث عن لقاء مع أحد موظفي وكالة المخابرات المركزية العاملين في موسكو. ومنذ اللقاء الأول وعد (ف) بتسليم المخابرات الأمريكية معلومات استخباراتية - طبعاً، مقابل مكافأة مالية كبيرة. تطورت الأحداث سريعاً: وفي اليوم الثاني تم تبادل المعلومات والنقود.

إلا أنه لاحقاً، حصلت أمور غير منتظرة. حيث تبين أن الأمريكان كانوا غير مرتاحين من طبيعة الوثائق التي اشتروها من (ف) (أو أنهم شكوا في صحتها)، فأقدموا على رمي هذه الوثائق خارج مبنى السفارة في موسكو، وعندما حاول أحد المواطنين الذي عثر عليها في الحال أن يعيدها، نصحوه بأن يقوم بتسليمها إلى مجلس أمن الدولة (K.G.B).

يجدر بي أن أشير هنا إلى أنه ولزمن طويل كانت من الأمور المحيرة جداً لأجهزة استخباراتنا المضادة تلك "الصدف" الغريبة، التي تحدث مع بعض عملاء أمريكا (بمن فيهم المواطنين السوفيت) عندما كانوا يقعون في حقل مراقبة مجلس أمن الدولة، نتيجة لـ "إهمال" موظفي وكالة المخابرات المركزية وعدم تقيدهم بالقواعد المبدئية والاحتياطات الواجب

"الصيد" استخدمت هذه المعلومات في التهديد بتلطيخ سمعته. والأمر الذي حير أجهزتنا أن تقدم وكالة المخابرات المركزية لتنفيذ مثل هذه المهمة "المشكوك بنجاحها" على استخدام غطاء كمعهد فيرمي المشهور عالمياً...

بعد هذه الحادثة مباشرة بدأت ترد إلى طرف مخابراتنا المضادة إشارات أخرى مماثلة. حيث أصبحنا أمام لوحة تعج بالاستخدامات العديدة لأجهزة الخدمات الخاصة الأمريكية لوسائل وأساليب سيكولوجية وعصبية في تعاملهم مع المواطنين السوفييت. ويكفي أن أقول أنه فقط في الفترة الواقعة بين 1982 و1990 التي كنت أعمل فيها في الإدارة الثانية، تابعت وحداتها العملياتية أكثر من 10 حالات مماثلة. ومثل هذه الوقائع كنت قد تعرفت عليها سابقاً في أفغانستان (1980) حيث كنت هنالك في مهمة وظيفية. فهنالك كان المستشاورون الأمريكيون يستخدمون هذه الوسائط والوسائل مع جنودنا وضباطنا هناك، الذين كانوا لهذا السبب أو ذاك يقعون في الأسر.

أستطرد فأقول: في الثمانينات، أخذت الخدمات الخاصة الأمريكية تستخدم وسائط أكثر مجوناً ولاإنسانية. أما الأمر الذي ساد في النصف الثاني من القرن العشرين، فهو قيام موظفي وكالة المخابرات المركزية بتزويد الجواسيس ذوي التابعية السوفييتية بكميات من السم ذات فاعلية عالية وسريعة، وذلك لاستخدامها في حالات الفشل. وكان هذا السلوك، يبرر على الشكل التالي: «لتجنب العذاب والألم، الذي ستلاقيه خلف قضبان مجلس أمن الدولة». إلا أن هذا التبرير، في حقيقة الأمر، كان قد صدر انطلاقاً من حسابات تصب في مصلحة وكالة المخابرات المركزية. فإذا قام العميل بوضع حد لحياته من تلقاء نفسه، فإنه لن يستطيع أن يبلغ المخابرات المضادة السوفييتية عن مجرى عملية اصطياده ولا أن تحصل منه على أية معلومات مفيدة. أجل إنه مجون لا حدود له!.

اتخاذها أثناء الاجتماع مع العملاء. إلا أنه بعد حادثة (ف)، أصبح الكثير من الأمور واضحاً. وأصبح جلياً أيضاً أن الأمريكان يقومون أحياناً بـ "خيانة" عملائهم وتسليمهم إلى المخابرات المضادة المعادية (بصورة غير مباشرة) عندما يصبح هذا العميل غير مفيد، ولا يمكن الاستفادة منه لاحقاً. وأن هذه الخصلة المميزة لعمل الأمريكان مع عملائهم تشير إلى أن وكالة المخابرات المركزية تحاسب من توقفوا عن إمدادها بالمعلومات المناسبة لها حساباً "عسيراً". كانوا ببساطة "يسلمون" مثل هكذا عملاء.

وإذا أردنا تلخيص الوثائق واستنتاج الضروري منها، نستطيع أن نقول أن البدايات الأولى لـ "استراتيجية ريغان الهجومية" تميزت بالهجوم الواسع والشامل على المواطنين السوفييت العاملين خارج البلاد. وتصبح من المقاربات الصحيحة، حين نقول أن هذا التمهيد المدفعي سبق هجوماً شاملاً من قبل وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وحلفائها. أما أجهزة مخابراتنا المضادة فكانت قد أدركت هذه الأمور مسبقاً وأعدت نفسها لصد هذا العدوان الخفي.

خطة التنكر التجسسية

حسب معلومات مجلس أمن الدولة السوفييتي العملياتية، أصبح واضحاً أنه في تلك المرحلة ارتفعت وتائر أنشطة مقر وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، الواقع على أراضينا الوطنية، ارتفاعاً ملحوظاً، وذلك تحت غطاء السفارة الأمريكية. أثار انتباه وحدات مجلس أمن الدولة أنه تم هناك تجديد كبير في كوادر وكالة المخابرات المركزية وإدارة الا ستطلاع العسكري الأمريكي في موسكو ولينينغراد. وكان جميع القادمين تقريباً منهم إلى الاتحاد السوفييتي من رجال المخابرات رفيعي المستوى المهني، وكانوا سابقاً متخصصين بالعمل ضد بلادنا أو المؤسسات السوفييتية والمواطنين السوفييت في دول العالم الثالث. وكانت جميع كوادر

المخابرات الأمريكية تقريباً معروفة من قبلنا. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه دخل في عدادهم الكثير ممن عاش أهلهم في روسيا، وهاجروا منها لاحقاً.

على سبيل المثال، ترأس مقر وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في موسكو، لبعض من الوقت، رجل المخابرات الأمريكي الخبير مروات ناتروف، ابن أمير شركسي حارب مع الجيش الأبيض، وتمكن لاحقاً من الحصول على لجوء في أمريكا. خدم مورات ناتروف في العديد من دول العالم. فهو معروف جيداً في جاكارتا، اسطانبول، باريس، الخرطوم، نيروبي وفي القاهرة. وفي السفارة الأمريكية في موسكو خدم تحت غطاء وظيفة مستشار. ومن الممتع القول أن ناتروف، أثناء عمله في موسكو، أدار حملة تفتيش واسعة عن أقاربه القدامى في القفقاز.

كما لاحظ رجال استخباراتنا المضادة أن مقر وكالة المخابرات المركزية في موسكو أخذ يشدد إجراءات الأمن والاحتراز والحراسة. كما أن قسماً كبيراً من رجال المخابرات الأمريكان، كان من أولئك الذين لم يستخدموا سابقاً كأغطية. وأصبحت النساء تظهر في هذا السلك، وما أن بدأت البيريسترويكا في الاتحاد السوفييتي حتى أصبح عددهن ٩٪. وقام الأمريكان بإحضار عدد من السيارات ذات الزجاج القاتم، مخصصة لرجال المخابرات وذهب بهم الأمر إلى إحضار بعض التماثيل المطاطية الشبيهة لبعض رجال مخابراتهم العاملين في السفارة، وأيضاً أقنعة للوجوه - على شاكلة تلك التي يستخدمها فانتوماس، المشهور في أحد الأفلام الفرنسية.

وهنا، نستفسر عن سبب إحضارهم التماثيل والأقنعة. ظنت المخابرات المركزية الأمريكية، أنه بواسطتها، كما يقولون، بإمكانهم تضليل خدماتنا الخاصة، المخصصة للمراقبة السطحية. لهذا الغرض استخدمت مختلف أنواع الكاموفلاجات، وكانوا يعرضون التماثيل المطاطية في سيارة عادية، كأنها متجهة إلى موعد مع أحد العملاء. أما صاحب التمثال الحقيقي فكان يبعث في سيارة ذات زجاج قاتم في اتجاه معاكس. وكانت الأقنعة تستخدم أيضاً لتضليل رجال مخابراتنا المضادة.

كانت طرق التمويه والتضليل التي استخدمها رجال المخابرات الأمريكان، كثيرة ومتنوعة. فعلى سبيل المثال، أقدم "سكرتير ثاني" سابق في السفارة الأمريكية بتمويه ذاته بأن وضع على راسه باروكة وعلى منطقة الشفة العليا شاربين اصطناعيين. أما من قدم بعده وشغل هذه الوظيفة، فكان على الدوام يفضل الظهور بمظهر العامل واضعاً على عينيه نظارات سوداء. وقد وصل الأمر إلى أن قام أحد أعضاء أركان السفارة بارتداء ملابس نسائية، وبهذا الشكل كان يقوم بتنفيذ عملياته التجسسية. وأتذكر الآن جيداً، كيف كان رجال المخابرات المضادة ينكتون قائلين: « من جديد ظهرت هذه المدام ذات الشكل الخارجي الجميل. إذاً، إنها تتوجه لتنفيذ عمل جاد! ».

أخيراً، لا يجوز أن ننعت الأمريكان بأنهم، في تلك المرحلة، تسلحوا بطريقة غبية، لأنها في الوقت ذاته كانت قوية: في الحالة التي يصبح فيها خطر افتضاح أحد العملاء وشيكاً، تكون وثائقه جاهزة من أجل ترحيله بشكل سري من الاتحاد السوفييتي وبالطرق اللاشرعية، أو باستخدام أوراق مزورة. لذا كانوا حينما يتم تجنيد أي عميل، أول ما يسألونه عن أدق المعلومات الأنتروبولوجية، المتعلقة به وبزوجته وأولاده: الطول، محيط الصدر، الوزن، مقاييس الألبسة والأحذية. وكان من الأسئلة المميزة بهذا الصدد: ما هي مقدرتكم على تحمل دوار البحر؟ أعتقد أن هذا السؤال انطلق من احتمال أن يجري تسفيرهم عن طريق البحر، أو قطع الحدود المائية للاتحاد السوفييتي.

دخل في سنوات الثمانينات عنصر جديد في عداد العناصر العملياتية المستخدمة من قبل المخابرات الأمريكية، وهو عنصر استخدام رجال الاستطلاع العسكري، وذلك لأول مرة. سابقاً كان هذا الاستخدام محصوراً جداً. أما حينما قدمت استراتيجية ريغان الهجومية فقد طالبت بصب كافة الأساليب والطرق والإمكانيات المتوفرة لتنفيذ هذه الاستراتيجية.

إن لوحة النشاط المخابراتي التخريبي لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية في تلك السنوات، الموجهة ضد الاتحاد السوفييتي، لن تكون

مكتملة إذا لم نتحدث عن التجهيزات الفنية التي امتلكها مقر هذه الوكالة في موسكو وعن النشاط الاستطلاعي الفني بشكل عام. من المعلوم أن سرعة إرسال المعلومات من العناصر الهامة في العمل الاستطلاعي وتلعب دوراً مقرراً، كما إن أهم أقنية الاتصالات الجاسوسية ستبقى إلى أمد بعيد هي ما يسمى بقنال الاتصالات اللاسلكية الفنية. هذا القنال، الذي كان الأمريكان دائمي التطوير والتحديث له، ودائماً ما كانوا يدخلون إليه أحدث ما توصل إليه التطور التكنولوجي.

ومع قدوم ساعة الصفر لتنفيذ استراتيجية ريغان الهجومية أصبح الأمريكان يعملون على قنال الاتصالات اللاسلكية بطريقة جديدة، مستخدمين أسلوباً جديداً في إرسال البرقيات المشفرة باستخدام تجهيزات لاسلكية خاصة، تعمل على نظام سريع الاستجابة. بكلمات أخرى، فإن نص البرقية الذي يحتاج إرساله في الأحوال العادية لعدة دقائق، كان "يضغط" اصطناعياً، ليصبح الزمن الكافي لإرساله لا يتجاوز بضع ثوان، كأنهم كانوا "يقذفونه" في الأثير، الأمر الذي يحد من احتمال التقاطه. إلا أنه لا يمكن التعامل مع مثل هذه الأرسالات إلا باستخدام وصلة فنية خاصة، ذات النموذج التي حصلت عليه مخابراتنا المضادة الخاصة، حينما أقدمت على اختطاف أحد رجال المخابرات الأمريكان، الذي يدعى أوغوستينبورغ. تميزت هذه الوصلة الفنية بإمكانية استقبال وإرسال البرقيات اللاسلكية على النظام الأوتوماتيكي، حتى بحالة غياب العميل.

في عام 1982، اكتشفت أجهزة مخابراتنا المضادة واسطة اتصالات لاسلكية حديثة جداً، تسمح تجهيزاتها للعميل بإرسال المعلومات التي جمعها مباشرة إلى المقر، مستخدماً كمعيد للإرسال أقماراً صناعية من نموذج "ماريسات" و"فليتساتكون". استجابت مؤسساتنا بصورة سريعة وقامت بتصنيع وسائط فنية، أصبح بوساطتها من الممكن السيطرة الأمنية على قنال الاتصالات اللاسلكية هذا.

على التوازي مع ذلك، وفي مجرى النشاط العملي لوكالة المخابرات المركزية، أدخل على منظومات الاتصال اللاسلكي القصير المدى تطور

كبير، تلك المنظومات التي بقيت تعتبر إحدى الوسائل الرئيسية والمهمة من وسائط إرسال المعلومات التجسسية. استخدمت اتصالات الإرسال والاستقبال القريبة المدى، استخداماً نشيطاً في موسكو، من قبل العميل الأمريكي المكشوف (ب)، الذي كان ينفذ يومياً حوالي 25 جلسة اتصال لاسلكي مع مقر وكالة المخابرات المركزية المتواجدة في السفارة الأمريكية.

خططت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية لإدخال قنال للاتصالات اللاسلكية لصالح عميل آخر (ت)، (بالنتيجة تم اكتشافه)، إلا أنه بعد تجربة اختباره لعملية الإرسال الأولى، توقف هذا العميل عن استخدام هذا الأسلوب من الاتصالات. حيث اقترحوا عليه العمل على "موجة قصيرة"، منطلقاً من محطة قطارات كييف، التي كان الدبلوماسيون الأمريكيون يقطنون بالقرب منها. أما العميل (ب) فقد اقترحوا عليه إشادة اتصالاته اللاسلكية انطلاقاً من البيت المركزي السياحي (إلى الجوار من شارع الـ 26 قوميسار)، الذي تقع بجواره مباني دبلوماسية.

أما فيما يتعلق بالاستطلاع الفني فإن الأمريكان حتى الثمانينات، كانوا يستخدمون بشكل رئيس وسائط، أطلق عليها آنذاك تسمية (قمر فضائي - جاسوس) "الاستطلاع الفضائي"، وأيضاً الطائرات العسكرية، التي كانت دائماً تحلق في المناطق المتاخمة لحدود الاتحاد السوفييتي. وضعت الوحدات العملياتية والفنية التابعة لمجلس أمن الدولة السوفيتية المختصة بحماية وسائط الدولة الدفاعية، وضعت نظاماً أمنياً لمكافحة أكثر اشكال الاستطلاع المعادي خطورة. الأمر الذي جعل الأمريكان ينتقلون لاستخدام أساليب جديدة، ووسائط فنية حديثة للحصول على المعلومات، بما فيها تلك التي كانت ذات طبيعة استراتيجية واقتصادية.

في الساعة "صفر"، كان الأمريكان قد أعدوا وجهزوا مسبقاً تجهيزات فنية أوتوماتيكية حديثة للاستطلاع لاستخدامها على أراضي بلادنا، تلك التجهيزات التي امتلكت إمكانية الاستخدام عن قرب من المواقع ذات الأهمية للمصالح الأمريكية، في الوقت الذي كان فيه من الصعوبة جداً اكتشاف أو فضح هذه التجهيزات.

لاحظ استطلاعنا المضاد استخداماً واسعاً لهذه التجهيزات، تحت اسم اصطلاحي "فيبراتر"، والتي لم يتم الحصول على مواصفاتها إلا في الثمانينات. كانت هذه التجهيزات مخصصة لتسجيل كثافة حركة وسائط النقل المتوجهة إلى المواقع الصناعية والعسكرية، على قطاعات معينة من الطرق العادية والحديدية. كانت المعلومات الملتقطة من قبل هذه التجهيزات ترسل بشكل دوري إلى مقرات الاستطلاع الأمريكية، عبر أقمار صناعية من نوع "فليت. يات".

وللأمانة أقول إن وحدات مجلس أمن الدولة السوفيتية استطاعت أن تتعلم وتتقن سريعاً طرق فضح هذه التجهيزات. لقد كان يتم اكتشافها، إلا أننا أحياناً كنا نتركها تعمل تحت المراقبة، بعد أن نسرب عبرها معلومات مضللة للأمريكان.

وإذا قيمنا الهجوم على جبهات الحرب الخفية، الذي باشرته أمريكا تطبيقاً لاستراتيجية ريغان الهجومية، لا يجوز لنا إلا أن نتحدث عن أنه في مرحلة الثمانينات كانت وكالة المخابرات المركزية تعمل بالتنسيق الرفيع المستوى مع رجال مخابرات الملحقيات العسكرية لدول حلف الناتو، العاملة في موسكو. وكانت هنالك مجموعات مختلفة الأنواع والأشكال تقوم بجولات استطلاعية في مختلف أراضي الاتحاد السوفييتي، بعد أن يكونوا قد اتفقوا على الأهداف وعينوا المواقع المراد استطلاعها.

وفي عام 1985 وحده، نفذ رجال الاستطلاع العسكري للولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية وفرنسا وإيطاليا وكندا واليابان حوالي 520 رحلة استطلاعية عبر أراضي بلادنا. منها 133 أمريكا، 115 إنكلترا، 106 فرنسا، 47 ألمانيا الغربية. إلا أنهم لاقوا الصد العنيف من قبل هيئات الاستطلاع المضادة الإقليمية.

الهجرة حسب "الطلب"

كما يقال فإنه في تلك المرحلة لم تغمض جفون مقرات السفارات وسواها من أجهزة المخابرات الأجنبية، التي (حسبما أتذكر) كانت قد عقدت اتفاقيات سرية للتعاون والتنسيق مع وكالة المخابرات المركزية الأمريكية. تؤكد لنا الوثائق المادية التي تمكن مجلس أمن الدولة من الحصول عليها، بأن أقوى أنواع التعاون والتنسيق كان ذلك الذي دار بين وكالة المخابرات الأمريكية والمخابرات الإسرائيلية (الموساد)، وكان الحديث يدور آنذاك بشكل خاص في جمع الجهود وتنسيقها لتدمير الاتحاد السوفييتي.

في السبعينات، كشف النقاب عن قيام المخابرات الإسرائيلية والأمريكية بالتخطيط لعملية مشتركة، أطلق عليها تسمية "كي - كي - ماونتين". كان الهدف الأساسي لهذه العملية إشادة شبكة من العملاء في الاتحاد السوفييتي، يلقى على عاتقها أكثر المهام حساسية وأهمية. دار الحديث عن القيام بإعادة إشعال التوق إلى الهجرة بين اليهود السوفييت. كما كان ينظر بخلق "بؤر" لتنفيذ هذه المهمة في كل من موسكو، لينينغراد، كييف، مينسك، ريغا، فيلنوس، كيشينيف، تشيرنافيتس، وسواها من المدن، تلك التي يتمركز فيها اليهود. كانت هذه العملية من أكثر العمليات حنكة، تميزت بخطة محكمة، حيث أرسلت أمريكا بموجبها مليارات الدولارات إلى إسرائيل لهذا الغرض.

أما الذروة في تنفيذ هذه العملية فقد كانت في الثمانينات. في تلك المرحلة بدأ يتوافد إلى أقسام تأشيرات الخروج والتسجيل التابعة لوزارة الداخلية في الاتحاد السوفييتي، أعداد هائلة من اليهود، يحملون دعوات للإقامة الدائمة في إسرائيل. وحينها كانت تعطى سمات الخروج لأولئك الذين لا يعملون في وظائف تتصف بدرجة ما من السرية، متعلقة بأمن الدولة. ومع ذلك، كان يفد إلى أقسام تأشيرات الخروج أناس، كانوا مفيدين جداً للخدمات الخاصة الأمريكية - الإسرائيلية، أولئك الذين كما يقال "يحملون" أسرار الدولة، وفي المقام الأول، أسراراً تتعلق بالأمور

العسكرية. كان السماح لهذه الشريحة بالهجرة، سيسبب خسائر كبيرة لمصالح أمن الدولة، لذا لم يتم إعطاء أية تأشيرة خروج لأي منهم، هؤلاء الذين أطلق عليهم لاحقاً مصطلح "المنشقين".

في تلك المرحلة، كان يجري متابعة هذه العملية المخابراتية ـ التخريبية "كي ـ كي ـ ماونتين"، إن كان في إسرائيل أم في أمريكا على أعلى المستويات الحكومية. في إسرائيل، تشكلت هيئة خاصة ذات طبيعة مخابراتية لتنفيذ هذه العملية "ناتيف ـ بار"، التي كانت تعمل تحت "غطاء" أو "تحت قبة"، القسم الروسي في وزارة الخارجية في إسرائيل. عينت الحكومة الإسرائيلية في هيئة "ناتيف ـ بار" أكثر رجال مخابراتها خبرةً، كما مدتهم بجميع الوسائط والإمكانيات اللازمة. ومن الأهمية بمكان هنا التنويه إلى أن "ناتيف ـ بار" كانت تابعة مباشرة لرئيس الوزراء.

وهنالك في موسكو باشرت السفارة الإسرائيلية عبر مجموعة من "موظفي" وزارة الخارجية، عدد أعضائها (6)، وتحت غطاء استشاري، باشرت تنشط في أعمالها لتنفيذ عملية "ناتيف ـ بار". كان طاقم هذه المجموعة يستبدل مرة كل /3-2/ أشهر، حيث قامت هذه المجموعة من رجال المخابرات "الدبلوماسيين" بعمل نشيط في حض اليهود السوفييت على الهجرة إلى إسرائيل.

كان الجزء الهام من عملية "كي ـ كي ـ ماونتين"، يقع عاتق تنفيذه على الجانب الأمريكي، ضمن أطر الاتفاقية التي عقدت مع الموساد. حملت هذه العملية طبيعة هادفة إلى تدمير الاتحاد السوفييتي. كانت مقرات أجهزة المخابرات الأمريكية، والخدمات الخاصة الغربية وكل من تحالف مع هذه الدوائر، تستخدم جميع إمكانياتها في الضغط والتأثير، من خلال السفارة الأمريكية في موسكو وأيضاً عبر كبار رجالات الكونغرس ومجلس الشيوخ وذلك لتأمين التغطية السياسية لـ "المنشقين". تحولت هذه المسألة المتعلقة بـ "دخول، خروج" مواطني الاتحاد السوفيتي من وإلى البلاد وهي مسألة داخلية بحتة، تحولت إلى مسألة سياسية ذات أهمية دولية، وعاملاً من عوامل الضغط، استخدمته الولايات المتحدة ضد الاتحاد

السوفيتي. وبين هذا وذاك، كانت قناعاتنا نزداد رسوخاً بأن نشاطات "المنشقين" هي من النوع السابق التصميم والإرادة، لأنه لم يكن من الصدف، أن تخلق الرغبة الفجائية في الهجرة إلى إسرائيل أو الولايات المتحدة عند العديد من الشخصيات العلمية الهامة، التي كانت تمتلك أسرار أمن الدولة، السبب الذي اعتمدته الدولة السوفيتية علناً في عدم السماح لهم بالخروج من البلاد و إقالتهم من الوظائف الحساسة التي كانوا يشغلونها، وتوزيعهم للعيش في مناطق الاتحاد السوفييتي النائية.

اليوم وبعد مرور كثير من السنين، وبعدما خمدت الدعوات والمخاوف حول مسألة الهجرة بشكل عام، وهجرة "المنشقين" بشكل خاص، تبين بصورة نهائية ما كان عليه المغزى السياسي لذلك. جوهرياً، كانت هذه أول ضربة وجهت إلى وحدة وتكامل الاتحاد السوفييتي، وأول محاولة جدية لتمزيقه من الداخل. ولأجل ذلك، تم وضع مئات الآلاف من اليهود السوفييت "تحت عجلة" التاريخ. ليس كل من هاجر تمتع بحياة سعيدة، سواءً كان في إسرائيل أو في الولايات المتحدة. هؤلاء الذين كانت أجهزة المخابرات الأمريكية والإسرائيلية تلاحقهم في كل مكان تواجدوا فيه من الاتحاد السوفييتي حاثة إياهم على الهجرة، بحجة أن اليهود فيه سوف يتعرضون لمذابح وإبادات جماعية داهمة، الأمر الذي ساهمت به شريحة من "مثقفي" موسكو، عن قصد أو بدونه.

لا يمكننا إرجاع التاريخ إلى الوراء، والشيء الوحيد الممكن هو استخلاص الدروس منه. وأعتقد أنه يمكن استنباط الدروس التالية: على الرغم من أنه قد نشبت في الاتحاد السوفييتي وفي روسيا لاحقاً، حروب كثيرة في الفترة الأخيرة، إلا أنه لم نشهد أية إبادات جماعية أو مذابح ضد اليهود على أراضينا، ولا أعتقد أننا سنشهد ذلك. لذا فإن الحملة التي شنتها دوائر المخابرات في الغرب ومن ساعدها في الداخل، كانت حملة من الحملات المغرضة، التي ليس لها أساس. ويجب أن تتحمل هذه الدوائر المسؤولية الأخلاقية عن مصائر آلاف عديدة من البشر، ممن حط التاريخ من شأنهم. قد يظهر من يباشر باتهامي أن تلك المعلومات التي أوردتها

بخصوص عملية "كي ـ كي ـ ماونتين" تهدف إلى العمل على معاداة السامية. وبهذا الصدد أقول إن العديد من المصادر والشخصيات الغربية أصبحت على قناعة تامة بأن حملة تثوير الهجرة اليهودية في الثمانينات من الاتحاد السوفييتي لم تكن سوى جزءاً من حملة شاملة واسعة لتمزيق الاتحاد السوفييتي من الداخل. وأحد الدلائل على ذلك هو وجهة النظر، تلك التي تعود إلى عميل المخابرات الخارجية الإسرائيلية "الموساد" فكتور أوستروفسكي، الذي أصدر كتاباً تحت عنوان "في الجانب الآخر من الخداع". صدر هذا الكتاب في تشرين الأول/ أوكتوبر 1994، ولاقى رواجاً كبيراً. فأوستروفسكي هذا، الذي كان من عداد المشاركين المباشرين في عملية "كي . كي . ماونتين"، كشف في كتابه أحد الجوانب السرية للتعاون بين وكالة المخابرات المركزية الأمريكية والـ "موساد" الإسرائيلي. إليكم ما يكتبه رجل المخابرات الإسرائيلي السابق، الذي طرد من الخدمة بسبب عدم موافقته على الأساليب اللاأخلاقية التي كانت تستخدم من قبل الموساد:

« أدرك الأمريكان أن إسرائيل بواسطة اليهود المخدوعين من قبلها، تستطيع أن تحصل على أكثر مما تحصل عليه أي منظمة معادية للسوفيت، لذا أقدموا على عقد حلف بين المخابرات الغربية والصهيونية ضد روسيا. ومنذ تلك الآونة أصبحت قوة وتأثير "الموساد" ينموان. وما أن هل عام 1991 حتى تمكن الموساد من امتلاك جيش كامل من الأنصار، يطلق عليهم: اليهود المحليون المتعاونون مع المخابرات الصهيونية ».

أما الشاهد الآخر، الذي يؤكد على وجود الخطط الماكرة والغادرة للخدمات الخاصة الغربية، فهو "الشخصية الديمقراطية" المشهورة فاليري نوفود فورسكي، الذي كتب في تموز/ يوليو 1994 مقالة في ملحق صحيفة موسكوفسكايا برافدا "وجهة نظر جديدة":

« وخزتني دعوات حقوق الإنسان حتى الشبع. لا نحن ولا وكالة المخابرات المركزية ولا أمريكا ذاتها، استخدمنا هذه الأفكار ككبش لتدمير النظام الشيوعي وانهيار الاتحاد السوفييتي. كانت هذه الفكرة تخدم ذاتها، وكفى اختلاق الأكاذيب حول حقوق الإنسان، وعن المدافعين عنها. يجب أن نفكر بالطريقة التي لا يقطع فيها الغصن الذي نجلس عليه معاً ».

كما هو واضح لا يمكننا إيجاد تلخيص أكثر دقة لأسباب نتائج عملية "كي ـ كي ـ ماونتين" أفضل مما قالته نوفود فورسكايا، على الرغم من أن هذه العملية كانت قد خدمت أهدافاً أخرى، ليست أقل شأناً من ذلك. لأن المخابرات الأجنبية كانت تقوم بإجراء لقاءات مطولة مع "المنشقين" وأولئك الذين كانوا يغادرون الاتحاد السوفيتي "حاملي الأسرار"، تمكنت عبرها من جمع معلومات كثيرة عن القدرات الدفاعية والعلمية ـ الفنية للاتحاد السوفيتي، مستخدمة في ذلك وسائط وأساليب مختلفة.

ما هي بالتحديد المعلومات التي كانت تنقل إلى الغرب؟ يمكننا أن نحصل على تصور لذلك كمثال من أنشطة أحد "المنشقين"، المواطن السوفييتي السابق، والذي يعمل الآن عضواً في الكنيست الإسرائيلي، المدعو أ. م.، فهو عن طريق منشقين آخرين وتنفيذاً للمهام التي كان يتسلمها من الدبلوماسيين الأمريكيين، جمع معلومات عن النشاطات الانتاجية لـ 360 مؤسسة عسكرية في بلادنا ربطها بالأسماء الصريحة وبالعناوين الدقيقة. وافترض، هو و ظهيره الغربي، أنهما يعملان بشكل خفي تماماً، وتصورا أنهما غير ملاحقين. إلا أنه، تم القبض عليه، لاحقاً، مع ظهيره الدبلوماسي هذا، أثناء نقل هذه المعلومات، الذي كانا يقومان به بشكل دوري. خضع هذا العميل لمحاكمة أدانته بدورها. بعد ذلك، أثار الغرب حوله ضجة عالمية كبيرة بحجة أنه "سجين رأي".

والآن، يبدو أنه حان الوقت للقول أنه في تلك الآونة سيطرت أجهزة مجلس أمن الدولة على الأوضاع الخاصة بالمهاجرين والهجرة وبأبعاد هذه الحملات، وكانت تجند العديد من العملاء منهم. وفي العديد من المرات، أقدمت على تنفيذ عمليات ناجحة، وكانت تزود سلطات الدولة العليا الحزبية بسيل من المعلومات عن هذه النشاطات التخريبية المعادية وتقترح ما تراه مناسباً للتصدي لها.

وبهذا الصدد، من المفيد أن نتذكر بأن بعض "سجناء الرأي"، الذين حوكموا من قبل المحاكم السوفيتية (بمن فيهم أ. م) بتهم إفشاء أسرار الدولة، والذين اعتقلوا من قبل مجلس أمن الدولة، هؤلاء تمت مبادلتهم ببعض رجال استخباراتنا، المعتقلين سابقاً في أمريكا.

إن ذلك من الأمور المعتادة في العلاقات الدولية. إلا أن الأمر المثير للانتباه هو موافقة الولايات المتحدة على مقايضة كوادر المخابرات السوفييتية بأولئك "سجناء الضمير"، مما يشير إلى العلاقة الوثيقة بينهم وبين أجهزة المخابرات الأمريكية.

في الاتحاد مع العم سام

بهدف تقديم تصور كامل عن أبعاد وتوجهات الأعمال التخريبية ضد الاتحاد السوفييتي، في الفترة اللاحقة على صدور مذهب ريغان الهجومي، من الأهمية بمكان أن نتحدث باختصار عن أنشطة الخدمات الخاصة الأجنبية الأخرى، التي شكلت اتحاداً مع وكالة المخابرات المركزية. وللبدء بالحديث حول هذا الموضوع يجدر بنا أن نبدأ بالمخابرات الانكليزية التي، وحسب اتفاق آراء الخبراء، تعتبر من أخطر وأحذق الخدمات الخاصة في العالم.

فتحت تغطية السفارة الانكليزية في موسكو، عمل مقر المخابرات الانكليزية بصورة سرية منقطعة النظير، على الرغم من أن عدد طاقمه البشري كان محدوداً. عمل في هذا المقر موظفون مهرة ذوو خبرات عالية، الذين حسبما توصلت إليه مخابراتنا المضادة، كانوا يعملون تحت تغطية وظائف دبلوماسية متوسطة المستوى. في الآونة المشار إليها، وسيراً على النهج الذي سار عليه حلفاؤها، نشطت المخابرات البريطانية في تجنيد العملاء على أراضي بريطانيا العظمى، وأيضاً في العالم الثالث، وخاصة في البلدان حيث الهيمنة البريطانية قوية تقليدياً، لا سيما في أفغانستان. ففيما بين عامي 1985 و1987 رصدت أجهزة أمن الدولة السوفيتية 16 عملية تجنيد لمواطنين سوفيت، في إنكلترا وحدها. وهنالك 26 إنساناً وقعوا في وضع تشويه سمعة، كما عرض على 25 مواطناً روسياً عدم العودة إلى أرض الوطن.

أما في موسكو، فقد كان تكتيك مقر المخابرات الانكليزية حذراً. نشطت هذه المخابرات في جمع المعلومات الاستطلاعية باستخدام المواطنين البريطانيين المقيمين في الاتحاد السوفييتي إما بمهمات أو

مبدئياً يقضي بضرورة القيام بما يسمى بـ "امتلاك" مصادر للمعلومات دون أن يجري تجنيد أشخاص لذلك، وبكلمات أخرى، دون توقيع أوراق مكتوبة عن التعامل. ومع ذلك، تم كشف رسائل من العملاء تفيد بتسلمهم مكافآت مادية مقابل المعلومات التي قدموها.

برز هذا التكتيك المرن لمخابرات ألمانيا الغربية، بصورة خاصة في العملية التي تم فيها تجنيد المواطن السوفييتي (س)، حيث أن ظروف موقع التجنيد أملت طبيعة هذا التكتيك. بدأ هذا التكتيك بإغراء (س) بالعملات الصعبة (المارك)، التي كانوا يرسلونها إليه من ألمانيا الغربية، تحت غطاء مقابل خدمات وعد بتقديمها في عقد صفقات لتزويد الاتحاد السوفيتي بتجهيزات صناعية. كانت المخابرات الألمانية الغربية متأكدة أن (س) لن يقوم بتقديم هذه الخدمات التي وعد بها. وفي إحدى المرات، عرض عليه اقتراح، بطريقة غير مباشرة، يفيد بعرض إمكانية الحصول على مبالغ طائلة من الأموال والهدايا لاستخدامها في شراء شخصيات ذات مواقع مهمة. تسلم (س) ما مجموعه 70 ألف مارك و3,5 ألف روبل، كما أرسلوا إليه مختلف أنواع أدوات المنزل الحديثة بقيمة تفوق 5000 روبل، ولا يعتبر هذا المبلغ من المبالغ الزهيدة في تلك الأيام، حيث كان من الممكن شراء سيارة خاصة به.

لاحقاً، وخلال اللقاء الدوري بـ (س)، تم تجنيده. أما رجل المخابرات الألمانية الذي جنده فقد أبلغه بصراحة أنه يريد الحصول منه، بالإضافة إلى المعلومات التجارية، على معلومات أخرى، سيدفع مقابلها جيداً. بعد نقاش لم يستمر طويلاً، وافق (س) على ذلك، وهكذا تمت عملية تجنيد عادية.

ظهرت مرونة أجهزة مخابرات ألمانيا الغربية في هذه العملية في أنها لم تسع إلى توثيق هذه العلاقة كتابة مع (س)، لأنها كانت متأكدة بأن (س)، وبدون ذلك سوف يقوم بتوصيل المعلومات الضرورية لها ـ أولاً، نظراً لحاجته للكسب، وثانياً أن (س) كان يعلم أن كميات النقود التي تسلمها، هي عبارة عن "نير" كان قد طوق رقبته.

كمدرسين، وأيضاً مواطني الدول الناطقة بالانكليزية، الذين كانوا يؤمون بلادنا عن طريق مختلف الأقنية العلمية، الفنية وتبادل الخبرات.

في فارونج، رصدت أجهزة المخابرات المضادة المحلية محاولة لاستطلاع مطار عسكري، قام بها أحد الانكلين يدعى ستويرت، الذي اخترق أرض المطار في رداء عامل. وعندما تم اعتقاله اعترف أنه كان يقوم بمهمة كلفه بها مساعد الملحق العسكري في سفارة بريطانيا العظمى. يبين هذا المثال الطابع المميز لعمل مقر المخابرات الانكليزية في موسكو.

وفي مجال تطبيقها للاتفاقية التي عقدتها مع وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، نشطت أجهزة مخابرات ألمانيا الغربية. ومن إبداعاتها، تم وضع خطة خاصة لكيفية تنفيذ النشاط المخابراتي التخريبي ضد الاتحاد السوفييتي، تعود إلى عام 1990. إلا أن مخابراتنا المضادة استطاعت كشف هذه الخطة، وتابعتها خطوة خطوة. كانت هذه الخطة، في إطارها العام، تتضمن التالي:

وضعت أجهزة مخابرات ألمانيا الغربية مهمة رفع وتيرة العمل التجنيدي في صفوف المواطنين السوفييت، إن كان على أراضي ألمانيا الغربية أم على الأراضي التي تعمل فيها مقراتها في دول العالم الثالث. اعتبرت مخابرات ألمانيا الغربية أنه لتنفيذ هذا العمل، من الضروري إسداء اهتمام كبير بمواطني الاتحاد السوفيتي، الذين يغادرونه بمهام مختلفة. ولدراسة هؤلاء الناس، يجدر، في البداية، التعرف عليهم بواسطة تجار ألمانيا الغربية الذين يقومون بزيارات دورية إلى الاتحاد السوفييتي. لاحقاً، أضيف إلى هؤلاء التجار، المواطنون الروس الذين يعيشون بصورة دائمة في الخارج.

إلى جانب ذلك، اتخذ قرار باستخدام المواطنين السوفيت المهاجرين سابقاً إلى ألمانيا الغربية في تشكيل شبكات عملاء تعمل على أراضي الاتحاد السوفيتي لجمع المعلومات التجسسية، وذلك أثناء قيامهم بزيارات خاصة أو برحلات سياحية. لكن وعلى التوازي مع ذلك، وبهدف مراعاة أساليب السرية، اتخذت أجهزة المخابرات الألمانية الغربية قراراً تكتيكياً

إن عملية الصيد الناجحة هذه، ساهمت في تعزيز موقف مناصري ما سمي، بالمقاربة "الفردية" في هذا النوع من الأعمال. كان موظفو جهاز المخابرات الألمانية قد أخذوا بعين الاعتبار أن طبيعة هذا الإنسان مستعدة لعمل أي شيء مقابل النقود، وصولاً حتى الخيانة. وكما أوضح (س) أثناء استجوابه، بعد أن وقع في قبضة أجهزة مخابراتنا المضادة، بأنه كان غارقاً في الديون، إذ كانت مصروفاته تفوق بما لا يقاس دخله...

سببت تصرفات (س)، السابقة الذكر، خسارة كبيرة لأمن بلادنا، لا سيما أنه نقل إلى المخابرات الألمانية بعض المعلومات التي تمس مجال أبحاث الفضاء، والتي كان على اطلاع عليها نتيجة عمله الرسمي. لذا صدر بحقه حكم بالسجن لمدة طويلة.

إلا أن (س)، كسواه من العملاء المعتقلين، لاحقاً، تقدم بطلب يرجو فيه إعادة النظر في مدة محكوميته. وقعت هذه الأحداث في مرحلة ما يسمى بالبيريسترويكا، عندما نحا "مروجوها" إلى توجيه ضربات إلى جميع المعاهد الحكومية الهامة، بما فيها أجهزة أمن الدولة، عندما بوشرت عملية الغزل مع الغرب. ولم يكن صدفة، أن أطلق (س) على نفسه "سجين الضمير" في الطلب الذي قدمه سابقاً، كما حاول الدفاع منفرداً عن "الدمقرطة الشاملة للاتحاد السوفييتي".

جاءت محاولة (س) في وقتها المناسب، الأمر الذي أدى إلى إطلاق سراحه وإلغاء الحكم الذي صدر بحقه. كما أن وسائل الإعلام أخذت بالهجوم على أجهزة أمن الدولة، متهمة إياها بأنها خلقت "الأكاذيب" فيما يتعلق بقضية المدعو (س).

أجل، كانت هذه المرحلة هي مرحلة تدمير قيم الدولة ـ الأمر الذي سيبقى من النقاط السوداء في تاريخنا لقرون قادمة...

وفي وقت لاحق، تمكنت أجهزة أمن الدولة من كشف أساليب وطرق جديدة في نشاطات المخابرات الأجنبية الموجهة ضد بلادنا، لا سيما تلك التي قامت بها المخابرات الألمانية. ومن بينها قيام الأخيرة بالمراقبة الشاملة على أقنية الصحافة والبريد والاتصالات بين مواطني

ألمانيا الغربية وأقاريهم وأصدقائهم المقربين في الاتحاد السوفيتي. حيث كان يجري بشكل دوري التنصت على المكالمات الهاتفية المتبادلة بينهم، الأمر الذي كان يتبعه تحقيقات واستفسارات تعرض لها المستهدفون.

أخيراً، من المفيد أن نتحدث أيضاً عن أجهزة المخابرات والاستطلاع الفرنسية. بعد توقيع الاتفاقيات بين قيادات المخابرات في أمريكا وفرنسا، أصبحت ترد معلومات استطلاعية متواترة عن نشاطات الخدمات الخاصة الفرنسية في اصطياد العملاء. كان ما يميز تكتيك الأجهزة الفرنسية، محاولات الأخيرة المتدرجة في الإغواء المادي بهدف الاصطياد. وكان يتم هذا العمل بأساليب مبتدعة وذكية.

على سبيل المثال، كان رجال المخابرات الفرنسية يستغلون ما يكنه المواطنون السوفيت من ميول لفرنسا وثقافتها. بهذه الطريقة بالذات، كان قد تم تجنيد أحد موظفي مؤسسة التصدير الكيميائي السوفيتية (ر)، الذي قام بنقل معلومات تجارية سرية لرجل استخبارات فرنسي، كان يعمل في موسكو تحت غطاء ممثل إحدى الشركات الباريسية.

كما صادفتنا عمليات تجنيد بعض الفرنسيات، اللواتي كن قد تزوجن من مواطنين سوفيت.

كما أصبح معلوماً لخدماتنا الخاصة أن الفرنسيين يتلقون معلومات ولهم علاقات مع عدد من دبلوماسيي بعض دول العالم الثالث الفرانكوفونية، العاملين في موسكو. كان الفرنسيون، كما الأمريكان، يستخدمون في أعمال اصطيادهم لطرائد التجسس النساء. على سبيل المثال كانت زوجة رجل المخابرات فيرين وتدعى مادلين، تتقابل دورياً مع عميل المخابرات الفرنسية، المواطن السوفيتي (ف)، الذي تم القبض عليه لاحقاً. كانت لقاءاتهما، عادة، تتم في أوقات النهار في منطقتي تشيرمونسكي وكوتوزوفسكي، وأحياناً في ساحة تقع على تلال لينين، حيث كانت تصل مادلين بسيارتها، كأنها قادمة لممارسة الرياضة. وكانت عندما تغادر سيارتها، تترك إحدى نوافذها مفتوحة، حيث كان

(ف) من خلالها يدس وثائقه التجسسية. وحسب ظن الفرنسيين أن امرأة كمادلين تمتلك خمسة أطفال، لا يمكنها أن تثير شكوك المخابرات المضادة السوفيتية، وبالتالي فهي لن تقع تحت المراقبة.

اعتبر (ف) جاسوساً ذا أهمية خاصة للمخابرات الفرنسية. كان (ف) يستخدم موقعه الوظيفي، الذي استطاع من خلاله نقل معلومات ذات طبيعة علمية، فنية استطلاعية، التي كنا قد حصلنا عليها من التكنولوجيا الغربية بهدف استخدامها في بعض القطاعات الصناعية وفي الانتاج الحربي.

كانت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية بحاجة ملحة للمعلومات التي كانت بحوزة (ف)، تلك الوكالة التي كما تحدثنا سابقاً، كانت تخطط لشن حروب تكنولوجية واقتصادية ضد الاتحاد السوفيتي. وكان الأمريكان سرعان ما يستخدمون هذه المعلومات التي حصل عليها الفرنسيون في المجلس التنسيقي لمراقبة تصدير البضائع الاستراتيجية إلى الدول الاشتراكية، بهدف تنظيم الحصار الاقتصادي على الاتحاد السوفييتي.

كان هذا المجلس التنسيقي، الذي ضم في عضويته جميع دول حلف الناتو، ما عدا أسبانيا (ومن الدول الكبرى اليابان)، كان ولا يزال أهم الآليات التخريبية التي تستخدمها وكالة المخابرات المركزية في المجال الاقتصادي. فعلى سبيل المثال، تسمح المادة رقم /6/ من دستور هذا المجلس لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية إيقاف تصدير "جميع السلع والتجهيزات الفنية وأي نوع من المعلومات، تقع ضمن دائرة اختصاص الولايات المتحدة الأمريكية، أو تلك المصدرة من قبل أشخاص يقعون ضمن دائرة الاختصاص السابقة الذكر"، ليس فقط من أمريكا، بل أيضاً من جميع الدول الداخلة في عضوية هذا المجلس.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار نص المادة السابقة الذكر، يمكننا القول أن أنشطة العميل (ف)، ألحقت أضراراً كبيرة بمصالح الدولة السوفيتية، الأمر الذي استدعى الحكم عليه بأقسى العقوبات، وهي الاعدام رمياً بالرصاص. وهنا بعد هذا الحكم بالاعدام، لعلنا نعود إلى الخلف، ونتحدث

قليلاً عن بعض الأخطاء التي كانت ترتكبها المخابرات الغربية، التي جعلت مخابراتنا تستطيع كشف العملاء واعتقالهم، ومنهم على سبيل المثال المدعو (ف).

كانت تصل إلى الدولة السوفيتية باستمرار قوائم تتضمن أنواع التكنولوجيا والأجهزة الفنية، التي حظر تصديرها المجلس السابق الذكر، الأمر الذي لم تكن تعلم به أجهزة المخابرات الغربية، على ما يبدو. وعلى إثر صدور القائمة التي تتضمن بعض نماذج الأجهزة الفنية والمعلومات التي كان للمدعو (ف) علاقة بها، أخذت أجهزة أمن الدولة بمراقبة كل من له تعامل مع هذه الأجهزة والمعلومات، إلى أن تمكنت أخيراً من التقاط هذا العميل (ف) بالجرم المشهود.

كانت أجهزة المخابرات الفرنسية تملي على الحكومة الفرنسية القيام بتنفيذ إجراءات صارمة ضد الاتحاد السوفيتي، بحجة الحفاظ على أمن الدولة. ومنها قيام الحكومة الفرنسية بطرد /4/ دبلوماسيين سوفيت، وذلك عشية أحداث سياسية مضطربة كان يعيشها الاتحاد السوفيتي، مما دفع مجلس أمن الدولة السوفيتي إلى تشديد الرقابة على رجال المخابرات الفرنسية في موسكو، والضغط على الحكومة السوفيتية للرد بالمثل.

كما يجدر التنويه هنا عن النشاط الاستخباراتي المتصاعد لأجهزة الاستطلاع العسكرية الإيطالية، التي تسنى لأجهزة المخابرات المضادة السوفيتية كشف /11/ حالة تجنيد من قبلها، وذلك انطلاقاً من السفارة الايطالية في موسكو. وأيضاً يجدر التنويه إلى الأنشطة الإستخباراتية السويسرية على أراضي الاتحاد السوفيتي، وأيضاً إلى الأنشطة العسكرية التركية، التي كان عملاؤها يقومون بالاستطلاع الدوري لمواقع عسكرية على أراضي الاتحاد السوفيتي.

إنني في معرض اختتام هذا الحديث المختصر عن نشاط تجنيد العملاء، الذي كانت تقوم به أجهزة المخابرات الغربية في مرحلة الثمانينات، الذي يمكن اعتباره بمثابة تمهيد مدفعي لعملية واسعة

النطاق على مختلف الجبهات ضد الاتحاد السوفيتي، أقول إن مجلس أمن الدولة كان شديد الحساسية ومتابعاً بدقة لتسلسل النشاطات المتصاعدة لأجهزة المخابرات الغربية، وكان يعلم أنها عبارة عن تنفيذ تدريجي لمذهب ريغان الاستراتيجي الهجومي لتدمير الاتحاد السوفيتي.

بعد عملية التمهيد المدفعي، ضد الاتحاد السوفيتي، التي قامت بها المخابرات الغربية بزعامة وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، باشرت الدول الغربية بزعامة الولايات المتحدة بتنفيذ المرحلة الهجومية العدوانية الثانية ضد الاتحاد السوفيتي، التي تطابقت زمنياً مع مرحلة البيريسترويكا الغورباتشيفية، في نفس الوقت الذي كانت الأحداث فيه تتصاعد في أفغانستان.

حقائق وأكاذيب عن الحرب الأفغانية

في عام 1993، أصدرت رابطة "ثقافة روسيا" للصحفيين كتاباً، هو عبارة عن ألبوم صور، تحت عنوان "الحرب الأفغانية: كيف كانت؟".

تضمنت مقدمة الكتاب، دعوة وجهها مؤلفوه إلى جميع الذين شاركوا في هذه الحرب بالبوح بالحقيقة عنها. جاء في هذه المقدمة: «الآن، يظن الكثيرون أن أسرار الحرب الأفغانية ذهبت إلى القبور مع خمسة رجال كانوا يعلمونها وحدهم، وهي الآن قابعة في خبايا جدران الكرملين. إلا أن الموظفين الذين كانوا يرسلون المعلومات إلى المركز على خط وزارة الخارجية والاستطلاع والمخابرات، على خطي الحزب والجيش، لا يزال بعضهم على قيد الحياة...».

استمرت الحرب الأفغانية قرابة عقد من الزمان (1979 – 1989)، وهي، إلى الآن، تقلق أرواحنا وقلوبنا. دخلت هذه الحرب إلى التاريخ المعاصر كصفحة دراماتيكية. وإلى الآن لا تزال الآلام والأحزان تقض مضاجع أهل وأصدقاء، من لم يعد من الحرب. وسيبقى جيل ما يسمى بـ "الأفغان" إلى أمد طويل حاملاً في قلوب أبنائه وفي عقولهم ذكرى أليمة وحزينة عن تلك الأحداث التراجيدية.

ما وراء البطين الجنوبي

تسنى لي باعتباري كنت أعمل مستشاراً في الخدمات الخاصة، المكوث في افغانستان في الأشهر الأولى بعد دخول وحدات من القوات المسلحة السوفيتية إلى أراضيها. وهنالك، قمت مع مجموعة صغيرة من رجال المخابرات المضادة بمساعدة زملائنا الأفغان من رجال إدارة أمن الدولة في تنظيم البحث العملياتي عن عملاء المخابرات الأجنبية، الذين كانوا قد عجوا (بما لهذه الكلمة من معنى) في هذا البلد والدول المجاورة له. وفي مجرى عملي تسنى لي ولزملائي السوفيت التعرف على الكثير من الزعماء الحزبيين والحكوميين في أفغانستان، وتقديم المساعدة في تعزيز أجهزة أمن الدولة والمساهمة في هذا الصراع القاسي ضد النشاط المخابراتي التدميري للخدمات الأجنبية الخاصة بزعامة وكالة المخابرات المركزية الأمريكية. وأقول أنه مع مرور كل يوم كان الهدف الرئيسي لاستراتيجيي الولايات المتحدة يصبح أكثر وضوحاً ـ توجيه ضربة ساحقة للاتحاد السوفيتي باستغلال الوضع العسكري ـ السياسي المتشكل في "ما تحت البطين الجنوبي" (هكذا كانوا يطلقون على أفغانستان آنذاك).

27 نيسان / ابريل

يرتبط تاريخ أفغانستان بحروب دائمة. شهد عام 1747 نضالاً مسلحاً ضد نير المغول القساة، الأمر الذي كان الأساس الذي بني عليه تأسيس دولة أفغانية مستقلة. في كانون الثاني / ديسمبر 1838 شُن على أفغانستان أول عدوان إنكليزي، واندلعت في ربيع وصيف 1841: حرب أهلية. وتم في كانون الثاني / يناير 1842، إرغام انكلترا على الانسحاب. كان زملاؤنا في المخابرات المضادة الأفغانية في معرض حديثهم إلينا عن ذلك، يتذكرون دائماً الحادث الآتي: من بين 15 ألف عسكري إنكليزي، الذين تشكلت منهم الحملة العسكرية، لم ينج سوى واحد فقط ـ الدكتور برايدون، أما

بيرن عميل المخابرات الانكليزية الذي حاول الفرار في ملابس نسائية، فقد قتل. وكانوا يتحدثون أيضاً بفخر كبير عن المعركة الفاصلة التي دارت في 27 تموز/ يوليو 1880 بالقرب من قرية مايواند القريبة من كانداهار، التي دارت عندما اعتدى الانكليز ثانية على أفغانستان وعمدوا إلى الانتقام على إهانتهم السابقة، حيث بدأوا يطاردون السكان المدنيين وقاموا بتدمير وإحراق كابول. وحسبما علمنا، فإنه في اللحظة الحرجة من هذه المعركة، أقدمت فتاة عمرها 17 عاماً تدعى مالاداي على رفع الراية المقدسة وقادت الأفغان في هذه المعركة.

فرض الانكليز على أفغانستان معاهدة جائرة. ولم يتم إعلان استقلال أفغانستان إلا في شباط/ فبراير 1919، على يد الأمير عمانول خان. إلا أن الانكليز وجواباً على ذلك، شنوا الحرب الثالثة وأعطوا السلطة إلى الأمير الرجعي حبيب الله. لكن موقع جلال أباد العسكري أعلن الانتفاضة، الأمر الذي أدى إلى مقتل صنيعة الانكليز. وهنالك حدث آخر ذو أهمية بالنسبة لتفاصيل تاريخ أفغانستان. قالوا لنا في العديد من المرات، إنهم في العالم الإسلامي يحترمون لينين، الذي أعاد للمؤمنين ذخيرتهم المقدسة، الأصلية - القرآن، التي سُرقت في يوم من الأيام من قبل أحد جنرالات القيصر، والتي كانت قبل ثورة أوكتوبر محفوظة في خزائن القيصر.

لعبت شبيبة أفغانستان المثقفة دوراً رئيسياً في أحداث النصف الثاني من القرن العشرين، تلك التي كانت قليلة العدد ومن منبت شرائح الملاك: كانت نسبة من يعرف مبادئ القراءة والكتابة في أفغانستان 5 - 8٪ من مجموع السكان. انتمى لشريحة المثقفين هذه، المعلمون والمدرسون في المعاهد والمدارس المتوسطة، موظفو الدولة، أفراد الجيش العامل، الأطباء، الفنانون والموسيقيون. وكان مجموعهم يصل إلى زهاء عدة مئات من الألوف.

في الفاتح من كانون الثاني / يناير عام 1965، انعقد المؤتمر الأول لحزب الشعب الديمقراطي الأفغاني، الذي وحد مجموعات وحلقات المثقفين التقدميين والعمال المهرة ورجال الجيش الوطنيين.

في نيسان /ابريل 1966، نشر برنامج هذا الحزب في صحيفة "خلق"، ذلك البرنامج الذي أشار إلى أن الحزب يهدف إلى بناء مجتمع دون استغلال واستعباد. وللوصول إلى تحقيق ذلك البرنامج على البلاد أن تسير على طريق التطور اللارأسمالي. وفي تموز/ يوليو 1973 وقع انقلاب عسكري، انتقلت السلطة على أثره إلى اللجنة المركزية للحزب ولعسكريين بقيادة ابن عم الملك المخلوع محمد داوود. بينت الأحداث اللاحقة، أن داوود استخدم الحركة الوطنية حينها لمصالحه الخاصة فقط. حيث أقدم بعد أحداث تموز مباشرة، على تنحية اللجنة المركزية للحزب عن السلطة وسار على النهج الرجعي. ونتيجة لذلك، أضحى حزب الشعب الديمقراطي الأفغاني حزباً لاشرعياً. وأعتقد أن هذه الخيانة التي أقدم عليها داوود، كانت المنطلق لجميع الهزات التي واجهتها أفغانستان والتي تواجهها إلى أيامنا هذه.

وخلال الفترة الطويلة من النشاطات اللاشرعية التي أمضاها حزب الشعب الديمقراطي الأفغاني، امتلك خبرة كبيرة، كما ابتدع طرقا وأساليباً أمنية للتخفي والمحافظة على سرية العمل. وانطلاقاً مما يتميز به الشرق، لم تصبح هذه الطرق والأساليب مفضوحة للخدمات الخاصة في أوروبا وأمريكا، التي جندت أعداداً كبيرة من الطلاب الأفغان، الذين يدرسون في دول مختلفة والتجار للعمل لصالحها. لذا فإن ثورة نيسان الأفغانية التي ابتدأت بانتفاضة مسلحة في كابول بتاريخ 27 نيسان/ ابريل 1978، كانت مفاجئة إن كان بالنسبة لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية، أم لعملاء الخدمات الخاصة الانكليز كثيري العدد، الذين تمركزوا في أفغانستان منذ مرحلة الحروب الاستعمارية. كما لم تستطع الإدارة الأولى في مجلس أمن الدولة السوفييتية أن تتنبأ بحدوث هذه الأحداث الثورية، التي أدت إلى تأسيس جمهورية أفغانستان الديمقراطية في 30 نيسان/ ابريل 1978.

كانت مجموعتنا قد تشكلت بصورة سريعة من هيئة عمليات الجهاز المركزي وعدد من أجهزة المخابرات السوفيتية الإقليمية، التي وقع على

عاتقها بالإضافة إلى العمل الاستخباراتي، دراسة وتحليل الأوضاع في أفغانستان، ووضع تصور لآفاق تطورها. ضمت هذه المجموعة أفراداً من العاملين في المخابرات المضادة، ممن كانوا يمتلكون الخبرات الضرورية في التعامل مع المشاكل التي قد تنشب في أفغانستان. تشكل فريقنا بشكل رئيس من موظفين من الإدارة الخامسة لمجلس أمن الدولة، كانوا من الضباط الخبراء، والعالمين بأمور الإسلام. من بينهم - إثنان من (المسلمين)، صابر وياشار، اللذان كانا يجيدان قراءة مقتطفات من القرآن، وأديا فريضة "الحج" عدة مرات، وقبّلا الحجر الأسود في مكة.

كنا أول موجة من موجات رجال المخابرات السوفيت التي أمت أفغانستان للمشاركة في صنع الأحداث هناك. وعملنا في البداية بأسلوب النوبات، نتناوب مرة كل سنة ونصف، وكنا نعمم المعلومات ونتبادل الخبرات والمعطيات الضرورية لحل المسائل العملياتية المتعلقة بتأمين أمن دولتنا. لأن الحديث كان يدور عن صد الأخطار الخارجية، التي انطلقت من "حرب التحالف" التي شنها الأمريكان.

كانت المهمة الرئيسة الملقاة على عاتقنا هي أن نعمل كمستشارين في تقديم المساعدة في تشكيل وتنظيم أجهزة أمن الدولة في أفغانستان. إلى جانب ذلك، كان من الضروري جداً جمع المعلومات عن التشكيلات المسلحة التي كانت تهاجم كابول. كانت هذه المجموعات تنتمي إلى أحزاب مختلفة متطاحنة. وبالإضافة إلى ذلك أصبح معلوماً جيداً لنا أنه في العديد من هذه التشكيلات كان يعمل مستشارون ومدربون أجانب، كما كان يخدم في صفوف هذه التشكيلات مرتزقة.

عملنا في أفغانستان مع نجيب الله، الذي كان في تلك الآونة يترأس جهاز أمن الدولة. بذل هذا الرجل ونائبه الأول يعقوب جهوداً كبيرة في تشكيل هذا الجهاز.

يشير تاريخ العلاقات السوفيتية - الأفغانية إلى أنه كانت على الدوام تقوم بين هذين البلدين علاقات حسن جوار في آب/أغسطس 1919 نالت أفغانستان الاستقلال، وبعد مرور سنين على ذلك، تم في كابول توقيع

معاهدة صداقة سوفيتية - أفغانية، تلك المعاهدة التي أصبحت علامة بارزة على طريق تعزيز العلاقات والتعاون بين البلدين. وعلى الرغم من أن روسيا كانت في تلك الآونة تعيش مرحلة حرجة، إلا أنها أرسلت إلى أفغانستان مساعدة قدرها مليون روبل ذهبي، كما سلمت هذا الجار الجنوبي عدداً من الطائرات لاستخدامها في مدرسة الطيران، التي كانت قيد الإنشاء. وفي تلك الآونة تم أيضاً بناء خط هاتفي يصل بين البلدين (كوشكا - غيرات - كابول)، وبعدها تدرب في بلادنا بعض الأفغان على طرق استخراج النفط.. بكلمات مختصرة، نستطيع القول أن أفغانستان كانت ولفترة طويلة، من الجيران الأعزاء على الاتحاد السوفيتي حتى مرحلة السبعينات، التي بدأت فيها الحدود بين بلدينا تصبح غير مستقرة، وكذلك العلاقات، وذلك نتيجة للأحداث الحاسمة التي عاشتها المنطقة والتدخلات الخارجية. وكان لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية دور كبير في هذا الخلل.

إلى الحدود السوفيتية

يجدر بنا القول أن الاستراتيجيات الأمريكية هي دائماً عملياتية ومرنة بالشكل الكافي لادخال أي تعديلات في مذاهبها العسكرية أو في خطط تنفيذها. ويمكننا بهذا الصدد تقديم مثال واضح عن "ديناميكية" هذه التعديلات في مسألة عالية الأهمية - اشتراك الأمريكان في عمليات عسكرية خارج البلاد. هاكم كيف تغيرت استراتيجية الولايات المتحدة.

في البداية كان الحديث يدور على أن الولايات المتحدة تستخدم قواتها في الخارج، فقط في تلك الحالات التي تصبح فيها مصالحها الحيوية الهامة مهددة بالخطر. ولاحقاً تم إدخال التصحيح الآتي: تلجأ الولايات المتحدة الأمريكية إلى التدخل العسكري، فقط في تلك الحالات، التي تصبح فيها مصالحها الحيوية مهددة بالخطر. يبدو للوهلة الأولى أنه ليس هنالك اختلاف في معنى المقطعين سابقي الذكر، إلا أنه في واقع

الأمر هنالك اختلاف جوهري. إذ تم لاحقاً إدخال التصحيح التالي: تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية التدخل العسكري فقط، في تلك الحالات التي تكون متأكدة فيها من النجاح. وأخيراً نجد في نص مذهب الأمن القومي بنداً مختلفاً تماماً: يتم اللجوء إلى الأعمال العسكرية بشرط أن لا تستمر طويلاً وتكون الخسائر البشرية فيها محصورة في الحد الأدنى.

وعلى الرغم من أن هذه المبادئ المذهبية تحمل طبيعة مواراة غير محددة (ماذا يعني، على سبيل المثال، المصالح الحيوية الهامة للولايات المتحدة مهددة بالخطر؟)، إلا أنها ساهمت بتشكيل رأي عام متفهم. لذا، لم تكن تقدم الأغلبية في الكونغرس الأمريكي عادة على تأييد التدخل العسكري ضمن أطر النزاعات قليلة التوتر.

في الخطط الأمريكية، يخصص مكان هام للحفاظ على الأوضاع المتأزمة ونقاط التوتر وتشكيل الجديد منها، في المناطق الواقعة على تخوم الحدود السوفيتية، وفي تلك المناطق التي له فيها مصالح حيوية.

إذا دققنا ملياً في خارطة العالم، فإنه سيصبح من السهولة الاقتناع أنه حسب هذا المذهب فإن الخطر الدائم كان قد تحول إلى خطر ذي طبيعة عالمية. توسعت منطقة انتشار القوات العسكرية الأمريكية توسعاً ملحوظاً. إلى جانب أن إجراءات زعامة أمريكا العملية كانت موجهة إلى تقديم المساعدة المتعددة الوجوه لرجال الثورة المضادة في نيكاراغوا وأنغولا وكمبوديا وإثيوبيا، **وفي تشجيع زيادة حدة التوتر بين إسرائيل والدول العربية**، وبين إيران والعراق، الهند وباكستان، ليبيا ودول شمال أفريقيا، الصومال وإثيوبيا، كوريا الجنوبية وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، دول أمريكا اللاتينية المناصرة لأمريكا ونيكاراغوا، بين جمهورية جنوب أفريقيا وأنغولا. كما شجعت الخلافات الحدودية بين اليابان والصين والاتحاد السوفيتي.

إلا أن أفغانستان آنذاك، أصبحت أكثر البقاع توتراً وسخونة.

كنت مضطراً إلى القيام بهذه الجولة في العقائد المذهبية القديمة للولايات المتحدة لأن زعماء الاتحاد السوفيتي لم يرغبوا معرفتها، وكانوا يلجأون إلى حلول ذات طبيعة تنافسية فيما يتعلق بأفغانستان. في

مختلف أرجاء العالم يحاول السياسيون إعادة كتابة تاريخ الحروب بالطريقة التي تتوافق مع شروط اللحظة الراهنة. إلا أن استهتار بعض الشخصيات الروسية المعاصرة، وأولئك المحللين الذين يخدمون السلطة، ليس له حدود. وللأسف الشديد، أن الصحافة عادة ما تقوم بالترويج لهم. هنالك عدد كبير من الأبحاث حول الأحداث الأفغانية قامت بوضعها مؤسسات وهيئات وإدارات حكومية مختلفة، لا ندري كيف انتهت وفي أية أمكنة اندثرت. إلا أنه وبغض النظر عن الاستنتاجات التي سوف تقدمها لاحقاً يمكننا اليوم القول بقناعة كاملة: إن الجنود السوفيت قد نفذوا واجباتهمْ في أفغانستان بشرف، وقاتلوا بشجاعة منقطعة النظير في سبيل المصالح الحيوية لوطننا.

لا، لم يخسروا الحرب في أفغانستان! وقف الجنود السوفيت في الحرب ضد الحلف الرجعي، الذي شكلته الولايات المتحدة. خانتهم تلك الشخصيات السياسية القابعة في منازلها، والتي أصبحت تحت هيمنة قوى الدولار وقوانين السوق.

بهذا الخصوص، من الأهمية بمكان أن نعود إلى اعترافات الاختصاصي الكبير والمؤدلج لـ "الحرب الباردة" ضد الاتحاد السوفيتي زبيغنيف بجينزنسكي. في عام 1994، نشر في عدد من دول الغرب، في آن واحد، مقالة تحت عنوان "سوف تنهار روسيا وستصبح تحت الوصاية". يتذكر بجينزنسكي في هذه المقالة بداية الثمانينات والأوضاع في أفغانستان ويؤكد بصراحة على أن فكرة استخدام دخول القوات السوفيتية إلى هذا البلد لـ "جر الاتحاد السوفيتي إلى فييتنام مكافئة لفيتنامنا"، هي فكرة تعود له. كما اعترف بجينزنسكي بأنه فيما يتعلق بأفغانستان، كانت الإدارة الأمريكية قد وافقت على مقترحات الخدمات الخاصة (لأول مرة في تاريخ "الحرب الباردة" يجري فيها اتخاذ سياسة، تقضي بالدعم المباشر لأعمال موجهة لقتل الجنود السوفيت).

يكتب بجينزنسكي لاحقاً في مقالته قائلاً بأن الإدارة الأمريكية ليس فقط قد اتخذت خطوات في تقديم المساعدة للمجاهدين، بل شكلت حلفاً

لدعم المقاومة الأفغانية، دخلت فيه كل من باكستان، الصين، المملكة العربية السعودية، مصر وبريطانيا العظمى. كما صرح الأمريكان علناً أنهم يسعون للحفاظ على أمن باكستان، التي "كما يبدو" مهددة بهجوم سوفيتي. ونشير هنا إلى أن هذا الإجراء قد حول باكستان إلى بلد يعج فيه الفارون من المجاهدين وأولئك الذين يجري إعدادهم للتوجه إلى أفغانستان.

كانت تلجأ وتنشط على أراضي هذا البلد، في فترة الحرب الأفغانية كلها، مختلف أنواع جماعات ومنظمات التخريب والجريمة، ومنها كانت تتسرب إلى جبال أفغانستان. في باكستان تم تشكيل شبكة كاملة من قواعد تدريب وإعداد المقاتلين الجدد. كما كان يجري فيها تدريب عملاء وكالات المخابرات الأجنبية. وتم بناء مخازن ضخمة لمختلف أنواع الأسلحة، لا سيما الحديثة منها. وعبر باكستان بالذات تمكن المجاهدون الأفغان من التزود بصواريخ أرض. جو "ستينغر".

تجدر الإشارة إلى أن التزويد بهذا النوع من الصواريخ قد تم في إطار برنامج سري نفذته وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وذلك لقطع الجسر الجوي الذي كان يزود كابول ووحدات الجيش السوفيتي بالذخائر والوقود والتموين. ومنذ تشرين الأول/ أوكتوبر 1986، وقبل توقيع اتفاقية سحب القوات، زود المجاهدون بحوالي 1200 صاروخ "ستينغر" . أما التناقض الظاهري في هذا الأمر فإنه ينحصر في أنه بعد انسحاب قواتنا، خصص الكونغرس الأمريكي لوكالة المخابرات عشرات الملايين من الدولارات لشراء الصواريخ غير المستخدمة من طراز "ستينغر" والتي بلغ عددها (700).

تشهد الوثائق التي يملكها مجلس أمن الدولة الروسية بأن الاستراتيجيات الأمريكية تشبثت بفكرة بجيزنسكي القاضية بصناعة "فييتنام مكافئة لفييتنام أمريكا" للاتحاد السوفيتي، وصبت لهذا الغرض جميع الإمكانيات والجهود اللازمة، التي تدفع القادة السوفيت إلى اتخاذ قرار بالتدخل العسكري المباشر في أفغانستان. وبمشاركة رئيس

أفغانستان السابق أمين، أحبطنا العديد من محاولات خلق ظروف مصطنعة أو القيام بأعمال من شأنها التأثير على مزاج بريجنيف الأمين العام للحزب الشيوعي السوفيتي ودفعه نحو اتخاذ القرار السابق الذكر.

في خريف 1979، عقدت جلسة سرية للمكتب السياسي للحزب، تم فيها بحث الإجراءات الضرورية للمحافظة على أمن حدودنا الجنوبية نظراً لزيادة حدة التوتر في أفغانستان. وطرح في هذا الاجتماع سؤال يستفسر عن مدى ملاءمة إدخال القوات إلى أفغانستان، تلبية لطلب الحكومة الأفغانية ذاتها. حدثني أحد أعضاء المكتب السياسي، ممن كان مشاركاً في هذا الاجتماع، قائلاً بأن يوري أندروبوف رئيس مجلس أمن الدولة آنذاك أعلن بحزم أنه ضد هذا التدخل العسكري، وعبر عن ذلك بكلمات اعتبرت حينها تنبؤات: «قد يكون التدخل سهلاً، إلا أن الخروج أصعب منه، سوف نوثق هناك أيها الرفاق».

رفع الأمريكان من وتيرة إجراءات بث المعلومات التضليلية. فعبر مختلف أنواع الأقنية كانوا يبثون إلى القيادة السوفيتية تلفيقات مفادها أن الولايات المتحدة ستتخذ موقفاً حيادياً، إذا دخلت القوات السوفيتية أراضي أفغانستان، وأنها سوف تعتبر مثل هكذا خطوة عبارة عن "شأن داخلي" لموسكو. وفي الوقت ذاته كانت تظهر أن أكثر البلدان المقلقة بالنسبة لها هما العراق وإيران: تم إرسال السفن الأمريكية إلى الخليج العربي. وكانت الأوضاع في الشرق الأوسط متوترة، ومن الطبيعي جداً أن يثير هذا الأمر حفيظة واهتمام القيادة السوفيتية، لأن السفن الحربية والطائرات المتمركزة عليها قد يتم استخدامها ضد الاتحاد السوفيتي. وكان بإمكان قطر التأثير من على حاملات الطائرات أن يصل إلى سيبيريا... كل ذلك ساهم في نهاية المطاف، في اتخاذ القرار بإدخال القوات السوفيتية إلى أفغانستان.

وعندما تم اتخاذ هذا القرار، رمت أمريكا كل ما كانت أعلنته وراء ظهرها، وباشرت بتنفيذ المرحلة الثانية لعمليتها السرية، التي كانت تهدف إلى تنفيذ البرنامج الخاص المتعلق باستدراج الجيش السوفيتي

وتكبيده ما أمكن من الخسائر البشرية. لذا أقدمت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية على شراء الأسلحة من مصر وإرسالها من هناك إلى باكستان، لتزويد عصابات المجاهدين بها. بلغ مجموع قيمة هذه الأسلحة المشتراة فيما بين عامي 1980 و1982 حوالي 50 مليون دولار. وتصرفت واشنطن بدهاء، حينما عمدت إلى أن تكون جميع هذه الأسلحة المشتراة من الأسلحة المصنوعة في الاتحاد السوفيتي. فسمح هذا التصرف للبيت الأبيض أن "يغسل يديه" فيما إذا أقدم الاتحاد السوفيتي على الاحتجاج عبر مختلف الأقنية على الامدادات العسكرية الأمريكية.

ونضيف إلى ذلك أنه في ربيع 1982 تم إخضاع أكثر من مئة أفغاني لدورات تدريبية خاصة من قبل مدربين من وكالة المخابرات المركزية، وكان موضوع هذه الدورات "فن تجارة السلاح الدولية".

كانت تصل البنادق الآلية وبنادق الأخمص طي والتجهيزات الميدانية والصواريخ إلى المجاهدين في صناديق ممهورة بكلمة "تلفزيونات" أو "أدوات". وحتى ذلك الزمن كانت الأسلحة تؤمن عبر ثلاث طرق: عن طريق التمويل السعودي، حيث كانت تشترى من سوق السلاح الدولي، ويتم نقلها بعد ذلك بواسطة جسر جوي إلى إسلام أباد. كما كانت وكالة المخابرات المركزية ترسل أسلحة وذخيرة من الصين. أما الطريق الثالث فكان بحراً عبر ميناء كراتشي.

وحسب المعطيات الأمريكية، كان يشحن سنوياً، عبر هذه الطرق الثلاث، حوالي 10 آلاف طن من السلاح والتجهيزات. ومنذ 1985، ارتفع وزن شحنات الموت هذه ليصل إلى 65000 طن. وتسلم المجاهدون في هذا العام، 10000 قنبلة و200000 طلقة من الذخائر الصاروخية.

إلى من يشير الأثر

كان الأمريكان يقومون بإحصاء خسائر الجيش السوفيتي بفرح ويقارنونها بالخسائر التي تكبدوها في فيتنام. وكانت المقارنة، طبعاً، ليس

لصالح الولايات المتحدة. وانطلاقاً من وجهة نظر إدارة ريغان، لم تكن الخسائر السوفيتية ضخمة جداً، الأمر الذي جعله يطالب بزيادتها، مما أدى، حسب رأي الاستراتيجيين الأمريكيين، إلى إضعاف عزيمة الجيش السوفيتي.

لذا أعطى ريغان في عام 1984 موافقته على تزويد المجاهدين الأفغان بأسلحة الرمي المترصد. وعلى التوازي مع ذلك، خضعت عدة مجموعات من الرماة الأفغان لدورات تدريب خاصة في المواقع المتواجدة فيها. بعد ذلك وعبر عملاء وكالة المخابرات المركزية الأمريكية كان يتم إرشاد هؤلاء الرماة إلى المنازل التي كان يقطن فيها الضباط والجنرالات السوفيت في أفغانستان.

بعد مرور عدة اشهر، قدم كيسي رئيس وكالة المخابرات المركزية الأمريكية تقريراً إلى ريغان، جاء فيه: « سددت الوحدات الخاصة سلاحها إلى القيادة العسكرية السوفيتية في كابول. فإذا كان حصيلة عام 1983 هي قتل ستة من كبار الضباط السوفيت، فإنها في عام 1984 وصلت إلى الضعف ». أما حقوقيو مجلس الأمن القومي الذين درسوا هذه المسألة فعلقوا قائلين: إن تزويد المجاهدين بأسلحة رمي تصويبي تمتلك دلائل واضحة على الاعداد لعملية القتل العمد. ومثل هذه الطرق ستثير صدمة لدى الأمريكان ذاتهم.

إلا أن كيسي أهمل هذه التحذيرات، وصرح قائلاً: « وهكذا، إذا اهتم أي إنسان في أي مكان بهذا الأمر، فإنه لا يجوز شرح ذلك له والقول إن بنادق الرمي التسديدي مخصصة للقتل، بل يجب القول إنها عبارة عن بنادق صيد. أما المكان الذي سيمارس فيه الصياديون هوايتهم، فهذا يتعلق بهم وليس بنا ».

إن عملية اصطياد رجال القوات المسلحة السوفيتية في أفغانستان هي من أكثر الصفحات سرية ودناءة في تاريخ الحرب الأفغانية، المرتبطة ارتباطاً مباشراً برئيس الولايات المتحدة رونالد ريغان ورئيس وكالة المخابرات المركزية وليم كيسي. ولا تزال أصداء هذه العملية تصدح في الصحافة الأجنبية إلى اليوم. وفي إحدى المناسبات صرح رئيس قسم

أفغانستان في المخابرات الباكستانية ويدعى محمد يوسف لأحد الصحفيين قائلاً: «كان كيسي يسعى، على طول الخط، لتوسيع الأعمال القتالية. وقد يكون وقوع هذا من منطلق كيل الصاع للسوفيت رداً على دورهم في فييتنام حينما زودوا الفيتكونغ بالأسلحة. وتقوم الولايات المتحدة بالشيء ذاته مع المجاهدين، لكي يتمكنوا من قتل السوفيت».

إلا أن قضية بنادق الرمي التسديدي لم تبق ضمن حدود. ففي 25 أيلول/ سبتمبر 1986 أقدمت مجموعة من المجاهدين، في مكان قريب من مطار جلال أباد، على استخدام "ستينغر" لأول مرة - صواريخ أرض - جو حديثة، كانت تعتبر حينها من أفضل الأسلحة الأمريكية. وتجدر الإشارة إلى أن أكثر حلفاء أمريكا قرباً، لم يكونوا يملكون هذا السلاح حينها... في الساعة الثالثة ظهراً شاهد المجاهدون مجموعة مؤلفة من 8 مروحيات سوفيتية، تحاول الهبوط على الأرض، فما كان منهم إلا أن قذفوها برشقة من 3 صواريخ "ستينغر". وبعد ذلك، أخذوا يصرخون "الله أكبر!" وأردفوها برشقة أخرى من صاروخين. أصابت أربعة صواريخ أهدافها، أما الخامس فلم ينفجر وسقط على الأرض. وبعد أسبوع وصل شريط فيديو هذه العملية إلى البيت الأبيض في واشنطن، وشاهده الرئيس ريغان - الكاوبوي باهتمام كبير. كما استلم الرئيس ريغان، بالإضافة إلى شريط الفيديو هذا، تذكاراً أفغانياً على شكل أسطوانة أول "ستينغر" أطلق في أفغانستان. يرمز هذا التذكار، كما يبدو، إلى دخول مذهب الرئيس الأمريكي الهجومي في مرحلة جديدة.

وسرعان ما توصلنا إلى معرفة آثار المخابرات الأجنبية، بعد أن تعاملنا وزملائنا الأفغان مع الوثائق العملياتية. أما المعلومات الإضافية التي حصلنا عليها من أفغانستان ذاتها، فكشفت الجانب الخفي من سياسة الولايات المتحدة في هذا البلد.

كانت المخابرات الأجنبية شديدة السرور، حيث أخذ نشاطها يزداد في تجميع المعلومات الضرورية من جميع أنحاء أفغانستان. وكانت هذه المعلومات تصب في مقر وكالة المخابرات المركزية، الذي كان يقع في السفارة الأمريكية في كابول. كانت بناية السفارة مجهزة بتجهيزات

إرسال واستقبال لاسلكية تقوم بالاتصال مع العملاء لتحديد أمكنة وأزمنة اللقاءات الخاصة، والعمليات السرية، وإرسال إشارات التحذير. إلى جانب ذلك، كان مقر الوكالة مزوداً بمرسل بعيد المدى يعمل عبر الأقمار الصناعية "فليت سادك"، التي بواسطتها كانت ترسل المعلومات عن المستجدات السياسية إلى كابول وبعض أقاليم أفغانستان، وعن الوضع العسكري (الطيران الجاهز للاقلاع، الخسائر في العدة والعداد) والنزاعات الحزبية الداخلية وغيرها من الأمور.

تمكنت أجهزة المخابرات المضادة الأفغانية بمساعدتنا من كشف العديد من عملاء وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وسواها من المخابرات الأجنبية. حيث جرى استخدامهم لاحقاً لإرسال معلومات تضليلية إلى من كانوا يتعاملون معهم في السابق.

تشير المواد الوثائقية إلى أنه كانت لحفيظ الله أمين صلات قديمة بالمخابرات المركزية الأمريكية. فهو، بمجرد استلامه السلطة، أخذ خلسةً يدرس احتمالات الدعم العسكري الأمريكي لنظامه، وصولاً إلى إدخال قوات أجنبية، تحت غطاء إحلال الأمن والنظام. كما أصبح واضحاً أنه في مرحلة دراسة حفيظ الله أمين في الولايات المتحدة، كان لرجال المخابرات الفدرالية، وبعدها لرجال وكالة المخابرات المركزية، صلات جيدة به. تمكنت المخابرات المضادة الأفغانية من التوصل (في الحقيقة بعد زمن طويل على قتله) إلى براهين دامغة عن التعاون النشيط بين أمين ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية في تلك الآونة، بعد أن أصبح رئيساً لاتحاد زمالة الطلاب الأفغان في أمريكا. بشكل خاص، دار الحديث عن قيام المخابرات بتجنيد بعض زملائه الطلاب بتوجيه منه، الذين إثر عودتهم إلى أفغانستان أخذوا يقومون بتنفيذ دورهم كعملاء للولايات المتحدة.

كان الطلاب الأفغان الدارسون في الولايات المتحدة محط الاهتمام الدائم لوكالة المخابرات المركزية. كان يتم تجنيد المواطنين الأفغان، عادة، عبر اتحاد الطلاب الأفغان، المشكل في عام 1954. وأصبحت مخابراتنا

المضادة على معرفة بالعديد من الأحداث والوقائع، الشاهدة على حسابات وكالة المخابرات المركزية القديمة بشأن أفغانستان. فعلى سبيل المثال، نستطيع اليوم أن نكشف واقعة تجنيد ضياء نور ضياء من قبل وكالة المخابرات المركزية، ذلك الذي حين عودته إلى الوطن شغل منصب رئيس الحكومة في الأمارة، في عهد الملك ضاهر شاه.

أصبح تجنيد الطلاب الأجانب الدارسين في الولايات المتحدة، من الظواهر السائدة في أنشطة وكالة المخابرات المركزية. فحسب كلمات أحد رؤساء وكالة المخابرات المركزية السابقين (س. تيرنر) «أقامت وكالتنا علاقات وثيقة مع طاقم البروفيسورات والمدرسين في 150 جامعة وكلية تقريباً، هنالك حيث يجري تجنيد طلاب وأساتذة أجانب». نطق تيرنر بهذا التصريح علناً، لأن هذا الأمر لم يعد سراً من الأسرار. فهنالك العدد الكبير من الطلاب والدارسين في الولايات المتحدة يشغلون مناصبَ رفيعة في بلدانهم بعد عودتهم، في الوقت الذي فيه يكونون من عملاء وكالة المخابرات المركزية، ويقومون بتنفيذ سياسات تتطابق مع المصالح الأمريكية.

ما أن تسلم حفيظ الله أمين السلطة، حتى أخذ الأمريكان يهيمنون على الاقتصاد في جنوب أفغانستان. فهم الذين بنوا مطار كانداهار، الذي استطاع استقبال أحدث الطائرات. كما صرفوا أموالاً كبيرة في اقتصاديات إقليم تلمنذ، الذي يمتلك امكانية إطعام 50 مليون إنسان. وفي كانداهار أخذ الأمريكان يبحثون عن اليورانيوم، لذا خططوا لمدها بخط حديدي. كان يجري التوسع الأمريكي آنذاك، علناً. بالإضافة إلى ذلك، كنا قد حصلنا على معلومات موثوقة تشير إلى أن حفيظ الله أمين كان قد وافق على نشر تجهيزات استطلاع فنية على الأراضي التابعة لأفغانستان والمجاورة للاتحاد السوفييتي، تعويضاً عن تلك المقلص عددها في تركيا والباكستان.

ولكي يصبح جوهر ما حدث في تلك السنوات في أفغانستان أكثر وضوحاً، سأعود قليلاً إلى الوراء. ولخلق تصور حقيقي عن المقدرة الفنية

السوفيتي. ولا يجوز أن لا نأخذ بعين الاعتبار أن إدخال القوات السوفيتية إلى أفغانستان تم في مرحلة كانت فيها نزاعاتنا مع أمريكا على أشدها في مختلف أرجاء العالم. **كانت أمدية الصواريخ الأمريكية والأوروبية تصل إلى عمق أراضي الاتحاد السوفيتي حتى الأورال. بينما مجموعاتها البحرية المنتشرة إلى الجنوب منا، كانت تستطيع إطلاق طائرات لتدمير مناطق غرب سيبيريا وحقول النفط. وللوقوف في وجه هذه الوحدات البحرية العائمة في الخليج العربي، كما أصبح معروفاً الآن، نشرنا في كانداهار سرب من القاذفات، قادرة بعد 15 دقيقة من انطلاقها على قصف مياه الخليج العربي. لذا، لا يجوز النظر إلى دخول أفغانستان نظرة معزولة عن مجمل الأمور المتعلقة بالتوازن الجيوسياسي والعسكري في تلك السنوات.**

في مرحلة عملنا في أفغانستان، تسنى لنا الاطلاع على وثائق عملياتية، كانت تؤكد على موضوعية معلومات استطلاعية أخرى تتحدث عن نوايا الولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفيتي على "حدوده الجنوبية". بما في ذلك التأكيد على أن استراتيجيي الولايات المتحدة في معرض مراقبتهم وتحليلهم للأوضاع يقومون بتجهيز عدد من السيناريوهات. في أمريكا، تم بشكل خاص، إعداد خطة لتنفيذ إنزال جوي ضخم في مطار كانداغار، استجابة لطلب يقدمه حفيظ الله أمين، كما اقترح عملياتياً نشر وحدات عسكرية في ضواحي كابول، وبعض الضواحي الشرقية.

وقد تبين أخيراً بأن السبب في التراجع عن تنفيذ هذه الخطة كان حضور أعداد كبيرة من المستشارين والخبراء السوفيت إلى أفغانستان، كانت قد تمت دعوتهم، قبل مجيء حفيظ الله أمين إلى السلطة. لذا كلفت وكالة المخابرات المركزية حفيظ الله أمين بمهمة إبعادهم، بأية حجة كانت، عن كابول. لكن القيادة السوفيتية في تلك الآونة كانت تعمل على مبدأ "الاستباق" ، لذا أقدمت على اتخاذ قرار بإدخال قوات حرس الحدود السوفيتية إلى أفغانستان.

وهنا لا أريد أن أدخل في تقييم ذلك الصراع العسكري السياسي المعقد، الذي كان أحد معالم النصف الثاني من القرن العشرين، كالحرب

للمخابرات المركزية يجب أخذ إمكانية وكالة الأمن القومي الأمريكية بعين الاعتبار. **إنها وكالة تتميز بدرجة عالية من السرية، تتفوق على سويات سرية سواها من الخدمات الخاصة في أمريكا، وهي التي تقوم بالتنصت ليل نهار على جميع أنحاء العالم.** ولم يتسن لأي دولة عظمى في العالم، قط، أن امتلكت مثل هذه الوكالة. في السابق، كان يتم نفي حتى وجود مثل هذه الوكالة، وكانت المعلومات المستقاة عنها دائماً متواضعة جداً. كان المعروف عنها فقط أن مقرها الرئيسي يقع في فورت - ميد في الغابات الواقعة بين واشنطن وبالتيمور. وكانت ميزانية هذه الوكالة وستبقى من أسرار الدولة العليا.

ويجدر الاعتراف بأن أكثر الجوانب قوة في وكالة الأمن القومي هو جانب التجهيزات الفنية: يقع تحت سيطرتها 4120 مركز تنصت، موزعة على قواعد برية عديدة، وأيضاً على متن السفن الأمريكية وفي الغواصات والطائرات. تمتلك الوكالة إمكانية الجمع والتحليل للبرقيات اللاسلكية والمكالمات الهاتفية الواردة عبر الأقنية العاملة على الموجات الميكروية عبر الأقمار الصناعية والإشارات الالكترونية مختلفة الأنواع، وصولاً حتى الإشارات الصادرة عن أجهزة حماية المنازل وأجهزة الإنذار في السيارات.

لا المواقع العسكرية ولا القوات المتحركة ولا القواعد الصاروخية الثابتة والمتحركة أو تجمعات الدروع ولا أي شيء، يستطيع أن يتجنب تصوير الكاميرات التلفزيونية الموجودة على الأقمار الصناعية. على سبيل المثال، يستطيع القمر الصناعي "بيغ - بيرد"، الذي بنته شركة "لوكهيد" تصوير عنوان مقالة في مجلة من على ارتفاع 32000 كيلومتر.

انطلاقاً من هذا المختصر المقدم عن أنشطة وكالة الأمن القومي الأمريكي، يبدو واضحاً مقدار الخطورة على أمن الدولة السوفيتية، الذي يشكله ذلك النشر لوسائط الاستطلاع والتجسس على أراضي أفغانستان المجاورة للاتحاد السوفيتي.

إلى جانب ذلك، وفي معرض أحاديثنا مع الدبلوماسيين ورجال المخابرات كانت تبرز جوانب هامة أخرى تؤثر على الأمن القومي

الأفغانية. فما أريده فقط هو إثارة الانتباه إلى أن هذه الحرب لم تكن فقط عبارة عن "حدث" تعود دلالته إلى العلاقات الأفغانية ـ السوفيتية فحسب، بل إنها كانت تصف حالة لوحة أكثر اتساعاً تضمنت التناحر الأمريكي السوفيتي أيضاً. وهنا يجدر أن نأخذ بعين الاعتبار أن أفغانستان تقع على حدودنا، الأمر الذي يعني أن التخطيط لإدخال قوات أمريكية إليها، يشكل خطراً محدقاً على سلامة وأمن بلادنا وتهديداً مباشراً لمصالحها.

وإذا كانت ذاكرتنا جيدة، لنعود إلى تذكر ذلك الوضع الثوري الذي نضج آنذاك في نيكاراغوا بالقرب من الحدود الأمريكية، وكيف كانت ردة الفعل الأمريكية عليه صارخة وعنيفة، الأمر الذي يؤدي بنا إلى الاعتراف: أن القيادة السوفيتية كانت تضع المسألة الأفغانية في المقام الأول من اهتماماتها، الأمر الذي كانت له مبرراته. واللوم هنا لا يوجه إلا إلى الجانب التنفيذي لهذه المسالة. أما من جهتي فإنني كنت وسأبقى من المؤيدين لمختلف أنواع الدعم للثورة الأفغانية، بما فيه الدعم العسكري. والأمر المختلف، أنه كان يجب أن يتم تنفيذ أشياء كثيرة بطريقة تختلف عما نفذت، عندها ستكون الضحايا أقل بكثير، ولم تكن قد انتهت الملحمة الأفغانية بالنسبة لبلادنا، بهذا الشكل الحزين. لأنه لم يتسن فقط لرجال الاستراتيجية المعادية أن يستدرجوا الاتحاد السوفيتي إلى "المرجل الأفغاني" فقط، بل وتحويل هذه الحرب إلى حزام قوي لانهيار الاتحاد السوفيتي، وتشكيل رأس جسر ضد روسيا.

إن الذين شاركوا في الحرب الأفغانية يستطيعون تقديم أعداد كبيرة من البراهين على أن المستشارين العسكريين الأمريكان وزملاءهم من باكستان والسعودية وبريطانيا العظمى لم يكتفوا فقط بالقيام بالتدريب في معسكرات خاصة بالعصابات الأفغانية، بل قاموا أيضاً بتزويدها بأحدث أنواع ونماذج الأسلحة، وصولاً حتى المساهمة المباشرة في الأعمال القتالية. فهم أول من كان يستجوب الأسرى من الجرحى السوفيت، والخبراء المدنيين الذين كان المجاهدون يختطفونهم، فيما كان يسمى بـ

"مناطق المتمردين". وكان يحضر استجواب الأسرى والمخطوفين عادة ممثلو الخدمات الخاصة لتلك الدول، الذين كانوا يلاحقون الآثار الساخنة للمواطنين السوفيت بهدف تجنيدهم ليصبحوا عملاء لهم.

كانت أساليب التجنيد التي اتبعها هؤلاء، لا سيما المخابرات المركزية الأمريكية من الطرق القاسية جداً، حتى يمكننا أن ننعتها بالبربرية. وإلى الآن لا يمكنني إلا أن أشعر بحالة اضطراب شديد، حينما أضطر إلى استذكارها... جرح أحد جنودنا (لنطلق عليه اصطلاحاً الحرف ك) في المعركة ووقع في الأسر، و هو في الأسر أجبروه على إطلاق النار على رجلين، قدموهما إليه على أنهما من الشيوعيين الأفغان. كان قد تم تصوير عملية الاعدام هذه على شريط فيديو والتقط لها صور فوتوغرافية عادية. بعد ذلك، هدد رجال المخابرات المركزية الأمريكية (ك) بأنه في حالة عدم موافقته على التعامل معهم، فإنهم ببساطة سيقدمون على نقل هذه الوثائق المادية إلى القيادة السوفيتية، الأمر الذي جعل (ك) يجبر على التوقيع على وثيقة تفيد بموافقته على التجنيد لصالح هذه المخابرات انطلاقاً من رغبته "الشخصية". تم نقله لاحقاً عبر ألمانيا الغربية وبلجيكا إلى الولايات المتحدة، حيث استخدم استخداماً واسعاً في مختلف أنواع الأنشطة الدعائية، التي كانت تقوم بها المخابرات الأمريكية عبر اتحاد الشعب العامل وسواه من المنظمات المعادية للسوفيت... أما الآخرون من "العملاء المتطوعين" فقد خضعوا لمختلف أنواع التعذيب والاستهزاء في بادئ الأمر، وكان يتم هذا باستخدام مستحضرات مثيرة للأعصاب وغالباً تخديرية.

كما استخدمت أساليب مماثلة لتجنيد العملاء من قبل مجموعات العصابات الكثيرة العدد، التي كان زعماؤها من عملاء أمريكا الأفغان. والمثال الفاقع على ذلك، بهذا الصدد، هو **قلب الدين حكمتيار**، المولود في قضاء الإمام صائد من أسرة إقطاعية. حصل على تعليمه الابتدائي في كلية كابول العسكرية. بعدها دخل إلى كلية الهندسة في جامعة كابول، حيث كان للمخابرات المركزية الأمريكية عملاؤها هناك. وأصبح حكمتيار من عملاء وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، بعد أن افتتحت الأخيرة لها مقراً في كابول تحت غطاء مخزن لبيع وتصليح الآلات الكاتبة.

كان هذا الغطاء ذكياً، إذ كانت الآلات الكاتبة، في أفغانستان آنذاك، لا تشتريها إلا مؤسسات الدولة وأكبر الأحزاب السياسية، التي كانت تنشط آنذاك في العاصمة كابول. كان موقع هذا المخزن "المتجر" قريباً من مقر حزب الشعب الديمقراطي الأفغاني. لاحقاً اكتشف أن بعض الآلات الكاتبة هذه، التي كان يبيعها حكمتيار كانت مزودة بأجهزة تسجيل خاصة. وتبين أن جميع ما كان يدور في مقر حزب الشعب الديمقراطي يتم التنصت عليه بصورة جيدة في هذا المتجر. في عام 1973 انتقل حكمتيار إلى الباكستان، حيث قام بتأسيس الحزب الإسلامي الأفغاني وأصبح مستشاروه أيضاً عملاء لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية.

الخطط الشيطانية

في آب / أغسطس 1980، عندما باشرت مجموعة المخابرات المضادة التي كنت أعمل فيها، بتعميم المواد والوثائق عن الخدمات الخاصة الأجنبية والمنظمات المعادية للثورة الواقعة تحت المراقبة، تبين أن عدد هذه التنظيمات حوالي 20. ومن خلال دراسة توجهاتها، تبين أنها تنحصر ضمن توجهين رئيسيين: قلب النظام الصديق للسوفيت والقيام بأعمال تخريبية مباشرة ضد الاتحاد السوفيتي. وكان العديد من معتقلي الحزب الإسلامي الأفغاني قد بينوا أن قيادتهم أوعزت إلى زعامات التشكيلات المسلحة أن يحاولوا التقرب من المواطنين السوفيت والقيام بعمل يؤدي إلى خلق حركة بسماتش* في جمهوريات آسيا الوسطى.

في عام 1981، أخذت أتابع المعلومات العملياتية الواردة إلى إجهزة استخباراتنا واستخباراتنا المضادة، عن مساعي الخدمات الخاصة

* التسمية التي كانت تطلق على كل عضو في عصابة معادية للثورة في آسيا الوسطى أثناء الحرب الأهلية بعيد ثورة أوكتوبر ـ المترجم.

الأجنبية لتعزيز مواقعها في جمهوريات آسيا الوسطى السوفيتية. وبالتدريج تراكم كم من المعلومات عن الهدف الرئيسي، الذي كان متابعاً من قبل الولايات المتحدة، وهو تقديم المساعدة العسكرية والمالية دون حدود للمجاهدين. كانت استراتيجية وكالة المخابرات المركزية الأمريكية تتلخص في العمل على جعل إمكانية انتقال الأعمال القتالية إلى أراضي الاتحاد السوفيتي من الإمكانيات القابلة للتحقيق.

بهذا الصدد، أتذكر لقاءً جرى تنظيمه من قبل رجال المخابرات المضادة المحليين مع أحد أكبر الخبراء في مجلس أمن الدولة، الذي كان له من العمر 50 عاماً، من أصل أوزبيكي (س). أمضى معظم سنوات حياته في أفغانستان. وكان (س) يقطع النهر الفاصل بين قريته وأفغانستان، دورياً ليزور أهله وأقاربه، وكان على اطلاع جيد على أوضاع الشعب الأفغاني وأمزجته وآلامه وأفراحه وأحزانه. إلى جانب أن المخابرات الباكستانية اعتبرته من أثمن عملائها، إلى تلك الدرجة التي جعلتهم يعرفونه على موظفي وكالة المخابرات المركزية الأمريكية.

كان لقاؤنا مع (س) غير مخطط له. كان الأخير لا يزال مضطرباً من اللقاء الأخير الذي تم بينه وبين اثنين من رجال المخابرات الأمريكية، الأمر الذي جعله يطلب من موظفي المخابرات السوفيتية المضادة المحليين أن يرتبوا لقاءً مع ممثل من المركز، يصل من موسكو بحيث يكون من المطلعين جيداً على حقيقة الأوضاع في أفغانستان. وتبين أن هذا الممثل، ما هو إلا أنا وليس أحد آخر.

كان يشي وجه (س) بالهدوء، إلا أنه تحدث باضطراب قائلاً:

ـ كنت قد تحدثت مع الأمريكان لمدة أكثر من خمس ساعات، وتأكدت من أنهم هم بالذات، وليس أخوتنا في الدين يريدون توسيع الحرب الأفغانية لتشمل أوزبكستان وطاجكستان... أوقفوهم! إنهم يريدون قتلنا جميعاً. كلفني رجال المخابرات المركزية الأمريكية بالحديث إلى السكان السوفيت القاطنين على هذه الضفة من نهر أمودار ومعرفة ما هي حقيقة ارتباطهم بالدين الإسلامي. وطرح الأسئلة الآتية على

المواطنين السوفيت: هل يوجد هنالك من يرغب من السكان المحليين بالحصول على أموال مقابل اشتراكه في أعمال قتالية؟ هل يستطيع السكان المحليون أن يصبحوا وسطاء عند اختراق الحدود؟.

بعد مرور عدد من الأشهر تسنى لي الاطلاع على معلومة عملياتية تدور حول هذا الموضوع. كما وردنا من عناصر التنظيمات المعارضة معلومات مشابهة ـ من التجمع الإسلامي الأفغاني، الذي يقع مركز قيادته في باكستان. أكدت هذه المعلومات على إقدام هذا التجمع على العمل النشيط في تجنيد عملاء من عداد المسلمين السوفيت القاطنين في الأراضي السوفيتية المتاخمة لأفغانستان.

وكانت قد تطابقت هذه المعلومات مع التعليمات الصادرة عن المستشارين الأجانب. حيث كانوا قد طرحوا ذات المهمة ـ الاستخدام النشيط لأعضاء العصابات المخلصين، الذين سيظهرون على شكل صيادين ورعاة غنم ومنقبين عن الذهب، بحيث يتوجهون إلى الأراضي السوفيتية لإشادة روابط وعلاقات مع السكان المحليين، وهناك يجب التركيز أولاً على أولئك الاشخاص "المتضررين" من السلطة السوفيتية، وأيضاً على كل من كانت قد صدرت بحقه أحكام قضائية أو من كان يعمل في تهريب المخدرات والمتعصبين دينياً. وكان ينصح بتركيز الاهتمام على دراسة أولئك المواطنين السوفيت والأفغان، الذين عملوا في مجال أعمال العصابات، وكانوا ممن يعرفون طبيعة الأراضي الحدودية.

وهنا لم يكن هنالك أدنى مجال للشك: إن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ووكالات المخابرات الأخرى، لا سيما الباكستانية، تقوم بنشاطات حسب خطة مسبقة، وكانت تقودها فكرة موحدة، استوجب لتنفيذها استخدام التشكيلات المسلحة المتوفرة. حينها بالذات، استرعى اهتماماتنا مصطلح غير عادي استنبط من أقوال المعتقلين من رجال العصابات: تحدثوا عن إيجاد أقنية لنقل المخدرات عبر الحدود السوفيتية لشن ما سمي بـ "حرب الأفيون" ضد الاتحاد السوفيتي، الأمر الذي كان شديد الوقع على المسامع. لكن، وبعد مرور خمس سنوات تبين أن "حرب الأفيون" هذه قد نشبت.

وأتذكر هنا بعض الأرقام. بين عامي 1985 - 1987 تمت محاولة شحن أكثر من 10 أطنان من الحشيش بواسطة حاويات بضائع، من أفغانستان، كانت ستمر عن طريق الترانزيت عبر الأراضي السوفيتية، إلى بلدان أوروبا الغربية وكندا، وقد تم كشفها بالتعاون بين أجهزة أمن الدولة والجمارك السوفيتية. وخلال هاتين السنتين تم التقاط 68 طرداً من المخدرات في مطار طشقند الدولي. وعلى التوازي مع ذلك، تم إلقاء القبض على 50 مروج للمخدرات على أراضينا، كانوا يقومون بتوزيع المخدرات التي كانت من إنتاج أجنبي. كما تم اكتشاف مخابئ سرية للمخدرات على جانبي الحدود بين أفغانستان والاتحاد السوفيتي.

بينت الملاحقات أنه قد اشترك في "حرب الأفيون" ضد الاتحاد السوفيتي بعض العصابات الدولية، التي تعمل في مجال المخدرات، وأخرى كانت تنشط بتوجيه من الخدمات الخاصة الأجنبية. ولاحقاً ونتيجة للجهود المبذولة من أجهزة المخابرات والمخابرات المضادة والتنسيق بينها، تم اكتشاف عملية أمريكية سرية تحت اسم كودي (مشروع "م")، كانت تنفذ بالتعاون بين أجهزة الاستطلاع التابعة للبنتاغون وزعماء الثورة المضادة العسكريين في أفغانستان. كان هذا المشروع يهدف إلى نشر الدعوة الإسلامية على أراضي الاتحاد السوفيتي، ورفع أعداد المتعصبين للإسلام فيها، وتشكيل منظمات سرية معادية للسوفيت، وتنفيذ أعمال تخريبية وإرهابية على أراضيه أيضاً.

هنا، يجدر بشكل خاص التذكير بأن مجلس أمن الدولة السوفيتي كان ينسق أعماله مع أجهزة أمن الدولة في أوزبكستان وطاجكستان وتركمانستان بهدف كشف خطط التخريب التي تقوم بها وكالة المخابرات المركزية، الموجهة ضد جمهوريات آسيا الوسطى. وبفضل هذا النشاط المشترك تم التوصل إلى أن (مشروع "م") ما هو إلا جزء صغير من عملية كبيرة تهدف إلى نقل الأعمال القتالية إلى أراضي الاتحاد السوفيتي. تلك الخطط التي لم تطرح حتى على أعضاء مجلس الأمن القومي في أمريكا. كان الرئيس الأمريكي يستشير بهذا الخصوص فقط مدير وكالة

المخابرات المركزية وليم كيسي، وبعدها كان يلجأ إلى اتخاذ قراراته السرية.

عددهم ثلاثة عشر

توصلت أجهزة مخابراتنا المضادة إلى معلومات مؤكدة، تقول أن التنفيذ النشيط للخطط السابقة الذكر بدأ بعد موت الأمين العام للحزب الشيوعي السوفييتي أندروبوف. فبعد عدة أيام بالضبط من وصول هذا النبأ إلى المدعو كيسي، قام هذا بجولة سرية إلى ثلاثة عشر بلداً. وأثناء هذه الجولة "السياحية" كان يهدف إلى اتخاذ خطوات محددة تصب في تعزيز الهجوم الاستراتيجي ضد الاتحاد السوفيتي، الذي كان يسير بخطى حثيثة وواسعة إلى الأمام. وكان الهدف الرئيس من هذه الجولة في ثلاثة عشر بلداً، الاعداد لأكثر عمليات وكالة المخابرات المركزية سرية - نقل الصراع الأفغاني المسلح إلى أراضي الاتحاد السوفيتي. كانت أولى محطات كيسي في هونالولو. والثانية في طوكيو، التي توجه منها قاصداً بكين. بعدها وصل كيسي إلى إسلام أباد، وهنالك استقبله الرئيس الباكستاني آنذاك ضياء الحق، وعقد معه جلسة مصغرة، تواجد فيها مدير المخابرات الأفغانية محمد يوسف، الذي باح لاحقاً بأسرار هذا اللقاء. فحسب كلماته، اقترب مدير وكالة المخابرات المركزية من خارطة وقال تقريباً الآتي:

- يعتبر التوتر الاثني من أشد الأخطار المحدقة بالاتحاد السوفيتي. وفي نهاية المطاف سوف يقدم الشعب المتعدد الاثنيات على توجيه نداءه الخاص... إلى أفغانستان الشمالية، الأمر الذي سيكون تبريراً للهجوم على آسيا الوسطى السوفيتية. يجب علينا أن نرسل إلى آسيا الوسطى أدبيات، لغرس بذور الخلافات. بعدها سنعمد إلى إرسال السلاح إليها، وذلك بهدف الاعداد للقيام بانتفاضة مسلحة.

يتذكر محمد يوسف أنه بعد كلمات كيسي هذه، ساد الجو صمتاً قاتلاً. فقد بوغت الجميع بما سمعه من كيسي، الذي كان يتحدث عن

هجوم فعلي سيقوم به المجاهدون على أراضي الاتحاد السوفيتي، كأنه يتحدث عن مسألة كان قد اتخذ قرارٌ مسبقاً حولها، وأيضاً عن خطط أخرى تنتظر التطبيق. إلا أن باكستان لم تكن حينها جاهزة لمثل هكذا تطور في الأحداث. لأن مثل هذا المشروع الذي سيقوم بتنفيذه المجاهدون ستصبح على إثره إسلام أباد هدفاً لضربة عسكرية من قبل الاتحاد السوفيتي، وعن هذه الخشية وهذا التخوف تم الحديث مباشرة وبصراحة مع كيسي. إلا أن الأخير خفف من أثر ذلك، وأخذ يهدئ من روع زعيم الباكستان، معتمداً على ما كان قد ملكه من خبرة في مجالات الإقناع و التخريب. وحسب كلماته أخذ المجاهدون ابتداءً من 24 كانون الثاني / يناير من عام 1984، الذين كانوا متمركزين في قاعدة سرية في إيران، أخذوا يخترقون الحدود إلى تركمانستان، زارعين الحدود بحقول من الألغام، مهاجمين أهدافاً مسبقة التحديد، قاتلين عدداً من الناس، كما أخذوا أيضاً يستولون على الأسلحة. ولتنفيذ هذه العملية كان الجانب الأمريكي قد زود المجاهدين بأحدث الصور الملتقطة بواسطة الأقمار الصناعية، الأمر الذي سهل تنفيذ هذه الحملة التي شنوها على أراضي الاتحاد السوفيتي. بالإضافة إلى هذا الحديث الانطباعي، قام كيسي بطمأنة الباكستانيين قائلاً: ـ ستقوم أمريكا بحماية حلفائها. السوفيت الآن ليسو بخطرين، إنهم لا يستطيعون شن حرب على عدة جبهات...

وهذا هو محمد يوسف في معرض اختتامه الحديث عن هذه الجلسة عالية السرية التي عقدها كيسي مع زعماء باكستان، لم يستطع أن يتماسك نفسه من الانفعال، فقال: « أستغرب من حقيقة أن كيسي لم يحاول إخفاء حقده العميق على الشيوعية والاتحاد السوفيتي... ».

وتحت ضغط مدير وكالة المخابرات المركزية وافقت الباكستان على خطط الهجوم على أهداف قائمة على أراضي الاتحاد السوفيتي. بعد ذلك، توجه كيسي إلى السعودية، حيث أدار هنالك اجتماعاً سرياً مماثلاً مع الملك فهد، والأمير تركي. نقل إلى قادة السعودية فيه معلومات حديثة تعود للمخابرات الأمريكية عن الصراع الأفغاني، كما أطلعهم على

الاتفاقية التي توصل إليها في إسلام أباد، القاضية بنقل الأعمال القتالية إلى أراضي الاتحاد السوفيتي، في آسيا الوسطى السوفيتية. وافق الملك فهد مبدئياً على التصرف وفق هذه الخطط، إلا أنه طالب بتزويده بمعلومات إضافية أخرى.

من السعودية توجه كيسي إلى إسرائيل، تركيا، وبعدها إلى أوروبا الغربية....

كما دارت هنالك حرب غير معلنة ضد القوات السوفيتية المنتشرة في أفغانستان. تلك الحروب أدارها ومولها التحالف العسكري للدول الأجنبية، التي كانت باكستان في القلب منها ـ حسب كلمات بجيزنسكي، وحسب كلماته أيضاً: « هي التي لعبت دوراً جريئاً ومقرراً في هذه الظروف ». وهي التي غطت وكانت من المتابعين النشطاء للعمليات الدورية في خضم "الحرب الباردة". وكانت وكالة المخابرات المركزية تعمل بصورة وقحة، غير عابئة بأي شيء. وفيما يتعلق بالاتحاد السوفيتي، فقد كانت الولايات المتحدة قد بدأت بتطبيق المقاطعة الاقتصادية عليه. ففي عام 1980 قاطعت أمريكا الألعاب الأولمبية التي جرت في موسكو، الأمر الذي لاقى صدى لدى بعض الدول المتدخلة في الشأن الأفغاني.

في نهاية 1982، على سبيل المثال، شنت حملة هوجاء بحجة أن المخابرات الأمريكية حصلت على معلومات مؤكدة عن قيام السوفيت بنشر أسلحة كيميائية على الأراضي الأفغانية. كما استقبل رئيس الولايات المتحدة آنذاك رونالد ريغان في البيت الأبيض زعماء العصابات الأفغانية الرئيسية وصرح بأن هذا اللقاء هو فخر كبير بالنسبة له. بعد ذلك بدأ رجال العصابات بنشاط كبير يصرحون عن معلومات أكيدة لديهم تشير إلى استخدام الاتحاد السوفيتي لأسلحة كيميائية على أراضي أفغانستان.

وهنالك حوادث مشهورة، أقدم فيها المجاهدون بالاشتراك مع مستشاريهم الأجانب، الذين كانوا يموهون أنفسهم بملابس جنود سوفيت، أقدموا على السطو على بيوت العبادة، وعلى منازل المدنيين

وقتلهم فيها. كل هذا كان يتم تصويره، وبعدها كان يبث خلال وسائل الإعلام في الغرب، كأنها أعمال "تخريب" يقوم بها مقاتلون سوفيت وأفغان من حلفائهم. ولا يمكننا أن نصف تلك الأعمال التي كان يقوم بتنفيذها رجال العصابات والمخابرات الأجنبية إلا بالبربرية، تلك التي كانوا يصنعون فيها قنابل على شكل لعب أطفال ويرمونها في الشوارع، الأمر الذي تسبب في خلق جيل كامل من الأطفال المعاقين هناك.

مرة أخرى أريد أن أكرر القول إن دخول القوات السوفيتية إلى أفغانستان لم يكن شبيهاً بالاحتلال البريطاني السابق لها. وإن ما حدث في ذلك الاقليم هو قتال "قريب" بين قوتين جيوسياسيتين، الاتحاد السوفيتي من طرف، ومن طرف آخر تحالف رجعي عسكري، شكلته أمريكا بهدف اختراق الحدود الجنوبية لوطننا. ولا يجوز النظر إلى العقدة الأفغانية بشكل معزول عن المهمة التي وضعتها أمريكا نصب عينيها. ـ التوصل إلى النظام العالمي الجديد. إنها كانت الاختبار "الساخن" الأول للقوة. وفي الحقيقة، كانت تنفذ بأيادي غريبة، مترافقة مع دعاية إعلامية واسعة ودعم مادي مفرط من قبل الدبلوماسية الأمريكية وخدماتها الخاصة. وهكذا كانت أفغانستان "مرمى ميداني" لصراع عسكري، كان يتم فيه التأكد من صحة وسلامة النتائج التي توصلت إليها "الحرب الباردة".

زار أعضاء البرلمان الانكليزي (آلان بورتس، روبيرت ليزرليند ورونالد برادن) أفغانستان في بداية عام 1981. وفي مؤتمر الحزب الليبرالي المنعقد في برايتون في تشرين الأول/ أوكتوبر من العام نفسه. قال آلان بورتس: إنه كان مذهولاً من البعد الذي توصلت إليه الصحافة الانكليزية في علاقتها مع البشر، عندما كانت تتحدث على الملأ وكأنها تمتلك الحقيقة حول المسائل الدولية. « ونحن الذين تواجدنا في كابول وجلال أباد وفي البازارات وفي قرى كيشلاك في آسيا الوسطى. صرح رجال البرلمان ـ نحن تأكدنا من أن الوضع الحقيقي في هذا البلد ليس له أي وجه من أوجه المقارنة، بالذي يتم نشره على صفحات الصحافة الغربية وبثه على شاشات التلفزة ومن محطات الإذاعة.

لم تلاق مثل هذه التصريحات قبولاً في أجهزة الاعلام الغربية ولا على صفحات الدوريات الغربية، بل تم التعتيم عليها. ولكن الأكثر غبناً أنه لم يجر التعليق عليها في صحافتنا أيضاً.

كانت الأحداث الأفغانية هي نقطة الانطلاق لتنفيذ المخطط الذي يهدف إلى تحطيم الاتحاد السوفيتي، وإلى نشوب حروب ونزاعات قومية على أراضيه وأيضاً تدخلات مسلحة تأتي من الخارج وإقامة ما يسمى بـ "البؤر الساخنة". ومع شديد الحزن يمكننا القول إن هذه الخطط القاضية إلى السيطرة على الحدود الجنوبية لروسيا، قد تكللت أخيراً بالنجاح. وأنا أؤكد أن الذي حدث لم يكن سببه الجيش السوفيتي، لأن الأخير قد قام بواجبه على أكمل وجه، وإنما أعزو السبب إلى المحدودية التي تحلى بها زعماء الاتحاد السوفيتي وروسيا لاحقاً، وربما كان نتيجة للأخطاء الكبيرة التي ارتكبوها في إدارة الصراع. وإنني لا أشك بأن الإجابة على السؤال الذي يستفسر عن ماهية سبب ما حدث، هل هو في عدم توفر الامكانيات والقدرات، أم أنه كان وراء التجاهل المقصود لمصالح الاتحاد السوفيتي الاستراتيجية. أعتقد أن الجواب على هذا السؤال سوف يظهر عاجلاً أم آجلاً...

خلال عشر سنوات، فقدنا في أفغانستان 13 ألف إنسان (فقد الأمريكيون خلال 3,5 سنوات من الحرب في فييتنام 54 ألف إنسان). وبلغت الخسائر البشرية لمجلس أمن الدولة السوفيتية خلال ذات الفترة 576 إنساناً.

على من اعتمد "حداثيو" روسيا

حلقة من سلسلة

هنالك سيل هائل من الأدبيات التي تتحدث عن أحداث آب/ أغسطس لعام 1991. حيث ساهم المؤلفون الروس والأجانب وأيضاً المشاركون الحقيقيون في الأحداث (من كانوا خلف المتراس) في إصدار العديد من المؤلفات حولها. إلا أن جميع هذه "الأبحاث السياسية" لم تظهر حقيقة ما جرى، بل عملت أيضاً على تغليف هذه الأحداث بضباب كثيف. إنني أقول هذا بوثوقية عالية، لأنه تسنى لي الاطلاع على أعداد هائلة من الوثائق المتعلقة بهذا الموضوع، وعلى أولئك الذين قاموا بإعدادها ونقلها، أحياناً، إلى كبار شخصيات الدولة. اطلعت على هذه الأمور عبر عدسة واجباتي الوظيفية في المخابرات، آخذاً بعين الاعتبار أن "الفضلات الجافة" من المعلومات، المارة عبر تحليل أجهزة المخابرات يجب أن تكون معايرة جيداً وموثوقة. لذا فإنني أحمل محاكمات خاصة عن أحداث آب/ أغسطس 1991 وتشرين الأول/ أوكتوبر 1993، تلك المحاكمات،حسب قناعاتي العميقة، التي يمكنها، إلى حد ما، تسليط الضوء بموضوعية على تلك الأحداث.

وعلى أساس الوقائع المعروفة من قبلي، أستطيع القول أن أحداث آب/ أغسطس 1991 وتشرين الأول/ أوكتوبر 1993، كانت حلقات من سلسلة واحدة، إلى درجة أنه يمكننا اعتبارها أنها بنود من خطة عامة، وضعت في كواليس وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، خطة القضاء التدريجي على الاتحاد السوفيتي. هل حملت هذه الخطة تسمية رمزية ما؟ نقول أن الإجابة صعبة، لكننا نجد في المقدمة وفي متن النص الرئيسي إشارات إلى تسميات مثل "أوروبا الشرقية" أو "النموذج الأوروبي الشرقي". وعن ذلك تشهد أيضاً نسخة تقرير رجال المخابرات الأمريكيين الذين كانوا يعملون تحت غطاء دبلوماسي في أول جمهورية تشكلت، إثر انفصالها عن اتحاد الجمهوريات السوفيتية.

نجد في هذا التقرير (تشرين الثاني/ نوفمبر 1991) حديثاً مباشراً يقول إن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية لم تستطع إلى النهاية أن تحقق في الاتحاد السوفيتي النمط "الأوروبي الشرقي". ومن تحليل صاحب التقرير هذا نستنتج أن الذي حدث (صنع) في الاتحاد السوفيتي يختلف عما حدث في ألمانيا الديمقراطية، التي نفذت فيها مهمة تحييد أجهزة المنظمات الحزبية المناطقية. حيث (صمدت) الأجهزة الحزبية في المناطق والأقاليم. كما أننا لا نعلم الموقف الذي سيتخذه الجيش. إنه (أي الجيش) إلى الآن، لم تضعف عزيمته بصورة كافية. أما فيما يخص مجلس أمن الدولة (K.G.B) فإنه لم يتسن المبادرة إلى اجتياح مقراته والاستيلاء على وثائقه. وفي نهاية تقريره يصل هذا الأمريكي إلى استنتاج مفاده أن انتقال روسيا إلى النموذج السياسي الحديث "النمط الأوروبي الشرقي" قد يكون غير ممكن، لما تحمله من تقاليد قوية معادية للغرب. وينهي حديثه بالتأكيد على أن القوى الليبرالية الضعيفة الموالية للغرب في هذا البلد لن تصبح قادرة على حل هذه المسألة، دون مساعدة من الخارج. كما اقترح هذا الأمريكي أن يلجأ "سريعاً إلى العمل لبذل جهود موحدة من قبل الخدمات الخاصة الغربية" للوصول إلى النجاح في تنفيذ المهام المطروحة.

لاحقاً، تسنى لي التعامل مع مثل هذه المواد التحليلية، التي كانت تصلني عنها نسخة بصورة دورية. وأقول هنا بصراحة، أن المستوى المهني لدى من قام بتحرير هذه الوثائق كان رفيعاً. حيث امتلكوا القدرة على عرض حقيقة الأوضاع واستنباط النتائج وإسداء المقترحات المناسبة. كما كنت أتحسس من خلال هذه الوثائق أن هنالك أيادي تعود لمؤسسات سياسية واجتماعية تقوم بعمل شبيه بفعل الرعود والأمطار التمهيدية لانتشار الفطر على أراضي الاتحاد السوفيتي.

في أمريكا، وبهدف المتابعة المستمرة لتطور الأحداث في الاتحاد السوفيتي، تم تأسيس ما يسمى بـ "مركز دراسة مسار البيريسترويكا". دخل في عضوية هذا المركز وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وإدارة الاستطلاع العسكري، وإدارة المخابرات وهيئة تخطيط الدولة. وتطبيقاً لتوجيهات كانت تصدر عن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، كانت تصب في هذا المركز جميع المعلومات الاستطلاعية الصادرة عن المقرات المتخصصة، والمصادر الرسمية الأخرى. وكان هذا المركز بدوره يعد ملخصات استطلاعية تخص الاتحاد السوفيتي ويقدمها دورياً على شكل تقارير للرئيس الأمريكي وأعضاء مجلس الأمن القومي.

أما ما سمي بهيئة أركان عقلاء العالم "تحديث روسيا"، التي أسست في تلك الآونة، فكانت تتابع باهتمام شديد تطور الأوضاع في روسيا، وتقوم باتخاذ قرارات من شأنها توحيد الجهود وصبها في اتجاهات مختارة. وكما يبدو أن المسار العام لتطور الأحداث في روسيا، كان يلقى ارتياحاً في الغرب. ومن هنا أتى الدعم العالمي لغورباتشيف وسواه من "مصممي البيريسترويكا" الذين وجهوا بلادنا في الاتجاه "الضروري".

من الطبيعي أن تترأس الولايات المتحدة مركز "تحديث روسيا". وهذه هي وكالة المخابرات المركزية تقوم، انطلاقاً من الاستراتيجية العامة، بطرح عدد من المهام، التي يتوجب تنفيذها في العقد الحالي. اعتبر الاستراتيجيون، الأمريكان بشكل خاص، أنه بغض النظر عن طبيعة العلاقات مع الخارج، لا سيما تلك القائمة بين أمريكا وروسيا، فإن روسيا

لا تزال تمتلك القوة والإمكانيات للقيام بحرب نووية ضد الغرب وتوجيه ضربات نووية مسبقة أو جوابية. ونظراً لذلك، فإن المهمة الرئيسية التي تواجهنا في السنوات المقبلة هي العمل على إفقاد روسيا لهذه الإمكانية. وحسب وجهة نظر المخابرات الأمريكية فإنه يتوجب أن تصبح القوى النووية الاستراتيجية للاتحاد السوفيتي السابق تحت السيطرة المباشرة للغرب. كما يجب أن تصبح عملية هجرة العقول المهنية الروسية، لا سيما علماء الذرة الروس، إلى دول العالم الثالث تحت المراقبة والسيطرة الغربية أيضاً. أما المهام التكتيكية الأخرى فانحصرت في تشتيت جيش الاتحاد السوفيتي السابق، وتخريب سوية الجاهزية القتالية لقوات اتحاد الدول المستقلة العسكرية. وإن انهيار الجيش السوفيتي، حسب الاستراتيجية الأمريكية، لا يقل أهمية عن إفقاد روسيا لقدراتها الاستراتيجية النووية.

أما المجموعة الثالثة من المهام التكتيكية لأمريكا، فكانت مرتبطة بتحييد هيئات أمن الدولة باعتبارها القوى الأكثر تنظيماً، والقادرة على الوقوف بوجه "الاصلاحيين" الأجانب والروس، الذين وضعوا نصب أعينهم هدف "تحديث" روسيا.

بهذا الشكل، تقرر توجيه الضربات، بآن واحد، ضد الـ "رؤوس" الثلاثة للدولة الروسية: ضد الحزب الشيوعي السوفيتي، الذي كما كانوا يصفونه سابقاً، يعتبر "نواة" المجتمع الشيوعي، ضد الجيش - حامي الدولة، ضد مجلس أمن الدولة (K.G.B) - بصيرتها "الواثقة". أما الدور الملقى على عاتق المخابرات الأمريكية أثناء تنفيذ الضربات فكان دور موجه الرمي. ولكي لا أكون مجرد نذير، سأقوم بتقديم أمثلة محددة، أخذت من مواد وثائقية.

مذكرة المقر

ذات يوم أثارت دهشتي إحدى مذكرات المقر الأمريكي التحليلية، التي تتضمن تقديراً للأوضاع في روسيا بعد أحداث آب/ أغسطس 1991. ونورد هنا نصها الكامل:

«يسيطر الديمقراطيون على مواقع السلطة في البلاد في بعض المراكز فقط، حتى أن هذه المواقع لا تزال بعيدة عن الوثوقية الضرورية.

ـ لم يجر انقلاب جماهيري واع ونهائي باتجاه الديمقراطية، الأمر الذي تشهد عليه سلبية أغلبية السكان في أيام أحداث آب/ أغسطس.

ـ لا يزال الجزء الأكبر من الجهاز الحكومي في مواقعه الأيديولوجية السابقة، كما أنه لا يمتلك إلى الآن أية خيارات.

ـ تسود دوائر المثقفين نظرة سلبية إلى القطاع الخاص، لأن الأخير يدفع عن ذاته التخلف الثقافي والمنفعة الشخصية الصريحة، الأمور التي كانت، كما هو معروف، الصفة المميزة لأي مرحلة أولية من مراحل إشادة علاقات السوق الرأسمالية.

ـ يسبب إصلاح السوق بطالة ذات أبعاد كبيرة وخطيرة.

ـ إن تقليص هياكل الدولة المركزية للاتحاد السابق، وتقليص الجيش وتحويل الانتاج العسكري، جميعها سحبت من سوق العمالة أعداداً كبيرة من البشر، هؤلاء الذين قد يصبحون في عداد الجيش الكبير المعادي للاصلاحات.

ـ لا يزال هنالك العديد من المجموعات الضعيفة التنظيم، إلا أنها كبيرة العدد، التي حسب قناعاتها هي على استعداد، في ظروف معينة الذهاب إلى تشكيل مركز أيديولوجي لمقاومة الاصلاحات. وإن تشكيل مركز أيديولوجي في جو مشحون بكتل جماهيرية كبيرة معادية للاصلاحات، سوف يذهب بالاصلاح إلى الفشل الحتمي. كما أن ميكانيزم تشكيل معارضة لا يزال في بداية عمله».

كما ينضح من جزء الوثيقة الأول، نستطيع القول أن وكالة المخابرات المركزية راضية تماماً عن مجرى الأحداث في روسيا واتحاد الدول المستقلة. إلا أنه لاحقاً تم اكتشاف توجهات خطيرة، لم تؤخذ بعين الاعتبار في خطط التحالف الغربي. بشكل خاص، كانت هنالك خطورة من ظهور "معارضة" تستطيع الاتحاد في "مركز أيديولوجي معادي للاصلاحات". وانطلاقاً من هذا التقرير حدد المحللون الأمريكان التوجهات الرئيسية للجهود المتحالفة المستقبلية للغرب. وعلى الرغم من

أن "المركز الأيديولوجي المعارض للاصلاحات" حسب وجهة نظرهم، لم يخلق بعد، فإنه بهدف إضعافه وتخريبه، هنالك حاجة لوضع برنامج عالي لاعداد أعداد كبيرة من الكوادر، من عداد اولئك الذين فقدوا أعمالهم نتيجة الاصلاحات، هذا بالإضافة إلى إجراءات إدراية متخصصة. ولهذا الغرض وفي شروط تفضيلية اقترح إرسال كوادر عديدة بمهمات إلى بلدان الغرب والمباشرة بإعداد الشريحة المثقفة من "الكتلة المضادة للثورة". افترض الخبراء الأمريكان أن مثل هكذا إعداد في مراكز دولية، لا "يشكل فقط شريحة من الخبراء بالعصيان التي تحتاج إليها روسيا، بل يضعف المركز الأيديولوجي المتشكل أيضاً".

يجب أن يقبع في جذور هذا البرنامج فائدة مادية كبيرة لأولئك الذين سيرسلون، لا سيما الشباب منهم. بكلمات أخرى، نقول أن حملة كبيرة كانت تشن على مختلف الصعد لإعداد "الطابور الخامس".

وأخيراً، وبهدف خلق القدرة على تحييد "الكتل البشرية المعادية للاصلاحات"، والإمكانية في تطوير مناطق المواد الخام، كسيبيريا الشرقية والشرق الأقصى، تم التأكيد على ضرورة استخدام إمكانيات تكنولوجيا هائلة في هذه المناطق من قبل الولايات المتحدة، اليابان وكوريا الجنوبية. عرضت هذه المهمة خلق إقليم صغير كنموذج للتنوير الاقتصادي، الذي يجب أن يرسل إليه جزء من الكتلة البشرية المعارضة للاصلاحات لكي تعمل هنالك برواتب عالية، بالإضافة إلى تأمين المنزل والتزويد بالسلع الغربية. إلا أنه ولتنفيذ مثل هكذا مهمة تكتيكية، ومع الأخذ بعين الاعتبار المساهمة النشيطة من قبل اليابان فيها، من الضروري التوصل إلى حل لمسألة "الأراضي الشمالية"، طالبين من روسيا التنازل عن جزر كورييل الأربعة...

مجلس أمن الدولة والكريملن

تنحصر أحد المهام الرئيسية لأجهزة أمن الدولة في كشف خطط وتوجهات العدو، ومتابعة الأساليب التي يبتدعها لتنفيذ هذه الخطط،

وإبلاغ السلطات العليا عن ذلك، بغرض تنظيم الإجراءات المضادة. ومجلس أمن الدولة في معرض تنفيذه لهذه المهمة، كان يحصل بشكل دوري على معلومات تجسسية عن النشاطات التي كانت تدور بهدف تحطيم دولة الاتحاد السوفيتي، هذا بالإضافة إلى تلك الوثائق المادية التي سبق الحديث عنها. كما تجدر الإشارة إلى أن المصادر الأجنبية، التي لا نشك بوثوقيتها وأمانتها كانت قد أعلمتنا بالخطط التي كانت تعد لإشعال حروب أهلية في جمهوريات الاتحاد السوفيتي، وحتى عن احتمال نشوب حرب أهلية، وتهديد جزء من الأراضي السوفيتية لصالح دولة ثالثة، والسيطرة الخارجية على الجيش السوفيتي. وإن جميع المعلومات العملياتية، التي تشير إلى الخطط بعيدة المدى لمزاحمينا الجيوسياسيين، كانت سرعان ما تعرض على شكل تقارير، على غورباتشيف وسواه من كبار رجالات الدولة. إلا أننا لم نجد أية ردة فعل مناسبة عليها.

صدم رجال المخابرات المضادة بالصمت الذي خيم على كبار رجالات الدولة، الذين لم يكترثوا بهذه المعلومات الاستراتيجية الهامة. ولم يكن معروفاً لنا، ما هي القرارات التي اتخذت بهذا الصدد، لأننا، على أية حال، لم نتسلم في مجلس أمن الدولة أي مهام تخص هذا التصدي.

كان يدور في كواليس مجلس أمن الدولة حديث مفاده، أنه بسبب هذا الصمت، **أقدم رئيس هذا المجلس ف. أ. كروتشوف، في جلسة مغلقة من جلسات مجلس السوفيت الأعلى، على تقديم تقرير أبلغه فيه عن خطط الغرب الهادفة إلى تدمير الاتحاد السوفيتي، كما أبلغ المجلس عن استخدام الخدمات الخاصة الأجنبية لما يسمى بعملاء الضغط. بعد ذلك، وصلت أصوات من الكريملن تشي بأن غورباتشيف منزعج جداً من هذه التصريحات ويكاد أن يتوقف عن استلام التقارير الصادرة عن مجلس أمن الدولة، إذ بدأ يهملها، معتبراً إياها غير موثوقة.**

وأصبحت وقائع إهمال القيادة العليا للمعلومات الهامة الواردة إليها من لوبيانكا، تتراكم كل يوم. وبما أن الأحداث قد بينت بأن أجهزة المخابرات والمخابرات المضادة كانت تحذر في الوقت المناسب من جميع

الخطط والبرامج والنشاطات التي يخطط لها ويقوم بتنفيذها الغرب، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، فإن قيادات الدولة السياسية العليا، وعلى رأسها غورباتشيف تتحمل المسؤولية كاملة عن الوضع التراجيدي الذي وصلنا إليه. والآن يعود الأمر للمؤرخين للبحث في حقيقة الدور الذي لعبته أجهزة المخابرات والمخابرات المضادة السوفيتية في التحذير من الخطط والبرامج والنشاطات الصادرة عن دول الغرب. أما أنا، فبدوري أستطيع أن أقول التالي: بغض النظر عن إحراق جزء كبير من الوثائق العملياتية، التي كانت قد استخدمت من قبل الخارج في المرحلة الحزينة، المعروفة بـ "الباكاتينية" لمجلس أمن الدولة، وما تم لاحقاً من إعادة "تنظيم" أرشيف مجلس أمن الدولة، بالشكل الذي لا يمكنك فيه ملاحقة أي أثر أو بصمات إلى نهاياتها، إلا أنه عاجلاً أم آجلاً ستتكشف الأسرار.

لاقى الخطاب الذي ألقاه كروتشوف في مجلس السوفييت الأعلى تقبلاً حسناً: أخيراً، تسنى لنا تفصيل هذه المعلومات الإنذارية، ليس فقط لحلقة صغيرة من حلقات القيادة، بل إلى أعضاء مجلس السوفيت الأعلى، القادرين على مطالبة الرئيس باتخاذ الإجراءات اللازمة للدفاع عن سلامة ووحدة أراضي الاتحاد السوفيتي. لكن، حتى هذه الآمال لم يتسن تحقيقها...

يشير أصحاب المذكرات - المشاركون بأحداث آب/ أغسطس وتشرين الأول/ أوكتوبر، لا سيما أعضاء ما يسمى "الفصائل الرئاسية"، إلى الغوغائية والصمت غير المتوقع، الذي ساد في تلك الأيام. وهم يكيلون اللوم على المساعدين والمستشارين، الذين لم يحذروهم في الوقت المناسب، كما يؤنبون أعداءهم الذين يتصارعون معهم. وفي المحصلة، الجميع كان يصب في نهر واحد - إلقاء المسؤولية على مجلس أمن الدولة.

إلا أن التاريخ الحقيقي ليس كذلك. إن مجلس أمن الدولة بالذات كان يقوم بحراسة سلامة ووحدة الدولة، أما القيادة الغورباتشيفية فكانت تتجاهل ذلك إما عن دراية أو بإهمال التحذيرات التي كانت تصلها عن الأخطار الحقيقية المحدقة بالوطن. ومجلس أمن الدولة بالذات هو الذي سعى إلى تنفيذ رغبة الشعب في المحافظة على الاتحاد السوفيتي،

التي عبر عنها في الاستفتاء الذي جرى في 17 آذار/ مارس 1991، والذي بين أن 76٪ من المواطنين الروس مع المحافظة على بقاء الاتحاد السوفيتي.

الاقتراب من آب/ أغسطس 1991

أتت نتائج الاستفتاء الشعبي لتملي على الغرب إدخال تعديلات على خططه المشتركة بخصوص تدمير الاتحاد السوفيتي. أتذكر جيداً، كيف أخذت تنشط بقوة، ما سمي بالصحافة الديمقراطية، حيث كانت تحث على القيام بالاضرابات وعقد الاجتماعات العامة. وكانت أصوات الإذاعات الغربية تدك مسامعنا ليل نهار. وهكذا بدأت حركة الهبوط التراجيدية لبلادنا من 17 آذار/ مارس (الاستفتاء) إلى آب/ أغسطس 1991.

أجل، كان الدور الرئيسي في شرذمة دولتنا، قد لعب في تلك الآونة، من قبل بعض وسائل الإعلام الجماهيري. إلا أن هذه الوسائل ليست شيئاً مجرداً، فهنالك خلف كل دورية صحفية، وكل برنامج تلفزيوني، تقف شخصيات معينة. وهنا تتساوى قوة وتأثير الصحافة من حيث تحمل المسؤولية، مع مسؤولية المؤلفين فيما كتبوا من أعمال كان لها دور فعال في الشحن المرير، الذي يشابه أثره ما تفعله القنابل النووية. هنالك نواة سلمية خيرة، وهنالك أسلحة نووية، لهما نفس المبدأ الفيزيائي، لكن كلاً منهما على النقيض من الآخر.

ستمضي سنوات وعقود، لكن الأجيال القادمة سوف تصل لمعرفة من كان له مصلحة في تدمير هذه الدولة العظمى، ومن هم الصحافيون الشباب الذين كانوا ينفذون طلبات سياسية تدعو إلى تقويض الاتحاد السوفيتي، الذين لم يفكروا بمسؤوليتهم التاريخية عن أبناء الأجيال القادمة وبأن مقالاتهم السوداء المدمرة كانت من أسباب الأوضاع التراجيدية التي تعيشها البلاد. (والآن يمكننا قول الأمر ذاته بخصوص مواقف وسائل الإعلام الجماهيري فيما يتعلق باتحاد روسيا الفدرالية مع روسيا البيضاء).

نوفادفورسكي وتجمع "التنوير"، هؤلاء وغيرهم ساهموا في الانتقال "من مرحلة الفساد الذي ساد في الامبراطورية السابقة إلى مرحلة التفكيك الحضاري".

كان هذا الأمر يعني أن يظهر على خريطة الاتحاد السوفيتي عدد يتروح بين 15 - 20 من الدول "المستقلة". في ذات الوقت كان كل من ياكوفلييف وشيفارنادزة وميدفيديف وسواهم، ممن كانوا يشكلون الحلقة الأولى المقربة من الأمين العام، كانوا يصرحون بأن مثل هذه الأمزجة الانفصالية لا تشكل أي خطر. أوضحت لنا النتائج، مرة أخرى أيضاً، أن موقف هذه الشخصيات ساهم في انهيار هذه الدولة العظمى. فهل هذا مجرد خطيئة أم توجهاً شريراً؟ يبقى هذا السؤال معلقاً ينتظر الإجابة.

عن ماذا كتب "سجين مؤاب"

هنالك الكثير مما يمكن قوله عن شيفرنادزة في مرحلة شغله منصب وزير خارجية الاتحاد السوفيتي. ففي مرحلة البيريسترويكا والاصلاحات، كان السيد شيفرنادزة (ولاحقاً كوزيريف) قد بذل مساعياً كبيرة ليقوم بتحويل نهج السياسة الخارجية، بالشكل الذي يفقد روسيا استقلاليتها على الحلبة الدولية، وأن يكون دورها في جميع المسائل المفتاحية كتابع مطيع للولايات المتحدة الأمريكية. فايريك هونيكر، الذي كان يعرف الكثير، كتب قبل وفاته بوقت قصير عما سماه خيانة شيفرنادزة. **انطلاقاً من وثائق محددة يتهم هونيكر كلاً من غورياتشيف وشيفارنادزة بأنهما ومنذ البداية حاكا مؤامرة مع أمريكا وألمانيا الغربية (لتفكيك النظام الاشتراكي). رأى هونيكر أن "تجديد ألمانيا الديمقراطية" أنجز بانضمامها إلى ألمانيا الغربية، وكما اتضح لاحقاً، فإن تطورات الأحداث في الاتحاد السوفيتي كانت ضمن خطط معدة مسبقاً في واشنطن، على إثر المحادثات التي دارت خلف الستار بين غورياتشيف وشيفارنادزة من جهة، والإدارة الأمريكية من جهة أخرى، قبيل "فجر البيريسترويكا".إلا أن المفتاح لبلوغ**

بما أنني من خريجي مدرسة الصحافة، كنت أتابع بشكل جيد الدوريات الصحفية، وكنت على علم بما يدور في مطابخها الداخلية.

في البداية كانت العملية تأتي تحت غطاء شعار "إشتراكية أكثر!".كانت هنالك أفعال لجعلها "أكثر ديمقراطية" و"أكثر إنسانية"، وبين السطور كانت تصدح دعوات لتحرير الاقتصاد والمجتمع من "نظام الإدارة الأوامري". وعلى إثر الدعوة إلى القضاء على المركزية في إدارات الدولة، شنت حملة كبيرة تدعو للانفصال. ومن هنا ظهر مفهوم "تفكيك الفدرالية"، المفهوم الذي كان يعني القضاء النهائي على المركز الاتحادي. وبعد أن بوشر بتنفيذ طلب أخذ "الأولوية لقوانين الجمهوريات على القوانين الاتحادية"، أخذت توهن العلاقات الحقوقية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الجمهوريات. وعلى التوازي مع ذلك، كانت تدور حملة تدعو إلى نزع السياسة عن النقابات المهنية وإبعاد كل من الجيش وأجهزة أمن الدولة ووزارة الداخلية عنها أيضاً.

كانت هذه الحملات الهوجاء والمخطط لها من الخارج، تتراكم الواحدة تلو الأخرى. كما أعطت هذه الهزات والقلاقل الواسعة التي حدثت للدولة ثماراً جيدة للأعداء. ولم يكن لدى موظفي أمن الدولة أية شكوك بأن هذه الحملات هي عبارة عن جزء من خطة عامة وأن أولئك الناس الذين ساهموا في تنفيذ هذه الخطة، من حيث يدرون أم لا يدرون، أصبحوا أدوات في أيادي مراكز الغرب التخريبية. كما يشير حجم هذه الحملات وتتابعها، إلى أن إنتاجها تم بسوية عالية من المهنية. ولا يمكن لأي "هيئة أركان داخلية" مهما كانت ذات عقل كبير، أن تتمكن من القيام بتنفيذ هذه المهمة المتعددة الخطط، فهنا بالذات كنت تتحسس جيداً أيادي ماهرة وخبيرة.

ظهر على شاشات التلفزيون وفي وسائل الإعلام الجماهيري وفي الاجتماعات سلسلة كاملة من "السياسيين" الجدد، الذين توضحت الآن علاقتهم بهذه النوايا التدميرية. ومن بين هؤلاء ألن بونير ويوري أفاناسيف وأناتولي سابتشاك وغينادي بوربوليس وغالينا ستار وفاليري

هدف تفكيك النظام القائم في الاتحاد السوفيتي، وإضعاف القيادة الحزبية فيه، قد تمت صناعته قبل ذلك أي في عام 1985، وهذا ما يراه هونيكر.

تسنى لشيفارنادزة، لسبب ما، أن يبقى طويلاً في الظل. إلا أن الأسرار قد انكشفت بالصدفة. ففي آب / أغسطس 1993، قتل في أحد ضواحي تفليس* فريد غودراف وهو أمريكي يبلغ من العمر 45 عاماً وشغل آنذاك منصب المستشار لرئيس جورجيا. واتضح على إثر هذا الاغتيال أن هذا الأمريكي ما هو إلا ضابط من كوادر وكالة المخابرات المركزية الأمريكية. وقد كتبت الصحيفة الكندية "تورنتو ستار- Torento Star" في عددها الصادر في 16 آب / أغسطس 1993، مقالة تحت عنوان "موت عميل يكشف عن روابط غريبة للمخابرات". جاء فيها: لأول مرة لا تنكر حكومة الولايات المتحدة حقيقة أن المقتول هو في الواقع عميل للمخابرات، وأنه أثناء مكوثه في بلد غريب، كان يقوم بتنفيذ مهمة لوكالة المخابرات المركزية. وهكذا، يؤكد موت غودراف، الخبر الذي أوردته الصحافة والذي يقول أن الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، قام بتكليف وكالة المخابرات المركزية والقوات المسلحة الخاصة بمهمة سرية - **نفذوا البرنامج الخاص القاضي بالعمل على تثبيت أدوار شيفارنادزة في السلطة.**

ما هي السياسة التي يتوجب على شيفارنادزة القيام بتنفيذها تحت ظلال الحراب الأمريكية. في الغرب يعرفون شيفارنادزة كـ "سياسي موثوق تماماً"، ذلك الذي لعب دوراً عالي الأهمية "في موت الامبراطورية الشرقية". للإجابة على هذا السؤال، أريد أن أعرض مقتطفاً من معلومة سرية تعود لمصدر أجنبي في حوزة المخابرات الروسية:

« تولي الولايات المتحدة، في الوقت الحاضر اهتماماً خاصاً لتعزيز التأثير على دوائر جورجيا وأرمينيا الحكومية. ولهذا الهدف، توجه إلى هذين الاقليمين مختلف أنواع الخبراء والمستشارين، ممن لهم فيها علاقات قربى،كما جرى العرف. كما كان بعضهم يخضع لدورات إعداد في مدارس

---

* تبيليس - بالعربية تفليس - عاصمة جورجيا - المترجم.

وكالة المخابرات المركزية. وقد توجهت أنشطة هؤلاء الأشخاص، قبل أي شيء آخر، إلى تقويض الاستقرار في جورجيا، وأرمينيا، وإشعال الصراعات والنزاعات على حدودهما، إلى الدرجة التي يصبح فيها بالإمكان التدخل العسكري فيهما تحت غطاء "القبعات الزرق"، وذلك بهدف القضاء والسيطرة على الأسلحة النووية المتواجدة على أراضيهما. وفيما يتعلق بروسيا، فإن الولايات المتحدة تسعى لوضع مسائل تقليص وتدمير الأسلحة النووية الاستراتيجية تحت سيطرتها، لكي يتسنى لها لاحقاً إملاء شروطها والانتقال للسيطرة على القدرات النووية التكتيكية المنتشرة على أراضي القفقاز. وفي الولايات المتحدة هنالك فكرة سائدة تقول أنه يجب على كلينتون أن يتابع تنفيذ الخط الاستراتيجي الذي سار عليه بوش، لأن ذلك يصب في مصالح رجال المال الكبار، وكل من يقف خلفهم من رجالات الدولة الأمريكية».

تناقلت وكالات الأنباء الأجنبية بعض الأخبار عن "القبعات الزرق". في آذار/ مارس 1994 قام شيفارنادزة بزيارة إلى الولايات المتحدة، تمكن أثناءها من إقناع بيل كلينتون بضرورة التواجد العسكري الدولي في جورجيا. وأوردت صحيفة "الواشنطن بوست" تصريحاً لشيفارنادزة قال فيه إن القوات المسلحة الدولية يجب أن تدخل أبخازيا، "لكي تؤمن العودة الآمنة للنازحين". "ودون المشاركة المقررة للولايات المتحدة.. من الصعوبة بمكان أن نتوقع حلاً للنزاع". هذا ما صرح به شيفارنادزة لرئيس تحرير "الواشنطن بوست". وهكذا وضع شيفارنادزة أسس تطوير التعاون العسكري بين جورجيا والولايات المتحدة، حيث وقع مع وزير الدفاع وليم ديري تصريحاً مشتركاً حول هذه المسألة. أكدا فيه على ضرورة فتح الممثليات العسكرية لكلا البلدين وتنفيذ "برنامج التعاون العسكري"، الذي يدخل في عداده تقديم المساعدة الأمريكية والدعم المادي لإعادة بناء القوات المسلحة في جورجيا.

قامت وكالة المخابرات المركزية بتنفيذ برنامج سري، اشترت بموجبه أحدث أنواع منظومات الأسلحة المتوفرة في جمهوريات الاتحاد

السوفيتي السابق، هذا ما جاء في صحيفة "بوستون غلوب"، عازية ذلك إلى مصدر رفيع المستوى في الولايات المتحدة. وحسب تأكيد الأخير «كانت جهود وكالة المخابرات المركزية التي صبت في هذا الاتجاه، رائعة بنتائجها - فالولايات المتحدة أصبحت تمتلك الآن الصواريخ السوفيتية البالستية وأحدث أنواع الطائرات السوفيتية أيضاً». وكان تنفيذ هذا البرنامج من قبل وكالة المخابرات المركزية، يستهدف تحقيق ثلاثة أهداف:

«الحصول على براهين وأدلة تفيد بأن الولايات المتحدة متفوقة على الاتحاد السوفيتي في مجال التكنولوجيا العسكرية، وتأمين إمكانية استخدام الاختراعات السوفيتية العسكرية في التسليح الأمريكي، وتزويد القوات المسلحة الأمريكية بمعلومات عن قدرات التكنيك العسكري السوفيتي، الموجود في بلدان "العالم الثالث". إن الجزء الأكبر من هذا التسليح، كما تقول "البوستن غلوب"، يصل إلى الولايات المتحدة عبر "جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق الجنوبية(أذربيجان وجورجيا) التي تمتلك تكنيكاً عسكرياً بري ودفاع جوي حديث. وهذه الأخيرة يتزعم السلطة فيها إدوارد شيفارنادزة، الذي يعتبر الصديق الحميم لآخر مستشاري الأمن القومي الأمريكي».

وكما تشير "الشخصية الأمريكية الرسمية" فإنه من أجل شراء أسلحة الاتحاد السوفيتي السابق، كانت وكالة المخابرات المركزية تتصل عادة بـ "أجهزة المخابرات المحلية":"تحدد بالضبط الاصناف والنماذج والكميات التي يراد شراؤها، بعدها يتم الحصول على الاتفاق على أسعارها بالدولار الأمريكي، ومن ثم يجري شحنها بأسلوب كلاسيكي، بعد أن تختم بـ "المطرقة والمنجل". فتحت جنح الظلام تحط الطائرة، دون إشارات تعريف أو بما هو شبيه بذلك... وكان الرئيس الأمريكي يوافق على التنفيذ دائماً مع الحفاظ على إجراءات التمويه هذه".

من ذلك يتضح، وبدون شك، أن للأمريكان سببهم في حراسة شيفارنادزة والمحافظة عليه...

حول نتائج الاستفتاء ...

هنالك وقائع أخرى من المفيد التعرف عليها. ففي تلك الآونة، ذاع صيت كرّاس، صدر تحت عنوان "ما العمل؟". ومن الواضح أن مؤلف هذا الكراس غافرِّيل بوبوف، أو قد يكون تشيرنيشيفسكي، كان يحاكي لينين في اختيار هذا العنوان، وقد عرض في كراسه خطة للبيريسترويكا في الاتحاد السوفيتي، يقترح فيها بدهاء استبدال الاتحاد السابق، بكتلة أخرى تتشكل من 30 - 40 دولة، وفي هذه الخطة لا يتم فقط توزيع أراضي البلاد، بل واقتصادياتها. جوهر الخطة - تدمير كل شيء، أي شيء وبأي شكل كان يمكنه أن يعيد ولادة الدولة العظمى من جديد. وليس صدفة، صدور الأعمال الكاملة لبوبوف في الولايات المتحدة في ثماني مجلدات، لأنه في أعماله هذه، ليس إلا كمن يجلب القمح إلى الطاحونة السياسية والأيديولوجية والاقتصادية الأمريكية.

كان لسفير الولايات المتحدة الأمريكية، صلات وعلاقات مع العديد من "الديمقراطيين". كان يدعو بعضهم إلى الاستقبالات الرسمية، التي كانت تجري في مبنى السفارة، وإلى لقاءات خاصة كانت تعقد مع رجال الكونغرس، الذين كانوا يقدمون من أمريكا.

أقدم هذا السفير على إرسال رئيس مجلس سوفيتات موسكو غافرييل بوبوف بزيارة خاصة إلى الولايات المتحدة، حيث قام الأخير هنالك بإجراء لقاءات مع الأمريكان، أخبرهم فيها عن مواقف القيادة السياسية السوفيتية، وعرض تنبؤاته عن مجرى تطور الأحداث السياسية الداخلية في الاتحاد السوفيتي. وحسب تقديرات الأمريكان، قدم بوبوف معلومات مفيدة عن وضع الاتحاد السوفيتي، كما تميزت لقاءاته مع الشخصيات الأمريكية بـ "الانفتاح والصراحة".

أما الصحافة في الغرب، التي كانت تكيل المديح لبوبوف فهي التي "باعته مع أحشائه". ففي شباط / فبراير 1993، كتبت جريدة "الواشنطن بوست" قائلة:

« قام رئيس بلدية موسكو في شهر حزيران/ يونيو 1991، وفي أوج الأزمة السياسية في الاتحاد السوفيتي، بزيارة غير مخططة إلى سفارة الولايات المتحدة. بعدمضي عدد من الدقائق من اللقاء الحواري حول أجهزة تنصت المخابرات السوفيتية على السفارة الأمريكية، أخذ غافرييل بوبوف ورقة بيضاء وكتب عليها الآتي: « من الضروري أن أتمكن بأسرع ما يمكن إرسال رسالة إلى بوريس يلتسين ... الانقلاب ممكن الوقوع. يتوجب عليه أن يعود سريعاً إلى موسكو». (كان الرئيس الروسي المنتخب حديثاً في زيارة لواشنطن). وفي معرض متابعته اللقاء، كما لا يحدث أبداً، أمسك السفير الأمريكي جوك ميتلوك بالقلم وكتب كلمة واحدة "من؟".

ذكر بوبوف جواباً على ذلك كتابةً لأسماء ثلاث شخصيات: رئيس الوزراء فالانتين بافلوف، رئيس مجلس أمن الدولة فلاديمير كروتشوف ووزير الدفاع ديمتري يازوف: « سوف أنقل هذا الخبر مباشرة إلى واشنطن ». كتب متيلوك جواباً على ذلك...

إنها صراحة رائعة! إنها تقدم لنا غذاءً مفيداً للتأمل، يكفيها انطلاق شرارة أحداث آب/ أغسطس من قبو السفارة، فمن كان مستفيداً في إشعال هذه الدراما.

أذكر، أنه في تلك الآونة كان يجري العمل حول مشروع اتفاقية اتحادية جديدة. حيث كانت المجموعة المكلفة بوضع هذا المشروع تجتمع دورياً في صالة سينما تقع في منطقة موروزفكا، بالقرب من المدينة الخضراء. وكانت هذه الاتفاقية الاتحادية، في حال خروجها إلى النور، آخر أمل للحفاظ على الاتحاد السوفيتي، والمباشرة في تجديد العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الأطراف المشاركة.

إلا أنه ما أن تم وضع مشروع هذه الاتفاقية الاتحادية، حتى ساد صمت القبور. بعد ذلك، وفي نيسان/ ابريل 1991 تم عقد لقاء بين زعماء الجمهوريات، هذا اللقاء الذي دخل التاريخ تحت اسم اجتماع "بقية الشموع"، حيث تم فيه وضع مشروع مختلف تماماً عن المشروع السابق. اختلف هذا الأخير عن الأول، بأنه أقدم على إهمال جميع نتائج الاستفتاء

الشعبي العـام الـذي أجـري في 17 آذار/ مـارس. وبـدلاً مـن الحديـث عـن اتفاقيـة اتحاديـة، دار الحديـث عـن فيدراليـة الجمهوريـات. نظـر مشـروع اتفاقية "بقية الشموع" في تحويل دولتنا إلى اتحاد دول.

ومن الواضح أن مثل هذا النموذج من الاتفاقيات يتناقض مع نتـائج الاستفتاء وكان قد تطاول على الدستور المعمول بـه في الاتحـاد السوفيتي. أدرك واضعو هذا المشروع آنذاك بأنه لا يجوز لهم أن يتعجلوا في تطبيقه، لأن أمزجة المجتمع كانت معادية لسياسات غورباتشيف. وكانت تلوح في الأفق معالم إمكانية الإطاحة به، عن طريق التصويت على طرح الثقة في مجلس نواب الشعب.

لذا وفي 29 تموز/ يوليـو 1991، تم في نوفو أوغـارييف، عقد لقـاء بين كل مـن غورباتشيف ويلتسين ونزاربـايف، تم فيـه الاتفـاق علـى توقيـع هـذه الاتفاقية، لا في أيلول/ سبتمبر ـ تشرين الأول/ أوكتوبر، كما كان مفترضاً، بل في 20 آب/ أغسطس 1991. تسمح لنـا العديد من الوقـائع أن نصـل إلى استنتـاج تـاريخي مهـم، مفـاده أن هـذا القـرار بـالذات كـان قـد سـرع مـن الوصول إلى أحداث آب/ أغسطس، انطلاقاً من أنهم كانوا قـد حـافظوا على سرية مشروع الاتفاقية، ليس فقط عن المجتمع، بل حتـى عـن كبـار رجالات الدولة.

في غضون ذلك، توجه غورباتشيف، في مثل هذه الأوضاع العصيبة، إلى فوروس لقضاء فترة نقاهة، تهرباً من طلبـات لمقابلته، كـانت تقدم لـه مـن بعض أعضـاء القيـادة العليـا للدولـة. وهكـذا صنعـت الرهانـات. وبـدأت اللعبة الكبيرة.

وها هما، كروتشكوف ويـازوف، اللذان كانـا يملكـان معلومـات كاملـة عن الأوضاع في البـلاد، جربـا محاولـة التدخـل في مسـار الأحـداث. ففـي 5 آب/ أغسطس قاما بمعرفة غورباتشيف، بتشكيل مجموعـة عمـل ليسـت بـالكبيرة لدراسة مسألة فرض الأحكام العرفية.

لا يجـوز بـأي شكل مـن الأشـكال النظـر إلى تصرفـات كروتشـكوف ويـازوف كأنهـا أفعـال جـرت "مـن وراء الكواليـس". وعندمـا تقـرر فـرض

قانون الأحكام العرفية، كلف كل من مجلس أمن الدولة ووزارتي الداخلية والدفاع بوضع خطط إجراءات والاعداد لأعمال من شأنها تطبيق هذا القانون،كما ساهم في ذلك المدعي العام. والجميع كانوا يتصرفون بشكل صارم، من خلال أطر القوانين المرعية.

ماذا جرى بعد ذلك؟ فالأحداث معروفة للجميع. أما غورباتشيف فبحجة صحته المتوعكة، أخذ يترقب الأحداث فحسب. تبرع أحدهم بإسداء نصيحة له بعدم مغادرة فوروس. ما سبب إسداء هذه النصيحة؟ وأنا بدوري هنا أسمح لنفسي بإبداء وجهة نظر. فأنا أعتقد أنهم كانوا ينفذون لعبة على غورباتشيف. انقلبت الأحداث في موسكو بذلك الشكل، الذي تمكنت فيه الخدمات الخاصة الأمريكية من امتلاك القدرة على استخدامها وتنفيذ هذا الانقلاب، الذي كان هدفه التخلص من الحزب الشيوعي السوفيتي مرة وإلى الأبد. إلا أنه لتنفيذ ذلك، كان لا بد من التضحية بغورباتشيف. وبنسبة احتمال عالية، أستطيع أن أفترض أنه تم حينها إجراء اتصال فوري بين السفارة الأمريكية في موسكو والإدارة الأمريكية في واشنطن، نصحت خلاله الأولى الإدارة باستبدال الاعتماد السياسي من غورباتشيف إلى شخصية أخرى. وأعتقد أن مثل هذه الموافقة قد بُلغت.

أستطيع أن أقدم بهذا الخصوص بعض الأدلة:

في 27 آذار/ مارس 1992، نشرت الخدمة الصحفية لريتشارد نيكسون مذكراته حول المساعدة التي قدمت لموسكو من قبل جورج بوش. فبعد مرور سبعة أشهر على أحداث آب/ أغسطس، تم التمكن من توطيد دعائم النظام الجديد، كانت هذه الفترة قصيرة، من وجهة نظر نيكسون. « يجب على الغرب أن يقدم كل إمكانياته لمساعدة الرئيس الجديد». هذا ما نصح به نيكسون بوش. وفيما عدا ذلك فإن الولايات المتحدة والغرب يكونان في معرض المجازفة بالنصر في الحرب الباردة. وحسب تأكيدات الرئيس السابق « لم يترك الغرب فرصة إلا واستغلها، في سبيل التأثير على المسار التاريخي للخمسين عاماً المنصرمة». ولاحقاً يقول نيكسون:

« روسيا - إنها المفتاح إلى النجاح. وهنالك بالذات سوف نربح أو نخسر المعركة في "الحرب الباردة". ولا يمكن أن يكون هنالك دولة أهم منها في سلم الرهانات ».

تشير هذه المقتطفات المقتطعة من مذكرات نيكسون، كيف كان يخطط رؤساء أمريكا السابقين والرئيس الحالي، ومتى أصبحت شهياتهم طيبة. ويجدر القول هنا أن مذكرات ريتشارد نيكسون كانت قد لعبت دوراً معيناً في تشكيل السياسة الأمريكية فيما يتعلق بروسيا، تلك التي خصص لتنفيذها 24 مليار دولار. في روسيا علموا بمقدار هذا المخصص، حيث كان غايدار قد نقل هذا الخبر (الوعد) وهو مبتهج. إلا أننا لم نر هذه الدولارات قط.

يمكننا تقديم براهين أخرى تثبت بأن الحكومة الأمريكية بذلت جهوداً كبيرة للتأثير على مجرى الأحداث في روسيا، وتوجيهها بالاتجاه الذي يحقق مصالحها.

لم أضع نصب عيني هدف وصف تتابع الأحداث التي جرت بعد آب/ أغسطس في روسيا، لكنني أقدم هنا وقائع تؤكد على أنها لم تجر دون تقديم "الإلهام والتنظيم" لها من قبل الخدمات الخاصة الغربية. حيث وجّه التحالف الغربي بزعامة الولايات المتحدة، المعادي لروسيا، جهوده باتجاه العمل على انهيار الاتحاد السوفيتي، وبعدها تم تقزيم روسيا لتصبح من الدول الواقعة في المرتبة الثالثة من الأهمية في العالم. هذا ما اعترف به بوش بالذات، الذي صرح في مؤتمر الحزب الجمهوري المنعقد في آب/ أغسطس 1992، قائلاً إن تدمير الاتحاد السوفيتي تم بفضل « بُعد رؤى وقرارية رؤساء الولايات المتحدة من كلا الحزبين ».

أعلم مجلس أمن الدولة، انطلاقاً مما توفر له من وثائق مادية، القيادة السوفيتية آنذاك، بأن الغرب قد أوكل لدول البلطيق أن تكون الشرارة في تفكيك الاتحاد السوفيتي. كما قدمنا تقارير كثيرة عن الأنشطة الواسعة النطاق في تجنيد العملاء لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية وأجهزة مخابرات ألمانيا وسواها من الخدمات الخاصة الأجنبية. كما أعلمنا

"القيادة" بما يجري في البلطيق من تشكيل مجموعات سرية مسلحة. وأشرنا بشكل خاص، إلى أن المخابرات الأمريكية تجهز التربة المناسبة للاعلان على الملأ بأن لها "مصالح حيوية" في البلطيق.

أسرار "النطاق الصحي"

على التوازي مع الأمريكان، لم تكن أجهزة مخابرات ألمانيا الغربية أقل نشاطاً. لقد حصلنا على عدد من الوثائق، التي تشير بصورة غير قابلة للدحض، أن الخدمات الخاصة في ألمانيا الغربية كانت قد أعدت برنامجاً لترسيم تدريجي لحدود الدولة الألمانية تستعيد فيه تلك الأراضي التي استقطعت منها نتيجة الحرب العالمية الثانية من قبل دول أخرى. وحسب أفكار الاستراتيجيين الألمان يجب أن تحل هذه المسألة على حساب بولونيا وتشيكوسلوفاكيا ودول البلطيق بواسطة الأنشطة الموجهة التالية:

- التوجيه الهادف لرؤوس الأموال والعمالة الألمانية إلى المناطق المستهدفة من الدول الأخرى.
- توسيع عمليات الدمقرطة وتشكيل اقتصاد السوق ذي النموذج الغربي في دول أوروبا الشرقية، وإزالة العقبات أمام هجرة القوة العاملة ودخول رؤوس الأموال الأجنبية.
- بعث وتعزيز علاقات الدياسبورا التاريخية مع الجالية الألمانية في الخارج.
- إجادة استخدام العامل القومي.

أصبحت هذه الخطط، في تلك المرحلة، تمتلك سمات محددة، وصبت بصفة خاصة في برنامج تشكيل ما يسمى "إقليم البلطيق الغانزي". قامت بصياغة هذا البرنامج مجموعة من الخبراء الألمان، الذين قاموا بأبحاث حول سبل تطوير اقتصاديات دول البلطيق وإقليم كالينين، وذلك بطلب خاص مما سمي بمجلس البلطيق (مركزه في تالين).

استنتج هؤلاء الخبراء بأنه من أجل الدخول إلى الاتحاد الأوروبي، يجب على لاتفيا وليتوانيا وإستونيا والاقليم الروسي (الذي كان يدعى سابقاً كينغسبرغ)، كمرحلة أولى أن تشكل "إقليم البلطيق الغانزي". يكشف تقرير الخبراء، من خلال النسخة المصورة التي كانت بحوزتي، أهداف وشروط تشكيل مثل هذا الإقليم:

« إن تشكيل "إقليم البلطيق الغانزي" هو المرحلة الأولى التمهيدية الضرورية، لمرحلة لاحقة وهي دخول دول البلطيق الثلاث و"إقليم كينغسبرغ الأوروبي" في الاتحاد الأوروبي. بعد عام 2000 ستصبح التجارة حرة بين جميع الدول الداخلة في الاتحاد الأوروبي، وأيضاً سيطبق الأمر على الدول الاسكندنافية وبولونيا وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا وإستونيا ولاتفيا وليتوانيا و"إقليم كينغسبرغ الأوروبي"، التي تستطيع جميعها أن تصبح أعضاءً في الاتحاد الأوروبي. وسيصبح بحر البلطيق بحراً داخلياً للاتحاد الأوروبي، الذي سيكون له مع دول البلطيق علاقات وطيدة جداً.. ».

نقرأ لاحقاً: « يجب على كينغسبرغ، ريغا، كلايبيدا وريفيل، أن تصبح موانئ حرة. ويجب أن يظهر في مركز هذا الإقليم الاقتصادي مطار دولي كبير جديد (مطار غانزي). ومن الضروري أن يقوم اتحاد البنوك الدولية (الكونسرتسيوم) بإشادة طريق أوتوستراد يتألف من 6 ممرات، يمكنه ربط هامبورغ بلينينغراد عبر دانزيق وكينغسبرغ وريفيل. وعبر "أوتوستراد غانزي" يجب أن تمر ناقلات الركاب والبضائع المتوجهة من غرب أوروبا إلى شرقها وبالعكس ».

يحتاج ما ورد سابقاً إلى تعليق مختصر. أريد أن أذكر أن كينغسبرغ اليوم تحمل اسم كالينينغراد وهي جزء من الأراضي الروسية، التي كانت دول العالم أجمع قد اعترفت بوضعها الحالي في عام 1945، في اتفاقية بوتسدام. إلا أن دول الاتحاد الأوروبي، لا سيما ألمانيا منها ودول البلطيق، قد رأت أنه يجب ربط السياسة مع روسيا بالسياسة التي ستتبعها الأخيرة في إقليم كالينينغراد.

بالنسبة لأيديولوجيي الاتحاد الغانزي، نرى بأنهم ينظرون بتبسيط إلى هذه المعضلة السياسية. إذا أعادت روسيا هذه الأراضي إلى ساحة السوق الأوروبية، سنقدم لها مساعدة وبعض القروض. وإذا أخذت تعبر عن عدم الرغبة في نزع السلاح عن "المخفر الأمامي الأوروبي" فإن أوروبا ودول البلطيق سوق تقوم بممارسة ضغوط اقتصادية وسياسية على روسيا الفدرالية.

أما فيما يتعلق بمصير الاتحاد السوفيتي فإن مصالح ألمانيا الغربية تطابقت تماماً مع المصالح الأمريكية ـ التوصل إلى تدميره وفي المقام الأول فصل دول البلطيق، التي كان الألمان يملكونها منذ القدم، عنه. ومنذ القدم، أثبت أن التوازنات التاريخية تساعد على معرفة مغزى الأحداث المعاصرة، كما أنه أحياناً قد يصبح الماضي مفتاحاً لإشعال أكثر مشاكل وظواهر الحاضر، التي كانت مهملة. انطلاقاً من ذلك، يقدم لنا مثال "غانزي" درساً مفيداً. أما فيما يتعلق بدول البلطيق، فإنها كانت من حقول العمل النشيط للخدمات الخاصة الألمانية، منذ القدم. ولم يخمد اهتمام هذه الخدمات بهذا الاقليم أبداً، حيث كانت دائماً تترك بصمات واضحة، خلفتها أنشطتها الاستخباراتية الواسعة فيه.

يتضمن العمل الروتيني لأي جهاز مخابرات، أن يكون هنالك عميلان في الاحتياط لكل عميل عامل، لاستبداله في حال انكشاف أمره، وهما يعملان بشكل مستقل مستخدمين عملاء خاصين بهما أو أية إمكانيات أخرى. تمركز أحد العملاء في الثلاثينات في السفارة الألمانية في تالين، وكان يوجه عمله البارون فون دورنبرغ، الذي كان يعمل في إستونيا تحت غطاء ملحق عسكري. وكانت مهمته تنحصر في: تشكيل أجنحة مستقلة من العملاء من عداد الجالية الألمانية، التي كانت تعيش في دول البلطيق، والعمل من خلال هذه الأجنحة في صفوف المتعصبين القوميين المحليين بهدف دفعهم إلى تحقيق "الاستقلال"، الذي يتبعه تأسيس دولة تصبح تحت الهيمنة الصريحة أو الخفية لألمانيا.

في هذه المرحلة بالذات بدأت تخضع سياسات كل من لاتفيا وليتوانيا وإستونيا لمصالح ألمانيا، أمريكا وبريطانيا. ونتيجة لذلك أخذت

هذه الدول تحول أراضيها إلى حلبة تنطلق منها أعمال التحرشات المعادية للسوفيت.

وليس صدفة، أن يبدأ تدمير مجلس أمن الدولة السوفيتية من دول البلطيق بالذات. كما أنه ليس صدفة أيضاً أن تقوم الخدمات الخاصة الغربية باختيار طرق حل المسألة المدرجة في رأس جدول الأعمال - عزل عدونا الخطير "من اللعبة" تدمير أجهزة المخابرات السوفيتية...

"الجبهات الشعبية" والنزعة القومية

في آب/ أغسطس 1988 زار ليتوانيا ياكوفليف، عضو المكتب السياسي وسكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي، مؤدلج الحزب الأول. التقى ياكوفليف هنالك بزعامات "الجبهات الشعبية" المتشكلة، وتوصل نتيجة هذه اللقاءات إلى قناعة مفادها أن هدف هذه الجبهات هو الانفصال عن الاتحاد السوفيتي. وأقدم ياكوفليف هنالك على لعب لعبة مزدوجة. فعلى الملأ ألقى خطاباً تحدث فيه عن صداقة الشعوب،وبشكل خفي أوضح لطلابه استراتيجية وتكتيك تحقيق المهمة الملقاة على عاتقهم.

كان ف. ن. شفيد، السكرتير الثاني السابق للجنة المركزية لليتوانيا (على قاعدة الحزب الشيوعي السوفيتي)، محقاً عندما صرح بأن ياكوفليف قدم عملياً التأسيس الفكري - النظري للعملية التي جرت في هذه الجمهورية في كانون الثاني/ يناير 1990، عندما سالت الدماء في شوارع فيلنوس. وياكوفليف بالذات هو الذي دعم الأمزجة الانفصالية لـ "السايوديس". فهو في مجرى هذه الزيارة لعب على وتر الأمزجة القومية. بعد زيارة ياكوفليف إلى ليتوانيا شعر الـ "سايوديس" الذي كان موقفه غير محدد، بأنهم سيجعلون منه القوة السياسية الرئيسية. أما قادة الـ "سايوديس" فأصبحوا يعلنون بصراحة أن هدفهم - تدمير الامبراطورية

السوفيتية. وبدفع ومباركة ياكوفليف نشر السايوديسيون في ليتوانيا جواً من الإرهاب الروحي ضد جميع المواطنين ذوي التوجهات المناصرة للروس.

كرر هذا التاريخ ما كان قد حدث في ألمانيا وحتى في ليتوانيا ذاتها. أصبحت النزعة القومية الشديدة التعصب التي حملها السايوديسيون، الذين وصلوا إلى السلطة تحت شعار "ليتوانيا لليتوانيين!"، تكراراً حرفياً للأفكار النازية.

وهنا نكون قد أفشينا سراً من الأسرار، حينما نقول أن الخدمات الخاصة الغربية استخدمت في دول البلطيق تشكيلات أجنبية ذات نزعات قومية وذلك بهدف إثارة النزعات والمشاحنات القومية. وأكثر هذه التنظيمات نشاطاً كانت منظمة المهاجرين الليتوانيين، بما فيها المجلس الأعلى لتحرير ليتوانيا. ففي 30 آب/ أغسطس 1989 أعلن رئيس هذا المجلس ك. بوبياليس أن إذاعة "أوروبا الحرة": « تراقب باهتمام شديد الأحداث الجارية في ليتوانيا، وتبذل كافة جهودها لإظهار الخطوات الواثقة لليتوانيين في نضالهم من أجل الاستقلال،وذلك للعالم أجمع، لا سيما للدول الغربية منه ».

وبالطبع ساهمت في هذا الصراع أيضاً قوى داخلية. وكانت هذه القوى أكثر صراحة ووضوحاً في التعبير عن غاياتها. ففي أيار/ مايو 1989 صرح أودروس جوباليس، أحد رموز هذه القوى: « أظن أنه بهدف تحقيق استقلال ليتوانيا، من المفيد استخدام جميع الطرق ». أما س. بوشكافيتشوس، قائد اتحاد الشبيبة القومي، فيقف في آب/ أغسطس من ذات العام قائلاً: « الآن نحن بحاجة إلى ليتواني قومي، ليتواني مقاتل ».

ماذا كان يكمن خلف هكذا محاكمات عقلية؟ حتى في السنوات الأخيرة، وفي معرض إلقائه نظرة على الأوضاع العالمية، كتب وزير الخارجية السابق لليتوانيا البرجوازية ستاسيس لوزارياتس قائلاً: « على أية حال، ولكي ندمر الاتحاد السوفيتي كدولة أو على الأقل لإضعافها إلى الدرجة التي نستطيع فيها تحقيق استقلال ليتوانيا، يجب أن توجه لها ضربة من الخارج، أي أن تشن حرب ضدها. وهذه الحرب قادمة،وقناعتي

هذه ستبقى ثابتة، وأعتقد أنه سيستخدم السلاح النووي في هذه الحرب. هكذا يفهمون هذه المسألة في الغرب».

كانت المنظمات المعادية للسوفيت في دول البلطيق، سابقاً وحتى مشارف التسعينيات، مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالخدمات الغربية الخاصة. وستاسيس لوزارياتس يعلم تماماً ماذا يقول عن تدمير الاتحاد السوفيتي، لأنه في تلك السنوات، كانت دوائر الغرب العسكرية تضع الخطة تلو الخطة لتوجيه ضربة نووية ضد الاتحاد السوفيتي. وكانت أجهزة المخابرات الليتوانية على علم بعمالة لوزارياتس وعلاقاته السرية مع وكالة المخابرات المركزية الأمريكية.

كان لوزارياتس يشغل منصب المدير للقسم الليتواني في "إذاعة الفاتيكان" وكان يستخدم شقته في روما لاصطياد المهاجرين الليتوانيين إلى إيطاليا، وإعطائهم كلمات التعارف السرية وأجهزة الاتصال واستخدامهم في إرسال معلومات استطلاعية على قنوات بريدية لعناوين معينة. وكان يعمل في مقره أشخاص من موظفي إذاعة "الحرية" أيضاً. لاحقاً شارك هذا الإنسان الذي يعتبر كادراً من كوادر وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، في انتخابات فيلنوس وكاد أن يصبح رئيساً لليتوانيا. أما أول رئيس لليتوانيا فكان كما هو معروف، لاندسبرغيس، الذي تبين أنه من أكثر تلاميذ ياكوفلييف مقدرة. كان والده من الشخصيات الحكومية الهامة في ليتوانيا، ومن الذين استقبلوا القوات الفاشية بالخبز والملح. أما لاندسبرغيس ـ الصغير، فقد تزعم أحد أكثر التنظيمات رجعية، والتي تميزت بميول فاشية، من عداد "الجبهات الشعبية ـ سايوديس".

في 20 شباط/ فبراير 1992، قرأ في تلفزيون ليتوانيا مقتطفاً من جريدة "الواشنطن بوست"، التي نشرت وثيقة سرية تعود للبنتاغون، تحتوي على خطة الاجراءات الدفاعية الرئيسية. وحسب هذه الخطة كانت ليتوانيا داخلة في "دائرة المصالح الحيوية لأمريكا". ولوحظ في هذه الخطة أنه في حالة "هجوم القوات الروسية على ليتوانيا، سوف تقوم أمريكا وحلف الناتو بالاقدام على شن حرب شاملة وواسعة ضد روسيا". أما تعليق

لاندسبرغيس على درجة خطورة خطط الولايات المتحدة على البشرية قاطبة، فكان ممتعاً: « لا يجب أن نستغرب ولا أن نمتعض، حينما نعلم أن أمريكا مهتمة بصيانة ديمقراطية وحرية ليتوانيا ».

وبهدف استكمال وصف لاندسبرغيس ـ الصغير، يجدر التذكير بعلاقاته مع أجهزة المخابرات السوفيتية، التي كانت تعمل في ليتوانيا. قال لي زملائي من الجمهوريين أن لاندسبرغيس تقدم إلى كبار موظفي مجلس أمن الدولة بمبادرة خاصة يقترح فيها أن يقدم لهم معلومات ذات أهمية كبيرة، مقابل السماح لوالده، الذي كان يعيش خارج البلاد، بزيارة ليتوانيا زيارات خاصة.

طبعاً لم يكن هنالك من هو مخبول في صفوف كبار الموظفين هؤلاء. وعلى إثر الحصول على معلومات مفيدة عن منظمات المهاجرين الليتوانيين، وتسليم أجهزة أمن الدولة معلومات تفصيلية عن عدد من الشخصيات الهامة، سمح للاندسبرغيس ـ الصغير بالسفر إلى الدول الأجنبية. ويجدر الافتراض، أنه كان يعشعش في ذهن هذه الشخصية قضية مفادها وجوب العمل على إزالة جميع الآثار والبصمات التي قد تشير إلى تعاونه وتعامله السابقين مع أجهزة أمن الدولة السوفيتية. ولم يكن، بهذا الصدد، تصرفه الذي أقدم عليه بعد الوصول إلى السلطة صدفة، حينما أخذ بمساعدة أجهزته على تلطيخ سمعة موظف المخابرات السوفيتية، الذي كان ضابط ارتباط معه سابقاً.

إلا أن جهود لاندسبرغيس بهذا الصدد لم تؤت أكلها. إذ أنه في أيلول/ سبتمبر 1997 طرحت لجنة خاصة،شكلت في برلمان ليتوانيا لدراسة علاقات أعضائه بالخدمات الخاصة الأجنبية، استفساراً حول مدى تعاون فيتاوتاس لاندسبرغيس مع مجلس أمن الدولة السوفيتي في منتصف السبعينات. وتبين أنه في أكثر المراحل القاسية التي كان الليتوانيون يطلقون عليها "الاحتلال السوفيتي"، كان لاندسبرغيس يستطيع السفر لا إلى ألمانيا لزيارة والده وحسب، بل وإلى أستراليا حيث كان يعيش شقيقه الأكبر ويعمل كرجل أعمال محلي.

إنني إذ أشير إلى هذه الحادثة إنما لأميط اللثام عنه وأفضح إحدى الشخصيات السياسية المعادية للسوفيت. تذكروا أن تلميذ ياكوفلييف النجيب هذا، هو الذي عارض بشدة انتساب روسيا إلى الاتحاد الأوروبي في عام 1996. وهنا أريد أن أؤكد، بشكل خاص، على أن الزعماء القوميين في منطقة البلطيق لأعوام التسعينات كانوا من أكثر الشخصيات لامبدئية.

كان أحد أول القرارات الحكومية للاندسبرغيس تصفية مجلس أمن الدولة الليتواني السوفيتي. حتى أنه طالب أيضاً باسترجاع الوثائق المغتنمة والمستخلصة عن تلك الشخصيات التي تم طردها بالقوة إلى ألمانيا، بحجة أن لجنة إعادة الاعتبار ستصبح بحاجة ماسة إلى هذه الوثائق. تسنى لي، في أحد الأوقات، أن أترأس وفداً لمجلس أمن الدولة في المحادثات الخاصة بهذه المسالة، التي تمخض عنها تسليم الطرف الليتواني جميع الوثائق الضرورية. إلا أنني كنت على قناعة شديدة بأنها لم تستخدم للغرض الذي طلبت من أجله. وكان من المؤكد أنه قد سحبت من جملة هذه الوثائق، تلك المتعلقة بلاندسبرغيس وأقربائه.

تجدر الإشارة هنا إلى أن الاهتمام المفرط بوثائق مجلس أمن الدولة المتعلقة بليتوانيا، لم يبرز لدى لاندسبرغيس فحسب، بل كان هنالك غينادي بوربيلوس، الذي بذل جهوداً كبيرة لنقل هذه الوثائق إلى فيلنوس.

يمكننا تقديم عدد كبير من الوقائع التي تشهد على الخروقات الفظيعة التي قام بها القوميون لحقوق الإنسان وتلك الضغوط السيكولوجية الهائلة التي اختبروها على "غير الليتوانيين". إلا أن هذه الوقائع الدامغة لم تثر أية احتجاجات لدى غورباتشيف أو ياكوفليف، كما أن الصحف المركزية لجأت إلى الصمت، تنفيذاً لأوامر صدرت لها من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي. . وكان ياكوفليف، في معرض إشارته إلى الهفوات التي يرتكبها هؤلاء القوميون في ليتوانيا يصفها بـ: «سهوات»، «أخطاء بالصدفة»، «مصاعب التحول».

ويمكننا القول إن مهندسي البيريسترويكا أهملوا بوضوح ما كان يدور هناك من انفجار للتعصب القومي. أما في الغرب، فقد توقفت، في تلك

الآونة، الحملة المطالبة بحقوق الإنسان في الاتحاد السوفيتي. وكان هذا تعبيراً واضحاً عما يسمى "الموقف المزدوج" أو "الكيل بمكيالين".

عندما تفتضح الأسرار

بينت أحداث 1990 - 1991، التي دارت في منطقة البلطيق "براغماتية" الغرب، الذي كان النضال من أجل حقوق الإنسان في سنوات "الحرب الباردة" بالنسبة له، شكلاً من أشكال الضغط على الاتحاد السوفيتي. وعندما مورست في دول البلطيق مختلف أشكال الضغط النفسي والإرهاب الفيزيائي ضد السكان ذوي الأصول الغريبة، صمت الغرب، لأن هذه الممارسات كانت في تلك الآونة تتطابق مع مصالحه، إذ كان يشن حملة تهدف إلى انهيار الاتحاد السوفيتي. هذا هو الثمن الحقيقي لـ "النضال من أجل الديمقراطية"، كورقة رابحة في لعبة جيوسياسية كبيرة.

نشطت الخدمات الخاصة الغربية في ليتوانيا، في تلك المرحلة، نشاطاً محموماً ومسعوراً. وكانت تدير وتوجه جميع أعمال لاندسبرغيس. وهكذا بدأت تتعاون معه لإثارة مشاعر الامتعاض لدى الرأي العام في ليتوانيا وموسكو، وجعله يطالب بفك جميع الارتباطات الاقتصادية مع روسيا ومع سواها من جمهوريات الاتحاد السوفيتي. وتبين أن عملية الخدمات الخاصة الأجنبية هذه في ليتوانيا كانت من أنجح العمليات التي قامت بها في حمى حملتها الكبيرة ضد الاتحاد السوفيتي.

واليوم نكشف بعض الأسرار والمعطيات الخاصة بالاعداد لهذه الأحداث الدراماتيكية، والتي كان مجلس أمن الدولة قد حصل عليها. ويجدر القول: إن الأمر كان على درجة من الصعوبة والتعقيد، بحيث أن الخدمات الخاصة الغربية لوحدها لم تكن قادرة على التعامل الناجح معه. كان الأمر يحتاج إلى درجة ما من التنسيق مع زعامة الكريملن. وكما يجري عادة في لعبة كرة الطائرة: أحدهم يرفع الكرة والآخر يسددها إلى ساحة الخصم.

من الذي "كان يرفع الكرة"؟ هم الذين كانوا يقذفونها بقوة كبيرة في ذلك المساء التراجيدي على مركز محطة التلفزيون. بهذا الخصوص، أعود فأذكر بوجهة نظر عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفيت السابق، الليتواني يوأزاس ايرمولافيتشوس:

« في كانون الثاني / يناير 1990، عندما زارنا غورياتشيف والتقى بأعضاء مكتب اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الليتواني، أصبحت على يقين بأنه كان على علم بالآليات التي سيتم خلالها تدمير الاتحاد السوفيتي. ومع مرور الوقت، كانت تزداد قناعتي قوة، بأن غورباتشيف كان يتصرف بذلك الشكل الذي لا يعيق عمل هذه الآليات. والأنكى من ذلك، أنه كان يعمل بالتوافق مع ذلك المنطق الرجعي الدولي المعادي للسوفيت، وتحت توجيه تلك القوى الأجنبية التي تحمل ذلك المنطق. وبالنسبة إلينا في ليتوانيا كانت هذه اللعبة على أشد الوضوح. كما في مسرح الدمى: الممثلون والمخرجون فيما وراء الجدار يمسكون بخيط التحكم، بينما الدمى تقوم بتكرار الحركات التي تصلها من الخيط لتدمير الدولة ».

وأضاف: « تلخصت خططهم في إراقة الدماء في ليتوانيا، في مركز أوروبا، التي أدار الأعداء فيها اللعبة على أصولها. أما الاعداد لهذه اللعبة فقد تم مسبقاً. هذا ما تؤكده وقائع كثيرة، فعندما اشتعلت الأحداث من جراء الارتفاع الكبير في أسعار السلع، كان قد وصل إلى فيلنوس قبل/ 2-3/ يوم من 13 كانون الثاني / يناير التراجيدي، مجموعة كبيرة من الصحفيين الأجانب، وتوجهوا فوراً إلى مبنى اللجنة المركزية، وبعضهم أثناء المقابلات، كان يستفسر علناً: « لماذا لم يجر تنفيذ الخطة؟ » ويبدو أن الحديث كان يدور عن خطة أحداث كانون الثاني / يناير، التي كان الغرب قد أعدها. لم نستطع أن نتصور هذا المشهد التراجيدي: كلف غورياتشيف القوات بالمهمة، وحشد "السايوديس" الحشود. أما الشجار فقد حدث نتيجة تدخل أيادي أخرى حرضت عليه ».

تعتبر هذه الشهادة التي تقدم بها ايرمولافيتشوس من الشهادات المهمة، التي يجب إضافتها مع شهادات شخصيات أخرى، من بينهم ي. كوتشيروف، دكتور العلوم القانونية:

« إنني أقوم بكشف سر واحد، لم يعرفه إلا قلة من الناس. فقبل ثلاثة أيام من "الأحد الدامي" في فيلنوس أي في العاشر من كانون الثاني / يناير 1990، توجه وفد مؤتمر القوى الديمقراطية الليتوانية، الذي كنت في عداد أعضائه، إلى موسكو لمقابلة غورباتشيف، بناءً على دعوته. وبما أننا تأخرنا عن الساعة المحددة، كان غورباتشيف قد كلف ر. نيشانوف بمقابلتنا. كنا قد وصلنا إلى موسكو بطلب واحد: تطبيق النظام الجمهوري المؤقت في ليتوانيا. وهذا، حسب اعتقادنا، كان سيمكن من إجراء مباحثات مباشرة بين غورباتشيف ولاندسبرغيس والحيلولة دون المواجهات بين الأطراف المتعادية، التي ستؤدي إلى إراقة الدماء وخلق أخطار كبيرة على الوطن. قال ر. نيشانوف: إن الرئيس مطلع على الأوضاع في ليتوانيا، وستتخذ التدابير اللازمة. وأخبرنا لاحقاً أنه وبتكليف من غورباتشيف قد أعد نص مرسوم جمهوري بإدخال النظام الجمهوري المباشر».

« إلا أن غورباتشيف لم يوقع هذا المرسوم. أما لاندسبرغيس فكان محاطاً بمستشارين أمريكان وألمان، وإذا شئنا الدقة بكوادر استخباراتية، عملوا عن طريق وسائل الإعلام الجماهيري على جرف الأوضاع إلى الهاوية. وكان السايوديسيون متعطشين للدماء. وهكذا سالت الدماء، كما هو معروف. وتصوروا كيف كان اندهاشنا، حينما صرح غورباتشيف بعد عدة أيام للصحفيين قائلاً إنه لم يكن يعلم شيئاً، وألقى اللوم على كل من دافع عن دستور الاتحاد السوفيتي ودستور ليتوانيا السوفيتية، وحملنا المسؤولية عن جميع الأفعال المعادية للقانون، وانتقد أيضاً تصرفات الجيش، الذي كما هو معروف، كان يأتمر بأوامره فقط ».

أستطيع أن أضيف إلى تقديرات من شاركوا بالأحداث، وأعرض بعض المعلومات التي وردت على خط المخابرات المضادة. فحسب معطيات مجلس أمن الدولة الليتواني السابق، كان، في تلك الآونة، مستشار إدارة الحراسة فيما يخص التدريب على حرب العصابات واستخدام الإرهاب المواطن الأمريكي ايفي اندروس، ذو الأصل الليتواني، وهو من الخبراء الكبار في مجن الإرهاب، وكان يعمل سابقاً كرجل استطلاع عسكري لدى عصابات المجاهدين الأفغان.

أطلعتني أجهزة المخابرات المضادة الليتوانية على وثائق أخرى. فبعد كانون الثاني / يناير كان ايفي هو المحرض الرئيس على سلسلة من التفجيرات في مواقع تمركز ومعيشة الجنود السوفيت وعائلاتهم، وكان شخصياً يدير أعمال المقاتلين، التي كانوا يقومون بها ضد الجيش السوفيتي. وكمستشار للحكومة كان ايفي يدرس إمكانية تنظيم "حركة الفدائيين" ويخطط لفتح دورات لأعمال "التخريب"، ويزور المناطق المحظور دخولها على الأجانب. لهذا السبب وسواه، سحبت منه في نيسان / إبريل من عام 1990، تأشيرة الدخول إلى أراضي الاتحاد السوفيتي التي كان يحملها.

إلا أنه في كانون الأول / ديسمبر 1990 عاد من جديد إلى فيلنوس، الأمر الذي اعتبر من الوقائع المثيرة والغريبة، لا سيما حينما نأخذ بعين الاعتبار أنه أثناء حوادث آب / أغسطس، كان ايفي ينفذ دور المستشار العسكري في البرلمان، وكانت إقامته دائمة في مبنى مجلس السوفيت الأعلى لليتوانيا، أي أنه كان خارج إطار مراقبة مجلس أمن الدولة.

كانت السلطات الجديدة تفهم الديمقراطية بالمقلوب، أي أنها كانت ترفض الإعتراف بأولويات المصلحة القومية، في حين أنها كانت ولمصلحة الغرب تعرض عضلاتها في معاداة أنشطة مجلس أمن الدولة، بإصدار أوامر وتوجيهات مختلفة ترمي إلى تقييد أيادي أجهزة هذا المجلس، وعدم تمكينها من الحؤول دون حدوث أعمال تخريبية، كان يقوم بها الأجانب على أراضي بلادنا.

ما هي الأهداف التي كانت تتوخاها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وحلفاؤها من أجهزة المخابرات الغربية، في دول البلطيق؟ ولماذا ساهمت كوادرها في الأحداث الدموية التي دارت هناك؟

يكمن السبب، في أنهم كانوا قد اختاروا هذا الاقليم ليصبح ساحة مشروع خاص لهؤلاء الحلفاء، الذي أطلق عليه الغرب تسمية "الماندلية". كما يطلقون على هذا المشروع أحياناً "الحكومة العالمية". وهو الذي أراد فرض نموذج بيريسترويكي على الاتحاد السوفيتي، ذلك الذي يؤدي إلى

انهياره، والذي سيتم تنفيذه عبر الولايات المتحدة والبنك الدولي للتطوير وتلك "المعاهد والمؤسسات الاجتماعية" المرتبطة بهما، في خطوة من شأنها السيطرة على الأوضاع السياسية الداخلية لروسيا المعاصرة.

قام الصحفي المشهور ليونيد أخوتين مشكوراً بجمع كل المعلومات المتعلقة بهذا المشروع، لا سيما ذلك الجزء المتعلق بروسيا. وحسب معلومات أخوتين، وخبراء آخرين، وكذلك حسب وثائق المخابرات والاستطلاع، بمكننا رسم صورة عامة، تعكس جوهر هذه الظواهر الجارية في الاتحاد السوفيتي، بما فيها إقليم البلطيق. بماذا ينحصر جوهر هذه الظواهر؟.

يرى الماندليون أن العالم ينقسم إلى ثلاث مناطق أساسية:

الأمريكية والأوروبية ومنطقة المحيط الهادي (بما فيها اليابان). لهذا بالذات أقدمت منظمة ماندل الرئيسية على تسمية نفسها بـ "اللجنة الثلاثية الأطراف". وهذه المناطق الثلاث حسب الماندليين، يجب عليها في المستقبل أن تصبح مستعمرات ثلاث لحكومة عالمية واحدة. إلا أنه في المرحلة الحاضرة يجري الحديث عن ما يسمى بالتوسع الاستجراري، "جذب" تلك الأقاليم الـ "غير متطورة" أو "شبه المتطورة". أما روسيا فإنها تقع في تلك الدول "الشبه متطورة" انطلاقاً من وجهة نظر السوق إلى الدول.

وضع الماندليون سيناريوهين اثنين لروسيا، بهدف إدخالها إلى السوق العالمي (وهذا يعتبر الهدف النهائي للماندليين). إقترح المشروع الأول تغيير البنية الاقتصادية للاتحاد السوفيتي والانتقال أخيراً إلى نظام السوق مع المحافظة على السيطرة السياسية ضمن أطر الدولة الواحدة. وفي هذا النموذج، يجب أن يصب الاتحاد السوفيتي الديمقراطي في كتلة المنطقة الأوروبية. وهذا ما كان يكرره غورباتشيف، الذي كان لا يكف عن النطق بمصطلح "البيت الأوروبي الشامل".

أما المشروع البديل الثاني فكان يقضي بتفكيك الاتحاد السوفيتي، ومن ثم روسيا الفدرالية، والقيام بإدخال أقاليمه الجديدة في مختلف "أسواق الكتل" ـ الأوروبية، المحيط هادية وأيضاً الأمريكية. (نظر هذا

الاحتمال في إيجاد أقاليم على شكل مستعمرات أو محميات ونماذج أخرى تلائم جمهوريات البلطيق، كازاخستان، وعدد من الأقاليم الروسية). وبسبب عدم استطاعة غورباتشيف تحقيق الخطة الأولى، أقدم الماندليون على انتهاج الخطة الثانية.

إلا أنه لتحويل إقليم البلطيق إلى نوع من أنواع المستعمرات الموالية لأمريكا، كان من الضروري بداية، فصلها عن الاتحاد السوفيتي. ولتنفيذ هذا الأمر، كان يتوجب البحث عن حجة، أصبحت تمثلها فيما بعد أحداث فيلنوس التي وقعت في كانون الثاني/ يناير. إلا أن تجمع الحشود عند مقر التلفزيون لم يمتلك أبعاداً كبيرة، إذ كان قد انحصر تأثيره على "مسرح الأحداث المحلي" فقط. لذا كان لا بد من اصطناع حجة جديدة، "حادثة أكثر اتساعاً". وهكذا جاءت أحداث آب/ أغسطس. أدت هذه الأحداث إلى انتشار الفوضى وشرعت الأبواب على مصاريعها لمخالفة القوانين والمطالبة بإلغاء دستور الاتحاد السوفيتي. وفي 6 أيلول/ سبتمبر 1991 ابتدأت المعركة ضد الدستور السوفيتي، التي نشبت انطلاقاً من البلطيق بالذات.

وبهذا الخصوص اعتبر أنه من الأهمية بمكان الحديث أيضاً عن اتجاه رئيس آخر لمساعي الماندليين، الهادفة إلى انهيار الاتحاد السوفيتي.

بمباركة البابا

اعترف رئيس الولايات المتحدة السابق رونالد ريغان، في إحدى المرات، أنه لم تتم المباشرة في شن "حملة صليبية ضد الاتحاد السوفيتي" في الثمانينات إلا بعد مباركة بابا روما، تلك المباركة التي أصبح بعدها ممكناً حشد وتجميع القوى والجهود لهذه الحملة التي انتهت بانكسار موسكو. ومن صراحة ريغان اللاحقة يظهر أن الحلقة الأكثر أهمية من هذه الحملة حدثت في تشرين الأول/ أوكتوبر 1986، عندما حصل اللقاء التاريخي

الشخصي بينه وبين غورباتشيف في ريكيافيك. لم يكشف ريغان عن طبيعة هذه المحادثات، إلا أن الصحفيين الفرنسيين استطاعوا الكشف عن شيء ما.

في أيار/ مايو 1993، كان غورباتشيف يقوم بزيارة خاصة لفرنسا. هناك أجاب عن سؤال مفاده، هل كانت هنالك "مساعي خارجية" في عملية القضاء على الاتحاد السوفيتي؟ في البداية أكد غورباتشيف أن التأثير الخارجي كان موجوداً إلا أنه لعب دور العامل الموضوعي. وفي النهاية تحدث عن شيء ما بهذا الصدد، الأمر الذي جعل صحيفة "الفيغارو" تعنون نص المقابلة الصحفية بالعنوان الآتي: "يجب تقدير رونالد ريغان حق قدره".

وفي هذه المقابلة ـ حسب تصريحات مراسلي صحيفة "الفيغارو" ـ يعترف غورباتشيف لأول مرة أنه أثناء اللقاء الذي جمعه بريغان في ريكيافيك تم عملياً وضع الاتحاد السوفيتي تحت عطف الولايات المتحدة. وهذه هي كلماته: « كان لقاء ريكيافيك لقاءً دراميا، دراما كبيرة. وأنتم سرعان ما ستعلمون لماذا أعتبر أنه بدون مثل هكذا شخصية قوية كرونالد ريغان، لم يكن للعملية أن تجري... في هذا اللقاء، الذي جرى على مستوى القمة، هل تعلمون أننا ذهبنا بعيداً، إلى الحد الذي لا يمكن النكوص عنه.. ».

يجب الإشارة إلى أن الصحفيين الفرنسيين قدروا عالياً دور ريغان، الذي قام بدور الوسيط بين غروباتشيف والبابا يوحنا بولس الثاني، وبالطبع لم يقدروا دور البابا، الذي كان ينتهج آنذاك ما كانوا يطلقون عليه "سياسة شرقية". كان ينحصر جوهر هذه السياسة في العمل على جعل الكنيسة الكاثوليكية تأخذ أبعاداً كبيرة في اختراق البنى الحكومية والاجتماعية في الاتحاد السوفيتي. وضمن أطر هذه الاستراتيجية كان الفاتيكان يقيم دراسة معمقة للماركسية اللينينية. وتعود لايوان بافل الثاني هذه العبارة الشهيرة: « يجدر بنا أن نبرهن أن العلم الماركسي قد يستبدل بالدين، عندها لا يصبح هنالك حاجة للاشتراكية ».

تمكن ريغان ببساطة منقطعة النظير من ترتيب ذلك اللقاء الأول بين رئيس الاتحاد السوفيتي والبابا. واليوم يمكننا أن نصل إلى استنتاج دامغ:

بعد اللقاء الذي تم بين غورباتشيف والبابا، في الفاتيكان في 1989 - 1990، أخذت الدعوة الكاثوليكية تنتشر انتشاراً واسعاً في روسيا ودول البلطيق وأوكرايينيا وروسيا البيضاء وكازاخستان.

وكان بجيزنسكي أكبر أعداء الاتحاد السوفيتي الألداء، حتى عام 1976 يترأس عمل المعهد الروسي في جامعة كولومبيا. في هذا المعهد بالذات كان يدرس أ. ن. ياموفليف، وآخرون من "الشخصيات" التي أصبحت فيما بعد المشاركة الرئيسية في أحداث البيريسترويكا.

كان المعهد الروسي قد أسس بتمويل من روكفلر. وكان هذا المعهد يخرج ثلثي العاملين الخبراء بشؤون الاتحاد السوفيتي في أمريكا. ومع مرور الوقت تحول هذا المعهد إلى مركز رئيس لإنتاج نظريات جديدة لمواجهة الدول الاشتراكية. وبعد مجيء بجيزنسكي لرئاسة هذا المعهد، أصبح ينظر إليه على أنه معهد لتربية الكوادر وإنتاج النظريات، التي ستستخدم ضد المعسكر الاشتراكي، وبهدف إشادة نظام عالمي جديد.

إنني لا أشك، أنه سيحين الوقت، الذي سيتحرر فيه التاريخ الروسي من الأكاذيب، والذي سيعلم فيه مواطنونا حقيقة كثير من الشخصيات. وسوف يقوم الباحثون الموضوعيون على تحليل حقيقة أفعال وتصرفات هذه الشخصية الروسية، التي تخرجت من جامعة كولومبيا، وسواه من الشخصيات السوفييتية.

المواجهة في القفقاز

كانت دول البلطيق، حسب مشاهداتي الخاصة، عبارة عن ميدان متميز لاختبار "الميكانيزم" السياسي المخترع "وراء الأكمة" لتدمير الإتحاد السوفيتي، وذلك عن طريق تشكيل ما يسمى بالجبهات "الشعبية"، "الديمقراطية"، "القومية" وسواها. في كانون الثاني/ يناير 1990 تم إطلاق هذا الميكانيزم بأقصى استطاعته في إقليم ناخاتشيفان التابع لجمهورية أذربيجان السوفيتية. إلا أنه هنا، اختلف عن ذلك الذي أطلق في دول البلطيق، والذي كان مترافقاً مع إراقة الدماء وسقوط عدد كبير من الضحايا الأبرياء.

ذهبت هذه الفيروسات المعدية التحريضية التدميرية المدعومة من مراكز الغرب التخريبية، إلى أبعد من حدود وشواطئ ناخاتشيفان، حيث أصبحت من الضيوف المرحب بها عند القوميين المحليين، الذين كانوا يحلمون بتوحيد "إيران" الجنوبية مع أذربيجان الشمالية. كما ساهم في التحريض والتخطيط لهذه الفوضى والانتفاضات أولئك الرسل الذين قدموا من دول البلطيق بدفع من الخدمات الخاصة الغربية، بهدف صب خبراتهم التي استقوها في القفقان وذلك في دفع فرع ناخاتشيفان للجبهة الشعبية في أذربيجان، إلى التحرك والقيام بعمليات واسعة على

الحدود السوفيتية - الإيرانية الدولية. أرسلت هذه الجبهة رجالها إلى منطقة الحدود، هادفة السيطرة على شريط حدودي طوله حوالي137 كم. جرى تنفيذ هذه العملية تحت ذريعة أن الأقارب الذين يعيشون على جانبي نهر آراكس يريدون العيش سوية. إلا أن هذه العملية، كما هو معروف، نفذت بالترافق مع هجمات عصابات قامت بتدمير تحصينات الحدود الهندسية.

بعد عدة أيام من ذلك، وقع رئيس مجلس السوفيت الأعلى لمقاطعة ناخاتشيفان الأذربيجانية السوفيتية، ورضوخاً لمطالب الجبهة الشعبية في أذربيجان، وقع مرسوماً بفصل ناخاتشيفان عن أذربيجان والاتحاد السوفيتي. وتمّ بث نص هذا المرسوم، القاضي بتأسيس جمهورية ناخاتشيفان المستقلة، بعدة لغات ومن محطات إذاعة وتلفزيون متعددة. ويطبيعة الحال، لم يجر الحديث عن تفاصيل توقيع هذا المرسوم. أما في حقيقة الأمر فكانت:

اقتحم عدد من أعضاء الجبهة الشعبية مكتب رئيس مجلس السوفيت الأعلى في ناخاتشيفان (امرأة كبيرة السن) ووضع أحدهم المسدس على صدغها، وأقدم آخر على وضع تنكة من البنزين بجانبها، وهددوها بالموت حرقاً ورمياً بالرصاص، إذا هي رفضت توقيع المرسوم، الذي كانوا قد أعدوه مسبقاً، وهكذا تم توقيع المرسوم.

في كانون الثاني/ يناير1990، بوشر، من على الأراضي الأرمنية، القيام بأول عملية قصف صاروخي لقرية سادارك، مع إسناد مدفعي وهاوني. تمكنت مدافع غراد من إلحاق دمار واسع، حيث اخترقت القذائف أسقف وجدران البيوت والأبنية، وكانت تتشظى في الداخل إلى آلاف الشظايا الصغيرة. حاول الناس اللجوء إلى منحدرات الجبال بعيداً عن قطاع القصف. وكانت النتيجة استشهاد 11 شخصاً وجرح أكثر من 50. كما استشهد خروف واحد.

محمية كاراباخ الدموية

في أرمينيا، فسروا قيامهم بهذه العملية اللصوصية، على أنها ردة فعل على ما جرى في ناغورني كاراباخ، تلك الأحداث التي، كما هو معروف، بدأت في كانون الثاني / يناير 1988، عندما اتخذ قرار بفصل مقاطعة ناغورني كاراباخ عن جمهورية أذربيجان وضمها إلى أرمينيا. وفيما يتعلق بأحداث ناغورني كاراباخ، فقد كتب حولها العديد من المقالات، والكتب والدراسات والمقابلات الصحفية، وسواها. وكانت غالبية هذه الاصدارات تحمل طبيعة "متحيزة" وتفسر الأحداث لصالح هذا الطرف أو ذاك، وكان بعضها يحمل طبيعة كاذبة تشويهية. ونستطيع أن نقول أنها جميعاً لم تسلط الضوء على حقيقة ما جرى في مقاطعة ناغورني كاراباخ، وكان لها هدف آخر تماماً، هو زيادة قوة التحريض ورفع حدة التوتر بين الأرمن والأذريين. وهنالك عدد نادر من المقالات، التي كانت تعكس الحقيقة المرة بالنسبة للشعبين.

ينتمي إلى هذه الاصدارات، كتاب ليس بالكبير لمؤلفته يو. أ. بومبيف صدر في سان بطرسبيرغ في عام 1992 تحت عنوان "محمية كاراباخ الدموية". تقدم لنا هذه الكاتبة اللينيغرادية المؤرخة المشهورة متابعة لأحداث الحرب التي دارت في كاراباخ منذ بداياتها الأولى، والدور الشرير لأيديولوجيا التعصب القومي فيها، الأمر الذي أودى بحياة آلاف البشر. كانت بومبيف هذه موضوعية في دراستها وتحليلاتها واستنتاجاتها.

ولا بد هنا أن نشير إلى أن الأحداث الدموية بين أرمينيا وأذربيجان، كانت قد نشبت في عام 1987، في السنة الثانية للبيريسترويكا. في مستهل عام 1987 نشرت "الصحيفة الأدبية" مقالة لايغر بليايف، تحت عنوان "الاسلام"، انحصر جوهرها بالقول أن هذا الدين هو دين معادي لدولتنا ويشكل خطراً عليها، أما المسلمون، فهم شعب ماكر وشديد التقلب. أذكر هنا، أنه في تلك الآونة، كانت المعارك لا تزال دائرة في أفغانستان، ومن هنالك كنا نستقبل أعداداً كبيرة من المقاتلين في توابيت من الزنك. ومنذ ذلك الحين بدأت وسائل الاعلام بشن حملة لتشتيت الوعي الجماهيري،

هادفة إلى تدمير جميع التصورات المكتنزة في خلد الشعب، في جميع المجالات والاتجاهات. كان لهذه الحملة هدفان: زرع بذور الشك في كل شيء لدى الناس، وتشجيع النزاعات والخلافات فيما بين الجميع. وهكذا، جاءت مقالة بليابيف لتخدم هذا الغرض.

وتأكيداً على ذلك لا يمكنني إلا أن أدعم وجهة نظر يو. بومبيف القائلة: «.. لم تكن هذه سوى أزهار تفاح أينعت على صدر "المسألة الأرمنية" التي كانت بالنسبة للغرب دائماً كرة اختبار للتدخل في الشؤون الداخلية، ليس في القفقاز وحدها».

لا يمكننا أن نشك في حقيقة أن ي. بيليايف، الخبير بشؤون الشرق الأوسط، يعلم تماماً الاتجاه الذي تصب فيه مقالته وأية أهداف تخدم، لا سيما حينما نعلم أنها تزامنت في تلك الآونة، مع بعض الأحداث الأخرى المثيرة للانتباه.

في حزيران / يونيو 1987، صادق البرلمان الأوروبي على تخصيص يوم لـ "ذكرى مجزرة الأرمن". وفي يريفان كان قد دشن بصورة مسبقة نصب تذكاري لضحايا مجازر 1915 للسكان الأرمن الذين كانوا يقطنون الأطراف الشرقية من الامبراطورية العثمانية. في هذا النصب التذكاري المبني من المرمر الأسود، أوقدت شعلة دائمة وأخذت الموسيقى الجنائزية تصدح، تقطعها من حين إلى آخر إذاعة مقتطفات تفصيلية عن المجازر التي قام بها السلاطنة الأتراك ضد الشعب الأرمني، قبيل الحرب العالمية الأولى. وتجدر الإضافة إلى أنه في تلك الآونة بالذات ظهرت مؤلفات للكاتبين زوري بالايان (مراسل الصحيفة الأدبية في أوروبا آنذاك) وسيلفا كابوتيكيان، التي شنّا فيها حرباً ضد الأتراك وجيرانهم الآذريين، الذين حسبوهم على العرق التركي.

إن مؤلفة كتاب "محمية كاراباخ الدموية" محقة تماماً، عندما قالت أن الإشارة الأولى للاضطرابات في كاراباخ قدمت من طرفنا "من وراء الأكمة". وهذا هو الأكاديمي آبل اغانبغيان، يعرب عن أمله في أن تصبح كاراباخ أرمنية، وذلك في حفل الاستقبال الذي أقامه المعهد الأرمني وتجمع المحاربين الأرمن القدماء في فرنسا في تشرين الثاني / نوفمبر 1987،

حين قال: « أعتبر، بصفتي من رجال الاقتصاد، أن كاراباخ أكثر ارتباطاً بأرمينيا من أذربيجان ». إلى جانب ذلك دارت في موسكو أحاديث عن أن اغانبيغان اعتمد في أقواله على لقائه بغورباتشيف، الذي وصفه بالأمين العام للحزب الشيوعي السوفيتي المطلق الصلاحيات، والذي يعتقد أنه قال أن كاراباخ ستسلم للأرمن. وعلى الرغم من ازدياد عدد الشائعات والأقوال حول حرب كاراباخ وعلاقته بها، إلا أن غورباتشيف لم ينكر ذلك، لا علناً ولا في جلساته السرية. فعلى ما يبدو أن تلك الأقوال كانت تعتمد على وثائق "مادية"، تقول أنه أضرم النار بقوة في أحداث كاراباخ، لا طاقة له في دحضها.

أصبح التصريح الذي صدر عن آبل اغانبغيان العنوان الرئيسي في المواضيع المنشورة في العديد من الصحف الأرمنية في الخارج، ولمحطة الإذاعة "آيب" التي تبث من باريس، وأيضاً لهيئة تحرير محطتي الإذاعة "الحرية" و"صوت أمريكا" وسواها. كما أعيدت الحياة إلى العديد من المنظمات الأرمنية السياسية في الدياسبورا: حزب "الطاشناق الثوريين"، "اتحاد الثوريين الأرمن"، "الحرية المسيحية"، "الألمان الشرقيون في الولايات المتحدة"، "الكيليكيون"، "الجيرانايريين"، "الدفاع عن أرمينيا" و"الشبيبة الطاشناقية الأرمنية".

وهكذا دخلت خارطة كاراباخ في اللعبة، كأول محاولة اغتيال مباشرة لدستور الاتحاد السوفيتي وأذربيجان السوفيتية، تلك المحاولة التي "لم يتسن" لهم ملاحظتها في موسكو، وقد أصبحت عبارة عن ضربة صميمية لعزة باكو القومية، لأنه من المعروف جيداً أن الخروقات الحدودية هي من أكثر الأفعال الجارحة لشرف وقيم الشعوب. وبالنتيجة، أصبحت تلك الدعوة اللاشرعية، التي انطلقت من باريس في بادئ الأمر، بداية للصراع في كاراباخ. ومن هنا جاءت ردات الفعل العنيفة للأذريين على ذلك.

من جهة باشر الأرمن بسحب البساط من تحت أقدام مالك الأرض، إلى تلك الدرجة التي أخذوا يفرضون عليه الفرار من أرضه. ومن جهة

أخرى أخذ الأذريون، الذين قد تشربوا بقيم الشرق التي تعتبر أن الشرف والأرض لا يحول دون الدفاع عنهما سوى الموت، أخذوا بالتصدي لهم.

نجد في كتاب يو. بومبيف فصلاً شديد التعبير، تحت عنوان (شباط/ فبراير 1988: "تصحيحات" زعماء "كاراباخ"). دار الحديث فيه حول شخصيات معينة من هذا الطرف أو ذاك، الذين اقترفوا الأخطاء في إشعال هذا "الحمام الدموي". وهي في معرض متابعتها لهذا الموضوع في فصول أخرى، تشير إلى أناس آخرين من مواطني الاتحاد السوفيتي ممن ساهموا في إشعال هذا الحريق، من بينهم أحد كبار الشخصيات الروسية. تقول بومبيف إن: « من بين من دعم فكرة "انتماء كاراباخ التاريخي لأرمينيا"، هو الأكاديمي زاخاروف، الذي عبر في "أنباء موسكو" عن قناعته بأن "مجلس السوفيت الأعلى في الاتحاد السوفيتي سيعود إلى هذه المسألة وسيحلها بشكل إيجابي».

كما تعبر بومبيف عن قناعاتها الشديدة بأن هنالك شخصيات ذات مقامات عليا، ساهمت في إشعال النار في أحداث كاراباخ وجعلتها تصبح شديدة الشبه بـ "كرة الزنك المتجمدة". وفي معرض بحثها عن منابع تراجيديا كاراباخ تسلط المؤلفة الضوء على الدور المميز لزاخاروف في إشعال فتيل هذا النزاع: « حتى لو لم تكن أرمينيا موجودة، فإن أذربيجان ستعاني من مشكلة كاراباخ».

ليس صدفة، أن يتزامن نشوب النزاع في كاراباخ، مع طرح مسألة استقلال القرم. فقد تم طرح خارطة القرم على بساط البحث وعلى طاولة اللعبة، سوية مع خارطة كاراباخ، وأصبحت كـ "حجر اختبار" للبيريسترويكا. كما أنه ليس من قبيل الصدفة قيام زاخاروف في بداية عام 1988 بتوجيه رسالة إلى غورباتشيف تتطرق إلى هاتين القضيتين. يؤكد فيها على حق التتار في القرم في العودة والعيش في وطنهم، وعلى ضم مقاطعة ناغورني كاراباخ إلى أرمينيا السوفيتية. وفي ذات المرحلة انتقلت ستاروفوتيف (امرأة أكاديمية من غلاة المدافعين عن أفكار زاخاروف) من لينينغراد إلى موسكو لتعمل في مركز دراسات العلاقات

القومية، في رئاسة أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفيتي، المركز الذي أسس حديثاً. وعلى الأثر باشرت الأخيرة بنشاط دراسة مسألة كاراباخ، بصورة لم تضع فيها نصب أعينها العمل للتوصل إلى وفاق بين الشعبين.

وأنا في معرض دراستي لدليل "من هو من"، أثار اهتمامي حقيقة أن "كرة الزنك الجليدية" عندما نعبئها باستمارات استفهامية تذوب فوراً. وبهذا الصدد، كتبت صحيفة "اليوم" في مقالة مماثلة، جاءت تحت عنوان "الخيانة الاستراتيجية" كتبت الآتي: «وكما أنه "لا يوجد مكان" تصنع فيه السياسة دون مال أو سواه من أشكال المكافآت، نرى أن هنالك أناساً من كتلة نواب الشعب "داخلة في المخطط". وليس صدفة أن بعض أعضاء نواب الشعب، من نشطاء "الدمقرطة"، أولئك المسجلين في ذواكر كومبيوترات "مقرات الغرب السياسية" نراهم يحصلون على مختلف أنواع المكافآت (أجهزة كمبيوتر، أجهزة فيديو، دعوات زيارة مجانية إلى الخارج مع أسرهم، إصدار الكتب ونشر المقالات المأجورة في الغرب، ودعوات لإلقاء محاضرات) وذلك كثمن لمواقف سياسية كانت تصب في مصالح الغرب.

كما كانت هناك قنوات عديدة لتمويل هذه المكافآت، لأولئك الذين يطلق عليهم "الديمقراطيون النشطاء" من عداد كبار الشخصيات السوفيتية الحكومية. ومن هذه القنوات "نوادي الروتاري" الماسونية.

وبهذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنشطة زوج ستاروفوتوف (السابقة الذكر) المدعو ميخائيل بورشيفسكي، الذي كان يقوم بتجارة أجهزة الكمبيوتر المصدرة إلى الاتحاد السوفيتي، وذلك من خلال أقامته في لندن. هذه الأقنية، شبيهة بتلك المخصصة لأنشطة المكافآت، حيث يتم هنا مكافأة هذه الشخصية أو تلك على أنشطتها وذلك بصورة غير مباشرة، عن طريق تسليمه وكالة حصرية لشركة غربية.

وهنا، كما يقولون، تمكنت صحيفة "اليوم" أن تصيب الهدف، عندما قالت أن مجلس أمن الدولة السوفيتية يمتلك معلومات مفادها أن هذه الشركات و"النوادي" كانت تشجع من قبل وكالة المخابرات المركزية

الأمريكية وسواها من خدمات الغرب الخاصة. أما المخابرات البريطانية، فكانت تحاول أن تعيد مجدها التقليدي القديم في القفقان، لذا أخذت تدير نشاطات محمومة هناك. ودون تدخل هذه المخابرات لم يكن قد تمكن زوج ستاروفوتوف من التعاقد على صفقات تجارية كبيرة لصالح الاتحاد السوفيتي.

ويمكننا أن نقدم وقائع كثيرة، تشير إلى أن تراجيديا الشعبين الأذري والأرمني، في قيامهما بإطلاق النار أحدهما على الآخر، هي عمل من أعمال التحريض المغرض، الذي قامت به الدوائر الغربية، بالتعاون مع عملائها في الداخل. لذا أصبحت ستارونوتوف التي كانت "تعشق" أرمينيا، عضواً في مجلس نواب الشعب في الاتحاد السوفيتي عن المقاطعة الانتخابية 393، التابعة لمنطقة يريفان، عاصمة أرمينيا...

ونحن إذ نعود إلى أحداث ناخاتشيفان، التي أتت نتيجةً للصراع الكاراباخي، يجب أن نتحدث فوراً عن أنه على مثال هذه الجمهورية الصغيرة ذات الحكم الذاتي، كان يجري عمل نشيط تديره أجهزة الخدمات الخاصة الأجنبية، من خلال عملاء لها، تم تجنيدهم في أذربيجان التي كانت عملياً تقبض بالسلطة في ناخاتشيفان، والتي دعت السكان إلى النضال ضد أرمينيا، للدفاع عن الأرض وصد العدو. أخذ نشطاء الجبهة الشعبية في أذربيجان يجمعون الأموال في القرى والمدن من أجل شراء الأسلحة. وكانت آلية عمل هؤلاء هي شراء البضائع السوفيتية ونقلها عبر نهر آراكس إلى الجهة الإيرانية، حيث كان يتم مقايضتها بالأسلحة، كالكلاشنكوفات. وكانوا يستخدمونها في تسليح المحاربين، الذين كان يبلغ تعدادهم في بعض القرى من 250- 350 شخصاً.

وفي الطرف الآخر، كان يجري في أرمينيا الأمر ذاته. حيث كانت حركة تحرير أرمينيا تقوم بهذا الفعل محرضة الأرمن على مواطني ناخاتشيفان، الأمر الذي نتج عنه القيام بعمليات قصف وجهها الأرمن ضد أراضي جمهورية ناخاتشيفان ذات الحكم الذاتي الواقعة على الحدود السوفيتية ـ الإيرانية. يبدو للوهلة الأولى، أنه ليس هنالك علاقة بين هذه الأحداث والنزاعات. إلا أن حقيقة الأمر كانت تشير إلى أنه جرى تنسيق

كامل بينها. وتبين لأولئك الذين كانوا يتابعون الأحداث أنها كانت تهدف إلى زعزعة الاستقرار السياسي في كامل هذا الاقليم.

تراجيديا باكو

أدى عامل الزعزعة الشديدة للاستقرار، التي عملت على تعقيد الأوضاع في جنوب القفقاس، أدى إلى ظهور كتل كبيرة من النازحين، الذين فقدوا منازلهم ووسائل معيشتهم، مما أدى إلى سهولة تجنيدهم في النزاع. وهذا ما حدث في باكو.

يجدر التوقف ملياً عند الأحداث التي دارت في باكو. ففي يومي 13 و14 كانون الثاني / يناير سادت اضطرابات عنيفة في باكو. فعندما وصلنا جواً إلى هنالك، كان المطار محاصراً بحشود من البشر. كان في استقبالنا على مدرج المطار، بعض رجال المخابرات السوفيتية، العاملين في أذربيجان، تعرفت على اثنين منهم، كانا من زملائي في الخدمة في أفغانستان. قال لي أحدهما، بعد الترحيب، تعال اركب سيارتي التي سنتجول بها في أنحاء المدينة، الأمر الذي سيجعلك ترى بنفسك ما يدور.

حقاً، كان يجب أن تشاهد ما يدور بنفسك. ففي أحد الشوارع، المواجهة لأبنية كانت تعيش فيها بعض الأسر الأرمنية، شاهدنا جمهرة من الناس وكأنها في مؤتمر. كان أحد المثقفين الشباب يدير حديثاً بواسطة مكبر الصوت، وحوله كتلة من البشر يتراوح عددها بين 700 - 800 شخص، كانت في حالة هياج وصراخ وفوضى. وكان يبدو أن الأبنية المواجهة في حالة هدوء مطبق. وفجأة أخذت نيران البنادق تتوجه إلى نوافذ وشرفات الأبنية، الأمر الذي كان يتبعه أصوات زجاج يتكسر. بعد ذلك أخذ بعض الرجال، ممن تبين لاحقاً أنهم أعضاء في الجبهة الشعبية في أذربيجان، يصعدون الأبنية ويرمون بمحتويات المنازل من نوافذها وشرفاتها. كانوا في باكو يطلقون على سكان هذه المنطقة لقب "أرمن باكو" وهم تاريخياً من الذين نزحوا من مناطق مختلفة هرباً من مجازر

كانت قد نفذت بحق الشعب الأرمني في تركيا وسواها، حيث كانوا لا يملكون شيئاً عندما وصلوا إلى باكو، بعد رحلات نزوح شاقة وطويلة. وها هو القدر يتبعهم مرة أخرى، فهم من جهة أخذوا يستمعون للدعاية التحريضية التي كانت حركة تحرير أرمينيا تبثها في صفوفهم داعية إياهم بضرورة مجابهة الأذريين، ومن جهة أخرى كانوا يقعون تحت رحمة المتطرفين القوميين الأذريين، الأمر الذي أدى بهم إلى الانخراط في حركة نزوح أخرى، بعد ضحايا قدموها في باكو.

تابعنا مسيرنا في المدينة، التي كنا نشاهد فيها تجمعات في مختلف الأنحاء. وكنا عادة نشاهد رجالاً يحملون أغراض وأدوات منزلية، حصلوا عليها "كغنائم" حرب. في ذلك الليل الحزين (14 ـ 15) كانون الثاني / يناير، بلغ عدد الضحايا حسب الاحصاء الرسمي الخمسين، معضمهم من الأرمن.

حدثني مرافقي ونحن نتجول، حديثاً أثار شجوني واشمئزازي، ذلك الذي كان مترافقاً بدموع تنهمر من مقلتيه، قائلاً: «إنه قبل توجهه إلى استقبالي في المطار شهد الحادثة التالية: عجوزاً أرمنية رميت من أحد نوافذ هذه الأبنية مع بعض محتويات منزلها، حيث كان مرضها هو السبب في بقائها في المنزل... حتى أنهم كانوا أبعد ما يكونون عن الرحمة! لاقت هذه العجوز حتفها فور اصطدامها بالرصيف، ولم يقترب أحد منها، وتابع هذا الحشد الهائج ممارسة هواياته. أما الرفيق الأذري الذي كان بصحبتي فقد أخذ يبكي لما شعر به من اللاحول واللاقوة، ومن إحساسه بالخجل مما يقوم به مواطنوه. وما يثير الاستغراب حقاً أن أهل باكو جلهم ممن ينتمون إلى الدين الإسلامي، الذي في فحوى تعاليمه يحض على تبجيل كبار السن، واحترام النساء. إلا أن من نظم هذه الحملة وتزعم تنفيذها، أهملوا الالتزام بهذه التقاليد الإسلامية، العائدة للآباء والأجداد.

وبهدف الحيلولة دون حدوث مذابح وانتهاكات أخرى، انتشرت قوات الجيش عشية 20 كانون الثاني / يناير في المدينة، وفرضت عليها الأحكام العرفية. على الأثر، قامت الجبهة الشعبية في أذربيجان بتنظيم لقاءات جماهيرية ومؤتمرات تحتج على ذلك. كما ظهرت الحواجز في

الشوارع، وجرت اشتباكات، راح ضحيتها العديد من الأشخاص، من الطرفين. وهنا أريد أن أعرض واقعة ذات طبيعة دلالية: لم يعان أي رجل من رجال الجبهة الشعبية في أذربيجان. لا أحد قط! فهذه الجبهة بعد قيامها بتحريض سكان باكو على الخروج وإقامة الحواجز، غادر رجالها المدينة بسرعة، أو اختفوا في مخابئ آمنة. هذا ما كانت عليه الممارسة التكتيكية لهذه الجبهة في صراعها من أجل السلطة، الذي كان مخططاً له من الخارج. ويجب القول، انطلاقاً من مفاهيم الخدمات الخاصة، أنه كان تكتيكاً ماهراً.

تم إخفاء حقيقة ما دار في هذه الأيام، نهاراتها بلياليها، عن الشعب. وانتشرت هنالك الأقاويل والأكاذيب ومختلف أنواع الافتراءات، عما أطلق عليه "كانون ثاني / يناير الأسود"، وعن دور الأرمن في أحداث باكو هذه. وكان المبادرون بنشر هذه الأكاذيب، هم زعماء الجبهة الشعبية في أذربيجان، لا سواهم، الذين ساروا على هدى سياسة التحريض التي أدت إلى وقوع أحداث تراجيدية، ذهب ضحيتها الكثير من الناس. اتهم الجيش بقتل سكان باكو، الذين لا ذنب لهم. لكن من الذي دفعهم للانقضاض على الدبابات؟ لماذا يتجنبون الجواب على سؤال، كم سيبلغ عدد الذين كانوا سيستشهدون في باكو من البشر، لو لم يتم القضاء على هذه الفوضى والاضطرابات؟ لو لم يتم جمع السلاح اللاشرعي؟ لو لم يتم اعتقال المتطرفين والارهابيين؟ كان من الجلي جداً أن فرض الأحكام العرفية في باكو وبعض مدن أذربيجان الأخرى، من الخطوات الاضطرارية لحماية السكان، الذين دون أن يدركوا تم تحشيدهم للمشاركة في صراع سياسي دموي، قامت به الجبهة الشعبية بهدف الاستيلاء على السلطة.

إيقاف العنف وتجنب إراقة الدماء

كانت مسؤولية تأمين تنفيذ قرار فرض الأحكام العرفية، الذي صدر عن رئيس الجمهورية، تقع على عاتق وزارة الداخلية ومجلس أمن الدولة في الاتحاد السوفيتي. ففي النصف الثاني من كانون الثاني / يناير 1990،

سافرت ثانية إلى باكو جواً بمهمة رسمية، على متن طائرة عسكرية. كان يرافقني فريق مؤلف من 100 ضابط كبير، من ضباط الوحدات العملياتية التابعة لجهاز أمن الدولة المركزي، كان معظمهم من العاملين في الإدارة الرئيسية الثانية - خبراء في التعامل مع عملاء الخدمات الخاصة الأجنبية. كما دخل في عداد هذا الفريق موظفون من الإدارة الخامسة، الذين كانوا يعرفون جيداً أساليب وطرق أنشطة المخابرات الأجنبية في الحرب السيكولوجية على "جبهة الاسلام". وتضمن الفريق أيضاً خبراء بمسائل الأمن الاقتصادي ووسائل النقل والطرق ووسائط الأمن المعيشي.

وتجدر الإشارة إلى أنه خلال أعوام البيريسترويكا، كانت أنشطة وأساليب وطرق عمل إدارات مجلس أمن الدولة السوفيتية، دائماً تدقق وتعدل وتجدد حسب الظروف المستجدة. على الأخص، كانت قد أدخلت مهام جديدة لها: جمع ومركزة التعامل مع المعلومات عن الإرهاب "الداخلي"، وأيضاً مع الأعمال التخريبية الموجهة ضد استقلال ووحدة بلادنا. كما تم إدخال مهام محددة في مجال الصراع ضد قوى الجريمة المنظمة. وكان العاملون في هذه الأنشطة يراكمون خبرات كبيرة، بما فيها تلك القتالية. وكان موظفو المخابرات دائمي التنقل بين الأقاليم التي تنشب فيها صراعات قومية.

ومن الموضوعية بمكان القول أن أجهزة مجلس أمن الدولة كانت الحصن المنيع في حماية أمن الدولة. كما كان هؤلاء الموظفون دائمي الصمود في التصدي لأنشطة الخدمات الخاصة والتطرف والإرهاب، الذي حمل طبيعة خاصة في تلك السنين.

كان للنقاط الساخنة في ماوراء القفقاز وآسيا الوسطى، أن تتحول إلى صراعات قومية عنيفة، مثيلة لما جرى في ناغورني كاراباخ، لولم يتم التصدي لها وإخمادها، وكان لموظفي مجلس أمن الدولة دوراً كبيراً في ذلك. فقد كانوا، يحصلون على المعلومات العملياتية الضرورية، تلك التي تشير إلى أنشطة الاعداد لأعمال التحريض وإلى أماكن تجميع الأسلحة والمتفجرات وإلى المواقع المرشحة للقيام بالعمليات الإرهابية في الوقت

المناسب. وكانت هذه الأجهزة، هي بالذات التي تحشد جهود الهيئات ذات الشأن وتقوم بالتنسيق معها.

كنت على اطلاع على وقائع كثيرة، تمكنت بواسطتها هذه الأجهزة من الحيلولة دون قيام أعمال عنف متطرفة، كانت في حال تنفيذها، ستشكل أخطاراً داهمة على سلامة دولتنا.

لمن يرجع الفضل في إنقاذ حيوات الأعداد الكثيرة نتيجة للإيقاف السريع للعنف؟. في باكو وحدها، على سبيل المثال، وبفضل فرض الأحكام العرفية، تسنى الحيلولة دون حدوث مجازر كبيرة وخروقات واسعة للقانون. وكم هو عدد الأرمن الذين أنقذوا من المجازر؟ أما كان سيقتل مئات بل آلاف من المواطنين المسالمين. وما الذي حدث في أوش؟ أما كان سيضاف العشرات إلى الضحايا، لو لم يحل دون ذلك فرض الأحكام العرفية ومنع التجول فيها؟.

يمكننا إضافة الكثير إلى هذا الجدول، ومهما يكن من أمر، إلا أنه لن يصح إلا الصحيح: كان مجلس أمن الدولة ووزارة الداخلية والجيش مجبرين على استخدام القوة لإيقاف سيول الكراهيات والعداوات الاجتماعية والقومية والدينية، التي كانت تهدف إلى جر البلاد إلى مستنقع من الدماء، بمختلف أساليب التحريض والدعاية. تسنى لي في العديد من المرات، القيام بمهمة إصدار التعليمات لموظفينا قبل توجههم إلى المناطق الساخنة، وبضمير راض أستطيع القول: إن المهمة الرئيسية التي كنت أوكلهم بها كانت: "تجنب استخدام العنف، وتجنب إراقة الدماء".

منطقة المسؤولية

لم نعلم عن "منطقة المسؤولية"، إلا عند وصولنا إلى باكو، التي سافرنا منها إلى ناخاتشيفان جواً على متن حوامة. ونحن في الطريق، أقلقني ورفاقي سؤال مفاده: لماذا لم تفرض الأحكام العرفية إلا على عدة مدن في

أذربيجان؟ وفي معرض تقديمنا التقارير لقياداتنا العليا، اقترحنا فرض الأحكام العرفية، على مناطق أرمينيا في نفس الوقت، لاسيما تلك المناطق الواقعة على الحدود مع أذربيجان. لأن الظروف عند الطرفين متشابهة، ويجب أن يعاملا بالمثل، وليس لأحد الحق بامتلاك الأفضلية. فالهدف الرئيسي لقانون الأحكام العرفية ـ نزع سلاح المجموعات المسلحة اللاشرعية. وإذا أقدمنا، على سبيل المثال، على نزع سلاح المحاربين في ناخاتشيفان، عندها ستصبح الغلبة لصالح الأرمن.

حتى في باكو، لم يستطع أحد، خلال الاجتماع العملياتي، أن يقدم جواباً أو سبباً مقنعاً. وقيل حينها، أن وزارة الداخلية السوفيتية تقدمت بمثل هكذا عرض أيضاً إلى السلطات العليا. كما تم طرح مثل هذا السؤال عليَّ في ناخاتشيفان. الأمر الذي جعلني أجيب:

ـ سوف نبذل قصارى جهدنا لإثبات أحقية هذا الطلب وسنحاول تحقيقه..

أما الأوضاع في ناخاتشيفان، فتبين أنها مختلفة عنها في باكو، الأمر الذي كان منطقياً. فمن جهة، كانت هذه الجمهورية ذات الحكم الذاتي تحد إيران وتركيا، وأرمينيا أيضاً. أما مع أذربيجان فهي لا تشترك إلا بفرع صغير من طريق سكة حديد باكو- يريفان. فإذا نفذت باكو حظراً على هذا الطريق، فإن ناخاتشيفان هي التي ستعاني، في المقام الأول. لأن لأرمينيا مخرج آخر، عبر جورجيا.

ويجدر القول هنا أن هذه الخشية قد تحققت. فقد تبين أن سكة الحديد هذه أصبحت من الأوراق التي يلعب عليها القوميون في ناخاتشيفان وأولئك الأرمن أيضاً. قام زعماء الجبهة الشعبية في أذربيجان بتحريض عمال السكك الحديدية على الاضراب عن العمل، الأمر الذي أدى إلى إيقاف العمل على هذه السكة. أما حركة تحرير أرمينيا فاتبعت تكتيكاً آخر لتطبيق الحصار- أقدم المحاربون على تصويب النيران على قاطرات السكك الحديدية، وكانوا أحياناً يقومون بنهبها، بعد أن تكون قد تجاوزت حدود أرمينيا بقليل. وهكذا أصبحت

الوحدات العسكرية الأذرية تخشى من مغبة التنقل في هذه القاطرات التي تمر ضمن أراضي أرمينيا.

وبأي شكل بدا أن في هذا الأمر تناقض ظاهري، فإن الحقيقة تشير إلى أن حركة تحرير أرمينيا والجبهة الشعبية في أذربيجان، كانتا تمارسان هذه اللعبة اللاإنسانية. أدى هذا الحصار إلى ارتفاع أسعار مواد الضرورات الأولى إلى عشرات الأضعاف. وهكذا أخذت الجبهة والحركة تتحكمان في توزيع هذه المواد الغذائية في كلا البلدين، كما فرضت الجبهة الشعبية في أذربيجان ضريبة قدرها 25٪ على التجارة بين المناطق، التي تسيطر عليها، أما الضرائب التي كان يدفعها بائعوا المفرق المنتشرون في الشوارع، فكانت أعلى من ذلك بكثير. وعندما استنفذت المواد الغذائية، سرعان ما اتفق الطرفان المتحاربان على إيقاف الأعمال القتالية، ولم يقدم أحد منهما على الهجوم على القوافل، الأمر الذي سمح باستجرار كميات جديدة من البضائع. ومن ثم عادا ثانية للاقتتال.

بماذا نسمي هذه الأفعال؟ طبعاً إنها من أفعال الاحتيال على سكان البلد. إنه احتيال تحت شعار الحرية والاستقلال. هنا، بالذات، انحصر جوهر نشاطات الجبهات الشعبية القومية. إنهم لم يكونوا محاربي فكر، بل عبارة عن محتالين تحدوهم أهداف "رفيعة". ومن خلالهم وبمساعدتهم بالذات تسنى لأجهزة المخابرات الأجنبية أن تخلق جواً من عدم الاستقرار في بلادنا، الأمر الذي كان سبباً لمصائب كبيرة.

أجل، تبين أن أحد العوامل الرئيسية التي أججت الأوضاع وأثارت عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي على حدود ناخاتشيفان مع أرمينيا، هو في "اللعب" اللامبدئية التي نفذت على خط السكك الحديدية. وأخذ الشعب هنا يقسو على الشعب هناك، وبالعكس، في الوقت الذي كان فيه زعماء الحركات والجبهات "الديمقراطية" يلقون اللوم على موسكو.

وفي ذات الوقت، أخذوا يمكرون بالجيش، الذي كانت وحداته المتمركزة على جانبي الحدود، قد تلقت أوامر صارمة بضرورة عدم التدخل في الصراع، الأمر الذي استخدم ذريعة للقوميين لينشروا دعاية تحت شعار "الجيش الذي لا يقوم بحمايتنا، ليس هو بجيش شعبي".

كما استمرت الانتهاكات على الحدود الإيرانية ـ السوفيتية. وواصلت الجبهة الشعبية في ناخاتشيفان تجميع الحشود وتثويرها. وكما تسنى لي أن أرى، كان القوميون يستخدمون تكتيكاً خسيساً: حيث كانوا يحشدون النساء والأطفال والشيوخ في المقدمة، أما المحرضون فكانوا يختفون خلف ظهورهم، وكانوا يراقبون النتائج عن بعد. أظهر رجال حرس الحدود ضبطاً للنفس منقطع النظير، حيث كانوا يحاولون إقناع النساء بالتفرق والذهاب إلى بيوتهن. أما السكان المحليون التعساء فكانوا يتوسلون إلى رجال حرس الحدود لإعطاءهم قطعة من سلك شائك أو سلك هاتف ـ لأنهم بدون مثل هذه "الغنائم" لم يكن باستطاعتهم العودة إلى الخلف، وبخلاف ذلك، كان المحاربون يهددونهم بحرق منازلهم والاستيلاء على قطعان الماشية التي يمتلكونها.

كان المحاربون في ناخاتشيفان يتنقلون وهم يحملون أسلحتهم بشكل مكشوف، تلك التي كانوا يمتلكون مختلف أنواعها: ابتداءً من المسدسات والبنادق وصولاً حتى الرشاشات ومدافع الهاون. وهم أثناء تجوالهم في القرى الحدودية، كانوا يفرضون على السكان إعطائهم الخراف من أجل الشواء، والخضار والخبز والكونياك والفودكا والنبيذ. وأثناء تحلقهم حول موائد الطعام، كانوا يلقون على السكان المحليين دروساً حول كيفية حفر الخنادق والملاجئ. وكانت هذه "النصائح" تترافق عادة، بالتهديدات: إذا لم تحفروا هذا الخندق، سنستولي على ماشيتكم ونحرق بيوتكم.

ولكي نكون موضوعيين في تقييماتنا، تجدر الإشارة إلى أنه على الطرف الأرمني، كان يجري الشيء ذاته.

كما أصبحت عمليات خطف البشر كرهائن، من الممارسات اليومية، وذلك للحصول على فدية، أو مقايضتهم باشخاص كانوا قد اختطفوا من قبل الطرف الآخر. وعادة ما كان يصادف أن نرى في نهر مياه آراكس جثثاً طافية. وفي أحيان أخرى كان رعاة الماشية يعودون بدون ماشيتهم، حيث يكون قد استولى عليها "المقاتلون".

هكـذا كـانت عليـه الأوضـاع في منطقـة ناخاتشـيفان الحدوديـة في كـانون الثـاني / ينـاير 1990. بالإضافـة إلى ذلـك، كـانت تصـل إلى كـل مـن موسكو وباكو تباعاً معلومـات تشير إلى ارتفـاع وتـيرة أنشـطة المخـابرات الأجنبيـة في كـل مـن أذربيجـان وأرمينيـا، لا سـيما تلـك التابعـة لإيـران وتركيا، التي كانت تراقب بدقة تطور الأحداث، محاولة توجيهها بالاتجاه الذي يصب في تحقيق مصالحها. لهذا الغرض نشرت إيران على الطرف المقـابل لحدودنـا مـن نهـر آراكـس وحـدة استطلاع عملياتيـة خاصـة. أمـا تركيـا فقـد أرسـلت عملاءهـا. كمـا أقدمـت وكالـة المخـابرات المركزيـة الأمريكية على تعزيز مقراتها في يريفان...

كـان هـدف جميـع هـذه الانتهاكـات والخروقـات، التي اقدمـت على تنفيذها أجهزة المخابرات الخاصة الأجنبية هو في نهاية المطاف، انهيار الاتحاد السوفيتي، الأمر الذي تم تأمينه بإثارة النزاعات وعدم الاستقرار في البلاد. وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي، سيأتي دور روسيا..

وفي معـرض الحديـث عـن موضـوع أنشـطة المخـابرات الأجنبيـة في مـاوراء القفقـاز، أعرض هذه الواقعة: في تلك الآونة، أصبح معلوماً لنـا أن مونتي آفو الأرمني الأمريكي هو ضابط الارتبـاط والتنسيق بين القـوات في منطقـة مـارتون، التابعـة لنـاغورني كاراباخ. وتحـت قيـادة هـذا الضـابط استطاع أرمن كاراباخ احتلال مدينتي غوراديز وفيزولي وبعض التجمعـات السكانية الأخرى. كان الأرمن يحترمون هذا الضابط ويطيعونه، وفي ذات الوقت كانوا يخشونه. قُتل مونتي آفو ودفن في أرمينيا كبطل قومي. وتم الحصـول لاحقاً على معلومـات أخـرى، عـن مشـاركة رجـال الخدمـات الخاصـة الأجنبيـة في معـارك النزاعـات القوميـة الجاريـة في الاتحـاد السوفيتي، مشاركة مباشرة.

فـور وصولنـا إلى ناخاتشـيفان اجتمعنـا بقياداتهـا المحليـة وأخذنـا نتدارس الأمـور ومسألة فرض قـانون الطـوارئ. وحينمـا اتصلنـا بموسـكو، كـان الـرد أن هـذا الأمـر يتعلـق بباكـو. إلا أن الزعمـاء المحليـين في ناخاتشـيفان، أتخـذوا على مسـؤوليتهم قـراراً، يقضـي بفـرض الأحكـام

العرفية: (تعالوا نفرض قانون الأحكام العرفية في منطقة مساحتها، تحد بشريط عرضه 5 كم على طول الحدود. وسيصبح هذا الأمر عبارة عن تحذير للجبهة الشعبية. يجب أن نجبر زعماءها على التوجه إلى طاولة المفاوضات. عند ذاك فقط سوف نتجنب قتال الأخوة. إن الشعب سيدعمنا بذلك. أما إذا فرضنا قانون الأحكام العرفية على كامل الجمهورية، فسوف نفقد دعم الشعب وسيصبح عدونا).

وبعد أن تمحصنا الأمور مع قادة ناخاتشيفان، توصلنا إلى رأي مشترك، يقضي بفرض قانون الأحكام العرفية على المنطقة السابقة الذكر ومنطقة مماثلة لها على الحدود مع أرمينيا، وعلى طول خطوط السكك الحديدية. وكان هذا الأمر كافياً للحيلولة دون تمكن محاربي الجبهة الشعبية من الاستفادة من أسلحتهم المتوسطة ومدافع الهاون، لأنه ببساطة سيتم جمع القسم الأغلب منها، كما سيتم تخريب الخنادق والمتاريس والملاجئ.

وفي مرحلة تطبيق قانون الطوارئ، أخذ رجال مجلس أمن الدولة يتواجدون في النقاط الساخنة، معرضين حياتهم للخطر، من أجل التقليل، إلى الحد الأدنى، من الخسائر البشرية. وأستطيع أن أقول أن سكان ناخاتشيفان كانوا، بالعموم، راضين عما قامت به الوحدات التي طبقت هذا القانون، لا سيما من رجال جهاز أمن الدولة المحلي.

آراكس - نهر حدودي

قامت المجموعة العملياتية لمجلس أمن الدولة في ناخاتشيفان بواجبها المهني على أحسن وجه. فبالتعاون مع رجال حرس الحدود، تمكنت هذه المجموعة من اعتقال أعداد كبيرة من المخالفين، الذين كانوا يعبرون النهر من الطرف الإيراني. تواجد في عداد هؤلاء، جواسيس ورجال عصابات ومخربون. كما تم التقاط عدد من موظفي الخدمات الخاصة الأجنبية، كانت غالبيتهم تتوجه لإقامة اتصالات مع أعضاء في الجبهة

الشعبية في أذربيجان... وهنا يجدر أن أشير إلى أن إيران كانت شكلياً تدعم مساعي الناخاتشيفيين القاضية إلى توسيع أواصر القربى مع الأذريين، القاطنين في شمال إيران، على طول شاطئ نهر آراكس. إلا أنه وكما أصبح واضحاً من خلال الوثائق المادية، والتحقيقات ومتابعة أولئك الذين كانوا يخترقون الحدود بصورة غير قانونية، كانت إيران تخشى من مغبة الأحداث الدائرة في أذربيجان. حيث لا أحد يستطيع تقدير الطريقة التي يمكن فيها أن تنتقل هذه الأحداث إلى إيران، فقد تنتقل عبر الفارين، الذين ما أن يستطيعوا تدمير الحواجز الهندسية الحدودية حتى يكونوا قد وصلوا إلى نهر آراكس. ويا لتناقض القدر، فحسب خبرة رجال حرس الحدود، التي تجاوزت العقود، كانت الغالبية العظمى من المخالفات في اختراق الحدود، تأتي من الطرف الإيراني، وكان يتبين بعد التحقيق مع المخالفين أنهم اخترقوا الحدود إلى الاتحاد السوفيتي لينظموا إلى عداد مواطنيه، لأنهم يريدون أن يعيشوا حياة أفضل. وتجدر الإشارة إلى أن هناك أعداداً كبيرة من الأذريين الإيرانيين انتقلوا مع أفراد أسرهم، في الستينات والسبعينات، إلى أذربيجان السوفيتية للحياة الدائمة، ولا يزالون فيها إلى الآن، أحياءً يرزقون. ويتذكر المواطنون في تلك المنطقة الحدودية أنه في تلك الآونة ظهرت مهنة أطلقوا عليها مهنة "مهرب البشر"، الذي كان ينقل الأسر عبر النهر مقابل أجر، ويضعها على الأراضي السوفييتية، أما هو فيعود أدراجه إلى إيران.

أجل هذا ما كانت عليه الأمور. أما بعد مجيء البيريسترويكا، فإنه لم يتغير شيء سوى اتجاه تيار النزوح: الآن بدأ الناس يبحثون عن حياة أفضل خارج الحدود. وإذا كانت إيران سابقاً غير مجبرة على حراسة كامل الخط الحدودي، فإنها اليوم أجبرت على تخصيص وحدات كبيرة وكثيرة العدد لذلك، كما وجهت وحدات من الشرطة وأقامت مراكز خاصة بها، يستنطقون فيها كل من يقدم من الطرف السوفيتي لنهر آراكس. وأصبح معروفاً لدينا أن هذا الاستنطاق يتم وفق منهج مسبق التخطيط

والاعداد ولم يكن الإيرانيون يتساهلون مع من يحققون معهم، بل كانوا غالباً ما يعيدونهم من حيث أتوا، إذا كان الأمر يتعلق بالنزوح فقط.

وكان الإيرانيون يمتلكون جداول بأسماء جميع السكان المحليين، الذين لهم أواصر قربى في ناخاتشيفان وأذربيجان وباقي مناطق الاتحاد السوفيتي. وكان هذا الجدول ممهوراً بخاتم سري تحت عنوان "الأشخاص المشكوك بهم" في إيران.

المفاوضات الصعبة

قمنا بدراسة جميع هذه الوثائق، تلك المتعلقة بالمفاوضات التي دارت مع الجبهة الشعبية في أذربيجان دراسة متأنية. تبين أن الطريق إليها كان صعباً. فقد كانوا قد احتجزوا المبعوث الذي يحمل عرضنا للقاء (كان هذا المبعوث شقيقاً لليونيركان قد قتل) لعدة ساعات بعد أن تم توثيقه، في مركز الجبهة الشعبية الأذربيجانية في ناخاتشيفان. ولم يطلقوا سراحه إلا بعد وعدهم بأنه لن يعود ثانية إلى هذا العمل... ومع ذلك لم يقم بإبلاغنا بتفاصيل رحلته الفاشلة هذه. إلا أنه ما أن هل الصباح حتى وصلت الموافقة من الجبهة الشعبية على مباشرة المفاوضات وعلى الشروط التي كنا قد أرسلناها لها.

كانت البدايات مبشرة. ولم يتم الأمر، بطبيعة الحال، دون إنذارات وضغوطات ومطالب وادعاءات وحيل صغيرة وكبيرة. كان المفاوضون من الجبهة يجيدون تحريف المعلومات، إلا أن الطرف المقابل كان دائماً يقدم لهم الوثائق المادية التي تدحض ما بحوزتهم منها.

وفي نهاية المطاف، اضطر الجبهويون أن يأخذوا بعين الاعتبار جميع الحقائق وموازين القوى على أرض الواقع. أما فيما يخص السكان المحليين فقد تبين لهم إثر ذلك من الذي يقوم حقيقة بحمايتهم ويدافع عن مصالحهم ومن هو الذي يخاتلهم ويستغل عواطفهم القومية.

لا أريد هنا أن أتوقف عند تفاصيل ما دار في المفاوضات. والنتيجة الرئيسية التي توصل إليها الطرفان كأساس لمتابعة المفاوضات هو أن لا يجعلا القضايا المختلف عليها، تصبح أساساً لتدمير كل شيء. حيث يجب أن تجزأ قضايا الخلاف إلى أجزاء ذات أهميات وأولويات متدرجة، بحيث يجري بحث كل جزء منها على حدة والاتفاق على حلول بشأنه. والأهم من ذلك، أنه يجب النظر إلى الآراء التي يقدمها أي طرف باحترام واهتمام من قبل الطرف الآخر. فطريقة إملاء الحلول لا يحبها لا القوي ولا الضعيف. كما تتطلب المقاربة العقلية الواعية احتراماً من الجميع.

سعينا قبل أي شيء آخر، للوصول إلى اتفاق حول وجوب تسوية الأوضاع على الحدود السوفيتية ـ الإيرانية. وكان ما قدمناه من معلومات حول الأعمال الاستطلاعية والمخابراتية التي يقوم بها الإيرانيون، من الأمور التي أثارت استغراب ممثلي الجبهة. وكان أكثر الوثائق التي أثرت فيهم، تلك التي تشير إلى أن الإيرانيين يعدون لتهجير الأذريين الإيرانيين إلى العمق الإيراني، إذا تطورت الأحداث في ناخاتشيفان بصورة لا ترضى عنها طهران. وبالنتيجة وافق مفاوضو الجبهة على التقيد بفرض نظام الطوارئ على الحدود الدولية. وتطبيقاً لذلك كان يسمح للسكان المحليين الذين يعيشون على ضفة نهر آراكس بالخروج إلى الحدود مرتين في الأسبوع لاجراء لقاءات مع أقاربهم الإيرانيين من على مسافة محددة، كما تم التنسيق بشأن طريقة التوجه إلى الحدود: الرجال في المقدمة، بعدهم يأتي النساء والأطفال. ولطمأنة الجبهة الشعبية، أعطي لها الحق بأن تضع ممثلاً لها في نوبات الحراسة الحدودية. وأنا بدوري لا أستطيع إلا أن أعبر عن احترامي لأولئك الرجال الذين مثلوا الجبهة في المفاوضات، لأنه تم لاحقاً احترام الاتفاقيات التي تم التوصل إليها، على الرغم من المضايقات التي واجهوها من قبل رفاقهم المتطرفين في الجبهة.

أما القضايا المتعلقة بالحصار المفروض على طرق سكة الحديد، الممتدة على الحدود بين ناخاتشيفان وأرمينيا، والذي فرض لوضع حد لتبادل إطلاق النار بين الطرفين، فكان حلها أكثر تعقيداً. وذلك لأن

الجبهة الشعبية كانت تتشكل من عدة مجموعات، كانت كل مجموعة تسعى للعمل المستقل دون العودة إلى المركز في ناخاتشيفان. وكان لبعض المجموعات اتصالات مباشرة مع مركز الجبهة في باكو، حيث كانت تصلهم منه توجيهات مختلفة، بالإضافة إلى وجود طرف ثالث ـ هو أرمينيا ـ كان يتوجب عليهم التعامل مع ردات أفعاله.

من الواضح جداً أن هذا النزاع الكبير بين أذربيجان وأرمينيا كان مثار استفزاز كبير للطرفين المتحاربين. ويشير الخبراء بشؤون ماوراء القفقاز إلى أن أحداث عام 1988 كانت من الأحداث المتوقعة: لأنه في أرمينيا وقبل نشوب النزاع مع أذربيجان، كانت تطرح هنالك أفكار حول وجوب حل النزاعات الحدودية مع الجيران. وكان هذا الطرح، بطبيعة الحال، ملحوظاً من قبل الدولة المجاورة، الأمر الذي نتج عنه بوادر من عدم ثقة متبادلة بين الطرفين، وشعور بالعداء. وانطلاقاً من ذلك أصبحت أكثر الخلافات شخصية التي تحدث في مناطق كاراباخ إنْ كان حول ملكية الأرض أو المنافسة في الانتاج الزراعي أو حول قضايا أخرى، أصبحت تأخذ أبعاداً كبيرة، وتتسع شيئاً فشيئاً.

لا يمكنني الحكم، على أيهما البادئ في اختراق الحدود والمسؤول عن إشعال الحرب بين هذين الشعبين. فالتاريخ سيضع كل شيء في نصابه. إلا أنه تبين لنا في ناخاتشيفان أن العقل يستطيع الترفع على الأنانية والسيطرة عليها وعلى عنجهية بعض السياسيين، الذين لا ينظرون إلى المعارك التي يشنونها إلا كطريق يوصلهم إلى السلطة.

في أذربيجان، ينظرون إلى ناخاتشيفان بصورة مختلفة. بعضهم يرى أن هذه المنطقة نذير موت. قد يكون بسبب ما يتحدث عنه التاريخ بأنه كان فيها قد تفشى الطاعون في صفوف أحد جيوش الاسكندر المقدوني. حيث لا يزال إلى اليوم تمثال الرجال الذين ماتوا من هذا الجيش قائماً في مدينة جولف في ناخاتشيفان. ويقال أنه لم ينفذ من هذا الجيش سوى الضباط ـ لأنهم كانوا يتناولون الغذاء ويشربون النبيذ في أواني فضية. وتجدر الإشارة إلى أن أهالي ناخاتشيفان يحبون بلادهم جداً، لما حباها

الله من خيرات: كروم العنب، مرابي النحل، بساتين الليمون، ومنابع كثيرة للمياه المعدنية العلاجية.

استفزازات

أرسلنا إلى المركز في موسكو برقية مشفرة أخبرناه فيها عن استتباب الأمن والاستقرار على الحدود السوفيتية ـ الإيرانية، وكررنا فيها، ثانية، تأسيساً على الدعوة السابقة، اقتراحنا بفرض الأحكام العرفية على شريط عرضه 5 كم من كل جانب من الحدود الإدارية بين أرمينيا وناخاتشيفان. إلا أن الجواب لم يتأخر: رفع اقتراحكم إلى المراجع العليا. الأمر الذي يعني أنه وصل إلى جهاز غورباتشيف الإداري. وكما جرت العادة، لم يصلنا من هنالك أية إشارة أو تعليمات، حيث لم يكن جهاز الرئيس الإداري يتفاعل أو يتجاوب معنا.

أجل، لم يستجب غورباتشيف لهذا المقترح، الذي كان، في حال تطبيقه، سينشر جواً من الاستقرار وبالتالي يبرد "النقاط الساخنة" ويسهم في حل مسألة الصراع في كاراباخ. أما الذي حدث فهو، أنه بعد تقديمنا لهذا المقترح بقليل، أخذنا نلاحظ حدوث أشياء غريبة وغير مفهومة في ناخاتشيفان. فهل كان هذا التطابق عفوياً، أم أن هنالك أيادي مجهولة لها مصلحة في إشعال فتيل الأزمة في الوقت المناسب، بعد حصولها على معلومات عن فحوى اقتراحنا. أما الآن فلا يراودني أدنى شك أن الذي حدث لم يكن من تخطيط محلي، إن كان في ناخاتشيفان أو أرمينيا، بل تم التخطيط والاعداد له والإشراف على تنفيذه بعيداً عنهما.

ابتدأت الأحداث على الشكل التالي: بعد قليل من إرسالنا البرقية المشفرة التي تحمل اقتراحنا بفرض الأحكام العرفية على جانبي الحدود الإدارية بين أرمينيا وناخاتشيفان، لاحظنا أن نشاطات حركة تحرير أرمينيا قد ازدادت وتوسعت بشكل ملحوظ. ففي يوم من الأيام بدأ مقاتلوها بقصف قرية سادراك بالمدفعية، الأمر الذي أثار الامتعاض

والغضب في ناخاتشيفان. إلا أن الأمور لم تتوقف عند هذا الحد. وهذه هي إحدى الصحف المركزية الحكومية، تنشر خبراً عن هذه الحادثة، تختمه قائلة بأن قرية سادراك هي من القرى الأرمنية.

وهكذا قلبت الأمور وتبين أن القصف المدفعي لم يقم به الأرمن بل الأذريون! وكان أن أدى هذا "الخطأ"، الذي ارتكبته هذه الصحيفة المركزية، إلى صب الزيت على النار، الأمر الذي تسبب في وقوع ضحايا جديدة.

لاحقاً تطورت الأحداث كأنها ضمن خطة موضوعة. كما أدى الخبر الذي نشرته الصحيفة السابقة الذكر إلى إثارة غضب الجبهة الشعبية في ناخاتشيفان، وجميع السكان أيضاً. وما لوحظ حينها أن هذا الغضب انصب في اتجاه معين. بدأت ناخاتشيفان تعقد اجتماعات تحت شعار: تعمل المخابرات السوفيتية لصالح أرمينيا! أما رجال الجبهة الشعبية فكانوا يهتفون: إن الـ (ك. ج. ب.) هي التي نظمت عملية نشر الخبر في الصحيفة! يطلب منا الـ (ك. ج. ب.) تسليم الأسلحة، لكن الكاذب لا يستطيع حماية سادراك! إنها خيانة، ولن تمر! لا للأطماع الأرمنية!.

بكلمات أخرى لم يوجه الغضب الشعبي باتجاه موسكو، بل ضد القوة الوحيدة التي كانت تسعى لبسط الاستقرار والأمن في ناخاتشيفان - ضد موظفي مجلس أمن الدولة. وكانت هذه الضربة التي وجهت إلى هؤلاء الموظفين تهدف إلى إزالة العقبة الأخيرة التي تقف في وجه انتشار الاضطرابات والقتال وإراقة الدماء.

في هذه الأثناء، اتصلت، عن طريق الهاتف العملياتي، بقائد قوات حرس الحدود، الجنرال كالينتشنكو لأتداول معه في الأمور. وبعد أن استمع إلي باهتمام نصحني قائلاً:

- يا فياتشيسلاف، موقفي كالآتي: تعتبر استقرار الحدود الدولية لدولتنا عاملاً في استقرارها الداخلي. إلا أنني كنت دائماً ضد استخدام رجال حرس الحدود في الخلافات المحلية. لكنه الآن، أخذ يبدو واضحاً أنه مع تفكك حدودنا الخارجية بدأت الدماء تراق حتى على حدودنا الداخلية... بالمختصر المفيد سأعطي توجيهاتي المناسبة إلى وحدات

حرس الحدود... اعملوا سوية. لكن إذا دار الحديث عن استخدام السلاح من قبل رجال حرس الحدود فإنني لن أقدم على تأييدك قطعاً...

وصلت الأوامر المناسبة إلى وحدات حرس الحدود، المتمركزة في ناخاتشيفان، بعد دقائق من ذلك.

من السهولة بمكان إشعال فتيل أي نزاع قومي، لكن إطفاءه من أصعب الأمور. وفي هذه النزاعات، تخترق النار العمق، أما الشعلة فإنها تسقط في مكان آخر، هذا ما حدث في ناخاتشيفان... حيث أقدمت الجبهة الشعبية على حصار خطوط السكك الحديدية، رداً على القصف المدفعي لقرية سادراك، كما أوقفت محادثاتها معنا، وكانت تقيم اجتماعات مستمرة في محطات سكك الحديد، وسواها من المراكز.

مجلس أمن الدولة في دور صانع السلام

كانت طبيعة أنشطتنا على الحدود بين أرمينيا وناخاتشيفان، تتعلق بالظروف المستجدة. سافرنا إلى مركز مجلس أمن الدولة في يريفان وجمعنا جميع الوثائق المتعلقة بالقصف المدفعي لقرية سادراك. وقدمنا لهم المعلومات حول نتائج هذا القصف ومقدار الخسائر البشرية والمادية.

كان تعاون أجهزة أمن الدولة في يريفان معنا تعاوناً جيداً. حيث قدموا لنا جميع المعلومات التي بحوزتهم وعرضوا علينا تفاصيل الأحداث، وأعلمونا أن هنالك شكوكاً تراودهم حول تعاون حركة تحرير أرمينيا مع الخدمات الخاصة وإرهابيي دول مجاورة.

لاحظنا أن جميع المعلومات التي قدمتها لنا أجهزة الأمن في يريفان هي معلومات موثوقة، لأنه تقاطعت مع ما كان بحوزتنا.

بعد اللقاءات التي دارت في يريفان، ظهرت أفكار حول ضرورة إرسال ضباط من موسكو وتوزيعهم على مراكز المخابرات السوفيتية في قرى ومدن ناخاتشيفان للعمل مع موظفيها بين صفوف السكان المحليين. كما تم التوصل إلى نفس الاقتراح فيما يتعلق بقرى ومدن أرمينيا الواقعة

على الحدود مع ناخاتشيفان. وكان موظفو المخابرات يحملون توجيهات تقول: بادئ ذي بدء توجه إلى الشعب وبعد استماعك إليه، أدر الحديث مع السلطات المحلية وممثلي الجبهات والحركات.

كما كنت أنا، في بعض الأحيان، أقوم بجولات في قرى ومدن واقعة على أراضي الطرفين الحدودية، مصطحبا معي عدد من الضباط، تلك الجولات التي أوصلتني إلى قناعة مفادها أن السكان المحليين لم يساهموا في أعمال التحريض وتبادل إطلاق النار، بل إنهم كانوا مضطرين إلى الدفاع عن أسرهم، لذا كانوا يردون على النار بالنار.

من كان البادئ بإطلاق النار؟ كل طرف يلقي اللوم على الطرف الآخر:

ـ للجبال طبيعة ثابتة: إنها تردد صدى الطلقات تردداً متواتراً، من أية جهة كانت. لذا فإنه من الصعوبة بمكان حتى للصياد الماهر، أن يستطيع تحديد الموقع الذي صدرت عنه النيران... إذا كنتم لا تصدقوننا، فنحن مستعدون للموافقة على أي شكل من أشكال المراقبة. وفيما يتعلق بفكرة فرض الأحكام العرفية على طول الحدود الإدارية، كنا قد علمنا بذلك. ليكن مثل هذا النطاق، افرضوا فيه الأحكام العرفية. سنلتزم بها. حتى إننا سوف لن نلجأ إلى ممارسة هواية الصيد فيه. ومن سيظهر منا حاملاً سلاحه، أطلقوا عليه النار دون تردد. كما أننا لن نسمح للمقاتلين بدخوله. نحن نريد أن نتعايش لا أن نتحارب ـ هكذا كان كبار السن في ناخاتشيفان وأرمينيا يحاكمون الأمور الذين كانوا يتابعون قائلين: إذا أردتم أن تساعدونا حقاً، فابقوا معنا، ونحن بدورنا سنقدم لكم كل من يطلق ولو رصاصة واحدة في اتجاه جيرانه، أو أننا سنقوم بمعاقبته حسب ما تمليه علينا عاداتنا وتقاليدنا.

وما كان من موظفي المخابرات وأنا منهم إلا أن وافقنا على عرض كبار السن هؤلاء، بالاجماع. وهكذا باشرنا نشاطاً، هو الأول من نوعه: حددنا فترة 20 يوماً لاختبار هذا الاقتراح، قمنا بتوزيع رجالنا على أكثر القرى التي كانت تصدر منها النيران. وقام هؤلاء الرجال بدور مراقبين فحسب. وسرعان ما ساد الهدوء على طول خط الحدود الإدارية. ونحن

بدورنا استغلينا هذه الفترة لمعرفة مدى تغلغل الخدمات الخاصة الأجنبية في هذه المنطقة.

بعد أن حصلنا على أقنية معلومات خاصة، تبين لنا أنه إلى جانب أجهزة المخابرات الإيرانية، هنالك أجهزة المخابرات التركية، كانت تنشط أيضاً في هذه المنطقة. فتركيا مستغلة نزاعها الحدودي مع أرمينيا بدأت تقدم مساعدة عسكرية سرية إلى أذربيجان. وبوشر في تركيا العمل في صفوف ضباط الجيش التركي المتقاعدين وأيضاً بين الشباب المدربين على أعمال الكوماندوس، وذلك من أجل تجنيدهم وإرسالهم لاحقاً للخدمة في جيش أذربيجان. وكان يجب أن يبلغ عدد الفريق الأول من هؤلاء "المتطوعين" 150. كما أخذت قيادة القوات التركية بتوجيه من هيئة الأركان القيام بتدريب مجموعة من الأذريين، في قواعد تقع على الأراضي التركية. كانت هذه القاعدة مجهزة لاستيعاب 80 - 90 متدرب لمدة 1,5 شهر، وذلك حسب اختصاصاتهم وإعدادهم العسكري المسبق. كما كانت هنالك أطراف خارجية أخرى تقدم المساعدة لأرمينيا في تدريب الكوادر وإعدادها.

أما فيما يتعلق بالامداد بالأسلحة فكانت تنظم الصفقات في الدول المجاورة، حيث كان يتم شراء أسلحة سوفيتية الصنع ونقلها عبر نقاط الحدود ذات الحراسات غير المشددة أو تحت تغطيات مختلفة الأشكال والطرق. وكان يتم شراء السلاح السوفيتي بالتحديد لهدفين: الأول، إخفاء العنوان الحقيقي للممول الفعلي. والثاني، إلقاء اللوم كاملاً على الطرف السوفيتي، الذي كأنه هو الذي قام بتسليح محاربي كلا الطرفين.

بين لنا التحليل العام المعتمد على وثائق مادية عملياتية، أن تلك الدول المجاورة للاتحاد السوفيتي والتي كانت تدعي حسن الجوار والتقارب معه، كانت لها نشاطات ومساهمات منقطعة النظير في إشعال فتيل النزاع بين أرمينيا وأذربيجان وإضرام النار باستمرار فيه. وكان يبدو أن سيادة الاستقرار في هذه المنطقة تتعارض كلياً مع مصالحها وأهدافها. لأنه في حالة انهيار الاتحاد السوفيتي تصبح قادرة على التعامل مع الدول المجاورة لها، التي ستتشظى عنه، وفرض الشروط والاملاءات عليها.

كنا نجمع جميع هذه المعلومات، المتعلقة بهذه المسألة، ونقوم بتعميمها وإرسالها إلى المركز. أما تلك الأمور التي كانت تتطلب حلولاً سريعة، لما تحمله من طبيعة محلية خاصة، فكنا ننقلها إلى باكو. وفي ذات الوقت كانت علاقاتنا مع أجهزة أمن الدولة في أرمينيا تتوسع. وكان يبدو أن "الاختيار العملياتي" على الحدود الإدارية بين أرمينيا وأذربيجان سيحمل في طياته نتائج مرجوة. فخلال 20 يوماً تسنى لنا إيقاف تبادل إطلاق النار. كما كان يتم حل الحوادث البسيطة بالتشاور بين رجالنا "المراقبين" وشخصيات المنطقة المرموقة. ولم يظهر المحاربون في النقاط السكنية، ومع ذلك بقي التوتر مخيماً.

في تلك الأثناء وصل إلى ناخاتشيفان جواً معاون رئيس مجلس أمن الدولة، بابكوف. استمع بابكوف إلى التقرير حول الأوضاع في المنطقة وهو صامت. كان اهتمامه شديداً بـ "الاختيار العملياتي" - كيف تعامل معه السكان؟ وهل حدثت هنالك بعض الاستفزازات؟ كيف يتعاملون مع موظفي موسكو؟

- يجب أن ألتقي بهؤلاء السكان، وأن أستمع إلى آرائهم... ها... كأنه سيظهر في أجهزة أمن الدولة السوفيتية مهمة جديدة، صناعة السلام - هذا ما نطق به بابكوف. كما اقترح بابكوف أن "ندفع" القادة المحليين للجبهة الشعبية في أذربيجان ولحركة تحرير أرمينيا وقادة فصائل الدفاع المحلي وممثلي السلطتين إلى عملية بناء السلام. وكان يهدف من ذلك، التنسيق بين جميع القوى المسلحة وتوحيد جهودها وتحميلها المسؤوليات.

- يصبح جيداً أن تعمموا هذه الخبرات على كامل الحدود بين أرمينيا وأذربيجان، إنها "دبلوماسية الشعب" - هذا ما قاله بابكوف. أجل لن يعجب الجميع عملكم هذا، فقد يتعارض مع خطط ما. وهكذا نستطيع القول أن بابكوف كان راضياً عما تم عمله.

الوسام الأعلى

بعد هدوء استمر ثلاثة أسابيع، وفي 8 نيسان/ ابريل قُصفت قرية سادراك التعيسة من جديد. وبهدف الفصل بين الطرفين المتحاربين وإخماد النقاط التي تنطلق منها النيران، كان لا بد من اللجوء إلى طلب المساعدة من الفرقة (75)، التي بعد انسحابها من أفغانستان وضعت تحت تصرف قيادة حرس الحدود، وتمركزت على الحدود السوفيتية ـ الإيرانية. ونستطيع القول، أنه تسنى لنا أيضاً هذه المرة إيجاد المخرج من هذا الوضع. وفي 9 أيار/ مايو 1991، جاء الوسام الأعلى، عندما وقعنا على وثائق، ليس لها مثيل في تاريخ الأنشطة المعروفة لوحدات أو أجهزة أمن الدولة السوفيتية. كتبت الصحف في أرمينيا وأذربيجان عن هذه الوثائق. وإليكم مقتطفات مما ورد في إحدى الصحف الأرمنية:

« من أجل بلادنا. وحسب معلومات موثوقة جرى لقاء بين ممثلي السلطات والهيئات الإدارية والقضائية التابعة لمنطقتي آرارات وفايسك في جمهورية أرمينيا، ومنطقتي ساداراكس وشارورسك في جمهورية ناخاتشيفان ذات الحكم الذاتي.

وبمبادرة من مجلس السوفيت الأعلى في أذربيجان تم تطبيق الأحكام العرفية على طول الحدود مع جمهورية أرمينيا بعمق 5 كم. انتشرت سابقاً على طول هذا الخط قوة من وزارة الداخلية، أما الآن فقد نابت مكانها وحدات تابعة لمجلس أمن الدولة، التي تلقت مهمة بضرورة العمل على إيقاف جميع الصدامات المسلحة بين سكان كلا الجهوريتين بالتعاون مع السلطات المحلية والسكان...

ومن أجل تحاشي الاتهامات المتبادلة وإلقاء كل طرف اللوم على الآخر، تقرر تشكيل لجان مراقبة مشتركة، يدخل في عدادها أعضاء من الطرفين..

وهكذا تم التوقيع على هذه الاتفاقية من قبل جميع الأطراف. كما لوحظ أن هذه الاتفاقية تلقى دعماً شعبياً واسع النطاق».

"الطابور الخامس" مخرجون ومنفذون

ساعة "الصفر"

بعد عودتي من أفغانستان في عام 1981، كُلفت بوظيفة مقرر وبعدها مستشاراً ثم مستشاراً أولَ في رئاسة مجلس أمن الدولة. ومن خلال هذه الوظائف كنت أطلع على جميع الأمور الأكثر حساسية بالنسبة لأمن الدولة، التي كانت تجري أو يخطط لها في تلك الحقبة التي تعد من أخطر الحقب في حياة مجلس أمن الدولة السوفيتي. وبأم عيني شاهدت ذلك السيناريو الذي نفذ لتفكيك هذا الجهاز ذي الأهمية الحيوية بالنسبة للبلاد. كما كنت شاهداً على تصرفات كانت تصدر عن كبار مسؤولي الدولة، هدفت إلى إدخال الهوان في قلب هذا الجهاز.

كنت قد صرحت بأن نوايا الولايات المتحدة والغرب حول تحطيم الاتحاد السوفييتي، التي كانت قد ظهرت منذ السبعينات، لم تكن مجهولة لمجلس أمن الدولة السوفييتي، الذي كان بدوره يبلغ كبار شخصيات الدولة عنها دورياً. لكن هنالك شكوكاً تعتريني: **هل أوصل معاونو ومستشارو كبار شخصيات الدولة جميع المعلومات والتقارير الواردة إليهم من مجلس أمن**

الدولة إلى رؤسائهم في مرحلة "البيريسترويكا"؟ وإذا كان الجواب بأنهم لم يوصلوا جميع هذه المعلومات والتقارير، عندها نستطيع القول أن هؤلاء المعاونين والمستشارين ما هم إلا خونة للبلاد، لأن تقارير مجلس أمن الدولة التي وجهت إلى الأعلى، كانت تتضمن تعداداً لأشكال معينة من الأخطار الداخلية والخارجية الداهمة على البلاد. وأيضاً على الأجندة التي وضعها الغرب لتنفيذ نواياه التدميرية. كما كانت أيضاً تحتوي على اقتراحات تقضي باتخاذ إجراءات معينة وخطط مضادة للحيلولة دون تدمير هذه الدولة العظمى.

من المعروف تماماً، أن جميع المعلومات والوثائق التي توجه إلى رئيس الجمهورية، تخضع قبل عرضها عليه إلى تعامل دقيق من قبل مساعدين ذوي مستويات مختلفة. وهنالك رأي يقول أنه بعد التعامل مع هذه الوثائق، لم يكن يوضع منها على طاولة الرئيس سوى 15 - 20٪. وأنا أضيف إلى ذلك، أن المعلومات والوثائق التي كانت تتعلق بأنشطة مجلس أمن الدولة، كانت لا تصل إلى الرئيس إلا مشوهة، وبعد إدخال تحريفات مقصودة عليها. وذلك بهدف المساهمة في توصل الرئيس إلى قناعة مفادها ضرورة إدخال إصلاحات إلى هذا الجهاز أو تسريحه.

وأستطيع القول أن الإصلاحات التي أدخلت على الخدمات الخاصة الروسية، جميعها كانت تنفذ تحت الاشراف المباشر من الغرب.

كانت أجهزة مجلس أمن الدولة السوفيتية الهدف رقم (1) للخدمات الخاصة الغربية بزعامة وكالة المخابرات المركزية. لأنهم هناك كانوا يعلمون، حتى بعد تمكنهم من شراء رواد البيريسترويكا، بأنه لا تزال أمامهم قوة ضخمة تعيق طريقهم، ممثلة بمجلس أمن الدولة السوفيتية.

وها هو زاخاروف يعترف علناً قائلاً: إنه، أي مجلس أمن الدولة السوفيتية هو واحد من الهيئات القليلة التي لم تنزلق إلى الرشاوى والانحراف، ولا تزال قادرة على المواجهة.

أجل، كان مجلس أمن الدولة عبارة عن مؤسسة حكومية شديدة البأس، وعظيمة القوة، وقفت في طريق "الاصلاحيين" مدمري الاتحاد

السوفيتي. وكان الغرب يعد خطة على مستوى رفيع من السرية، يقضي تنفيذها إلى تدمير هذه المؤسسة. ومن ضمن ما جاء في هذه الخطة: أنه في ساعة "الصفر" سيتم توجيه ضربة مميتة لمجلس أمن الدولة السوفيتي، كالذي تم عمله فيما يتعلق بالخدمات الخاصة لألمانيا الديمقراطية سابقاً. وكانوا في الغرب ينتظرون أو يعدون لخلق ذريعة للقيام بذلك. وأصبحت هذه الذريعة هي أحداث آب/ أغسطس.

في منتصف آب/ أغسطس 1991 عدت من ناخاتشيفان، بعد انتهاء المهمة التي كلفت بها. إثر عودتي لم أكلف بمهمة جديدة، بل اقترح علي أن أقضي إجازة لعدة أيام. ولم اسمع عن تشكيل مجلس الدولة للطوارئ إلا من خلال الإذاعة، لذا توجهت بعد ذلك مباشرة إلى مقرنا في لوبيانكا. كما أن أغلبية زملائي كانوا مثلي تماماً يستمعون لأول مرة عن الاعلان المقتضب الذي صدر عن مجلس الدولة للطوارئ، الذي لم يوضح لهم شيئاً.

ومع حلول منتصف يوم 19 آب/ أغسطس فقط حتى أعلمنا كطاقم للعمليات أن كروتشكوف أجرى لقاءً مع مدراء الإدارات، أعلمهم فيه أنه قد تم فرض حالة الطوارئ في البلاد. لماذا؟ لإعاقة تفكيك الدولة، وإخماد النزاعات القومية... وأضاف من شاركوا في هذا اللقاء قائلين أن كروتشكوف كان يعود مراراً للحديث عن جني المحاصيل، قائلاً أنه يجب تشكيل ألوية من الموظفين يصل عدد أفرادها إلى ألفي إنسان وإرسالها إلى الريف لتقديم المساعدة.

كما أصبح معروفاً أنه في مساء 20 آب/ أغسطس سيلقي كروتشكوف خطاباً في جلسة مجلس السوفيت الأعلى لجمهورية روسيا الفدرالية. إلا أن هذا الخطاب لم يلق..

بعدها توجه عدد من أعضاء مجلس الدولة للطوارئ إلى فوروس، أما غروشكو الذي ناب عن رئيس مجلس أمن الدولة كروتشكوف الذي توجه إلى فوروس، فلاحظ أن البيت الأبيض لا يزال لليوم الثالث محاصراً بالدبابات. وفي 22 آب/ أغسطس يرن جرس الهاتف في مكتب شيبارشين (في مبنى المخابرات) على المقسم الخاص، الذي لا تستخدمه إلا القيادة العليا، التي لا يزيد عدد أعضائها عن 30 شخصاً.

سُمع صوت نسائي يقول: أيها الرفيق شيبارشين، يتحدث معكم مكتب الرئيس غورباتشيف. إنه يدعوكم إلى الحضور إلى مكتبه في الساعة الثانية عشرة، الذي يقع الآن في الطابق الثالث من مقر رئاسة مجلس الوزراء في الكريملن، الغرفة الجوزية.

وحسب كلمات شيبارشين، نعلم أنه، بمحض الصدفة، لم يشارك في مجلس الدولة للطوارئ حيث ببساطة نسي كروتشكوف وغروشكو زميلاه في المخابرات الخارجية أن يطلعاه على خطط فرض حالة الطوارئ. وهكذا أصبح شيبارشين شاهداً على تحطيم مجلس أمن الدولة!

قال غورباتشيف: أنه يكلفه مؤقتاً برئاسة هذا المجلس: « إذهب الآن وادعو لاجتماع لمعاوني الرئيس وأبلغهم القرار». في ذات الوقت، أمرني وزملائي أن نقدم له تقاريراً عما فعلناه فيما بين 19 و21 آب/ أغسطس، التي يجب أن ترسل إلى الرئيس بالذات، في مغلفات مغلقة.

وحال وصول شيبارشين إلى ساحة لوبيانكا، كان يحيط بتمثال دزيرجينسكي حشد من الناس، كان يظهر عليه الغضب، كان متوجهاً، كما يبدو، لاحتلال مجمع الأبنية. وكان هنالك لافتة معلقة على التمثال مكتوباً عليها: « يسقط الـ ك. ج. ب. ». أما الإذاعات الأجنبية فعلى موجاتها كان يسمع صوت كالوغين الحزبي:

ـ تبين أن مجلس أمن الدولة هو المنظم الرئيسي للمؤامرة. فلو كنا في مكان الرئيس، فلن نكتف بحل هذا الجهاز، بل لاعتقلنا رؤساءه.

اللقاء السري غير المحقق

من هو كالوغين؟ إنه أولغ دانيلوفيتش الذي وُلد في عام 1934 في لينينغراد. حاصل على التعليم العالي. عمل في مجلس أمن الدولة السوفيتي منذ عام 1958. وفي عام 1959 وحسب برنامج التعاون التعليمي الأول بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة (تبادل الطلاب)، أوفد كالوغين إلى جامعة كولومبيا. أصبح كالوغين في سنوات البيريسترويكا الملهم لكثير من

حملات التشويش الدعائية. وهنا يبرز السؤال الآتي: ما هو موقف كالوغين ذاته في ذلك الوقت العالي الحساسية بالنسبة لوطننا؟.

كنت قد كررت مراراً، أنه في استراتيجية الولايات المتحدة الهادفة إلى العمل على انهيار الاتحاد السوفيتي، كان العمل ضد مجلس أمن الدولة يحتل موقعاً جدياً. وبهذا الخصوص كانت محطات الإذاعة الأجنبية الموجهة ضد الاتحاد السوفيتي، تستقطع جزءاً كبيراً من أوقات بثها في الهجوم على هذا المجلس وإظهاره كما لو أنه علة العلل في بلادنا. ومن هنا يتبين الدور الرئيسي لمحرر هذه الحملة الدعائية الأخيرة ـ كالوغين، "الزميل" السابق لياكوفلييف في جامعة كولومبيا، تلك التي كان أهم أساتذتها من موظفي وكالة المخابرات المركزية الأمريكية. أما قبل أحداث آب/ أغسطس فكانت أنشطة كالوغين، مثيرة للجدل.

في إحدى المرات، ورد على خط الاستطلاع إلى مجلس أمن الدولة معلومة مفادها وصول موظف كبير من موظفي وكالة المخابرات المركزية لمقابلة أحد "عملاء الضغط"، من مواطني الاتحاد السوفيتي. كان يجب أن يتم هذا اللقاء في لينينغراد، وأبلغ المقر في السفارة الأمريكية بأن يكون هذا اللقاء آمناً. وكان من الطبيعي من طرفنا أن نضع مراقبة مركزة على تحركات هذا الموظف الكبير. كما أصبح يدور عمل نشيط من أجل كشف ذلك العميل الذي سيقابله هذا الموظف. لذا أرسل إلى لينينغراد للتنسيق مع أجهزة المخابرات المحلية الجنرال (ف) للبحث عن هذا العميل. لاحقاً باح لي هذا الجنرال عن أنه حينها ارتكب خطيئة كبيرة، حيث كشف لكالوغين ذاته هدف المهمة التي سيذهب من أجلها إلى لينينغراد.

ـ لم يكن ممكناً أن يكون لدي أية شكوك بكالوغين.. إنه جنرال، وهو يشغل منصب نائب إدارة لينينغراد لمجلس أمن الدولة.. هذا ما قاله (ف) نادماً .. حتى لم يكن بالإمكان أن يخطر على بالي أن أشك به.

إلا أن (ف) لم يخبر كالوغين بتفاصيل العملية، وخصوصاً بما يتعلق بمراقبة موظف المخابرات الأمريكية، من قبل فريق حضر خصيصاً من موسكو. فقد استطاع هذا الفريق أن يلتقط لحظة تقاطع فيها مروراً كل

من كالوغين ورجل المخابرات الأمريكي. بعد ذلك عاد الأخير مباشرة إلى موسكو، ومنها إلى واشنطن دون أن يستطيع مقابلة عميله.

- جرى هذا الحدث في يوم الخميس. هذا ما قاله (ف).

- وحسب قواعد عمل وكالة المخابرات المركزية الأمريكية التقليدية، كان يتوجب على كالوغين أن يؤكد على "إشارة الخطر" هذه في يوم الخميس من كل أسبوع لاحق، لكي يتم التوقف عن إجراء أي لقاء آخر لاحق معه.

لذا أقدم الجنرال (ف)، آخذاً بعين الاعتبار معرفته لتقاليد عمل وكالة المخابرات المركزية، وما قدمه فريق المراقبة من معلومة التقاطع المروري بين الجنرال كالوغين وموظف الوكالة، أقدم على تنظيم مراقبة مستمرة على تحركات كالوغين. وجاءت النتائج سريعة: في يوم الخميس التالي، وفي أحد المسارح تم التقاط "لقاء رؤية" بين كالوغين وأحد موظفي وكالة المخابرات الأمريكية المشهورين، الذي يعمل تحت غطاء وظيفة قنصل الولايات المتحدة في لينينغراد.

قال الجنرال (ف): أقول إنني متأكد مائة بالمئة أن كالوغين تمكن من إيصال "إشارة الخطر"، التي مفادها أنه يقع تحت المراقبة من قبل أجهزة المخابرات المضادة. والآن، يجب التطرق إلى الكيفية التي استطاع فيها الأمريكان إبلاغ كالوغين بأنهم التقطوا إشارته وفهموا معناها - خطورة هذه اللقاءات الخاصة على أراضي الاتحاد السوفيتي.

تطورت الأمور على الشكل التالي: في يوم الخميس اللاحق وفي التوقيت ذاته، أوقفت إحدى موظفات وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، العاملة في المقر الفرعي في لينينغراد، أوقفت سيارتها في نقطة تشرف على إحدى نوافذ الشقة التي يقطن بها كالوغين. رصدت المجموعة التي كانت مكلفة بمتابعة هذه القضية هذا الفعل. وهكذا نستطيع القول أن الدائرة قد أغلقت. جاء هذا الرصد ليقدم الجواب على غموض ساد في الإدارة الرئيسية الأولى للمخابرات حول قضية، أعطيت تسمية رمزية "رينات"، والتي كانت تفتقر إلى أجوبة على سلسلة من الأسئلة. وهذه

القضية تقول أن كالوغين سافر إلى براغ في نهاية السبعينات بطلب من زملائه هناك وذلك لتقديم النصح فيما يتعلق بحالة أحد موظفي وكالة المخابرات المركزية، الذي تقدم أخيراً وطلب منهم بأن يقبلوا تقديمه لخبراته وخدماته فيما يتعلق بالمخابرات المضادة. أما السيد كالوغين فقد أقنع زملاءه التشيكوسلوفاكيين بأن عمل هذا الموظف الأمريكي هو من تخطيط وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، ونصحهم بالرفض القاطع لإشادة أية ارتباطات أو صلات معه.

لاحقاً وردت معلومات إلى براغ تفيد أنه تم اعتقال الموظف السابق الذكر في أمريكا، وجرت محاكمته. وصلت أجهزة المخابرات في تشيكوسلوفاكيا إلى استنتاج مفاده أن أحد ما قام بإخبار وكالة المخابرات المركزية عن محاولة هذا الموظف تقديم خدماته. وبعد البحث والتمحيص في الأمر، وصلت هذه الأجهزة إلى نتيجة مفادها أنه لا يمكن أن يكون قد تسرب أي خبر من طرفها. إذاً، لا أحد سوى كالوغين، كان قد أفشى بهذا السر إلى الأمريكان، أو أحد من زملائه في الإدارة التي يعمل بها، حيث لا بد أنه كان قد قدم تقريراً عن نتيجة المهمة التي أرسل بشأنها. إلا أن الوثائق تشير إلى أنه لم يكن هنالك أي تقرير بهذا الخصوص... حيث كان كالوغين قد كتب تصريحاً على قصاصة من الورق، لم يفهم منها شيئاً.

إلا أن الإدارة الرئيسية لمجلس أمن الدولة قد توصلت إلى استخلاص نتائج هامة، بعد دراستها وتحليلها للمعلومات التي وردت من تشيكوسلوفاكيا. وعلى الرغم من أنه لم يتم التوصل إلى براهين كافية على خيانة كالوغين، إلا أنه تم نقله للعمل في إدارة أمن الدولة في منطقة لينينغراد تحت ذريعة أنه أبدى تسيباً في السيطرة على مرؤوسيه. وهكذا، أدرك كالوغين أنه واقع "تحت القلنسوة".

وسرعان ما رصد في موسكو لقاءً طويلاً بين كالوغين وزميله في جامعة كولومبيا الأمريكية، عضو المكتب السياسي الرفيق ياكوفلييف. فحسب كلمات الجنرال (ف) كان مجلس أمن الدولة حينها يعتبر ياكوفلييف

عميلاً لوكالة المخابرات المركزية، إلا أن هذه الرواية كانت قد رفضت - فهل يعقل تصديق ذلك، بشأن شخصية شغلت أعلى المناصب في الدولة؟.

وبين هذا وذاك، تبين أن نتائج اللقاء الذي تم بين الزميلين "الكولومبيين" هي نتائج غير متوقعة. فعلى إثر عودة كالوغين إلى لينينغراد وجه رسالة إلى كل من اللجنة المركزية للحزب ومجلس أمن الدولة، اتهم فيها قيادة إدارة أمن الدولة في لينينغراد بالتسيب وعدم الأهلية. كانت الحجج والدلائل كثيرة في هذه الرسالة. وللتحقق مما جاء في الرسالة، شكلت لجنة، الأمر الذي أزاح الاهتمام بكالوغين. وفي نهاية المطاف وجه الاتهام والتأنيب إلى طرف رئاسة الإدارة في لينينغراد، التي اتهمت بأنها تريد الافتراء عليه والانتقام منه. ومن جهة أخرى، وهو الأمر الهام، أنه في مجرى عمل هذه اللجنة، كان من صلاحياتها، بعد تبرئة ساحة كالوغين، أن تقترح عودته إلى المركز.

كان كل شيء محكماً بدقة. وفي الحالة التي ستصبح فيها نتائج التحقيق ضد كالوغين كمناضل، الأمر الذي سيؤدي إلى فرض عقوبات ما ضده، سيصبح كالوغين مناضلاً عنيداً ضد مجلس أمن الدولة، لأن ياكوفلييف، في تلك الآونة، كان مسيطراً على الصحافة وكان يمتلك القدرة على القيام بحملات واسعة من خلال وسائل الإعلام الجماهيري، وعبرها يستطيع حشد الرأي العام. وتبين لاحقاً أن هذه الفكرة "الكولومبية" قد نفذت بالكامل.

بعدها، سرعان ما قدم كالوغين طلباً للإحالة على التقاعد، متحاشياً التحقيقات. ومن ثم تحول إلى مناوئ بارز لمجلس أمن الدولة، معتمداً على تغطية "زملائه" القدامى. وكان أن صنعت وسائل الإعلام الجماهيري صورة "تقدمية" لكالوغين. ولاحقاً ظهر مراراً "بطلاً" لأحداث تاريخية فاسدة، ولقصص غامضة، سجن في إنكلترا، بعدها استخدم المعلومات الواردة في كتاب أصدرته وكالة المخابرات المركزية لاعتقال أحد موظفي هذه الوكالة، الذي كان يعمل لصالح المخابرات السوفيتية... وبشكل عام جر كالوغين خلفه ذيلاً طويلاً ذي ألوان مختلفة، منها تلك التي كانت تثير حوله الشكوك بالخيانة.

"نتيجة الحشد"

في آب/ أغسطس 1991 كان كالوغين أحد عشاق الاغتياظ "الديمقراطي"، الذين كانوا يثيرون الحشود ويوجهونها لتصفية الحساب مع مجلس أمن الدولة، هادفاً من وراء ذلك تنفيذ أهداف خاصة، وكان دائماً يجد من يتسامح مع أفعاله، ويهربه من المسؤولية. ومن الغريب أن أفعال غورباتشيف أتت في تلك الآونة، كأنها منسقة تماماً مع تلك التي كان يقوم بها أشخاص ككالوغين وسواه من زعماء الحشود والتجمعات. لم يكن أحد يفكر بالعواقب، ولا بمغبة وقوع ضحايا أو إراقة دماء، بل على العكس، كان منظمو الفوضى مصممين على دفع الحشود إلى النهاية لتصفية الحساب مع موظفي أمن الدولة. أقدم بعض المحتشدين في ساحة دزيرجينسكي على ربط التمثال بجنازير من حديد من مختلف الجهات، كما طوقوا عنقه وتركوا نهاياتها تتدلى إلى الأسفل من عدة جهات. وفجأة ظهرت في طرف الساحة سيارة شحن، تلحق بها سيارة إسعاف. وبينما كان بعضهم يربط أطراف الجنازير بسيارة الشحن، أخذ آخر بتمرير زجاجة من الفودكا فيما بين زملائه، وشربوا احتفاءً بهذا الحدث. أخذت سيارة الشحن تحاول التحرك لاقتلاع التمثال، إلا أنها لم تستطع التقدم بوصة واحدة، في الوقت الذي كانت فيه دواليبها تدور محتكة بأرض الساحة، مصدرة شرارات من النيران، حتى كادت تحترق. وفي هذه الأثناء، أخذ أحد الرجال الميكروفون وصرخ قائلاً:

- هل تبيعوني هذا التمثال؟ أدفع مليون روبل ثمناً له!.

هدأ الحشد من هول المفاجأة، بعدها أخذ الناس يدرسون هذا الاقتراح... وها هو صوت جهوري آخر يعلن قائلاً:

- أيها السادة! خذوا حذركم، إن التمثال اسطواني، ويزن حوالي المئة طن. فإذا سقط علينا عندها سوف يستشهد الكثيرون. كما يمكن أن تدمر التجهيزات الاسمنتية القائم عليها، بما فيها محطة المترو...

بعد سماع الحشد لتصريحات هذا الخبير، ابتعد الناس عن التمثال. أما التمثال فكان قد جرى تفكيكه، ليلاً، بواسطة رافعة، بعد أن استنفذ

الحشد قواه. واعتقد أنهم لو تمكنوا من قلب التمثال نهاراً، لكان تم تنفيذ الهجوم على مباني مجلس أمن الدولة، عندها أخمن أن المدافعين حينها كانوا لن يتمالكوا أنفسهم وسينفذون الأوامر ويردوا على الهجوم بالنار، الأمر الذي كان سيوقع ضحايا لا يمكن تصورها.

وبعد يومين تبين أن موظفي وحدات "ألفا" التابعة لمجلس أمن الدولة، لم يسمحوا بإراقة الدماء، حين لم ينفذوا أمراً صدر إليهم بضرورة تفريق الحشد.

أما لاحقاً فسارت الأمور على الشكل التالي:

- في الساعة الثالثة ليلاً قامت بعض الوحدات بتنظيف الساحة باستخدام الغاز المسيل للدموع، وخراطيم المياه ذات الضغط العالي. ولم تستغرق هذه العملية سوى 15 دقيقة.

كنت دائماً أفكر في الدور الذي لعبه كروتشكوف، رئيس مجلس أمن الدولة السابق، في أحداث آب/ أغسطس. إن جميع أفعاله كما رأيت، كانت تشير إلى أنه كان مضطرباً وكان يسبح مع تيار الأحداث. أجل، لم يكن في عداد "المتآمرين"، كما نعتته جميع القوى المعادية للشيوعية. أما الآراء التي كانت تدور في أجهزة أمن الدولة فكان مفادها، أن كروتشكوف بما أنه كان يدرك عدم جدوى استخدام القوة، فقد كان يحاول أن يخفف من وطأة الضربات التي ستكال إلى أجهزة أمن الدولة. كان قاصداً، حينما اعتمد، في أيام أحداث آب/ أغسطس، على دائرة صغيرة من المقربين، بقصد إبعاد الضربات عن كبار الموظفين الآخرين، لذا فهم في الحقيقة، لم يروا أو يعلموا شيئاً عن خطط مجلس الدولة للطوارئ. لم يكن يعلم بذلك سوى كروتشكوف، أجل هو وحده. لأنه كان على اطلاع، على تفاصيل الأنشطة التي أدت إلى انهيار أجهزة أمن الدولة في ألمانيا الديمقراطية، وبعض دول أوروبا الشرقية الأخرى.

وفي وقت لاحق، جاءت نتيجة المحاكمات، التي جرت إثر أحداث آب/ أغسطس لتقول أنه لم يكن هنالك مؤامرة، بما لهذه الكلمة من معنى، وإن هؤلاء الذين بادروا وانطلقوا للعمل، كانوا يهدفون إلى الحفاظ على

أمن وسيادة ووحدة الاتحاد السوفيتي، محاولين تطبيق إرادة الشعب التي عبر عنها في آخر استفتاء شعبي عام.

بهذا الشكل تمت تبرئة جميع أعضاء مجلس الدولة للطوارئ. إلا أنه من المفيد، بهذا الخصوص، أن نورد وجهة نظر الجنرال فارينيكوفو، المتعلقة بأحداث آب/ أغسطس:

« كان اللوم الموجه بحق مجلس الدولة للطوارئ عادلاً: إنه لم يذهب بالأمر إلى نهاياته. على جانبي المتراس، تمترس الشباب، وقد اندفعوا لإثارة الشغب: فعلى بعد حوالي كيلومتر ونصف من "البيت الأبيض" تجمهر الشباب. كان ينتظرهم هناك مراسلو التلفزة والصحفيون الأمريكان، مجهزين بمختلف أنواع الكاميرات بما فيها التلفزيونية والسينمائية، لكي يقوموا بالتقاط الصور لهذا الحفل، الذي لم يكن أحد يعرف به، لا البوليس، ولا القوات التي كانت تقوم بالحراسة.. ».

« إن أعضاء مجلس الدولة للطوارئ هم من الشخصيات الحميمية والشديدة الاخلاص للوطن، لدرجة أنهم لم يكونوا يأبهون بسلامتهم الخاصة. سافروا جواً إلى غورباتشيف، لتحريضه على الفعل... فهم كانوا يستطيعون عمل كل شيء، ويا للغرابة، حينما يصرح البعض: إن الاستيلاء على السلطة لم يتحقق ـ جزعوا. من ماذا جزعوا؟. كان من الممكن خلال ساعة ونصف حل المسألة، دون إطلاق ولو طلقة واحدة من الدبابات، كما فعل غيرهم، إلا أنهم لم يريدوا ذلك. كان يبدو لهم هذا التصرف ـ استخدام القوة، ليس فقط غير إنساني، بل ليس عادلاً أيضاً. أجل، افتقر أعضاء مجلس الدولة للطوارئ للقرارية، وأنا بدوري كنت قد نقدتهم بصراحة، على ذلك، حتى خلال محاكماتهم. وأنا في الوقت الذي لا أفصل نفسي عنهم، أقول أنهم من الرجال الذين يستحقون الاحترام، هم أبطال وطنيون حقاً، وقاموا بمحاولة رجولية لتجنب انهيار البلاد ».

من دمر مجلس أمن الدولة، وكيف؟

حول مسألة التصفيات السياسية

تعتبر قصة تدمير أجهزة وقوات مجلس أمن الدولة السوفيتية قصة غريبة، إلى الدرجة التي لم يجر مثيل لها في تاريخ العالم. فمنذ 22 آب / أغسطس 1991 وخلال أقل من أربع سنوات، تناوب على رئاسة المجلس سبعة أشخاص.

وكل عملية تغيير لرئيس هذا المجلس، كانت تترافق بإعادة تنظيمه، ابتداءً من الإحالات على المعاش في الجهاز المركزي. بعدها كان يجري استبدال في رؤساء الأجهزة الاقليمية، وعمليات تنقلات واسعة، انطلاقاً من دوافع سياسية، أو الانتماء إلى فريق الرجل الأول - ولم تكن تراعى في ذلك قطعاً مصلحة العمل. وعندما كان يكتشف أقارب لأحد الموظفين، من هم في "القمم الديمقراطية"، فسرعان ما كانت تجري ترقيته السريعة في المناصب. بالإضافة إلى توظيف أعداد جديدة من الأشخاص، كان معلوماً للجميع أنهم لا يعلمون بأمور المخابرات شيئاً، والأنكى من ذلك، أنهم كانوا يوزعونهم على مناصب مفتاحية هامة. وفي نهاية المطاف، أدت هذه "الاصلاحات"، إلى أن تصبح كوادر هذه الأجهزة ضعيفة جداً. فأخذ ذلك

النظام الذي أسس انطلاقاً من تراكم الخبرات على مدى عقود من الزمان، أخذ ينقسم إلى أجنحة معزولة ومتفرقة. كما تم سحب وحدات الحراسة من ملاك مجلس أمن الدولة ونقلت إلى ملاك هيئات الرئاسة، وأيضاً الاستطلاع اللاسلكي الفني وخدمة الشيفرة، ووحدات "ألفا" و"فيمبل" المتخصصة. كما لحقت التغييرات أجهزة المخابرات الخارجية وسواها من خدمات أمن الدولة الخارجية. كما تم استدعاء حوالي نصف كوادر مقرات مجلس أمن الدولة في الخارج إلى موسكو، دون إرسال البديل، الأمر الذي أدى إلى حدوث أضرار فادحة بمصالح الدولة. كما فصلت قوات حرس الحدود عن مجلس أمن الدولة.

أما الواقعة المثيرة للتساؤل فهي تقليص حجوم الأطقم البشرية لمنظومات أمن الدولة، الأمر الذي جاء تحت شعار الاقتصدة في الوسائط. وأخذ القائمون على الأمور يزيدون من أعداد أقسام خدمات التأمين، إلى الدرجة التي أصبح فيها عدد العاملين فيها يفوق تعداد أطقم أجهزة المخابرات العملياتية. كما كان يتم تعيين أقارب وأصدقاء المسؤولين في المناصب المفتاحية لهذه الأقسام، دون الأخذ بعين الاعتبار مدى أهليتهم لذلك. وبشكل عام، يمكننا القول أن "الديمقراطيين" بمجيئهم إلى السلطة استطاعوا عمل الشيء الذي لم يكن أصلاً يحلمون به.

كما أحيل على المعاش أهم الكوادر الخبيرة في العمل الاستخباراتي، وآخرون قدموا استقالتهم بأنفسهم، قبل أن يفرض عليهم ذلك، أو لأنهم لم يتأقلموا مع الخدمة في ظل هذه الظروف، تلك التي كانت سائدة في لوبيانكا. فمن حين إلى آخر، كانت توجه إليها ما أطلق عليها "لجان الإصلاح"، التي كانت تترأسها شخصيات من "الديمقراطيين" الذين كان ينضح من طبيعة أسئلتهم واستفساراتهم، بأنهم ينوون حرف أجهزة أمن الدولة عن مهمتها الأصلية وجعلها تقوم بحماية وخدمة هذه الكتلة السياسية الضيقة أو تلك، التي كانت تدخل الشخصيات الموالية لها في عداد عضوية هذه اللجان.

كما لحق بعملية "إعادة التقييم"، التي جرت في أجهزة أمن الدولة، بعد أحداث آب/ أغسطس 1991، ما يسمى بـ "الديمقراطيين" والذين

فرضوا على هذه الأجهزة، من فوق، تطهيرات سياسية كبيرة. وكانت هذه العملية لا تهدف إلا إلى ترويج ومباركة أشخاص قدموا إلى السلطة تحت شعارات الحرية والديمقراطية، إلا أنه، في مجرى هذا الأمر، كان كل شيء مفهوماً: نظروا إلى مجلس أمن الدولة كعدو قديم، فعندما أمسكوا بزمام السلطة بدأوا يحاولون خصيه. كما تميزت هذه الخلاعة بميزتين اثنتين، جعلتنا نستوعب مساعي غليب باكونين وسواه من "الاصلاحيين" في مجلس أمن الدولة، بصورة تختلف تماماً عما هي في حقيقة الأمر.

أولاً، أنهم في مجرى ذلك، لم يأخذوا بعين الاعتبار تلك التصورات المرتبطة بتنفيذ تأمين المهمة الرئيسية، التي خلقت من أجلها هذه الأجهزة- حراسة المصالح الروسية. بالإضافة إلى سيادة انطباع مفاده أن أعمالهم هذه، التي صبت في مصالح كتل ضيقة، كانت موجهة، عن سابق قصد وتصميم، بهدف إضعاف أجهزة أمن الدولة، وتخريب أهليتها وجدارتها. وكما يقولون في الأقوال الشعبية، في مثل هكذا حالات: «وضع الحمل تحت وصاية الذئاب».

وإذا تفحصنا ملياً ما جرى في تلك الأيام في لوبيانكا، من تطهيرات استهدفت الكوادر الخبيرة، انطلاقاً من موقف وطني مسؤول، مع الأخذ بعين الاعتبار ما نحن عليه اليوم، فإنه دون أدنى شك، يحق للمجتمع أن يظهر احتجاجات "امتعاظية" جدية على انهيار هذه المؤسسة ذات الأهمية الحيوية بالنسبة للوطن.

وثانياً، عندما أقدم هؤلاء الناس على تنفيذ هذا التطهير السياسي في مجلس أمن الدولة، وتعيين أشخاص موالين لهم في المناصب المفتاحية، عندها انكشفت نواياهم الشريرة "المسبقة الاعداد" في هذا العمل التدميري عن طريق هؤلاء الأشخاص، الذين سرعان ما باشروا بفتح خزائن الأراشيف في لوبيانكا. وتبين أن هذا البحث في الأراشيف إنما جاء بغرض العثور على دلائل تبين محطات نضال شخصيات السلطة الجديدة في معاداة الشيوعية وذلك من أجل أن يسوغوا كـ "أبطال المقاومة". لكن، ما هو غريب، أنهم بعد ذلك، لم يكتفوا بتصفية كوادر هذا المجلس، بل أيضاً أخذوا يصفون أراشيفه.

لم يكن مستغرباً لدي ما جرى. لأن ما جرى، لا يكون أحياناً برهاناً على "النضال البطولي" بل على شيء آخر مختلف تماماً، على خيانة الرفاق، على ميول لا أخلاقية قذرة، إذا تمحصنا فيها جيداً، من منطلق وطني، لكان لا بد من محاكمة هؤلاء "الديمقراطيين".

وهنا أستطيع القول أن خطط عمل اللجان، السابقة الذكر، كانت مسبقة الاعداد والترتيب، حتى فيما يخص نمط الأسئلة التي كانت توجه إلى من تعرضوا للاستنطاق، وذلك بهدف خلق ذرائع ما للتخلص من الكوادر المهمة المعيقة. وانحصر معنى "الاستنطاقات" بأمر واحد هو: أين تواجدت في الفترة الواقعة بين 19-22 آب/ أغسطس؟ وأيضاً: ماذا كانت عليه علاقاتك بمجلس الدولة للطوارئ؟ ولاحقاً: كيف كنت تنظر إلى مجلس أمن الدولة للطوارئ، كما كان عليه؟.

ومنذ الأيام الأولى، التي أعقبت التخلص من مجلس الدولة للطوارئ، كان واضحاً أنه ستجري تطهيرات شاملة للكوادر القيادية في مجلس أمن الدولة.

بطل اللوبيانكا الاستراتيجي

عندما جرت هذه التصفيات السياسية الأكبر من نوعها في مجلس أمن الدولة، ساورنا بعض التفاؤل بأن يتم اختيار شخصية من أولئك العاملين في هذا الجهاز ممن يعرفون دقائق الأمور، وجميع زوايا وخفايا هذا العمل، لكي يستطيع في مختلف الظروف أن يحشد إمكانيات هذا الجهاز للدفاع عن أمن البلاد.

لكن، وأسفاه، كان الإنسان الذي اختير لرئاسة هذا الجهاز هو باكاتين، الذي لم يكن في يوم من الأيام، حتى من المطلعين على أموره. حدث هذا نتيجة للعبة ليست بالبريئة، بل وبعد دسائس معقدة بين قيادات مختلفة. وأنا مقتنع بأن "الوداعة" السياسية لباكاتين، لعبت دوراً كبيراً في ذلك، بما أنه كان يتميز باستعداده لتنفيذ أية مهمة توكل إليه

من الأعلى. وتبين، فيما بعد، أن هذه المهمة لم تكن قطعاً تقضي بتأمين سلامة وأمن البلاد، بل أقرب ما تكون إلى العكس من ذلك...

هل يمكننا أن نتوقع، في ذلك الوقت، ماذا سيكون عليه مصير أجهزة أمن الدولة في ذلك الصراع المرير. كان يبدو أن غورباتشيف والدائرة المقربة منه، غير قادرين على التنبؤ بالنتائج التي قد يصبح عليها ذلك الاصلاح الجاري في مجلس أمن الدولة، لذا لم يكن بالإمكان أن تجري الأمور دون إجراء مشاورات مع أولئك الذين كان هذا المجلس يشكل العدو رقم 1 بالنسبة لهم. لذا، أعتقد أنه لهذا السبب تمت المحافظة على الهيكلية ذات الطبيعة المركزية السابقة لهذا المجلس، لكي يجري لاحقاً توجيه ضربة ماحقة بها وتحطيمها إلى "شظايا". وبدا أن هذا الدور أنيط بباكاتين، الغريب جداً عن منظومة مجلس أمن الدولة.

كانت المعلومات المتوفرة عن باكاتين متواضعة. تعليمياً، كان باكاتين قد حصل على شهادة الهندسة، ولاحقاً أصبح السكرتير الثاني ثم الأول لإحدى لجان الحزب الشيوعي الاقليمية. في سنوات البيريسترويكا، ولاحقاً عينه غورباتشيف وزيراً للداخلية. وأشيع حينها، أن بقدومه إلى هذه الوزارة دارت هنالك حملة من العجيج "الديمقراطي".

فهذا الوزير، خلال الزمن القصير الذي أمضاه في وزارة الداخلية، لم يقدم على تقزيمها فحسب، بل عمل على تجريدها من السلاح.

وهنالك بصمتان سوداوتان تركهما باكاتين في تاريخ وزارة الداخلية، وهما عبارة عن أمران كان قد أصدرهما، تبين فيما بعد أنه كان لهما فعلاً تدميرياً عليها. فباكاتين الغريب عن هذه الوزارة قرر تصفية جهاز المخبرين في الوزارة، غير آخذ بعين الاعتبار أن مثل هكذا جهاز موجود في جميع وزارات الداخلية في العالم، لا سيما في الغرب، الأمر الذي نشاهده كل يوم من خلال الأفلام الغربية، والأمريكية بشكل خاص، على شاشات تلفزتنا. وهذا هو باكاتين بجرة قلم، يقدم على إطلاق النار على هذا الجهاز. وهكذا تقلص عدد المخبرين مئات المرات، الأمر الذي جعلهم يتوجهون إلى نادي البطالة. مما يجدر بعالم الجريمة أن يقيم تمثالاً من الذهب مزين بالألماس لباكاتين هذا.

طالما أنه يوجد مخابرات في العالم، ومخابرات مضادة، ومباحث جنائية، تكون الوسيلة الرئيسية للخدمات الخاصة هم المخبرون السريون. ولا يجهل ذلك سوى الهواة، أو من يتعمد عدم المعرفة، وهم الذين يريدون جعل هذه المنظومة غير فاعلة. حيث لا يستطيع موظفو أي جهاز قضائي في أي دولة أن يستغنوا عن المعلومات التي يقدمها إليهم المخبرون، الذين يتم تجنيدهم بقرارات حكومية.

تسود في عالم الإجرام كراهية منقطعة النظير لأولئك المخبرين، الذين يتعاونون مع أجهزة المباحث الجنائية. لذا فإن القانون نص في مواده على وجوب الحماية القانونية والاجتماعية والفيزيائية لمن يتطوع في إبلاغ المعلومات.

أما "الخدمة الثانية" التي قدمها الوزير باكاتين لوزارته، فانحصرت في إصدار أمر، سمح بموجبه لموظفي وزارة الداخلية بالعمل في مؤسسات ودوائر وأعمال خاصة أخرى. وأعتقد أنه بمثل هذا الإجراء بالضبط تتم عملية تقزيم وتحطيم أي مؤسسة، حينما يراد لها ذلك. فأين لموظف هذه الوزارة القدوم بكامل قواه للقيام بواجبه في ملاحقة المجرمين وفرض النظام، بعد أن يكون قد داوم عدة ساعات في عمله الإضافي، الذي يؤمن له الحصة الأكبر من دخله الشهري، الأمر الذي لا بد أن يجعل مردوده متدنياً من عمله في الوزارة؟.

إن "التشريع القانوني" الذي اخترعه باكاتين أنزل أضراراً وخسائر فادحة في منظومة حماية القانون، كما أدى إلى تقزيم كوادرها كماً ونوعاً. فالعديد من كوادر هذه الوزارة أخذوا يفضلون الخروج منها والعمل في قطاع التجارة.

عين باكاتين رئيساً لمجلس أمن الدولة (ك. ج. ب.) بمبادرة من غورباتشيف، الأمر الذي يثير تساؤلات جدية. لأن غورباتشيف، منذ توليه السلطة، هو والدائرة المقربة منه، لم يكونا يعطيان أهمية لتلك التحذيرات من الأخطار ولا للتقارير المتعلقة بأمن الدولة، التي كانت تصلهما من أجهزة مجلس أمن الدولة المختصة. ويبدو أن غورباتشيف قرر أن يعين في

رئاسة هذا الجهاز شخصاً يستطيع إخماد جمرة رجال المخابرات الذين كانوا لايزالون يعتبرون الغرب معادياً للاتحاد السوفيتي. وبما أن العلاقات قد تغيرت قشورها مع الغرب، وتحول "غوربي" ذاته إلى عشيق لأوروبا وأمريكا، لذا يجب أن تصبح أجهزة أمن الدولة "أطرى" في تعاملها مع أنشطة الخدمات الخاصة الأجنبية على أراضي الاتحاد السوفيتي. وتعتبر هذه من المهمات الواسعة والمهمة جداً، والتي لا يستطيع أحد سوى باكاتين أن ينفذها...

هكذا كانت تظن الكوادر الطليعية في لوبيانكا. إلا أنه تبين أنهم أخطأوا في تخمينهم هذا: إذ أن ما حدث هو شيء غير متوقع، فمجيء باكاتين إنما كان لتوجيه التدمير الجاري في أجهزة أمن الدولة للقضاء على جوهر المنظومة الهرمية الصارمة لها.

ولم يخف باكاتين حقيقة المهمة الموكلة إليه. ففي كتابه "التخلص من مجلس أمن الدولة" يتغنى بالدور التاريخي الذي قام به كرئيس مؤسسة كبيرة من مؤسسات الدولة، حينما أقدم على تخريبها وتدميرها. ولا أظن أن هذا الذي شغل منصب السكرتير الأول لمنظمة حزبية كبيرة، لم يكن يعلم أنه يقوم بتنفيذ جريمة بحق الدولة. ويبدو أنه، في تلك الآونة، اعتمد في خرقه لقوانين الدولة على تغطية "أبدية" ممن نصبوه على هذا الكرسي. فهل يا ترى، لم يخطئ باكاتين؟.

عودة أخرى إلى قضية "أغجي"

أولى التعليمات التي أصدرها باكاتين، والتي أثارت دهشة من وجهت إليهم، كانت مطالبته بالبحث الدقيق في مسألة العلاقة المحتملة لمجلس أمن الدولة بعملية اغتيال البابا، التي نفذت في روما في 13 أيار/ مايو 1981، من قبل الإرهابي التركي المدعو "أغجي". ما الذي أثار اهتمام باكاتين بقضية "أغجي"، وما هي الدوافع من وراء ذلك؟.

كان معلوماً لكوادر مجلس أمن الدولة أن قضية أغجي تعود جذورها إلى السبعينات، عندما بدأت أمريكا تدعي أن لها الحق في إعلان صفة الإرهاب على بعض الدول والشعوب، التي لا تسير حسب ما تمليه عليها أمريكا، أو التي تتناقض تصرفاتها مع سياسة "النظام العالمي الجديد" الأمريكي. وكان هذا النوع من السياسات أحد أساليب الولايات المتحدة في الضغط على تلك الدولة وحشرها في "الزاوية" للحصول على تنازلات جوهرية منها. وانطلاقاً من جوهر القانون الدولي، الذي يرفض التدخل العسكري والأساليب السيكولوجية في التعامل بين الدول، فإن أفعال الولايات المتحدة هذه ما هي إلا إرهاب دولة.

إلا أن الولايات المتحدة بهدف التمويه حسب المبدأ القائل "اقبض على اللص"، أخذت تلعب على ورقة الإرهاب فيما يتعلق بتعاملها مع الدول الأخرى. وانطلاقاً من ذلك رأت كوادر مجلس أمن الدولة في تعليمات باكاتين، المتعلقة بقضية أغجي هذه ظلالاً لهذه السياسة (كان لا يزال أغجي منذ عشرين عاماً في السجن، كما أن قضيته اعتبرت من القضايا المعلقة): لأنه، على التوازي مع البحث في وثائق قضية احتمال اشتراك مجلس أمن الدولة بالمحاولة التي نفذها أغجي، أصدر رئيس المجلس الجديد تعليمات مفادها استخراج جميع الوثائق المتعلقة بـ "الإرهاب" الذي قامت به هذه الأجهزة.

وأصبح واضحاً أن باكاتين يريد تلطيخ سمعة هذا الجهاز والنيل منه.

ويمكننا القول، بشكل عام، أن موضوع الإرهاب، هو موضوع معقد، حيث تم اختراعه في الغرب، لذا فهو يحتاج إلى بعض الإيضاحات، لكشف الجهة التي نبتت منها أقدامه. في الثمانينات كانت الحملة التي شنت على الاتحاد السوفيتي ومعه المعسكر الاشتراكي، تحمل طابعاً مركزاً. كما أطلقت "فلسفة" الإرهاب بكامل طاقتها، التي أصبحت عبارة عن تمهيد دعائي لاستخدام القوة. فقد شنت حملة اتهامات مدبرة ضد الدول الاشتراكية مفادها أنها تقوم "بالاعداد والتمويل والتحشيد للارهاب الدولي". كما أطلقوا على الاتحاد السوفيتي لقب "امبراطورية الشر".

وتلخصت الحملة، التي نحن بصددها، بقيام وكالة المخابرات المركزية بنشر دعاية واسعة تتهم فيها الخدمات الخاصة في الاتحاد السوفيتي وبلغاريا بالمشاركة بعملية اغتيال البابا يوحنا بولس الثاني في روما. الأمر الذي أدى إلى تخريب العلاقات بين بلغاريا وإيطاليا، وانتشار حملة كبيرة في الغرب ضد الاتحاد السوفيتي، لا سيما ضد أجهزة المخابرات فيه وفي الدول الاشتراكية. وكان أغجي قد أومأ إلى أنه قدم إلى روما من بلغاريا، الأمر الذي أدى إلى اعتقال ممثل شركة طيران "البلقان" الذي يدعى س. أنتونوف، الذي أفرج عنه قبل سنتين ونصف لعدم كفاية الأدلة.

في عام 1983 وجه أغجي من سجنه رسالة إلى الملحق العسكري في السفارة الأمريكية في روما، تسربت إلى الصحافة ونشرت صحيفة "الجمهورية" الصادرة في روما مقتطفاً منها. وجاء في هذا المقتطف نصيحة وجهها الإرهابي أغجي إلى الأمريكان: « ... لكي نتمكن من القضاء على الخطر السوفيتي يجب أن نعلن للرأي العام، بأن المسؤولية عن محاولة اغتيال البابا تقع على عاتق أندروبوف، الأمر الذي يجعل الكريملن مضطراً للإطاحة بهذا الزعيم».

وهكذا، أخيراً وجهت أصابع الاتهام إلى روسيا! ومن بين سطور رسالة أغجي يتضح أنه كان متحمساً لتقديم أدلة ضد المخابرات السوفيتية، لو أنه كان يمتلك أية معلومات بهذا الخصوص. لكن، تبين أنه لا يملك أي دليل بحق هذه المخابرات، الأمر الذي جعل هذه القضية تنتهي عند التحرشات الدعائية.

إلا أنه، عندما قدم باكاتين إلى رئاسة هذا الجهاز- وهو يحمل مهمة تلطيخ سمعته، أخذت قضية أغجي تتصدر من جديد. وأصبحت من الحجج التي تجعل الدخول إلى أراشيف مجلس أمن الدولة مبرراً، لأنه لم يكن في السابق يخطر على بال أحد مجرد الحلم بذلك. وهكذا أخذ باكاتين يبحث عن "البصمة الروسية" في قضية أغجي. وبهذا الخصوص يمكننا أن نفترض افتراضاً وحيداً: كان باكاتين مكلفاً بمهمة شخصية، صدرت من طرف له مصلحة في ذلك. وفي مجرى ذلك تم العثور على وثيقة، جاء فيها

أن "الخدمات الخاصة السوفيتية ليس لها أية علاقة بمحاولة الاغتيال التي تمت في ساحة القديس بيتر". وكان باكاتين مضطراً لإبلاغ غورباتشيف بذلك. إلا أنه أضاف إلى تقريره هذا ملاحظة تقول: « خلال بعض الأيام التي قضيتها في العمل في مجلس أمن الدولة، توصلت إلى قناعة مفادها أن رجال المخابرات ليسوا فقط قادرين على حفظ الأسرار جيداً، بل هم أيضاً قادرين على محو آثارها ». وكأن رئيس اللوبيانكا كان يحاول الاعتذار لأنه لم يستطع تنفيذ المهمة الموكلة إليه، وفي ذات الوقت جعل غورباتشيف يفهم أنه شخصياً مقتنع بأن مجلس أمن الدولة كان من المساهمين في عمل أغجي الإرهابي. وا أسفاه! استطاعت هذه الأجهزة "محو الأثر"!.

وبين هذا وذاك، وحسب المعلومات المتوفرة حول قضية أغجي، يجدر البحث لا عن "الأثر الروسي" فيها، بل عن "الأثر الأمريكي" قبل أي شيء آخر. وهذا الأثر يشير مباشرة إلى مدير وكالة المخابرات المركزية بالذات - المنفذ الرئيسي لاستراتيجية ريغان الهجومية. ففي تلك الأوقات كان قد حصل على صلاحيات واسعة من الرئيس، الأمر الذي استخدمه للدخول في عالم "مذهب التحرير" الذي نادى به الكرسي البابوي. حيث اصدر تعليماته إلى مركز وكالة المخابرات في روما لتنظيم لقاء بينه وبين الكاردينال أغوسطينو كازارولي، سكرتير دولة الفاتيكان، الذي داوم على عمله هذا لدى أربعة من البابوات.

خطط لإقامة اللقاء في ديوان كاتدرائية الفاتيكان، بعد أن وضعت جميع التفاصيل: قُرر أن يدخل مدير وكالة المخابرات المركزية عبر الممر الأسود بشكل سري، أما الكاردينال فكالعادة كان يجب أن يدخل عبر أبواب الاحتفالات. جرت الأمور جميعها دون تعقيدات، ما عدا "وصلة" صغيرة. فقد حضر بدلاً من الكاردينال كازارولي أحد مساعديه، حاملاً معه اعتذاراً من سكرتير دولة الفاتيكان عن عدم تمكنه من الحضور لاستقبال كيسي شخصياً. إلا أن ما كان ممتعاً، هو ما حدث بعد هذا اللقاء الذي دام ساعتين. فبعد أن شكر كيسي ممثل الفاتيكان، استفسر منه بطريقة دبلوماسية عن إمكانية أن يخصص له الكاردينال وقتاً لمقابلته خلال زيارته اللاحقة لروما. فما كان من ممثل الفاتيكان إلا أن أجابه باختصار قائلاً: « كلا ».

عندما عاد كيسي إلى واشنطن، وفي معرض تقديمه لتقريره حول هذه الزيارة لرئيس الولايات المتحدة، قال كيسي للرئيس بأن الأحداث القادمة سوف تؤدي إلى تقارب العلاقات بين الفاتيكان وأمريكا.

وبعد عدة أسابيع من رفض الكاردينال مقابلة كيسي وإجراء مباحثات شخصية معه، دوت طلقات الإرهابي أغجي في ساحة القديس بيتر.

هل كان هذا من صدف القدر؟ ولماذا كان أول ما أشير، بعد محاولة الاغتيال هذه، إلى أيادي موسكو؟ ولماذا صدرت الإشارة عن كيسي بالذات؟ وهنا نأتي لنكرر الصراخ السوقي "اقبضوا على اللص!".

يضاف إلى هذا الربط بين رفض الكاردينال كازارولي استقبال كيسي ومحاولة اغتيال البابا، تلك الواقعة التي أتت بعد سنة على ذلك، في 7 تموز/ يوليو 1982، حيث خصص فيها البابا وقتاً مدته 40 دقيقة لمقابلة رئيس الولايات المتحدة. استهل ريغان هذا اللقاء بكلمة وصفه فيها بأنه لقاء تاريخي: لأن المتقابلين كانا يتلمسان الموت في عيون أحدهما الآخر، بعد أن نفذا من محاولتي اغتيال. «قلت للبابا إن الرب حمانا لهدف ما»، هذا ما تذكره لاحقاً رونالد ريغان. وإذا أخذنا بعين الاعتبار ما كان قد قيل في صفحات سابقة من هذا الكتاب عن مباركة الفاتيكان لـ "الحملة الصليبية" ضد ما أطلقوا عليه "امبراطورية الشر"، فإنه ليس صعباً علينا أن ندرك أنهما، أي البابا وريغان بحثا في هذا اللقاء كيفية التوصل إلى النجاح في تنفيذ هذه المهمة. وأن الذي توصل إلى ربط العلاقات بين الفاتيكان وأمريكا، ليس الرئيس الأمريكي، بل مدير وكالة استخباراته، بعدما جرت محاولة اغتيال البابا...

الوقائع هنا لا تقبل الجدل. وبعد أن استخدم باكاتين السلطة المهداة إليه في التفتيش في أرشيف مجلس أمن الدولة عن علاقة حتى لو كانت غير مباشرة للمخابرات السوفيتية بمحاولة اغتيال البابا، التي باءت بالفشل، وبعد أن فشل في إثباتها، ونظراً لأن محاولة الاغتيال قد تمت بالفعل، الأمر الذي يعني أنها كانت منظمة، كان يجدر بباكاتين أن يبحث عن "البصمات الأمريكية فيها". إلا أنه بدلاً من ذلك، انتقل من

هذه القضية إلى قضية أخرى، وهي البحث عن "النشاط السري" لمجلس أمن الدولة في "تبييض" أموال الحزب الشيوعي السوفيتي، الذي أدى إلى تسريب مبالغ طائلة من العملة الصعبة من الاتحاد السوفيتي إلى الغرب. وهنا أيضاً خسر هذا المدير الجديد الرهان. وأخيراً تذكر باكاتين تلك المذكرة التي قدمها وهو في منصب وزير الداخلية، والتي اقترح فيها "سحب جميع الخيوط المرتبطة بمجلس أمن الدولة في ملاحقة الجريمة، وخلق هيئة جديدة تتخصص بذلك، كما هو عليه الحال في أمريكا"، فقرر أن يحرك هذه القضية من جديد. وحالما باشر بتنفيذها، شن حملة تنقلات واسعة ضمن الكوادر الخبيرة، مستبدلاً إياها بمدراء من ذوي "الميول الديمقراطية". وكانت الأولوية لأولئك الذين كانوا يثبتون تواجدهم في الساحة المجاورة للبيت الأبيض في التاريخ من 19 إلى 21 آب/ أغسطس.

من الطبيعي أن يقترح لكالوغين المنصب الذي يختاره في مجلس أمن الدولة. كما وافق الأخير على المساهمة في عملية التنقلات في الكادر، ولاحقاً على العمل في قسم الأرشيف، الأمر الذي سيمكنه من إزالة الوثائق الموجودة فيه والمتعلقة بشخصه. وهذا هو كالوغين، لم ينس الفضل الذي غمره به باكاتين، فبعد تركه العمل في مجلس أمن الدولة وفي صيف 1992، رافق باكاتين، بعد أن أحيل على المعاش، في زيارة خاصة إلى الولايات المتحدة.

وصل إلى موسكو، في تلك الآونة، مدير مكتب المخابرات الفدرالية ل. فري، الذي كان أحد أكبر الخبراء الاستراتيجيين في مكافحة الجريمة في الولايات المتحدة. وكان قد وصل إلى موسكو بمهمة تأسيس "مخافر أمامية" للخدمات الخاصة الأمريكية في "الأطراف البعيدة" في روسيا ودول اتحاد الجمهوريات المستقلة. وكان فري قد لاقى في روسيا "مساعدة مجردة من الغرض".

وجواباً على "المساعدة التي قدمت للمؤسسات الروسية المتضمنة مدها بتكنولوجيا الكمبيوتر وبالمختبرات المتخصصة" كان يجب على روسيا أن توافق على "مشاركة الخبراء الأمريكان في تعديل التشريعات

الجنائية الروسية في اتجاه التقاطع مع تلك السائدة في الولايات المتحدة، والعمل المشترك مع الروس لاستنباط طرق موحدة في الملاحقات". وحسب التصورات فإن مكتب التحقيقات الفدرالي الأمريكي، أخذ يصر على المساهمة بخبراته في إعداد وإعادة إعداد الكوادر القيادية والعملياتية لأجهزة القضاء الروسية.

أجل، لا يجوز لنا أن نتهم باكاتين وحده بتهمة تخريب مجلس أمن الدولة، بل كانت تقف وراءه قوى كبيرة، كان من مصلحتها تحطيم أجهزة الخدمات الخاصة الروسية. فهل كان باكاتين شخصية حكومية، كانت مهتمة بمصير البلاد؟ أو أن مصالح أخرى كانت توجهه؟.

الشيء الوحيد الذي يجدر قوله أن الإصلاحات التي أدخلها باكاتين إلى وزارة الداخلية ولاحقاً إلى أجهزة المخابرات الروسية، أدت إلى تقزيم هاتين المؤسستين وجعلهما غير قادرتين على تنفيذ المهام الموكلة إليهما في ملاحقة الجريمة والحفاظ على أمن الدولة، في وقت كنا بأمس الحاجة إلى تعزيز دورهما في مواجهة الظروف العصيبة التي كانت تمر بها البلاد. الأمر الذي أدى إلى انتشار الجريمة المنظمة وسيطرة مختلف أنواع المافيات على البلاد.

إلا أن ما كان يقلق باكاتين هي اهتمامات أخرى، فهو بعد أن طهر وزارة الداخلية أخذ يصفي حساباته وحسابات غيره، مع كوادر مجلس أمن الدولة. ففي مقابلة أجراها مع مجموعة من الصحفيين قال: « إن مجلس أمن الدولة هو مؤسسة ممتازة، تمتلك تجهيزات تكنولوجية هائلة » مردفاً بأنها تمارس أعمالاً لا فائدة منها وقال: « إن مجلس أمن الدولة هو من بقايا الماضي ». ولم يتطرق بالحديث أبداً عن الخدمات الخاصة الأجنبية.

كان باكاتين يقصد مما قاله في هذه المقابلة تحضير الراي العام لقبول الانهيار- تسريح موظفي مجلس أمن الدولة انطلاقاً من دوافع سياسية. وكان باكاتين لا يمل ولا يكل من توقيع الأوامر القاضية بحل وحدات مجلس أمن الدولة، وإحالة ضباطها على المعاش.

ومن بين وسائط المخابرات السوفيتية، التكنولوجيا، التي سلمها باكاتين للأمريكان بـ "أريحية مطلقة"، الكثير من النماذج التي لم تكن لها سوى قيمة متحفية. فالكثير من التجهيزات، تسنى للخبراء أن يحافظوا عليها، وبعضها لحقها للأسف التدمير، لكي لا تقع في أيادي من يطاردونهم. وتسنى أن يظهر في وطننا أبطال كأنهم قدموا من سابق العصور، استطاعوا أن يغرقوا حتى السفن الحربية، لكي لا تصل إل أيدي الأعداء. إلا أن ردات الفعل الأمريكية على ذلك، كانت مختلطة. فهم أخيراً أدركوا أن ما حصلوا عليه لم يكن هو ما تم الاتفاق عليه. وبهذا الصدد، لم يكن مفهوماً لدى الأمريكيين موقف باكاتين، الذي ظهر بمظهر كأنه يقدم أحدث نماذج الوسائط التكنولوجية. فهل كان باكاتين غشاشاً؟ أو تبين أنه من رجال المخابرات الذين يمكن لمرؤوسيه الضحك على ذقنه؟ ويظهر أن هذا الرئيس الجديد لمجلس أمن الدولة، لم يلب ما كان متوقعاً منه. ولم يغفر له ما قام به من تدمير وتشتيت لأجهزة أمن الدولة، "قام بدوره، ويجب عليه الانسحاب". وأخيراً، لم يقدم الأمريكان على حماية باكاتين، عندما طرحت مسألة تنحيته.

بعد انقضاء عدة سنوات، وفي 20 كانون الأول/ ديسمبر عام 1996، وفي ذكرى الاحتفال بيوم رجال المخابرات في روسيا الفدرالية (كان يلتسين قد أصدر مرسوماً يقضي بتخصيص هذا اليوم للاحتفال برجال المخابرات الروس)، حاول باكاتين في إحدى مقابلاته الصحفية تفسير عملية تسليم تجهيزات التنصت على السفارة الأمريكية في موسكو للأمريكان قائلاً: «كشف خبراء الولايات المتحدة في عام 1982 بأنفسهم شيئاً "غريباً" في بناء لم يكتمل من سفارتهم في موسكو». ما هذا التفسير الساذج، الذي يصدر عن شخص قد شغل أعلى المناصب القيادية في أجهزة المخابرات، والذي أوجدوا له لاحقاً وظيفة رئيس وكالة شاتالين "الاصلاح". وهذا يتناقض مع المخطط الذي نفذه باكاتين، الذي نستقي منه الوقائع التالية:

في عـام 1982، كشـفت أجهـزة مخابراتنـا عـدة مئـات مـن أجهـزة التنصـت الفنيـة اللاسـلكية في مكـاتب سـفارات الاتحـاد السـوفيتي والقنصليات والتجمعات السكنية في مختلف دول العالم. أما في واشنطن فلم تكن هذه الأجهزة موزعة في مقر السفير السوفيتي فحسب، بل في غرف نوم معسكر الطلائع المقام لأطفال المواطنين السوفيت، الذين يعملون في الولايات المتحدة، وأيضاً في منتجعات الراحة. وأحصي في بناء واحد يعود لإحدى الممثليات السوفيتية عدد من هذه الأجهزة بلغ الخمسين، من مختلف النماذج. كما كشفت أجهزة التقاط في مكتب المناوبة في هذا البناء. كما تسنى لنا الكشف عن تجهيزات فنية حديثة لا حصر لها في المجمع السكني العائد للسفارة السوفيتية في واشنطن. وعثر على عشرات أجهزة الالتقاط في المؤسسات السوفيتية في سان فرانسيسكو ولندن ومونتريال وكوالا لامبور وسواها من المدن الأفريقية وفي أمريكا اللاتينية.

لماذا لم يقم الطرف الأمريكي ، بمثل ما تصرف به باكاتين ويرد "جميل المعاملة" ويسلمنا المخططات الجديدة لأجهزة تنصتهم، في مقابل ما قدمه له خبراؤنا؟.

وهنالك مشروع سري آخر

وفي وقت لاحق رفعت محطة إذاعة "الحرية"، الموجهة إلى أراضي الاتحاد السوفيتي السابق، لواء تنسيق أعمال الاصلاحات لمجلس أمن الدولة، مباشرة من بناء "محطة إذاعة غوستلر". وها هي طلائع رجال وكالة المخابرات المركزية الأمريكية تتوسع بنشاطاتها بحيوية وقرارية عالية، لأنها لم تجد من يتصدى لها، أو بالأحرى كان الأمر على العكس من ذلك تماماً.

أقدمت هذه المحطة على استبدال برنامجها "الاتحاد السوفيتي: أمس، اليوم، غداً" ببرنامج آخر هو "الـ ك. ج. ب: أمس، اليوم، غداً"، وكان عليها واجب القيام بغطاء تمويهي لتحقيق مشروع سري آخر للمخابرات

المركزية، جاء تحت عنوان "مشروع الدفاع عن الحريات". تلخص هذا المشروع بضرورة المساهمة المباشرة لخبراء من أمريكا للمساعدة في سن تشريع يسمح بموجبه وضع المراقبة على أنشطة أجهزة المخابرات والمخابرات المضادة الروسية. كان قد أنيط تنفيذ هذا المشروع بلجنة شكلت خصيصاً لهذا الغرض، أطلق عليها تسمية "لجنة التشريع ومسائل الأمن القومي لرابطة الحقوقيين الأمريكان". دخل في عداد هذه اللجنة الشخصيات التالية: أوبستر- مدير سابق لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية، شينغل - معاون سابق لوزير العدل الأمريكي، سنايدر- مستشار رئيسي في مجلس الشيوخ لمسائل المخابرات.

شعر رجال المخابرات الأمريكية، أعداء الأمس لمجلس أمن الدولة السوفيتية، براحة تامة وهم يمارسون هذه الأنشطة في موسكو. كانت تجري في منتجع "الغابات النائية" في إحدى ضواحي موسكو، مباحثات خلف "طاولة مستديرة" بين الخبراء الروس والأجانب حول أنشطة أجهزة المخابرات الخارجية ووزارة أمن الدولة. وانطلاقاً من المحافظة على السرية التامة، لم يستدع هؤلاء إلى طاولتهم المستديرة حتى أولئك الممثلين الفعليين لهاتين الهيأتين، للاشتراك في تقرير مصيرهما. **ومما تم الاتفاق عليه هو كشف جميع مقرات المخابرات الروسية المضادة في الشرق الأوسط وجميع من جندتهم من السكان المحليين، ومن ثم القيام بحلها جميعاً.** وفي النهاية تم الاتفاق على أن تنحصر أنشطة المخابرات المضادة في روسيا الفدرالية بالتصدي للجريمة والإرهاب. أما أجهزة المخابرات الخارجية والداخلية الروسية فيجب عليها التوقف عن ممارسة الأنشطة الاستخباراتية ضد الخدمات الخاصة الغربية واستخدام العملاء، الذين جندوا في الحقبة السوفيتية في الدول الغربية أيضاً. ومختصر القول، قام المؤتمرون بنزع كامل لسلاح روسيا، الذي كان موجهاً ضد الخدمات الخاصة الغربية، مع إدخال تقييدات على عمل أجهزة المخابرات الروسية داخل أراضيها الوطنية.

أجل، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي قرر "الاصلاحيون الجدد" في حملتهم ضد مجلس أمن الدولة أن ينظفوا الطريق أمام أفعالهم اللاحقة. وفي مجرى ذلك، تم إطلاق دعاية قوية باستخدام وسائل ضخمة للاعلام الجماهيري، باشرت بشن حملة دعائية عالية المستوى ضد "رجال المخابرات" واتهامهم بأنهم يعدون أعمال إرهابية واسعة وحملة من التفجيرات لمراكز حساسة.

ومع انهيار كل شيء استمر صوت "الحرية" يبث برنامج "الـ ك. ج. ب: أمس، اليوم وغداً" في بثين منفصلين. كان البث الثاني يصدر، ليس من مكان آخر، سوى من دار الصحافة الروسية في موسكو. وكان الهدف جلياً من وراء هذين البرنامجين، وهو توجيه الضربة الأخيرة القاصمة للخدمات الخاصة الروسية.

ولاستكمال هذه الحملة وإيصالها إلى نتيجتها المرجوة، أقدمت غ. ستاروفويستفا (السابقة الذكر) بتقديم مشروع قرار إلى البرلمان يطالب بحل مجلس أمن الدولة وإصدار قانون يقضي بمنع مهنة المخابرات. أما وسائط الإعلام الجماهيري فأخذت في تلك الآونة تخلق صورة أسطورية لهذه السيدة ونعتها بـ "الديمقراطية" الأولى، كما أخذت تقترح تنصيبها في أعلى مناصب الدولة، ومنهم من دعا إلى تسليمها وزارة أمن الدولة والدفاع.

أعترف هنا، أن المشروع الذي تقدمت به ستاروفويستفا، والداعي لإلغاء مهنة المخابرات قد جاء مفاجئاً بالنسبة لي. حيث كنت قبل وقت قريب من تاريخ تقديمها للمشروع قد تباحثت معها لمدة ساعتين عن الانتهاكات التي تحصل في دول البلطيق لحقوق الإنسان الروسي. وأذكر أنه في مجرى الحديث، حدثتها عن الأوضاع المحزنة التي وصلت إليها بعض الدول الأخرى، التي أقدمت على إلغاء هذه المهنة، حيث أدت إلى تمزيق المجتمعات هناك. وعلى هذه التربة حصلت أحداث تراجيدية منقطعة النظير: أعمال انتحار، تحطيم الأسر..إلخ. وأن مثل هكذا قانون، فيما إذا جرى التصديق عليه، سوف يمس حيوات مئات الآلاف من المواطنين، الأمر الذي يتعارض مع شريعة حقوق الإنسان. وكانت

ستاروفويستفا متفقة كلياً معي. و أقدمت على انتقاد السلوك غير الديمقراطي الموجه ضد الناطقين باللغة الروسية في دول البلطيق. كما وعدتني بأنها كمستشار للرئيس في شؤون القوميات، سوف تتخذ الخطوات المناسبة لتهدئة الأوضاع والدفاع عن موظفي مجلس أمن الدولة وأسرهم.

لكن ويا للأسف، تبين أن بين ظهرانينا تعيش شخصيات سياسية، أخذت تمد يد العون للغرب ليتمكن من تدمير مجلس أمن الدولة، الذي يقف في الخط الدفاعي الأول لخدمة مصالحنا القومية.

هكذا... روسيا والمستقبل

الأطلسيون في أوروبا الآسيوية

إن تحليل الأوضاع والتنبؤ بتطور الأحداث، هما مسألتان رئيسيتان ومتداخلتان ومتلازمتان لأجهزة أمن الدولة. وهنا أريد بدوري أن أتفحصهما من وجة النظر الآتية: أولاً، يجب أن ننطلق من فكرة الهيمنة على العالم. فهي منذ أقدم العصور كانت هاجس البشرية. فأول من طرحها أرسطو، مرشد الامبراطور المقدوني. وكانت هذه الفكرة قد سيطرت على امبراطورية روما. كما أن جنكيز خان صارع من أجلها، طيلة حياته. وهذا هو نابليون بونابرت، الذي حاول تحقيقها، وتبعه في ذلك أدولف هتلر. فهل يمكننا اعتبار جوهر "النظام العالمي الجديد" هو هاجس موغل في القدم؟.

يبدو أن الغرب قد حقق أهدافه في "الحرب الباردة"، إذ أنه وبغض النظر عن انهيار "امبراطورية الشر" وانحلال حلف وارسو، الذي كان قد أسس في مقابل حلف الناتو، نجد أن هذا الحلف العسكري لم يكتف بالتوسع فحسب، بل هو الآن يحاول الوصول إلى الحدود الروسية. وفي هذا

الخصوص، من الأهمية بمكان أن نعرض رأي خبير صندوق النقد الدولي "كارنغ دانييل هاملتون"، الذي يرى أنه بعد سقوط الشيوعية، يجب على حلف الناتو أن يتحمل مسؤولية جديدة، تنحصر في تحقيق الأمن. وهذا الدور قد يحتاج، حسب وجهة نظره، إلى "التدخل في الشؤون الداخلية لدول أخرى":

امتلكت أجهزة أمن الدولة السوفيتية (الروسية) وثائق مادية، تشير إلى أنه لتحقيق هذه الأهداف، تم في كواليس وكالة المخابرات المركزية إنتاج ما يسمى ببرنامج "الشراكة من أجل السلام"، الذي وضعته في دائرة التنفيذ. ومن المعروف، أن وزير الخارجية الروسي كوزيريف كان من أوائل من أيدوا ودعموا هذا البرنامج. فرغبة من كان ينفذ هذا الوزير؟ ومن المعروف أيضاً أن كوزيريف، لم يكتف بممارسة دوره في السياسة الخارجية، بل أخذت نشاطاته تتوسع وهيمنته تتزايد على السياسة الداخلية في روسيا. وبهذا المجال من المفيد أن نورد جملته ذات الكلمات المعسولة: «الملاطفة السياسية لحلفنا الوردي الجديد..»، وسواها من التعابير ذات الوتيرة ذاتها. ففي إحدى المرات ومن خلال كلمة ألقاها على شاشات التلفزة، عبر عن رغبته بـ "دق رؤوس" المعارضة. ولا يمكن تفسير تصرفات كوزيريف، إلا أنه كان يعمل على تأجيج الساحة السياسية، الأمر الذي لا يليق بشخصية سياسية، فما بالك إذا كانت هذه الشخصية وزيراً للخارجية. ومن هذا المنطلق، تصبح نوايا كوزيريف جلية الوضوح، عندما أبدى حماساً منقطع النظير لبرنامج "الشراكة من أجل السلام".

في وقت سابق، تسنت لي المشاركة في كتابة مذكرة إلى قيادة البلاد (بمن فيها وزير خارجية روسيا)، حول موضوع الأهداف الاستراتيجية الحقيقية لبرنامج حلف الناتو، الذي كان يشكل أخطاراً جدية على أمن روسيا الفدرالية القومي. تضمن هذا البرنامج تنفيذ خطوات تؤدي إلى انهيار روسيا، بنفس الأسلوب والمنهج الذي حققوا فيه انهيار الاتحاد السوفيتي. وللتأكد من ذلك، نورد هنا بعض الدلائل:

.... تجري في العالم تغييرات ذات طبيعة جيوسياسية. وروسيا ليست هي أوروبية فحسب، بل هي دولة آسيوية عظمى. ومن المؤكد، أنه في حال

إدخالها في برنامج حلف الناتو، فإن الولايات المتحدة سوف تتمكن من الدخول إلى الاقليم الجيو إستراتيجي الأوروبي ـ الآسيوي، الذي يلعب دوراً هاماً ومنقطع النظير في تحقيق السيطرة على العالم.

كما أن إدخال روسيا إلى هذا البرنامج، سوف يدمر اتفاقية الأمن الجماعي، التي وقعت في عام 1992 بين مجموعة الدول المستقلة. إذ من المعروف أن الذين شاركوا في اتفاقية طشقند، كانوا قد تعهدوا بعدم الدخول في أية أحلاف عسكرية أخرى أو في أية كتلة تتشكل من عدة دول. ومن هنا يتضح أن مساهمة روسيا في برنامج حلف الناتو "الشراكة من أجل السلام"، يتناقض مع مصالح أمن شعبنا.

يتضح لنا من خلال تاريخ حلف الناتو، وانطلاقاً من رغبة مؤسسيه، أن هذا الحلف كان وسيبقى أداةً للصراع ضد روسيا أياً كانت، على الرغم من أن هذا الصراع كان يقوم به هذا الحلف تحت ذريعة مقاومة الشيوعية. وهذا ما أردت أن أشدد عليه. إلا أننا نرى اليوم، وبعدما انتهى الصراع الأيديولوجي بين النظم، فإن الأهداف الحقيقية للغرب لا تزال هي إيصال روسيا إلى مستوى دولة عظمى من الدرجة الثانية، حيث أن الخطط الموجهة ضد روسيا لها تاريخ قديم، وقد ولدت قبل أن يظهر الاتحاد السوفيتي على خارطة العالم.

ويبين لنا التاريخ أن أول محاولة لتكسير روسيا، أتت من نابليون بونابرت. لحقتها الحرب العالمية الأولى.. الحرب العالمية الثانية.. لكن عندما ظهرت على جدول الأعمال فكرة "النظام العالمي الجديد" بدأت المساعي الكونية للولايات المتحدة تأخذ شكلاً متفنناً في تدمير الاتحاد السوفيتي من الداخل. جرى هذا الفعل تحت غطاء الصراع ضد الشيوعية، الأمر الذي كان له أثر تشويشي على الكثيرين.

والآن لم يعد الاتحاد السوفيتي موجوداً ولم تعد الشيوعية قائمة في روسيا، ومع ذلك نرى أن هنالك ضغوطاً كبيرة تسلط على روسيا، فهم يحاولون اليوم ربطها بقروض البنك الدولي، وربط صادراتها بالعديد من التقييدات والحدود. كما أن هنالك العديد من المؤسسات والصناديق،

كانت أنشطتها موجهة ضد الشيوعية، يتم توجيهها اليوم لتحطيم روسيا، بهدف إضعاف جيشها. ومن خلال اطلاعاتي، بحكم الوظائف التي كنت أشغلها، أعرف الجهات التي توجه وتقود هذه الأنشطة. والآن، أرى أن الخدمات الخاصة الغربية متجهة إلى مقاومة التشكل الروسي الجديد، الأمر الذي بدا واضحاً حينما جرت محاولة الوحدة بين روسيا البيضاء وروسيا الفدرالية.

إضعاف روسيا. إنها مهمة العصر الجيوسياسية للغرب، لكنها من حين لآخر تأخذ أشكالاً مختلفة. ولا يجدر بنا أن نمتعض من هذه الحقيقة الموضوعية، لأن لجميع الدول الحق في البحث عن مصالحها في الحلبة العالمية. لكن لا يجوز لنا أن "نستسلم لهذا القدر"، بأية حال من الأحوال. فمن واجب روسيا أن تدافع عن مصالحها. هذا الواجب الذي تتحمل قسطاً كبيراً منه الخدمات الخاصة الروسية، كما هو عليه الأمر في جميع دول العالم.

أجل، يبدو للعيان أن الأزمنة الماضية قد تبدلت، وانطلاقاً من ذلك تصدح دعاية الغرب، دائماً بسؤال يقول: هل لا تزال هنالك أخطار، لا سيما العسكرية منها، تحدق بنا من روسيا؟ ونحن بدورنا نمتلك تصورات أكثر بساطة من ذلك. فهنالك اعتقاد مفاده أنه من الصعوبة بمكان على دولة بمفردها صيانة أمنها الخاص، إذا لم تتحد مع مجموعة من الدول. فلا يمكن الحفاظ على الأمن وتعزيزه إلا على أساس جماعي، على كامل تراب الدول الأوروبية "مجلس أمن الدول الأوروبية". لذا يجب أن يشكل هذا المجلس معاهد ومؤسسات وهيئات جديدة قادرة على تحقيق انسجام مصالح جميع الدول المشاركة، لا دول منتقاة منها.

ويعتبر مثل هذا التصور عادل وقابل للحياة، إذا أخذنا بعين الاعتبار آفاق المستقبل. إلا أنه لا يجوز لنا أن نتكل على الآخرين، ونخلد للانتظار. إن واقع روسيا، وما حولها يحتاج إلى إبداء تقدير كبير للعلاقات مع الدول المجاورة، والتعامل معها بوثوقية عالية. وهنالك آلام كثيرة تحملتها روسيا من "شركائها" في مجلس أمن الدول الأوروبية، من جراء الاحتجاجات التي

يقدمونها بحقها من اقتصادية وقومية - اثنية وحدودية وسواها. وقد يؤدي احتداد الوضع العالمي إلى حدوث صراعات قاسية وعنيفة. ويجب أن لا ننسى أن بعض هذه الدول التي بينها وبين روسيا خلافات، تمتلك قوات مسلحة قوية جداً، قادرة على القيام بأعمال هجومية واسعة النطاق.

لنتخيل الخارطة العسكرية الاستراتيجية المستقبلية في الاقليم الآسيوي. تسعى "الجمهوريات الجنوبية للاتحاد السوفيتي السابق" إلى الدخول في حلف الناتو. أما دول البلطيق فكانت قد خطت خطوات عملية في هذا السبيل. ويتوقع خبراء هذا الحلف أن يجري ضم كل من أوكرايينيا وكازاخستان إليه، الأمر الذي سيؤدي، في حال تنفيذه، إلى تطويق روسيا بحراً وبراً. وفيما يتعلق بقبولها في عضوية حلف الناتو، فإنها حسب راي علماء السياسة في الغرب: «إنها ضيف غير مرغوب فيه في حلف الناتو». فالولايات المتحدة الأمريكية وسواها من الدول النووية، من غير المحتمل أن تدعو روسيا للانضمام إلى مجموعة التخطيط النووي في حلف الناتو، التي تعتبر من أقدس المقدسات فيه.

ماذا سيجري في أوروبا، في حال توسع حلف الناتو؟

سوف تدخل تلك الدول، التي خرجت من حلف وارسو، في اتحاد عسكري آخر. إلا أنها، إذا كانت في السابق قد نشرت مجموعة من قواتها على الحدود الغربية لدولها موجهة مدافعها إلى الغرب، فإنها في هذا الحلف الجديد سوف تنشر قواتها على حدودها الشرقية وتوجه مدافعها إلى الشرق. تنظر خطة توسيع حلف الناتو الاستراتيجية في زيادة إمكانيات وقدرات هذا الحلف العسكري على جبهة عريضة تمتد من بحر البلطيق وصولاً إلى البحر الأسود، لتشكل مسرحاً لأعماله القتالية البرية والبحرية والجوية. وهذا جميعه يؤدي إلى تغيير في طبيعة العلاقات بين الدول. وقد تصبح الحدود بين الشرق والغرب من جديد "خط الدفاع الأمامي".

فهل سينحسر الخطر العسكري المحدق بالدولة الروسية في هذه الحالة؟ يبدو أنه سيتزايد. للوهلة الأولى، يبدو أن الغرب تخلى عن التفسير

التقليدي لـ "الخطر القادم من الشرق". إلا أن خبراء حلف الناتو العسكريين لا ينصحون قادة الحلف بالتخلي الكلي عن سياسة العداء لروسيا، التي ما زالوا يسمونها "دولة عظمى معادية ذات قدرة عسكرية كبيرة". أجل، كان قد تم استبدال مصطلح "تهديد" في وثائق الحلف بمصطلح محايد نسبياً وهو "الخطر". إلا أنه ومن جديد تعود هذه الوثائق لتقول أن قوة روسيا العسكرية تشكل الخطر الكامن الأكبر. بكلمات أخرى، إن روسيا بالذات كانت ولا تزال العائق أمام إقامة "النظام العالمي الجديد".

مبدئياً يمكننا القول أن الجديد في سياسة "الأطلسيين" أصبح توسيع "مناطق مسؤوليات" الحلف: كان قد اتخذ قرار بتنفيذ "عمليات صناعة السلام" تحت راية مجلس الأمن الأوروبي، الأمر الذي يعني إدخال إمكانية استخدام القوات العسكرية، على أراضي المنطقة الأوروبية ـ الآسيوية الواسعة، من يوغسلافيا حتى طاجكستان. كما وضعت هنالك مبادئ جديدة تبين الكيفيات التي يتدخل فيها الحلف بالشؤون الداخلية للدول الأخرى. فكيف ستكون عليه "عمليات صناعة السلام"، التي ستستخدم فيها قوات حلف الناتو العسكرية.

نزع السلاح

أذكر، أنه قد جرى تسرع في التوقيع على معاهدة تقليص أعداد منظومات التسليح الاستراتيجية "سالت ـ 2". بعد ذلك أتى دور مبادرات جديدة "مشتركة": عدم تسديد الصواريخ الاستراتيجية على أراضي الطرف الآخر، التدمير الكامل لسلاح أوكراينيا النووي وشراء الولايات المتحدة لليورانيوم الروسي المخصب.

وتبين لاحقاً أن دوافع هذه المبادرات "الأخوية" الأمريكية، انحصرت في تقزيم القدرات العسكرية للشركاء ورفع سوية القدرات الأمريكية إلى الحد الذي تصل فيه إلى درجة عالية من التفوق عليهم. ومع ذلك، أقدمت

القيادة السياسية الروسية، آنذاك، على تأييد هذه المبادرات، دون العودة إلى استشارة أهل الشأن من العسكريين، الذين هم دائماً أكثر العالمين بنوايا الطرف الآخر.

أما اتفاقيات التعاون العسكرية ـ الاقتصادية فكانت تمثل شكلاً وبلاغةً التعاون، أما في المضمون فكانت معادية لروسيا، وتلخص خطرها بأنها كانت تهدف إلى نزع السلاح من طرف واحد. وعندما يتم تطبيق هذه المبادرات سوف تفقد روسيا عملياً الجاهزية القتالية لصواريخها المتعددة الرؤوس، التي تضمن الاستقرار وتصون الثقة في القدرة على عدم ترك المعتدي يمر دون عقاب. وحسب تقدير الخبراء العسكريين، سيصبح الطرف الأمريكي في وضع أفضل مما سنصبح عليه. لأن أساس القوة العسكرية الأمريكية يتشكل من الصواريخ المجنحة العالية الدقة والصواريخ البالستية الموجودة في الغواصات. لم تتطرق المقترحات الروسية إلى النوع الأول، أما النوع الثاني فيتم، عادة، إعادة توجيهه في المناوبات، كما أنه من الصعوبة بمكان أن يصار إلى تحييده قتالياً أو مراقبة تنفيذ ذلك.

إلا أن الأكثر هلاكاً بالنسبة لروسيا، وما يشكل بحد ذاته تناقضاً ظاهرياً، هو "اختراقها" لسوق اليورانيوم المخصب، الذي كانت أمريكا تسيطر عليه دائماً. فإذا كانت روسيا ستتقاضى ثمناً لـ 500 طن من هذا اليورانيوم وقدره 12 مليار دولار من أمريكا، فإن الأخيرة سوف تربح من "صفقة العصر" هذه قرابة 300 مليار دولار.

إن أكثر ما أثار حفيظة الخبراء الروس، هو صدور الموافقة الروسية من موسكو على هذا العقد الطويل الأجل، لأن الجميع يعلم أن احتياطات اليورانيوم الطبيعي والغاز والنفط تكفي، في حال المحافظة على الوتيرة الحالية للاستخراج، لمدة 50 سنة فقط، كما أننا لا نستطيع أن نضمن القدرة على امتلاك المعارف في الاعتماد على الطاقة الحرارية النووية ومفاعلات البلوتونيوم. وإن روسيا بعد أن فقدت ثلثي اليورانيوم المستخرج، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، فهي الآن تعرض في المزاد العلني كل كميات اليورانيوم التي تحررها من الأسلحة؟

فهل تحتاج روسيا إلى مثل هذه الاتفاقيات الثنائية أو الثلاثية، التي حتى قبل أن يصادق عليها تلعب الآن دورها الضار، ولاحقاً قد تلحق ضربات موجعة بالأمن القومي للبلاد، وفي قدراتها الدفاعية واقتصادها بشكل عام. إنني على أشد القناعة بأن هذه الاتفاقيات ليست ذات فائدة، كما أن زمن عقد مثيلاتها قد ولى مع انهيار الاتحاد السوفيتي، ذلك الزمن الذي كان من الممكن التفاوض على أساس الند للند. ففي الظروف الحالية لا يوجد سوى دولة عظمى واحدة، وروسيا يتهددها خطر حقيقي يكمن في محاولة "الأمركة" و"الأوربة" الكاملة لمصادرها الطبيعية.

كما أن هنالك خطر جدي يهدد الأمن القومي للبلاد، يتعلق بصورة مباشرة بتحويل الصناعات العسكرية. وكما تعلمون جرى استعجال في اتخاذ هذا القرار، أثناء غياب القبضة العسكرية والبرنامج الحكومي الموحد، لتحويل الصناعات العسكرية إلى مدنية.

تشهد الخبرة العسكرية بأن تحويل الصناعات العسكرية يتضمن مجموعة من الإجراءات، تحتاج لأوقات طويلة للوصول إلى درجة التعادل مع المصاريف العسكرية وبعدها الحصول على فائض يصب في صالح الإصلاح الاقتصادي، وأيضاً إلى إعادة تنظيم القطاعات الاقتصادية وإعادة بناء القاعدة العلمية ـ الفنية، وإعادة توجيهها واستخدامها التطبيقي. يتطلب تنفيذ هذه الإجراءات مصاريف كبيرة (فحسب بعض المعطيات الغربية، قد تصل إلى 150 مليار دولار)، والتي لا تعطي نتيجة فورية، بل قد يمضي 5 ـ 6 سنوات حتى تجلب أثراً ملحوظاً.

وفي روسيا، لم يتمن أحد التعرف على مثل هذه الخبرات. لذا سار مؤدلجو التمويل الوطني على نهج خاص، تميز في البداية بأساليب بدائية: بشكل مفاجئ وسريع تم تخفيض الطلبات، بعدد من الأضعاف، على السلع العسكرية وتلك ذات الاستخدام الخاص، وفي العديد من الحالات تم رفض شراء البضائع المنتجة، التي بلغت أثمانها عشرات مئات الملايين من الروبلات، كما تم فجأة قطع التمويل عن مشاريع أبحاث علمية عسكرية عدة.

وبعد أن أصبحت هذه المؤسسات تعيش في ظروف متأزمة، أصبحت مجبرة على البحث عن مخرج، ولم يكن هذا المخرج سوى إنتاج برامج لتحويل الصناعات الحربية دون التوقف ملياً عند تقديرات الخبراء الجدية. ولتنفيذ هذه البرامج بهدف جذب الوسائل المالية، كانوا غالباً يجرون عقود مشاركة مع ممولين أجانب غير ذائعي الصيت، أولئك الذين كانوا يستغلون الأوضاع القائمة، الذين تسنى لهم بسهولة الحصول على المعطيات والمعلومات عن الاختراعات العلمية المتطورة وعن أحدث التكنولوجيا ذات "الاستخدام المزدوج"، والتي كانت متطورة عن مثيلاتها في الغرب (التطبيقات على علم المواد، تكنولوجيا الصواريخ الفضائية، محطات نقل الطاقة النووية، أجهزة الترددات العالية جداً... إلخ).

وفي مجال التأكيد على ذلك، يمكننا أن نقدم مثالاً للمباحثات الثنائية حول هذا الموضوع التي جرت في شباط/ فبراير 1993 في مدينة ارزاماس - 16. أشار الطرف الأمريكي إلى أنه يريد مبادلة التمويل المالي للصناعة النووية الروسية بمعلومات تتعلق ببعض أسرار صناعة التكنولوجيا العسكرية، وأحدث ما توصل إليه علم الرياضيات والهيدروميكانيكا، التي تشكل أهمية منقطعة النظير للأمريكان، الأمر الذي سيساعد على رفع قدرة أمريكا على المزاحمة في الأسواق العالمية.

بعد أن طبقت البرامج السابقة الذكر على بعض المؤسسات ذات الطبيعة العلمية، أخذت البقية تتسابق على تقديم الشكاوى المتذرعة بالحاجة إلى التمويل ونفاذ الموارد المالية، أو إعلان الإفلاس، أو عدم دفع رواتب العاملين فيها لأشهر عدة، واللجوء بعدها لسحب قروض من البنوك لتغطية العجون وأحياناً كانت تضطر إلى فرض إجازات غير مدفوعة الأجر لمدد مختلفة لقسم من العاملين فيها...إلخ.

أدت هذه الأمور مجتمعة إلى سواد حالة من الأوضاع المعيشية السيئة في أوساط العلماء والخبراء البارزين في مجال البحوث والصناعات الدقيقة، العسكرية والمدنية، الأمر الذي خلق تربة مناسبة لأنشطة الخدمات الخاصة الغربية، لا سيما الأمريكية منها. وهنا أقدم مقتطفاً

من أقوال أحد العلماء الروس، الذي تمكنت وكالة المخابرات المركزية من تجنيده، ووقع لاحقاً في قبضتنا: « فقدت حكومة روسيا الفدرالية، عملياً، القدرة على منع التسرب الجماعي لعلمائها وضباطها الاختصاصيين. ففي روسيا لا يوجد قاعدة لأتمتة المعلومات، التي تتضمن معطيات عن الشخصيات التي تمتلك أسرار الدولة، كما أن وزارة الداخلية أخذت تسمح بأي طلب يقدم إليها من الشركات الأجنبية لإعطاء تأشيرات خروج لأي كان من المواطنين الروس ».

إن الأمر الذي يثير الانتباه هنا، هو أن هذا العالم لم يتطرق ولو مروراً لأجهزة أمن الدولة، المسؤولة عن الحفاظ على أسرارها. كما أن أجهزة المخابرات الغربية كانت تعلم جيداً أن هذه الأجهزة أصبحت لا حول لها ولا قوة، لما أصابها من تقزيم وإعادة بناء وتسريح لأهم كوادرها وتصفيات سياسية، لدرجة أنها (أي المخابرات الغربية) أخذت تعمل بالمكشوف، دون أن تخفي أهدافها الحقيقية، أو اهتماماتها بمعرفة الأسرار العسكرية.

كما أخذت المخابرات الغربية تضع مراقبة دائمة على أهم العلماء والمصممين الروس، مع إجراء دراسات عن أوضاعهم من مختلف النواحي، المعيشية والمعرفية والأيديولوجية، ومقدار ميول كل منهم للهجرة، وكانت بعد ذلك تعرض تأشيرات الدخول إلى البلاد التي تعمل لحسابها، فقط، لأولئك الذين تعتبرهم مستعدين للتعاون والتعامل معها.

كان لهذه الأنشطة وقع شديد السوء على مقدرات روسيا وأمنها القومي. فكلما هاجر بعض العلماء وكبار الاختصاصيين والخبراء، كلما فقدت روسيا قسطاً لا بأس به من مقدراتها العلمية والبحثية، ويصبح الضرر أشد، إذا أخذ هذا البعض يعمل في المجالات العسكرية في دول الغرب. وتصبح الأمور فاقعة، إذا كانت تتعلق بمجال السلاح النووي.

الخطتان السريتان "تاسيس وفاري" وسواهما

مرة أخرى، نعود للقول أن أهداف ومهام وتوجهات الأنشطة الاستخباراتية لأي دولة تتعلق بطبيعة السياسة التي تديرها، وأن النشاط الاستخباراتي مترافقاً مع الدبلوماسي يشكلان معاً واسطة مهمة من وسائط تأمين السياسة الاستراتيجية. وهنا أود أن أعيد وأكرر لأذكر ما قاله العدو العالمي الأول لروسيا، بزيجنسكي، حينما عرف هدف السياسة الغربية: «يجب أن تحطم روسيا، وتوضع تحت الوصاية». لذا، أخذت أجهزة المخابرات الغربية، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، تراقب وتهتم بمستوى علاقات روسيا مع بلدان الجوار. ومن الواضح أن الولايات المتحدة كانت لا تزال تخشى قيام دولة مشابهة إلى هذا الحد أو ذاك بالاتحاد السوفيتي، حتى أن المنظرين الأجانب توصلوا إلى نظرية، يستطيع الغرب بتنفيذها التصدي لهذا الاحتمال "تعاضد الليبرالية الجيوسياسية" في أراضي الاتحاد السوفيتي السابق، كانت تهدف إلى العزل الطويل الأمد لروسيا ومحاصرتها بـ "حزام عازل" من دول تحيط بالحدود الروسية، ووضع هذه الدولة فيما يسمى بـ "النطاق الصحي".

يعزى الكثير مما يحدث اليوم في روسيا وجوارها إلى ما حدث في آب/ أغسطس 1991. لكني أؤكد، كما نوهت سابقاً إلى أن أغلب هذه الحوادث، كان قد تم التخطيط لها منذ زمن بعيد و يعود إلى ما قبل آب/ أغسطس 1991 بكثير. يدور الحديث في المقام الأول عن "مشروع دولي" تحت اسم "تاسيس"، الذي كانت طلائع المعلومات عنه قد نشرت في الصحافة الروسية في مستهل عام 1994. وحسب معلومات المخابرات، كان هذا المشروع قد بوشر بمناقشته في عام 1990 في روما، أثناء المؤتمر الدوري للمجلس الأوروبي، والذي اعتبروه آنذاك لحظة للشراكة والتعاضد بين الدول المستقلة. وأرجو أن ينتبه القارئ لهذا الاستخدام "الدول المستقلة" الذي ظهر في الغرب، قبل أن يظهر له ذكر في الاتحاد السوفيتي السابق، حيث اشتركت دوله فيما بعد بما سمي بـ "رابطة الدول المستقلة". كما أنوه هنا إلى أنه لم تدخل لاتفيا وليتوانيا وإستونيا في مشروع "تاسيس" حيث

كان يخول الأخيرة أن تلعب دوراً آخراً. فلهذه الدول الثلاث ولدول أوروبا الشرقية كان يعد أدوار في أطر الاتحاد الأوروبي، الذي حضر لها برنامجاً خاصاً تحت اسم مشفر "فاري"، والذي قد تم تدبير وإيجاد المصادر والتمويل اللازمين له.

أعيد وأكرر: مضى عام 1990... كان من الممكن أن تجري الأحداث في الاتحاد السوفيتي في مسارات أخرى، دون انهيار وانفصال للجمهوريات. إلا أنه كانت هنالك إجراءات قد خططت لأدق التفاصيل، التي كانت تأخذ بعين الاعتبار عام الانهيار. كانوا يعتبرون أن عام 1991 هو بالذات عام الانهيار، لذا ظهر في الغرب مشروع مشهور تحت اسم "كونفيدرالية البحرين الأسود والبلطيق". وهذه الفكرة تعود إلى الخدمات الخاصة الأمريكية، التي أعلن عنها ممثل الشعب السوفيتي فيكتور الكسنيس. كانوا في ذلك الوقت، يستهزأون منه، ودارت حينها ضجة كبيرة في الصحافة. كان جوهر المعلومات التي عرضها الكنسيس هو قيام مقر وكالة المخابرات المركزية بعقد اجتماع في بولونيا لزعماء الجبهات الشعبية في دول منطقتي البلطيق والبحر الأسود، حيث بحث معهم مسألة إمكانية تشكيل كونفدرالية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. وفي تلك الأيام العصيبة، كان يبدو للكثيرين أن هذا الطرح من الطروحات المضحكة. إلا أنه أصبح واضحاً اليوم أن هذا السيناريو كان واحداً من السيناريوهات المفترضة للغرب، فيما يتعلق بروسيا، لأن "كونفدرالية البحرين الأسود والبلطيق" ليست سوى شكل آخر من أشكال "النطاق الصحي"، لدول مجاورة لروسيا، تشكل فيما بينها اتحاداً عسكرياً ـ سياسياً في مقابل الامبراطورية الروسية المحتملة التشكيل.

أعطي الدور الأهم في تنفيذ المشروع لأوكرايينيا. فهي التي يجب أن تصبح بالذات "الموازن المعادي لمساعي الامبراطورية الروسية الجديدة"، ولهذا الهدف كان قد نظر في زيادة المساعدات المالية لأوكرايينيا وفي تعزيز الضغط على قادتها بهدف إجبارها على تنفيذ إصلاحات اقتصادية على النمط الغربي، وتقديم ضمانات سياسية لها بصيانة وحدتها واستقلالها

من قبل الأمريكان. وأظن أن ليونيد كرافتشوك الذي كان (حسب اعترافاته) المبادر في تحطيم الاتحاد السوفيتي، أظنه، كان يعلم، إلى حد بعيد بالنوايا الرئيسية المعادية للروس، الواردة في مشروع "كونفدرالية البحرين الأسود والبلطيق".

لا يشكل "النطاق الصحي"، من وجهة النظر العسكرية تهديداً كبيراً على روسيا، إلا في الحالات التي ستصبح فيه هذه الكونفدرالية من الأعداء المحتملين لها، والتي قد تعمل على إقامة الحشود على حدودها الغربية.

ظهرت لاحقاً بوادر التوتر في العلاقات الأوكرايينية ـ الروسية، التي أخذ الغرب يشعل النار تحتها. وانطلقت فكرة "النطاق الصحي" في البداية من عدو روسيا الأول، منظر "النظام العالمي الجديد"، زبيغنيف بجيزنسكي، الذي حث على التنفيذ الفوري لها موجهاً أهدافه إلى كييف، حينما أرسل إليها ابنه يان كمستشار خاص للبرلمان الأوكرايني، الذي أخذ ينشر في الصحافتين العالمية والداخلية، مقالات تشير إلى أن الخطر الداهم على أوكرايينيا آتياً من روسيا وحسب. وأخذ يروج فكرة أن "أوكرايينيا لا تستطيع أن تبني جيشاً قادراً على التصدي للهجوم المتوقع من روسيا". لذا فإنه لا يجوز أن نحرم أوكرايينيا من السلاح النووي. إذ "لا يمكن لروسيا العدوانية إلا أن تأخذ بعين الاعتبار الأخطار المحدقة عليها من جهة أوكرايينيا". ومن هنا تم استنباط مقترحات صريحة لقنت لكييف لتقوم بالمحافظة على مخزونها من الأسلحة الذرية "بغض النظر عما ستقوله أو تفعله الدول الأخرى".

انطلاقاً من هذا المثال، يصبح واضحاً السبب الذي يكمن وراء اهتمام قوى معينة في أمريكا، بالمسائل الخفية التي كانت تدور في رابطة الدول المستقلة، والتي عملت على توسيع دوائر الخلاف بين الدول التي تشكلت إثر انهيار الاتحاد السوفيتي وضرب الأسافين بينها. وبين هذا وذاك، لا يجوز لنا أن نغفل الجوانب الجيوسياسية والجيواقتصادية لهذا "النطاق الصحي" الجديد. لأن الحديث يدور عن السيطرة على مقدرات هذه الدول المحيطة بروسيا، والتي تشكل بالنسبة لها محاور الاستيراد والتصدير شرقاً وغرباً ومثل هذه السيطرة تصبح عاملاً ضاغطاً وبقوة على روسيا.

إذا أخذنا بالتعداد "غانزيا"، "كونفدرالية البحرين الأسود والبلطيق"، "الحزام العازل"، "النطاق الصحي"، "الرابطة الألمانية ـ الجيورجية"، "الرابطة الألمانية ـ الأرمنية"... جميع هذه المشاريع كانت قد أعدت بهدف تهشيم روسيا. وكل واحد منها يعتبر من مكونات التفكير الاستراتيجي الهادف إلى إضعاف بلادنا جيو سياسياً. وكانت هذه المخططات الهادفة للتهشيم التدريجي لروسيا، ذات طبيعة تحالفية. ففي مناطق رابطة الدول المستقلة الجنوبية لوحظ تكثيف للنشاطات من قبل إيران وتركيا لـ "اقتسام مناطق استخراج النفط". وكانت كل منهما تراهن على تشكيل "حزام إسلامي" حول الاتحاد السوفيتي. منها محاولات إيران لعب دور "المهدئ" للنزاع الأرمني الأذربيجاني، أما تركيا فقد كانت قد استخرجت مذهب أتاتورك القائل: « إنني مؤمن بوحدة الشعوب التركية ».. إلخ. ولا يجوز لنا إلا أن نعترف أن أفكار "الجامعة الإسلامية" والجامعة التركية، كانت قد انتشرت في عمق أراضي الاتحاد السوفيتي السابق بدعم من الخارج. كما انتشرت الأمزجة الانفصالية في كل من تاتارستان، باشكورتوستان، توفي، جمهورية ساخا (ياقوتيا) وسواها من الأقاليم التابعة لروسيا الفدرالية.

أما في شرق سيبيريا والشرق الأقصى فقد لوحظت نشاطات مكثفة تهدف إلى التوسع الاقتصادي لليابان فيها...

وإذا أردنا الإيجاز نستطيع القول أنه بقدر تعداد الدول التي تحيط بروسيا، جاء تعداد مشاكل روسيا. لربما كانت زعاماتنا تتعامل مع الآخرين انطلاقاً من مبدأ الثقة المتبادلة. إلا أن الحقيقة لا يمكن إخفاؤها. فلماذا أخذت تصدر من هذا المحيط مطالبات عديدة بتقليص أراضي روسيا، في حين لم تطرح روسيا أي احتجاجات من هذا النوع؟.

واليوم لا يبدو الوضع دراماتيكياً فحسب، بل نستطيع القول أنه أصبح تراجيدياً. لأن ما نراه من احتجاجات حدودية على روسيا اليوم، انطلق بسبب أن روسيا أخذت تضعف. وإذا عدنا إلى خبرات الحربين العالميتين الأولى والثانية، لقلنا أن المنتصرين كانوا دائماً يفرضون

شروطهم على المنكسرين. واليوم يبدو أن "الحرب العالمية" الأخيرة غير المسلحة أظهرت أن روسيا هي الطرف المنكسر، لذا فإن الاحتجاجات الجيوسياسية أخذت توجه إليها حصراً.

تعتبر الدروس المستقاة من الأوضاع التي تأتت، في بداية التسعينات، في منطقتي البحر الأسود والقفقاز، لا سيما في مرحلة الصراع في الشيشان، تعتبر من الدروس المفيدة. وفي هذا الوقت، كنت قد أحلت على المعاش، إثر تصفيات سياسية في أجهزة أمن الدولة قام بها من أطلقوا على أنفسهم لقب "الإصلاحيين". لذا فإنني سألجأ في تحليلي لأحداث تلك الآونة للصحافة الأجنبية والمعلومات التي تم إماطة اللثام عنها والعائدة لـ "خدمة المخابرات الخارجية". فبالنظر إليها مجتمعة نصبح أمام لوحة واضحة لتطور الأحداث.

كانت وسائل الاعلام تمطرنا حينها بأخبار مفادها أن هنالك مرتزقة من الغرب يشاركون بصورة مباشرة في الأعمال القتالية لصالح الجنرال دودايف، وكانوا من حين لآخر يقعون في أسر القوات الروسية، وكانت تشير في ذات الوقت، إلى التدخل في الأحداث الدائرة في الشيشان، من قبل الخدمات الخاصة الغربية. وحسب خبرتي في أجهزة المخابرات، أستطيع القول أنه لا يمكن أن يقوم مرتزقة بالوصول إلى الشيشان والقتال إلى جانب دودايف بمحض إرادتهم، دون أن يكون هنالك تنظيم حاذق لهذه العملية من قبل المخابرات الغربية، خاصة إذا علمنا أن أعدادهم كانت كبيرة. كما نضيف إلى ذلك تلك المعطيات التي أخذت تنشرها الصحافة في شهري نيسان/ابريل، أيار/ مايو 1996 ،والتي تشير إلى أن أيادي وكالة المخابرات المركزية الأمريكية كانت هناك دائماً. أصبح قادة المخابرات الغربية قلقين بعد القرار الذي اتخذه يلتسين، بالانسحاب الكامل للقوات الروسية من الشيشان. لذا أقدموا على إجراء سلسلة من اللقاءات والمشاورات مع أجهزة المخابرات "الحليفة" بهدف التوصل إلى استراتيجية مشتركة لـ "تحقيق مصالح الغرب في منطقة القفقاز".

ليس من الصعب معرفة هذه المصالح؟. وأما فيما يتعلق بطرق تحقيقها، فإنه هو الآخر أصبح معروفاً. وقد أشار أحد الصحفيين الأجانب

إلى أن الحديث كان يدور عن التالي: «المساعدة على إخراج روسيا من مناطق ما وراء القفقان القفقاز الشمالي وشواطئ بحر قزوين، عن طريق تشكيل دولة إسلامية جديدة ـ الكونفدرالية الإسلامية لشمال القفقان التي سيتم تشكيلها على مراحل...».

المرحلة الأولى ـ تتضمن انتشار أعمال كفاح "تحريرية" على أراضي جمهوريات شمال القفقان: داغستان، كابالدينو ـ بالكاريو، كاراتشايفا الشركسية وأديفيو.

المرحلة الثانية ـ تتضمن أعمال قتالية نشطة ومركزة يقوم بها المقاتلون المحليون والمرتزقة. ومن بين النقاط التي سيتم التركيز عليها ـ موزدوق، بسلان، كسلافودسك، ضواحي مايكوب، كراسنودار، توآبسر ...إلخ.

المرحلة الثالثة ـ تتضمن الانتقال إلى توجيه ضربات على أراضي روسيا التاريخية.

المرحلة الرابعة والأخيرة ـ توجيه حملات إعلامية قوية، تساهم فيه جميع وكالات الأنباء والصحف العالمية والمحلية تهدف إلى الضغط على السلطات الروسية للانسحاب النهائي والناجز من الأراضي التي يقاتل فيها المحاربون والمرتزقة، والتسليم بفصل شمال القفقاز عن روسيا.

كان قد تم الاعداد لآلية تحقيق هذه المراحل، واتخذ قرار يقضي بضرورة التنسيق اللاحق للعمليات، الموكلة لمجلس أمن الدولة في تركيا الذي أوفد إليه "اختصاصيون بشؤون القفقاز" من الولايات المتحدة وإنكلترا وألمانيا الغربية. أما الجوانب السياسية والتمويلية لحلف "الدفاع عن المصالح" هذا، فقد أنيطت بالخدمات الخاصة التركية، ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية بمشاركة أجهزة استطلاع الجيش الأمريكي والمخابرات الانكليزية والألمانية. كما تم ضم أجهزة المخابرات الباكستانية لهذا العمل. و فيما يتعلق بموضوع التمويل، فقد أنيط به إلى المملكة العربية السعودية. أما ما خص المجال العسكري البحت، فقد كلفت به إدارة استطلاع هيئة أركان القوات المسلحة التركية، بمساهمة

خبراء إدارة استطلاع الدفاع ضد الألغام في أمريكا وإدارة الاستطلاع الانكليزية.

ليس هناك أدنى مجال للشك بأن هذه الأعداد الكبيرة من الأجهزة والإدارات والهيئات والمؤسسات التي تحالفت لتأمين مصالح الغرب في القفقان، إنما يشير إلى العدوان الخفي الواسع النطاق، الذي كان ينوي أصدقاء كوزيريف المخلصون شنه ضد روسيا.

فهل يجوز أن نتناسى ذلك أو نغفل عنه؟.

لم يصبح العالم مستقراً...

إذا أردنا الحديث عن الجانب العسكري ـ السياسي من هذا الأمر، عن استقلال وعزة بلادنا، عندها يجب أن يدور الحديث، لا عن الدراما، بل عن الإنذار بالخطر المحدق بمصير الوطن. مع انتهاء "الحرب الباردة"، لم يعد العالم أكثر استقراراً، حيث لم يتوقف الخطر العسكري الذي يهدد روسيا، بل كان قد تضاعف مراراً، لأن دوافع التدخل العسكري قد تظهر في أية لحظة، ابتداءً من ضرورة "السيطرة على الأسلحة الذرية لكي لا تقع في أيدٍ غير مسؤولة"، وصولاً إلى "السعي لوضع حد للفوضى المنتشرة في دول الاتحاد السوفيتي السابق". وللبرهان على وجهة النظر هذه، أعود إلى شهادات الصحافة الأمريكية.

« بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، لا تزال غواصاته بجانب الغواصات الأمريكية في أعماق المحيطين الهادي والأطلسي، وهي على درجة عالية من الجاهزية القتالية، وفي الإمكان أن تنطلق منها في أية لحظة صواريخ بالستية »، هذا ما كتبته (البوستن غلوب). وعلى الرغم من أن وزير الدفاع الأمريكي اسبن، قد دعا إلى إعادة النظر في السياسة النووية للولايات المتحدة من مختلف الجوانب، إلا أن خطة الهجوم الأمريكي النووي ضد روسيا "الخطة العملياتية العامة الموحدة ـ 94" لا تزال على قيد الحياة، وهي تتضمن توجيه ضربات نووية على عدة آلاف من الأهداف موزعة

على الدول النووية، الأعضاء في رابطة الدول المستقلة. ومهما ستبلغ "حرارة" العلاقات مع جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، إلا أن أمريكا سوف تبقى تعتمد على غواصاتها - هذا ما صرح به رئيس هيئة أركان القوات المسلحة الأمريكية الجنرال باول. وأشار في تصريح لصحيفة "البوستن غلوب" إلى أن أمريكا اليوم ستقوم باستبدال غواصاتها القديمة بأخرى جديدة من طراز "أوغاو"، ناظرة إلى أن امتناع موسكو، انطلاقاً من تصورات اقتصادية، عن بناء غواصات جديدة، سوف يؤدي إلى تحييد أسطول غواصاتها الاستراتيجي في مدة لا تتجاوز نهاية هذا القرن».

يتضح من هذه الأخبار الصحفية أنهم في أمريكا وبغض النظر عن تصريحاتهم السياسية، التي يؤكدون فيها رغبتهم في استتباب السلام مع روسيا ورابطة الدول المستقلة، يعيدون كل عام تدقيق "الخطة العملياتية العامة الموحدة"، التي تشكل خطراً نووياً على بلادنا، والتي ظهرت تفاصيلها على صفحات صحيفة "البوستن غلوب". فهل بعد هذا كله، لا يجوز لنا أن نكون يقظين لتفادي هذا الخطر المحدق بنا؟.

***

عندما يستخدم هواة الأدلجة الفرص المتاحة، ويدعون الحق في السلطة على هيئات أمن الدولة، ويدخلون تصورات أخرى في هذا المجال، عندها يجري تغيير مؤلم وخطير للمفاهيم. وإذا جرى لاحقاً البحث عن الخلفيات السياسية الكامنة وراء مقترحات موظفي أجهزة أمن الدولة الخبراء، فإن هذا الفعل سيؤدي إلى الفقدان النهائي لمستوى خدماتنا الخاصة، بكل ما يلحق ذلك من عواقب دراماتيكية بحق الوطن. يصل مستوى هذه الأخطاء والارتكابات غير المسؤولة، إلى ما يعتبر جريمة بحق الوطن، الأمر الذي ينزل ضربات ليست بالبسيطة بالدولة.

أصبح واضحاً اليوم أنه يتربع على قمة البيريسترويكا شخصيات قدمت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، استطاعت أن تسيطر بسرعة على السلطة، في الوقت الذي كان يعوزها الاختصاص والخبرة، كما أن هذه الزمرة تساس بمصالح ذاتية بحتة، همها المحافظة على النفس، غير مكترثة

بما يحيط الوطن من مخاطر. ويبدو على أفراد هذه الزمرة (الزمر) أنها دخلت في علاقات السوق، حيث أخذت تستولي على كل ما يملكه الآخرون والوطن، باصقة على مصالح الأمن القومي. كما أخذت تستبدل هذه المصالح بديماغوجيات فارغة، تعبر عن عدم الأهلية السائدة في أوساطها، إلى تلك الدرجة التي اصبحت فيها على مستوى ارتكاب جرائم بحق الدولة والوطن.

ظهرت هذه المبالاة بمصالح روسيا القومية بأكثر الصور فقاعة في المحاولات المتعلقة بتقليص القوات المسلحة وتحويل صناعاتها إلى صناعات مدنية. وأنا أتذكر تماماً الآمال في الحد من الخطر العسكري، التي سادت في بلادنا حينما جرى مناقشة معاهدة الحد من الأسلحة التقليدية، التي وقعت ونحن لا نزال نقف في وجه حلف الناتو. حيث تم بمقتضى ذلك تدمير أسلحة تجمعين عسكريين ضخمين، بحجة التوصل إلى التعادل في القوى. إلا أنه وبعد انهيار حلف وارسو، ومن بعده الاتحاد السوفيتي، تمكن استراتيجيو الغرب بعدم اكتراث منقطع النظير من "الاصلاحيين الروس الجدد"، تمكنوا من إهمال بنود هذه المعاهدة، من تغيير الأوضاع، حيث قاموا بضخ قوة جديدة في حلف الناتو. والأنكى من ذلك، أنهم ألحقوا خسائر كبيرة بحق روسيا، وذلك بحجة نزع السلاح.

إنني شديد الاطلاع على تلك الخطط التي احتوتها الملاحق السرية لهذه المعاهدة، التي من أجل الحصول عليها خاطر رجال مخابراتنا الأوفياء للوطن بحياتهم، مضافاً إليهم من كنا قد جندناهم في الخارج. وانطلاقاً من هذه المعلومات الموثوقة، أستطيع أن أحلل أسباب الأوضاع الجيوسياسية التي تحوم حول روسيا الآن. إذ حسب محصلة وقائع كثيرة، يسود هنالك شعور يقول أن النقطة الحدية للانهيار الكامل كنا قد تجاوزناها. حيث لم يتسن للأعداء الخارجين ولمناصريهم في داخل روسيا، مرة أخرى، أن يحصدوا نجاحاً ناجزاً، على الرغم من أنهم أصبحوا في لحظات ما قريبين من ذلك، الأمر الذي كانوا حتى في الكريملن يؤسسون عليه... ومؤشر ذلك، أن هذه العملية أخيراً قد أخذت تتجه في الاتجاه

المعاكس، حينما أصبحت تحشد قدرات دول رابطة الدول المستقلة، تلك التي تقوم على مقدرات اقتصادية هائلة، كانت قد تراكمت في الحقبة السوفيتية.

أجل، بدأت أجزاء كبيرة من الاتحاد السوفيتي السابق عملية إعادة الوعي لشعبها. وفي مجرى ذلك، تبين أن إعادة ولادة الدول العظمى في غيمة بيضاء، يعتبر من الأمور غير الممكنة، لأسباب عدة. أجل، إن ذلك ليس ضرورياً، لأن التاريخ لا يكرر نفسه. لكنني مقتنع أن روسيا تستطيع في القرن الحادي والعشرين، أن تحتل مكانة مرموقة بين دول العالم، وستعود لتصبح دولة عظمى عالية التطور. هذا ما يؤكده تاريخها الطويل الصعب. وفي هذا المجال، من المفيد أن نعيد قراءة الكلمات التنبؤية للمؤرخ الروسي إي. سولونيفتش، الذي قال في أحد أعماله "المملكة الشعبية"، أن الدولة الروسية امتلكت دائماً "ثباتاً مدهشاً وطاقة وروحاً شعبية ودولة منظمة، كلها نبعت من قوة هذا الشعب". وهو في مجرى تحليلاته لأسباب النكسات التي كانت تحيق بالدولة الروسية، يصل إلى الاستنتاج التالي:

« أتت جميع نكساتنا فقط، عندما كان يجري تبديل نمط نظامنا بنمط آخر ما. وكنا نتجاوز هذه النكسات والانهيارات فقط عندما نعود من جديد إلى نمط نظامنا السابق ».

ما وجه الشبه بين ما نطق به هذا المؤرخ الروسي، وما يدور اليوم في روسيا؟.

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ارتفعت وتائر مساعي قوى مالية ـ سياسية معينة في سبيل السيطرة على العالم قاطبة. واليوم نقول أن هذه القوى وصلت إلى وضع من القوة والجبروت، لم تصله في يوم من الأيام، لذا لا يجوز إهمال الخطط التي تضعها، طبعاً ليس من طرف الروس فقط. وإنني على اشد قناعة، أنه يكفينا أن نصنع أمناً جماعياً في إطار مجموعة دول رابطة الدول المستقلة، لكي نستطيع الدفاع عن مصالحنا في الأوضاع العالمية الجيو سياسية المستجدة.

ويغض النظر عن جميع المحاولات والمساعي الحثيثة التي تقوم بها الخدمات الخاصة الغربية لتهشيم بلادنا، إنني على قناعة تامة بأن روسيا ستبقى دولة موحدة وعظيمة في القرن الحادي والعشرين، وسوف يطال شعبها العظمة والغنى.

الفهرس

من إصدارات الدار

موسوعة الحرب الالكترونية .... أ. ي. بالي
معنى الحياة والسعادة والأخلاق .... غومنيتسكي
رسالة عارف المتلوف .... زكريا الشريقي
موليير .... ف. م. مولاتولي
على دروب الثقافة الديمقراطية .... بوعلي ياسين
قراصنة وأباطرة .... نوعام تشومسكي
حرية الآخر .... جاد الكريم الجباعي
المعري والشيرازي .... علي خلوف
عطر اللوز/ شعر .... يوسف صياصنة
كيف الحال/ شعر .... ربيعة الجلطي
القرآن بين التفسير والتأويل .... أنور خلوف
نرسيس وغولدموند/ رواية .... هرمان هسه
ذئب السهوب/ رواية .... هرمان هسه
روسهالده/ رواية .... هرمان هسه
غرترود/ رواية .... هرمان هسه

ما وراء الحجاب .... فاطمة المرنيسي
حوارات في قضايا المرأة والحرية والتراث .... نبيل فياض
كاليغولا / مسرحية .... ألبير كامو
خلفاء بلا خلافة .... أ. أ. إغناتنكو
انهيار الماركسية السوفييتية .... محمد سيد رصاص
إزرع دواءك .... د. عفيف غنيم
حزب الرفاه .... يوسف الجهماني
أيام الثلج الأحمر / رواية .... د. فواز الأزكي
الزلازل .... د. فواز الأزكي
بكاء النوافير / شعر .... منصور الزعبي
الصراع السياسي في تركيا .... ف. إ. دانيلوف
ثغر حلم / قصص .... يوسف الجهماني
عشتار والمولودة / قصص .... فاديا سعد
مفهوم الإرهاب في القانون الدولي .... ثامر الجهماني

سيصدر عن الدار

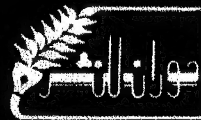
موسوعة المرأة العصريه .... مجموعة من المؤلفين
لعبة الشطرنج الأمريكية في الشرق الأوسط ..... معهد واشنطن
الرق: تاريخه، معاصره، حكمه في الإسلام .... محمد سبيع
أخلاقيات المعاشرة .... بوتيليكو

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

خبايا الانهيار

يعرف تاريخ البشرية الكثير عن حضارات كانت عظيمة، واندثرت دون أن تترك أثراً. كانت دولة اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية عبارة عن حضارة. أما اليوم، فإن أعداء هذه الحضارة الفريدة، يعملون كل ما في إمكانهم لكي لا يسمع أحد عن أسباب انهيارها، ولكي يكون غير قادر أبداً على التكهن بها.

هنا نجد وصفاً تفصيلياً وتحليلاً عميقاً لأحداث البيريسترويكا وما كمن خلفها من خفايا ودسائس بقيت مجهولة للرأي العام الروسي والعالمي. إنه حديث مباشر ومفتوح عن أسرار وآليات تدمير الاتحاد السوفييتي وهيئات وإدارات أمن الدولة في روسيا، خاصة، يعرضه علينا جنرال المخابرات ف.س. شيرونين، الذي عمل 33 عاماً في هيئات أمن الدولة في الاتحاد السوفييتي، وبعدها في روسيا.



دارحوران للطباعة والنشر والتوزيع

سوريا - دمشق ص . ب: 32105
هاتف: 6713079

مهنية القبيات للعلوم والكمبيوتر

لبنان - القبيات - هاتف: ٣٥١٣٨٩

السعر: 200 ل.س
$7